



وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والشؤون المجتمعية



مِفْتَاحُ الْوُصُولِ إِلَى الْأُصُولِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الطَّبَّاتِ الْفَاسِيِّ

فِي تَفْهِيمِ خِلَاصَةِ الْأُصُولِ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَاسِيِّ

تقديم وتحقيق

الدكتور أدريس الفاسي الفهمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیق و تکثیر اسناد و اسناد



مركز تحقیق و تفسیر علوم اسلامی

مِفْتَاحُ الْوُضُوءِ إِلَى الْوُضُوءِ
فِي شَرْحِ خُلَاصَةِ الْوُضُوءِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

كافة إصدارات الدار محكمة علمياً



مركز تحقيقات التراث الإسلامي

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ - فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ - ص ب: ٢٥١٧١

الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني:

irhdubai@bhothdxb.org.ae

افتتاحية

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى.
وبعد:

فيسر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي أن تقدم للباحثين كتابها الحادي والعشرين في «سلسلة الدراسات الأصولية» تحت عنوان «مفتاح الوصول شرح خلاصة الأصول».

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة «آل مكتوم» حفظها الله تعالى، التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحبي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة، يحدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة، التي تعالج قضايا العصر، وتوصل أسس المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة: عقيدة، وشرعية، وآداباً، وأخلاقاً، ومناهج حياة، مسئلة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴾.

وكذلك موازرة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية والصناعة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وزير الدفاع.

ولا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في خدمة هذا العمل العلمي من العاملين بالدار، وهو:

- مساعد باحث: الشيخ / سامح علي ناصر الناحبي، الذي قام بتصحيح هذا الكتاب، ومراجعة تجارب الطبع والتنفيذ.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث



مركز تحقيقات كوكب الشرق

التقديم

ويشمل:

- التعريف بالمصنف والشارح.
- الشيخ: عبدالقادر بن علي الفاسي الفهري.
- الشيخ: محمد العلي بن محمد الفاسسي.
- التعريف بكتاب مفتاح الوصول.
- ورقة وصفية لعملية التحقيق.
- اصطلاحات التحقيق.



مرکز تحقیقات اسلامی

تقديم:

١ - التعريف بالمصنف والشارح

جمعت المصنف والشارح الذين تترجم لهما^(١) فيما يلي خمسة وعشرون عاماً؛ حضر الشارح خلالها منذ تفتق وعيه بحال المصنف ودروسه، ويتعدى الرابط بينهما حد المعاصرة، والمجاورة، والمشيخة، فالشيخ محمد الطيب بالنسبة للشيخ عبدالقادر هو: ... حفيده المباشر، وقرينه المعاصرة^(٢).

وقد انتسب سيدي محمد الطيب إلى جده وتولد منه روحياً وسلوكياً فضلاً عن الولادة الأولى، حيث جمعتهما رابط الزاوية التي تعرف إلى اليوم باسم المصنف سيدي عبدالقادر القاسي، والتي تصدرها الشارح في فترة لاحقة لموت جده: يعلم العلوم، ويفتي في المعضلات، ويرشد الأصحاب، كما كان جده ثم عمه ثم أبوه.

فهذه بيئات ثلاث ربطت بين المصنف والشارح: العصر، والزاوية، والأسرة؛ وما يقال في التمهيد لترجمة كل واحد منهما في موضوعها؛ يقال في التمهيد لترجمة الآخر. ولذلك فإني سأجعل الكلام عنها بالنسبة إليهما معاً كلاماً واحداً مجتمعاً.

(١) ما يأتي في ترجمتهما هر تلخيص لما كتبه في تقديم فهرستيهما. وأرجو أن يشم العمل فيه قريباً بحول الله. وهو ما يبرر وجود بعض المعلومات من غير ذكر لمصادرها.

(٢) نشر المثاني: ٢ / ٢٩٠.

اليئات الثلاث للمصنف والشارح

الأولى - عصر المصنف والشارح:

ما بين ولادة المصنف في ٩ رمضان ١٠٠٧ هـ الموافق ٢٩ مارس ١٥٩٩ م إلى وفاة الشارح في ١٩ ربيع الثاني ١١١٣ هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٧٠١ م زهاء قرن من الزمان. هو جملة القرن السابع عشر الميلادي والحادي عشر الهجري مع طرف من بداية الثاني عشر.

وقد شهد مطلع هذا القرن بقية من عهد الاستقرار والرخاء الذي عرفه المغرب أيام المنصور الذهبي. ثم استقرت معظمه أي زهاء ثمانية عقود منه، فتن متلاحقة، ومخاض طويل. ولكننا لا نكاد نصل إلى العقود الأخيرة من هذا القرن حتى نشهد انتهاء ذلك العهد العصيب، وتوحيد مجموع التراب المغربي تحت راية المملوك العلوية.

ومن أوفى النصوص التاريخية التي تختصر أحداث هذا القرن ما جاء في رسالة السلطان المولى إسماعيل بن الشريف إلى علماء المشرق. حيث قال: «وحين جاء الله بنا لهذا المغرب^(١)، وولانا أمره، وأقامنا فيه، ننحضر فضله واختياره؛ جئناه على حين فترة من الملوك، ووجدناه فارغاً من الجيش

(١) هذه إشارة إلى قدوم جد المولى إسماعيل مولاي الحسن بن قاسم من بنيوع النخل بالحجاز إلى سجلماسة أوائل المائة السابعة بدعوة من أهلها وقد قسم الشيخ عبد القادر الفاسي شرفاء المغرب بحسب القوة والضعف إلى خمسة أقسام، الأول المتفق على صحته، ومثله بجملة من الأسر في طليعتهم السادة السجلماسيون.

والعيش؛ وحفيف العمارة، بعد العهد بخلافة والإمارة بحسب تلك
الفترة التي اعتزته، ودامت فيه نحو الثمانين سنة، حتى تنويسي فيها أمور
المملكة وسياستها، واصمحت فيها الأوصاع الملكية وتوالت فتن وأوجاع
وهرج كثير لا أعاد الله ذلك على المسلمين فصرنا نحن حيث أقامنا
الله، ونصبنا هذا المنصب المبارك، المعروف بالخير المتدارك . ستدئ السيرة
والطريقة من أوهامها، ويعقدها من أصلها»^(١)

فقد توالت الحروب بين أبناء أحمد لمصور الذهبي وأسائهم حتى
صار منكهم الذي كان يمتد من اسحر الأبيض المتوسط إلى أقاصي
الصحراء الإفريقية الكبرى مجرد إمارة صغيرة في حدود أسوار مدينة
مراكش

واقعد الناس الأمن على أنفسهم وأموالهم في الخواصر والوادي
وسقط كثير من الثغور في أيدي الإمارة الأوربية وتردد الأحوال
الاقتصادية والاجتماعية إلى درك سحيق

وقد تأثرت الخواصر والوادي بحكة التمرد في السلطة، والحروب
المستمرة بين طلائعها من وجوه:

أحدها فقد الأمن الذي كان في حدوداته من أهم أسباب المعاناة التي
عاشها الناس، فقد انتشرت أعمال السرقة والنهب والقتل من غير رادع

(١) كتاب «العقبه أبو علي أيوسي عمودح من الفكر المغربي في فجر الثورة العلوية»

للدكتور الورير عبدالكبير العوي مدعري ص ٤٩، عن مخطوط الرسالة بالخرامة

الملكية برقم ٣٩٨٤

ثانيها: ما يتولد عن فقد الأمن من انقطاع الطرق مما عاق الحركة التجارية وأنواع الصاعات التي تدها. ومن أهم ذلك التجارة عبر الصحراء التي كانت إلى عهد قريب الشريان الأكبر للاردهار الاقتصادي في عهد المنصور. وقد تحولت هذه التجارة عنها عبر الطريق البحري لصالح الأوربيين، وساعدهم على انتظامها وتدفق خيراتها تمريرهم بالشواطئ المعمورة، مما أمد سفهم بمراقبي ومخطبات لتزود باحتياجاتهم وتأمين رحلاتهم

ثالثها تعطل العلاحة بسبب تحجب الرحال في الحروب الدائرة، وإهمال المزارع وهو من الأسباب التي أدت إلى مخاعات متكررة

وقد سنت في هذا المباح نوابت م بعد ما يجمع من ظهورها كثرؤس ابن مشعل اليهودي بتاره، وظهور طائفة العكسكرة^(١)، المارفة عن الدين، وادعاء ابن محبي المهدوية .

وتحركت في انمايل جهود المصححين ممن تأهل للرئاسة وتوفرت فيه شروطها. فهض عبال الأطس محمد الحاج الدلاتي؛ وناخبوب سيدي محمد ابن الشريف؛ وبالعرب المجدد أبو عبدالله العياشي، كل على حدته.

وإلى حوار هذه الرعماب اثلاث الكرى كانت هالك إمارات صغيرة متفرقة كبقايا دولة السعديين كركش، وإمارة أبي حصون السملالي

(١) كتب شأنهم الفقيه العلامة أبو الحسن البوسي رسالة إلى المولى إسماعيل يسأل فيها على كسرهم، وما جاء فيها : ومن ذلك ان نكبره من رفض للأمورات من الصلاة والصيام والصحة وغيرها، وانتحام الهيئات كاربنا وأكل الميتة وقتل المسلمين ونهب أموالهم ونحو ذلك» (رسائل أبي علي الحسن البوسي ١ / ٢٨٠).

في سوس، وأبي محمد عبدالله أعراس في الريف، وأحمد الفيس في تطوان، والمخضر غيلان بالمحضر

وظهر في خصم هذه الأحداث وصرعات أحد المواد البارزين في التاريخ المغربي، وهو المولى الرشيد الأح لأصغر لمولاي الشريف وقد انعقد انصر برايه حتى وجد الدولة المغربية تحت إمرته وكان أبرر انتصاراته هو نصره على الدلائيين سنة ١٠٧٩ هـ، ثم تداعت الإمارات الصغيرة المتعددة بأحباء العرب بعد ذلك أمام حيوشه ولكن النية لم تمهله حيث توفي سنة ١٠٨٢ هـ وتويع بالخلافة من بعده لأخيه المولى إسماعيل

وواجهت المولى إسماعيل مهام لا تقل شأنًا عما مهده أخوه من أمر الملك فقد بصور كثير من الهرم من يدي أخيه المولى الرشيد أنهم قد سولون منه ما لم يستطيعوا من أخيه كتب وجهته صراعات عائلية على السلطة عانى منها مثل ما عاناه من غيرها

وواجهته في أثناء ذلك مهام كبرى بنى فيها أحسن البلاء منها مهمة استرداد الثغور من يد الأحاب، ومهمة تأمين البلاد، ومهمة صياغة نظام مالي وإداري محكم للدولة، ومهمة تكوين جيش نظامي، وغيرها من المهام

الثانية - الراوية الفاسية:

أولاً: مفهوم الراوية:

تعد الراوية في العصر والمصر سدي تحدث عنه صخر الساحد التي تؤدي فيها الصلوات الخمس ولا تكون مسجداً جامعاً تقام بها صلاة الجمعة إلا إذا لم يكن بالبلدة مسجد غيرها، تحباً للطائفة والنحرب ويمكن تحديد انعموات الصاهرة لبعضاء الروحي الذي يمر عنه بالراوية في أربع:

طرقان: وهما: أولاً: الشبح، وثانياً: المريدون.

ورابطتان: وهما: أولاً: الطريقة، أي: المسح أو المقومات النظرية؛ وثانياً: السلوك، أي: التربية العملية اليومية

ثانياً: الروايات المغربية في القرن الحادي عشر

اصطلحت الروايات في العصر الذي تحدث عنه بأدوار روحية وعلمية واجتماعية وسياسية في غاية الأهمية وبعل أهم الروايات التي تعايشت في هذه الفترة هي:

١ - الراوية الشرقاوية بأبي الجعد^(١)

(١) أسسها سيدي محمد الشرقي، في حدود سنة ٩٦٠ هـ. ويظهر تفصيل في تاريخ تأسيسها فيما حرره د أحمد بوكاري في كتاب «الراوية الشرقاوية: رؤية أبي الجعد، إشعاعها الديني والعلمي» ص ٦٨ وما بعدها.

٢ - الراوية العاسية بعاس وتنطوان و، قصر الكثر^(١)

٣ - الراوية الدلائية بالأطلس المتوسط^(٢).

٤ - الزاوية الناصرية بدرعة^(٣)

٥ - الراوية الحمزوية بسفح جبل العياشي^(٤).

وكانت عامتها متصلة السند بالإمام سيدي محمد بن سليمان
الخرولي (ت ٨٧٠هـ)^(٥)، وسيدي أحمد روف (ت ٨٩٩هـ)^(٦) ويصل

(١) قدمت في موضوعها رسالة ليل الدكتور في تاريخ جامعة محمد الخامس بالرباط
بعنوان «الراوية العاسية التطور والأدوار حتى نهاية العهد العلوي الأول» أتمتها
الدكتورة نعيمة الدهبي واعتنت بطبعها وابتطت أبي الخامس أبي أحمد

(٢) أسسها أبو بكر بن محمد بن سعيد الدلائلي حواش ٩٧٤هـ وبظفر بفصيل حمير
بأسبها وموقعها في كتاب الراوية الدلائية، ص ٣ وما بعدها

(٣) أسسها أبو حمزة عمر بن أحمد الأنصاري سنة ٩٨٣هـ بامكرب وقد نسب
الراوية إلى سيدي محمد بن ناصر الطوعمي الذي سولي مشيختها بعد قبل محمد
المؤسس سنة ١٠٥٢هـ (م. ص. ص ٥٧ وما بعدها)

(٤) أسسها سيدي محمد بن أبي بكر العياشي عام ١٠٤٤هـ، وقد عرفت الراوية نشاطاً
علمياً كبيراً عني به ولده أبي صام، ثم عني به حمزة بن أبي سالم الذي تعرف الراوية
إلى اليوم باسمه (م. ص. ص ٦٤ وما بعدها)

(٥) حصص سيدي محمد المهدي بن أحمد بن يوسف العاسي (ت ١١٠٩هـ) كتاب
«ممتع الأسماع في ذكر الخرولي والسبع ومن معها من الأتباع» بترجمة الإمام الخرولي
وأتباعه كما هو واضح من عنوانه

(٦) حصص سيدي محمد المهدي كتاب «تحفة أهل الصديقية بأسايد الطريقة الخرولية
والرروقية» لذكر طرق هذين الإمامين كما هو واضح من عنوان الكتاب وتوحد
منه عدة نسخ، ومنها نسخة الخزنة العامة بالرباط تحت رقم ٧٦ ح

سدها بالإمام أبي الحسن الشاذلي (ب ٦٥٦هـ) (١).

ولا أملك أن أذكر تلك روايا في هذه الورقات ولا تفصيلات تلك الطرق، والتعريف برحالاتها، وكفي أكتفي بتسجيل ثلاث ملاحظات:

أ - توحد الطريقة الصوفية في أنحاء المغرب في ذلك العصر، وبمكسا أن يطلع عدد مراحة أسايد رحلات مروية العاسبة مثلاً على اتصال أسايد متصوفة المغرب بمختلف الطرق المعروفة في العالم الإسلامي (٢)، ولكن أحدهم تلك الطرق لم يتجاوز قصد التبرك، ومعنى التسليم للرحالات السالكين.

ب - الالتئام على بهج سنة، والمغور من تعقيدات النصوص العسمة في اسحام مع التثبت بالمذهب المالكي في الفروع، والمذهب الأشعري في الأصول وكانت هذه من أعظم المهمات التي أبلى فيها مشايخ تلك الروايا من علماء الإسلام البلاء الحسن إذ لا يمكنكم اليوم أن

(١) يمكن الاطلاع على عامة هؤل شاذلية بالمغرب من خلال كتاب سيدي عبدالحفيظ بن محمد الطاهر بن عبدالكريم العاسي (ب ١٣٨٣هـ) والذي سماه «الرحمان المغرب عن أشهر فروع الشاذلية بالمغرب» وتوحد نسخة المؤلف بحظه في الخزانة بالرباط تحت رقم ٤٤١٠ د

(٢) طبع تلك الطرق سنة وسبعين صريفاً في فهرسة سيدي محمد الصغير بن عبدالرحمن بن عبدالقادر العاسي التي سماها «فتح البادية في الأسايد العاليه والمسلمات الراهبة والطرق القادية الكافية» وقد قام بتجميعها الدكتور سيدي محمد بن عبدالرحمن بن جعفر الصقلي الحسبي - حفظه الله تعالى - وهي أطروحة لنيل دكتوراه الدولة من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

تصور ما راح في ذلك العصر من البدع و الخرافات والاعتراقات و صروب
الشعوبة، وما كان يلزم في حربها من «نصر و إخهد».

ح - وهو في حكم البائع عن ملاحضتي السائقتين: تمهيد قاعدة
سوكية و روحية لتوحيد الدولة المعرسة، و استمرار حمية ثقافية لتحيها
كأمة قائمة.

ثالثاً: الروايات الفاسية

هناك مجموعة من الروايات الفاسية يمكن تقسيمها إلى قسمين: مجموعة
الروايات الفاسية القديمة، و رواية حديثة نسبياً

أما الرواية الحديثة فهي رواية المصنف حدد يحي العلالي من مذهب
عاس الإدريسية^(١)، و نسب مؤسسها الإمام المصنف أبو محمد عبد القادر
بن أبي حنيفة بن أحمد بن محمد بن عبد القادر المصنفي (١١٧١ - ١٢١٣
هـ)^(٢). وهي رواية نقشبندية

(١) كان حل الدارسين الذين تعرضوا لسير الروايات الفاسية قد اختلفوا ذكر هذه
الرواية فقد أدت أن أشير إليها و إن كان تاريخها لاحقاً للتسرة التي تحدث
عنها

(٢) ظهر عليه المصنف عليم من حان لقب، و بيع في أصفاء العلوم، من شيوخه أبو
عبد الله العادوي و محمد بن عبد السلام المصنفي، و عبد الرحمن حسبي و عبد الكريم
البارعي، و محمد بناني و اختص من العاديين المصنفي، و بنفسه الذكر عن مولاي
إدريس بن غلال له باع حج مرتين و منى بحملة شيوخ المشقة في عصره حسب
بألف مبعده منها «دوق البداية» و «نحة النهاية» و شرح عنى قصص اس العربي،
و شرح عنى مسد السلطان مسدي محمد بن عبد الله وله شرح عنى الصلاة

وأما الروايات القديمة فهي تنقسم إلى مجموعتين:

ترجع المجموعة الأولى إلى نفس التاريخ تقريباً، بل يمكننا أن نرجعها جميعاً إلى نفس المؤسس وهو الشيخ أبو الحساس يوسف الفاسي وتنضم هذه المجموعة ثلاث روايات

الأولى: يحيى المحفة من عنده لأندلس نفس وقد باشر تأسيسها أبو الحساس بنفسه في حدود سنة ٩٨٩ هـ

والثانية: يحيى القطاين بمدينة القصر الكبير لا يعرف تاريخ تأسيسها على وجه التحديد وإن كنا نعلم أن تاريخ تأسيسها مغرب لتاريخ تأسيس الرواية السابقة، وأن المباشر لتأسيسها هو سيدي علي بن أبي الحساس بأمر من والده ويعرف اليوم باسم ولده سيدي محمد أبي عسرة لأن مدحه بها

والثالثة: يحيى العيون سطوان أسست بأمر من أبي الحساس أيضاً سنة ١٠٠٣ هـ

وتنضم المجموعة الثانية ثلاث روايات بنفس المدن الثلاثة المذكورة، في مواقع قريبة من مواقع الروايات الثلاثة السابقة وترجع جميعها إلى فترة واحدة لاحقة لتاريخ المجموعة الأولى، وإن لم يكن يفصلها عن المجموعة الأولى إلا بضعة عقود:

« المشيشية ولعل أهم خدماته تصليته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله، والتي مطلعها «اللهم صل على محمد وآل محمد» وليظرف مرحم به السلطان مولاي سليمان في عتبة لوب المجد ص ٦٩ والدراسة التي قام بها الرعيم غلال الفاسي في كتابه «التصرف الإسلامي في المغرب» ص ٥٥ وما بعدها

الأولى. بهاس وقد أسسها الأح الأصغر لأبي المحاسن وهو الشيخ
عبدالرحمن العارف، ولكنها اشتهرت باسم حميد أحيه سيدي عبدالقادر
بن علي بن أبي المحاسن.

والثانية. بالقصر وتعرف باسم سيدي أحمد بن أحمد بن أبي المحاسن
(١٠٩١ - ١٠٩٤ هـ).

والثالثة: بطوان أسما سيدي عبدالعزير بن علي بن أبي المحاسن
(٩٩٩ - ١٠٨٩ هـ)

رابعاً ملامح من أحوال مشايخ الروايا الفاسية

كان مشايخ الروايا الفاسية انطلاقاً من شبح مشايخها سيدي
عبدالرحمن المحبوب «ملاسون» أي أنهم يعملون بإصلاح السلطان وسرور
على أحوال الشعب بحيث لا يظهر اندلامي للناس من الأحوال الخاصة
شيء بل إن من سلوك بعض الملامنة نستر على الأحوال بإظهار ما
يحالفها وبسي سلوك الملامنة على أصمى هما: محاسة الرباء، وتطلب
الحمول حياء في ترجمة سيدي عبدالرحمن المحبوب أنه كان « كثير
الفرار واللجوء إلى الله، شديد الميل إلى الانفراد به عما سواه مباحاً في
كتم الأسرار، مولعاً بحمول الذكر وعدم الاشتغال، ويقول:

الحمول كنه نعمة والنفوس كنها تاباه

والظهور كنه نقمة والنفوس كلها تهواه^(١)

(١) انتهاج العلوب بأخبار الشبح أي المحاسن وسيحبه المحبوب لأبي ريد عبدالرحمن -

وكان مشايخ الرواية العاسية في عمومهم جماليون بأحذون الناس من باب سعة الرحمة، ويديعون مشرب قول التوبة، ويدحجون الحصرة من باب المحبة؛ ولكنهم يستعمون الحشمة لاتقاء الحية، ويركبون محائب الحائفين لاتقاء هول يوم الدين. ويسمعون مقطعات الأشعار لترقيو الطبع وتحبب الخير؛ ولكنهم لا يأدبون باستماع الأشعار إلا بعد استيعاء كل لورده من القرآن وحرره من الأدكر^(١) وبسي سلوك الحمالية على أصليهما: التبشير من غير تعبر، والتيسير من غير تعسير.

حامساً ملامح من سلوك مشايخ الزاوية العاسية:

قال الشيخ أبو المحاسن مؤسس الرواية العاسية الأولى: «رتب الأئمة الوظائف والأحزاب لما قصرت المقاصد، ودهست المشارب والموارد ولو كانوا على العدم الأولى من سلامة الدين، والرسوخ في اليقين، ثم ترهم أوراداً موطمة، وأحراراً مكعبة هذا هو لأصل»^(٢)

وكذلك كان الشيخ عبدالقادر:

قال ولده الحافظ عبدالرحمن في أنشاء ترجمته: «ومتاعته لسنة في الأقوال والأفعال والأحوال إلى تعبته، وكثرة صلاته على النبي ﷺ، وأمره

= العاسي: ص ٢٣ مخطوط الخزانة العامة برقم ٢٣٠٢ ك

(١) قال سيدي عبدالرحمن بن عبدالقادر (عنه الأكبر بر ٢ / ٣٢١) يحكي عن الرواية العاسية في عهد والده، وعن نشاط أصحابه بها: «ولا يسمعون شيئاً من السماع حتى يقدروا فيه قراءة قرآن أو بعدة أو فيهما»

(٢) تحفة الأكابر: ١ / ٤٨

بها، مما يحقق أن طريفته محمدية، إلا أنه كان لا يتفقد بورد معين إلا ما عينه آداب السنة، والعمل على محه، وكثرة تلاوة القرآن بالحضور مع الخلق والعيبة عما سواه () وعدم التميز بشيء، رائد على العرص والسنة المعتادة»^(١).

وقال الشيخ أبو العباس أحمد بن يعقوب الولاقي في كتابه «مباحث الأنوار في أحبار بعض الأحبار» عن الشيخ عبدالقادر أيضاً: «لم يقبل تلقين الذكر على عادة مشايخ العمراء، إلا أن يكون دلت على وجه الرواية»^(٢).

سادساً المدرسة العلمية برؤية الشيخ عبدالقادر القاسي:

كانت محال العلم برؤية حافلة تسفرق أغلب أوقات أصحابها ويمكننا أن نلاحظ أهم السمات لهذه المدرسة العلمية من خلال ثلاث مميزات:

أولاً كانت المعارف التي نفع برؤية في غاية الكثرة والسوع والبرنامج التعليمي المنظوم الذي يوحد بين أيدينا من ذلك العهد يثير الدهشة فعلاً وهو كتاب صحم يسمى «الأقسام» من نظم الخافظ أبي ريد عبدالرحمن بن عبدالقادر القاسي ويستعمل على أربعة عشر ومائة علم»^(٣).

(١) حجة الأكاير: ٨٢ / ١

(٢) عن كتاب «باطح صحرة» ص ٩٨ عن مخطوط الكتاب المذكور

(٣) عدت في مسحتي الخاصة من هذا الكتاب قريباً من سبعة عشر ألف بيت

ثامناً: أن المدرسة العلمية لراوية قد امتد أثرها العلمي في عصرها إلى سائر أحياء المغرب قال القادري «قلما نجد علماً أو متعلماً بإفريقية والمغرب إلا من تلامذته [أي الشيخ عبدالقادر القاسي]، أو من تلامذتهم، أو يروم التمسك في الانتساب إليه رأي وجه أمكه»^(١)

ثالثاً، العناية الخاصة بالسنة المشرفة وعلومها قال أبو محمد عبدالسلام ابن الخياط القادري في معرض الترجمة لشيخ عبدالقادر القاسي «اعتنى [يعني الشيخ عبدالقادر القاسي] بتدريس علوم الحديث، وأمعاري والسير، فإن أهل فاس كانوا اشتغلوا بطلب علم الفقه والعلوم العقلية وتركوا علوم الحديث، فاعتنى المترجم بها حتى أحيأها»^(٢)

الثالثة: الأسرة القاسية

نسب هذه الأسرة «فهرري» ينتمى إلى الساسي والمؤرخين في المغرب والأندلس يقول في ذلك المؤلف المغربي «العلامة مولاي سليمان العلوي (ب ١٢٢٨هـ) «ولم يزل وصدهم يدي من النسب إلى فهر ملارما لهم فيما استوطوه بالعدوة [يعني مغرب الأقصى] من حاضرة فاس والقصر، بحورونه كما تحارب به الأسباب، في سؤال والجواب، والكتاب، والخطاب؛ والرسوم والظواهر، ونكراسي ومسائر، حتى تواتر فيهم هذا [يعني بالمغرب] تواتره في أسلافهم هذا [يعني بالأندلس]»^(٣)

(١) نشر الثاني ٢٧١ / ٤

(٢) عن فهرس المهرس للشيخ عبدالحفي الكاظمي: ٢٦٧ / ٤

(٣) عديده أولي الجدد بكر آل القاسي من جدد ص ٦ وقان العناية السريفة مولاي -

وقد عرفوا في الأندلس بلقب «بن الحدة» مع النسبة الفهرية. قال المقرئ (ت ١٠٤١ هـ): «وفي الأندلس () كثير من فريش المعروفون بالمهريين من بني محارب بن فهر، وهم من فريش بضاهر، ومنهم عبدالملك بن قطر سلطان الأندلس، ومن ولده بنو القاسم لأمرء العصلاء، وبنو الحد الأعيان العلماء»^(١).

وقد انتقل عبدالرحمن وأحمد ابنا أبي بكر ابن الحد المنقب بـ«الحفيد» عن مائة بالأندلس في حدود سنة ثمانين وثمانمائة بسبب الصلة الناشئة بها^(٢) واستقروا بمدينة فاس

وأبو الخجاج يوسف بن عبدالرحمن المذكور هو أول من لقب بـ«القاسي» من هذه الأسرة. كان يردد من فاس إلى مدينته القصر الكبير بقصد التجارة، ثم تروح بالقصر واستوطنته «عرف هناك لقدمه من مدة فاس بلقب «القاسي»^(٣) وقد اشتهرت أسرته في المغرب بهذا اللقب إلى

- إدريس العيصي - وأما نسبهم فإن فهر بن مالك من لصر بن كندة بلا خلاف، (الدرر البهية ٢/ ٢٥٢)

(١) فتح الطيب من عصب الأندلس المصنف ٢٩ - ٢٩١ وقد وقع خلاف قديم في الفرع الذي ينسب إليه بنو الحد من فروع فهر بن مالك من لصر بن كندة وليس هذا متسع لتفصيله

(٢) مشاب تلت الفتنه عن ثورة المائت العرسوي، وكانت آخر الترويعات على الحكم بالأندلس، حيث سقطت مائة بيد الصاري أواخر شعبان سنة ٨٩٢ هـ. ثم أجلى المسلمون عن غرناطة آخر معاقبهم بالأندلس بعد مائة بخمسة سنين والله الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(٣) عن «مرآة الخناس من أخبار الشيخ أبي محمد»، للعلامة المصنف أبي حامد محمد العربي القاسي المهري (ت ١٠٥٢ هـ) : ص ١٠٢

الآن، واكتفى رحلاتها به في توقيعاتهم عاكس استعدادها أشهر^(١).

وولد لمحمد بن أبي الحجاج يوسف (٩١٢ - ٩٧٤ هـ) عناية
الفصير أبو المحاسن يوسف (٩٣٧ - ١٠١٣ هـ)^(٢) الذي انتقل إلى فاس
وأسس بها راويته، وبقي بها إلى حين وفاته، وانتشر منها علمه وأثره،
وبها مدحه وهو الذي نشعت منه فروع هذه الأسرة بالمغرب، فكان
رحمه الله تعالى - قعددها الميراث، سناً، وعلماً، وسلوكاً قال المولى
سليمان: «هذا الشيخ هو قطب رحى سي العاسي، وطود مدحهم الراسي،
وبيت عددهم، وأصل مددهم»^(٣).

(١) قال في مرآة المحاسن (ص ٢٤) «كذب حرب كثير السوء ان، وطرد كما
ذكره محدثون قالوا لا سيما في الدخري وهو نوع من أسواع تقوم الأحداث
وبه حسم أس الإصلاح ومن تبعه في التزييف كتابه، وجعله السر علي والسعاني
وعمرهما من معاصد كتبهم. وقد وقعت بغيره والشهرة بهذا [يعني له، العاسي]
توسمي ما كان قبله، لأن المقصود إنما هو ما يحصل به التعارف»

(٢) حصص لترجمة مؤلفات منها «مرآة المحاسن من أبحر الشيخ أبي المحاسن»
الدكتور في هامش سابق وكذب «سهاج محبوب محمد الشيخ أبي المحاسن وشيخه
محبوب» حميد وبنه بي ريد عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي، اعتنت بتحقيقه
الباحثة حميدة الداري ضمن رسالة جامعية تحت إشراف الدكتور محمد حجي
موفقت بكلية الآداب بجامعة محمد السادس بالرباط خلال السنة الجامعية ١٩٩١
١٩٩٢م وكتاب «أروسة المحاسن بترهبة متأثر أبي المحاسن البهية» حميد وبنه أبي
عيسى المهدي بن أحمد بن علي (ت ١١٠٩ هـ) واحتصره في نحو كرامتين معوان
«الخواهر الصميمة من المحاسن البوسنية»، بزه عده نسخ خطية بمختلف الخزانات
المغربية، ويؤدي منها مسحتان

(٣) عناية أولي أحمد ص ١٦.

والشيخ عبدالقادر صاحب الخلاصة هو حمده من ولده المقيي العلامة
الشيخ المربي سيدي علي (٩٦٠ - ١٠٣٠هـ)

وقد أعقب الشيخ عبدالقادر ابنين حليين حافظين هما: سيدي
عبدالرحمن (١٠٤٠ - ١٠٩٦هـ)، وشيخ الجماعة الحافظ سيدي محمد
- بفتح الميم - (١٠٤٢ - ١١١٦هـ).

وأعقب سيدي محمد ثلاثة أبناء، هم: محمد الطيب وهو صاحب
الشرح، وأبو مدين، وقد توفاهما الله تعالى في حياة والدهما عن عمر
عقب^(١)؛ وأحمد ومعه جميع عقب الشيخ عبدالقادر الموحودين
اليوم^(٢) ومهم كاتب هذه الكلمات أصلح الله حاله

وأعمالها سبق عن ذكر أسماء علماء الأسرة العاسية المتعاصرين في
ذلك العهد، فالأحرى عن التعريف بمكسبهم العسمية التي كان لها من عمر
شك أنز كبر على كل من المصنف والمشرح وأحترى من ذلك بطرف
من الحائمة التي كتبها السلطان مولاي سليمان في مؤلفه الذي كتبه
للتعريف بأعلام هذه الأسرة. حيث قال: «معه كم في هذا البيت من
العلماء العاملين، وأولياء الله الصالحين! قد ساق^(٣) الله بهم، منذ نزلوا

(١) يعني عن عمر عقب ذكر، وإلا فقد حلف سيدي محمد الطيب بسأ اسمها «ماتة»
تزوجت وحلفت بهم وبنات، كما يعلم من رسم إرثتها، وهو يدي.

(٢) توفي مؤحراً آخر من بني من دريه سيدي عبدالرحمن بن عبدالقادر وهو سيدي
عبدالملك عن عمر عقب مطلقاً

(٣) في المطبوع منها (سبق) بتوسط الباء، ولا يستقيم سياق الكلام بسببه، والتبت من
سحرة خطية خاصة مقولة عن خط المؤلف

بهذه العدو المعربية، ما كان هم من الفصل في الحرية الأندلسية، بل رادوا مريّة أخرى، بـكرير الولاية الكبرى، حتى استشرت في الأولياء مآقهم، وارتفعت بين العلماء مصيبتهم فمريتهم في العلم والصلاح شائعة، وأحوالهم في الخيرات بين سبب دأعة مد قدموا على فاس، وهم يثبون العنوم في صدور الناس؛ وذلك نحو ثلاثمائة سنة أو أكثر؛ والأول لم بعده كالصحيح إذا أسمر فما مهم، لا من فرأ العلم فحققه، وأحكم قياسه وحرر طرفه، وعم الاسماع به في عباد، وشاعت فصائله في السلاسل وعلمنا تجد في العرب من أحد، علماً أو صاحباً، لا ومهم صار له لعدد، وعليهم عول في طريقه واعتمد^(١).

(١) عمارة أولى المجلد: ص. ٨٠.

٢ - المصنف: الشيخ عبد لقادر الفاسي

الاثنين ٢ رمضان ١٠٠٧هـ / ٢٩ مارس ١٥٩٩م

الأربعاء ٨ رمضان ١٠٩١هـ / ٢ أكتوبر ١٦٨٠م

تقديم:

إن التعريف بالشيخ عبدالقادر هو صفحة من صفحات التعريف بنور علماء الإسلام في الروايات الصوفية بأرض المغرب الأقصى في الحماط على توطد حنوة هذا الدين في النفوس، وتآلق علوم الشريعة العراء خلال أحلك الظروف وأشد السكبات.

«ومن الحارثي علي الأنسه - وحكاه لي بعضهم عن شيخنا أروع أهل زمانه سيدي لكبير من محمد السرعسي رحمته الله - قوهم لولا ثلاثة لاقطع العلم من المغرب في القرن الحادي عشر لكثرة العلم التي ظهرت فيه، وهم: سيدي محمد فتحا من دصر في درعة، وسيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في الدلاء، وسيدي عبدالقادر العاسي بفاس»^(١)

وهؤلاء الثلاثة هم شيوخ الروايات الصوفية والدلائية والفاسية، وهذا القول المتواتر عن ألسنة أهل العلم، المعنوم عن التحقيق لمن تدبر أحداث هذه الفترة من التاريخ، هو من قبيل التعيين لما أطلقت، والتفصيل لما أجملت وكفى به شاهدا على ما ذكرت

(١) نشر الثاني: ٢٧٤ / ٢ - ٢٧٥

أ - الاسم والنسب واللقب والخلی:

هو عبدالقادر بن علي بن يوسف الماسي الفهري ابن الحد وقد تقدم الكلام عن هذه النسب وأصلها عند الحديث عن الأسرة الماسية يلقب بـأبي محمد رعم أن عمداً أصغر ولديه، وهي عادة حاربية تتعلق بالاسم لا بالولد.

ويكنى كثيراً على سائر مترجميه وغيرهم بـأبي السعود، وأصل هذه الكنية من وضع ولده الخافظ أبي زيد عبدالرحمن، قال «وإنما كنيته بأبي السعود لكثرة ما يعيل إلى حال أبي السعود بن الشيل، وكثرة شبهه به في قوة أدبه مع ربه، وما شهد له الجمهور من مشابهته في دونهم به، من وفور العقل. وكان كلما نسب إلى شيء ردد فيه، وإذا ذكر له عن أحد تصرف أو سعة حال أو مقام يقول له قل له يا أحد حمي وحقه»^(١)

ويكنيه حميده محمد الصغير بن عبدالرحمن بـأبي البركات^(٢)، وهو واضح المناسبة لمن عرف كثرة بركات الشيخ عبدالقادر.

(١) تحفة الأكابر: ٣٧ / ١ وابن الشيل هو أبو علي الحسن بن عبد الله بن شيل النوري سنة ٤٧٤ هـ (عيون الأنباء: ١ / ٢٤٧، كشف الضرر: ١ / ٧٦٦) وهو من تلاميذ الشيخ عبدالقادر الجيلاي. ووجه التشبيه بين حال ابن الشيل وحال الشيخ عبدالقادر هو أمران وفور العقل والحكمة، والتردد في المعاميل العالية مع استحقاقها اسماء بالعبودية لله تعالى وهذا من ذلك

(٢) هي كنية خاصة مطردة في فهرسته «مع البديعة» كما لاحظته محققها الدكتور سيدي محمد الصقلي الحسيني ص: ١٠٩.

وبحلى به الشيخ الجماعة، وبإمام الأئمة، نظراً لأن الله تعالى قد ساء
في عمره، وبارك في علمه، حتى ألحق لأصاغر بالأكابر، فكان سائر
علماء القطر العربي من بلامدته بالتعلم أو بالإحارة وقد تقدم قريباً كلام
القادري في هذا الشأن وقد صدر الشيخ عبدالقادر في العصور الموالية
قعدداً للإسناد في المغرب والمشرق على حد سواء

وبحلى أبصاً به الشيخ الإسلام، وصاحب هذه الحلية في الدولة
العثمانية هو متولي حطة الإفتاء وأما في المغرب فسم نكر الفتوى صمم
الخطط المعتبرة في نطاق الراتب الإداري في أي عصر من العصور، وإما
طلت الفتوى عملاً تطوعياً جعل هذه حبة إماماً أظف على الشيخ
عبدالقادر تعليداً لما كان مصطلحاً عنه بالنسبة لعثمان الذي كانوا في
أدنى الحدود الشرقية من المغرب ويركي هذا ما كان لعمادى الشيخ
عبدالقادر من الاعتبار عند حكام عصره على مختلف مستوياتهم من
السلطان ومن دونه، كما في سائر الأوساط العمة في عصره فما بعده
ويحلى به العارف بالله كما في عدد لا أحصيه من المصنفات
والوثائق.

ويحلى به القطب كما سجع عنه في صدر نسخة خلاصة الأصول
لاحقاً، وكما في غيرها. وهي حلية تبدأها بالنسبة للشيخ عبدالقادر
تلميذه الشيخ أبو سالم العياشي بقل عن بعض أكابر الوقت، وشاع ذلك
في الألسنة ولحق به العموم والخصوص، وم يذكر ذلك الشيخ رحمته ^(١)

(١) نسخة الأكابر: ١٠٧/١

ب - ولادته ونشأته ودرسته بالقصر الكبير:

«ولد رحمه الله بالقصر الكبير عند رواب يوم الاثنين ثاني رمضان سنة سبعة وألف. ونشأ في حجر والده مصوباً عن عب الصبيان، وعن هو الأقران، ملارماً لدار حده، وبها ولد وربى مخوف بالتدريج الرحمانى، والتوفيق الرباني»^(١)

وقد وهبه الله تعالى في طلب العلم استعدادات خاصة و فسر الله له القراءة والتعلم حتى كان يحفظ دون كثير فرائه حدثاً من كان يقرأ معه في الصغر أنه كان ينظر في النوح، ويحرك شفاهه من غير أن يسمع له صوت، ثم يعرض لوحه كما يسمي»^(٢).

وقد كان النسخ عند القادر يوم عادر القصر الكبير إلى فاس لطلب العلم عن شيوخها ابن ثمانية عشر عاماً أحداً يحط وافر في عدد من العلوم

فقد ابتدأ على العادة بمحض بقرآن على يد معلمه «الرحل الصالح سيدي عام السعاني»^(٣)

ويأتي في طبيعة شيوخه بمصر والده سيدي علي (٩٦٠ - ١٠٣٠ هـ)، وأخوه أحمد (٩٩٦ - ١٠٦٢ هـ) ومحمد بالفتح أبو عسرية (٩٩٥ - ١٠٤٨ هـ) وحمد في نخبة الأكابر من شيوخه بالقصر أيضاً،

(١) مسه: ٥٨ / ١

(٢) مسه: ٧٩ / ١

(٣) نخبة الأكابر: ٥٨ / ١

«الفقيه سيدي محمد أريبات وسيدي محمد الرهاس، وسيدي
عبدانقوي»^(١)

وم مات في إجارته الإسماعيل من بينهم، لا عن ولده في عمي الفقه
والحق^(٢)، وعن أخيه أحمد في علم الحسب^(٣) ويميد ولده سيدي
عبدالرحمن في تحفة الأكابر أنه «لارم لقراءة علي أخيه الفقيه الإمام أبي
العباس أحمد مدة»^(٤)

— ج — إجارته العامة عن شيوخه الثلاثة:

احتل مكان الصدارة من إجارة الشيخ عبدالعادر ثلاثة من الشيوخ
هم. عم أبيه أبو زيد عبد الرحمن بن محمد مشهور بالعارف بالله (٩٧٢
١٠٣٦ هـ) ^(٥)، والفاصسي بن أبي محمد العسائي (٩٥٢

(١) نفسه ص ٥

(٢) مخطوط إجارة العامة من إجارة سيدي عبدالعادر علي السوي ص ٢٧ تم ٥٣ ومن
مصادر ترجمته والده سيدي علي. امرأة الحاسن: ص ٢١٠ وص ٢٨٩، تحفة
الأكابر ١ / ٦٠، صفوه من التمر ص ١٦٠، بشر الثاني ١ / ١٣٩، النقاط
الدرر ص ٧٧، عناية أولي المجد: ص ٩٤، زهرة لأمن. ٢ / ٧١

(٣) إجارته الشيخ عبدالعادر ص ٤٧

(٤) ١ / ٥٨ من مصادر ترجمته: عناية أولي المجد ص ٣٤

(٥) من مصادر ترجمته: «أزهار البستان في أخبار الشيخ أبي محمد عبدالرحمن» خميدة من أبيه
فاطمة سيدي عبدالرحمن بن عبدالعادر (مخطوط حرة العامة بالرياض رقم ٩٠٧٤ د.
انتهاج الغلوب بحمد الشيخ أبي الحاسن وميحه بحمد بن الحسن الزلف (مخطوط
الدرر) وتمسح الإسماع ص ١٩٠ ومراة عس ص ٢٠٧ والصغوه ص ٣٤،
وبشر الثاني ١ / ٢٦٦ والنقاط الدرر ص ٨٥، وعناية أولي المجد ص ٩٥

١٠٣٢هـ^(١)، وعمه أبو حامد محمد العربي بن أبي المحاسن (٩٨٨ - ١٠٥٢هـ)^(٢).

وقد أحارته ثلاثهم بسائر ما حارهم به شيوخهم من حديث ونفسير وأصول ونحو وبيان وعقائد ومع وشعر وأساب وتفسير وعروض ومناطق وحساب وهندسة وتوفيق وطب وفرائض ورسم وتاريخ وكتب القوم من الصوفية

ويمكنا أن نعلم إحارة الشيخ عبدالقادر جمعاً بين برامج شيوخ هؤلاء الأئمة الثلاث، بحيث يمكن أن نستطع منها فهرسه لكل واحد منهم ولا نعلم أن لأصل ذلك وجوداً في غيرها منها أو أعلى منها سداً إلا ما كان من شيوخ الصوف فقد ذكر سيدي محمد العربي شيوخه في ترجمته لنفسه

٩٣

بختام مرآة المحاسن

د - بقية شيوخه وما أحلّه عن كل واحد منهم

يأتي في الدرر الحقة لأولئك الثلاثة سيحبه «المعب» المشارك أبو

(١) من مصادر ترجمه مرآة المحاسن ص ٢٢٣ سر شامي ١ / ٢٥٤، التقاط الدرر

ص ٨٠، والسخ النادية ٢ / ١٥١ وشجرة الدر الركبة ٢٩٨.

(٢) من مصادر ترجمته ترجمه نفسه في مرآة المحاسن ص ١٥٩ إلى آخر الكتاب، صغره

من انتشار. ص ٧١، نشر الشامي ٢ / ١٠، التقاط الدرر ص ١١٤، ماقب

الحصبيكي ٢ / ٢٢٦، عديه أوب محمد ص ٢٩، الدرر البهية ٢ / ٢٧٩، سلوة

الأناس ٢ / ٣١٣، تاريخ تطور ٢ / ٢٧٨، الأعلام ٦ / ٢٦٥، تقديم تحقيق عقد

الدرر في نظم بحب الفكر به، مذكور محمد بن عمرو، تقديم تحقيق مرآة المحاسن

للككتور سيدي حمزة الكتاني

الحسن علي بن أبي القاسم ابن القاصي، (٩٩٩ - ١٠٨٢ هـ) ^(١) فقد
أحد عنه جملة من العلوم منها في علوم القرآن علم الرسم، والدرر اللوامع،
والعشر لنافع ^(٢)، ومنها العزوص ^(٣) والحساب ^(٤)

وأحد عن شيوخه «الفقه المشارك» لصرا أبي محمد عبدالواحد بن أحمد
ابن عاشر (ت ١٠٤٠ هـ) ^(٥) الفقه ^(٦) والأصول ^(٧) كما أحد عنه
الشاطبية ^(٨)

وأحد عن «الفقيه الحسن أبي عبد الله محمد بن أحمد الحارثي
المدني» (٩٥٣ - ١٠٥٠ هـ) ^(٩) الفقه ^(١٠) وسيان ^(١١)

(١) تحفة الأكاير ١/ ٥٩، ومن مصادر ترجمته: مرآة النجاشي ص ٢٢١ وص ٢٢٣،
وحمة الأكار ١/ ٦٣، وشتر الثاني ١/ ٩٤، والتقاط الدرر ص ١٨٨، والمصحح
البيدبي ٢/ ١٥٨

(٢) إجازة الشيخ عبدالقادر ص ٥٥

(٣) نفسها ص ٤٦

(٤) نفسها ص ٤٧

(٥) تحفة الأكاير ١/ ٥٩، ومن مصادر ترجمته: تحفة الأكاير ١/ ٦٤، والمصحح البيدبي
٢/ ١٥٢، وشتر الثاني ١/ ٢٨٣، والتقاط الدرر ص ٩١

(٦) إجازة الشيخ عبدالقادر القاسمي ص ٥٦

(٧) نفسها ص ٣٧

(٨) نفسها ص ٤٥

(٩) تحفة الأكاير ١/ ٥٩، ومن مصادر ترجمته: تحفة الأكاير ١/ ٦٣، والمصحح البيدبي
٢/ ١٥٢، وشتر الثاني ١/ ٣٧٩، والتقاط الدرر ص ١١١

(١٠) إجازة الشيخ عبدالقادر القاسمي ص ٥٦

(١١) نفسها ص ٣٩

وأحد عن «الإمام الحافظ مفتي الخطيب أبي العباس أحمد بن محمد
المقري التلمساني» (ت ١٠٤١ هـ) ^(١) الفقه ^(٢).

وأحد عن «إمام الحجة العلامة الدراك أبي الحسن بن الربيع
السجلماسي» ^(٣) النحو ^(٤).

وأحد عن «الفقيه العاصي أبي الحسن عمي بن محمد المري الشريف
التلمساني» المطلق وغيره ^(٥).

وقد جود القرآن على يد أئمة الفقه الأساد المصري أبي عبد الله محمد
الخروبي ^(٦)، وأحد العشر سبع سماعات وتوقيداً عن الفقيه الأستاذ أبي
مهدي عيسى الشرفي، وعن الفقيه الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد
السوسي ^(٧)، فضلاً عن أخذنا عن ابن القاصي، وأحد الساطية عن ابن
عشر كما تقدم

(١) تحفة الأكرار ٥٨ / ١، ومن مصادر ترجمته خلاصة الأثر ٢ / ١، و تحفة الأكرار
٦٣ / ١، والسبع البادية ١٥١ / ٢، وشر الثاني ٢٩١ / ١، والتفط الدرر ص ٩٤

(٢) إجازة الشيخ عبدالقادر العاصي ص ٥٥

(٣) تحفة الأكرار ٥٩ / ١ ومن مصادر ترجمته تحفة الأكرار ٦٤ / ١، والسبع البادية
١٥٢ / ٢، شر الثاني ٢٦٥ / ١، والساط الدرر ص ٨٥، وسلوة الألباس ٣ /

٣١٣، وشجرة البرور الزكية: ص ٢٩٩

(٤) إجازة الشيخ عبدالقادر ص ٣٧

(٥) تحفة الأكرار ٥٩ / ١. وقد ترجم له: ٦٣ / ١

(٦) نفسه: ٥٩ / ١

(٧) تحفة الأكرار: ٥٩ / ١، وإجازة الشيخ عبدالقادر: ص ٤٥

ومن حاصل ما ذكر أنه أحد الفقهاء على جماعته من الشيوخ ذكر في
إحديته سبعة منهم هم: والده علي، وعم وبنه عبدالرحمن، وعمه محمد
العربي، وابن أبي العزم، وعبدالواحد ابن عشر، وأحمد المصري، ومحمد
الحبار الأندلسي.

ب - بقية أطوار حياته

كانت نظر الشيخ عبدالقادر بعد التخرج مدرسته أخرى احتضنها،
ومهمة أبط بها، واقصت منه أن يلازم من إلى أن توفي بها رحمه الله عليه
يقول ولده : « فلما أكمل القراءة، صوب بالرجوع إلى وطنه، بعد
كسب الإحارة عن شجرة ابن أبي العزم، وأسماده عم أبيه وذلك في جمادى
الأولى سنة اثنين وثلاثين وألف. فعاد له الشيخ [عبي سیدی عبدالرحمن
العارف عم أبيه] «بو كست وحلك ما أظفنتك ولكن سره» فبما وصل
بعث إليه بالموافاة يأتيه وحده فاحتضنه به، وكان يطالع معه سائر يومه،
ورعنا نخرج لبلأ بحسب ما يحدث له من حاد فيشه^(١) ثم « قام مقامه
بعده مدرساً في مكنه وإماماً براويته^(٢) »

ورغم ما أقامه فيه شجره على رأس براوية فإن الشيخ عبدالقادر
لم يهض يدعوى المشيخة، بل صاحب سیدی محمد بن عبدالله معى

(١) حكمة الأكابر ١ ١١٤ ونصه : « ويتدنى سحري برتبة الشيخ سیدی محمد بن
عبدالله في نصف جمادى الأولى كل عام، ويختتمه آخر رمضان ليلة العشرة

(٢) نصه ٧٠ / ١

(ت ١٠٦٢ هـ) ^(١) رفيقه في الأحاد عن شيخهما علي حير ما اجتمع عليه الأصحاب.

ولم تتحلل حياة الشيخ عند فقد أحد حدث يسعى التويه بها، ولم يتعد مصاب ولا حطة ^(٢)، ولا حاص في شيء من أمور الدنيا بسبب «كان الشيخ الإمام سيد محمد بن أبي بكر المحطّي يقول فيه الشباب القائب، العلم الراهد، من أول أمره لا يباي بزمان الدنيا ولا بدبارها، كلما أفلت أعرض عنها مستوحشاً من حضور غير الله تعالى بآله، صحيح المعاملة مع ربه، وهو يأنيه بها راعمة ويعيه به عنها وعن أسانها، ما تناول قط حطة، ولا بهي ولا عرس» ^(٣).

وفد كان «نقسم أوقاته على ثلاثة إما صلاة، أو ذكر، أو تعلم علم» ^(٤) «وكان يبدل الشيخ في زمانه عداً قراءة القرآن، فكان يقرأه للاً ونهاراً قائماً وقاعداً ومصلواً وكان يبدل في آخر عمره النسيح وتعليم العلم لا يعتر عن ذلك» ^(٥).

ولم يشت عنه أنه كان يتقاضى عن الوظائف التعيمية ما كان محصصاً لها من ريع الأحباس، قال سيدي محمد بن جعفر الكاسي الحسني «كان

(١) كتب في ترجمته سيدي عبدالرحمن بن عبدالقادر اندلسي كتاباً خاصاً توجد منه نسخ حطية متعددة إحداها بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٠٧٤ د.

(٢) تقدم هنا بأن الفتوى في المغرب لا تعد من الخطط، وإنما هي عمل تطوعي

(٣) تحفة الأكارم: ٩١ / ١

(٤) نسخة ٨٩ / ١

(٥) نسخة ١١٤ / ٥

راهداً في الدنيا، معرضاً عنها كل الإعرص لا يأكل الأحباس، ولا يلتفت لما في أيدي الناس، بل كان يعرض عنه لتحار العطايا الحريفة، فلا يقبلها»^(١).

وقال أبو عبدالله محمد الصغير البصري و لما دخل مولانا الرشيد فاس أفاض المال على علمائها وعمرهم تحريل العطايا»^(٢) وقد أرسل لسيدى عبدالقادر في جملهم بصيب وافر فقال، «قولوا له يشعل نفسه بعزى، فالدي ررفي من المهد إلى أن ابصت لحيته هو يررفي»^(٣)

أما كيف كان تعيش مع ارهد في جمع ما ذكر، فقد واحد مسح كتب الحديث، وم في معناه حرفة وعبادة، فسح مسحاً عديدة من صحيحى البخارى ومسلم، ومن الشعاء، وسمائل، والشهائ، ودلائل الخيرات، وسيرة ابن سيد الناس، وغير ذلك وكان أكثر ما يكتب الصحيحين مع إدمان قراءتهما براويته^(٤)

قال سيدى عبدالرحمن « فكانت حرفة السيج عبادة في عبادة في عبادة كان قصد مع المسلمين، فيستعمل يده وحوارحه في ذلك تعبداً مع ما في أثناء ذلك من الذكر، والصلاة على النبي ﷺ، وم في تحليد ذلك كله في الكتاب، وإقامه المسح المعمدة، واكتساب الخلال، والحد

(١) سلوة الأمان فيمن أقر من العلماء والصلحاء بفس. ٣١٠ / ١

(٢) روضة التعريف بمناجر مولانا إسماعيل بن الشريف ص ٣٨

(٣) نشر الثاني ٢٧٥ / ٢

(٤) مجلة الأكاير ١١٤ / ١

في القيام بمن عليه مؤوته، مع الية الصالحة»^(١)

وكان يسبح ما يكتنه عن ذلك مسموعة مقروءة على الشيوخ
الحفاظ مثل نسخة أبي عمران موسى بن سعادة المقروءة على الحافظ أبي
عبي الحسن بن محمد الصدي ناسخة إلى صحيح الحارثي، ونسخة الحافظ
ابن خير الأموي العاسي المعتمدة بالعرب والأندلس بالنسخة إلى صحيح
مستم وكانت مسنحات السبع عبد القادر ممتعة ومذيلة بعدة سماعات
وإشارات ثابتة في الأصول مع مقابلة والتصحيح وتعداد ما عرف من
الرواية»^(٢)

وأقدم مما يلي بمودحاً من إحدى نسخ صحيح الحارثي بخط الشيخ
سبدي عبد القادر العاسي وقد ذكر في هذا المودح أن الأصل المتصح منه
هو نسخة ابن سعادة التي كتبتها:

(١) تحفة الأكابر ١/ ١١٦.

(٢) ناطح صبرة، ص ٨٨.

سورة الفاتحة الحمد لله على ما صنع **باب** الحمد لله على ما صنع

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما صنع
 ان هذا ما دعا اليه صلى الله عليه وسلم من نعمه وفضلته مع النبي صلى الله عليه وسلم
 سبعين مرة في كل يوم في كل صلاة في كل وقت في كل حال في كل مكان في كل شيء
 في كل وقت في كل مكان في كل شيء في كل وقت في كل مكان في كل شيء

باب الحمد لله على ما صنع

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما صنع
 عليه لا يقرئ من غير صلاة في كل وقت في كل مكان في كل شيء في كل وقت في كل مكان في كل شيء
 سفلان عن حمير بن عمار عن ابيه عن عاتبة قالت ما فعله لراي عام ما فعله لراي عام
 اراد ان يجمع بين العبد والرب في كل وقت في كل مكان في كل شيء في كل وقت في كل مكان في كل شيء
 خير من ما هم عليه

- عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما صنع
- ونوعه من نعمه وفضلته وانه لا يقرئ من غير صلاة في كل وقت في كل مكان في كل شيء
- لهمس ولو ان هذا الله او ابن آدم على نعمة وفضلته
- مراطل صحيح معلول مراطل بخلاف الحمد لله على ما صنع
- تعداد له الذي يحكمه على من عسى الله تعالى اليه يفتي الى جميع موكلا
- المنى بحمد الله على ما صنع الحمد لله على ما صنع الحمد لله على ما صنع
- الذاريين على الله على ما صنع الحمد لله على ما صنع الحمد لله على ما صنع
- عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما صنع

و - من أخباره وأخلاقه:

عاش الشيخ عبد العدر فترة بارحة في عايشه الاضطراب، وفناً متعددة كما عاش فخر اسو به عبويه والمحاص الذي صاحب استقرار حكمها وما تسمح به الصوص بني أيدينا من تصوير مواقفه خلال ذلك كنه يقدم لنا شخصيه باررة ومؤثره، تتراوح بين الشدة واللين، ناصحة فيهما بالإحسان واليقين، والصحة للمسلمين

وفد جلب عيه جهره ناخز وتمسكه بالسريعة، في مرحلة من مراحل الفن^(١) عايشه الإساءة مع عايشه جهن، وبنع ذلك حداً تعطلت من حرائه راويه وأنشطتها يعول ولده سيدي عبدالرحمن في هذا السباق ه إلى أن أدهم الأمر أن يكسروا التصحيح وقت صلواته لكونه إماماً بالناس، ويصربون الأبواب وقت برنه تسوساً وصرفاً عنه، وهو لا سالي إلى أن آل الأمر إلى قطع الدرس، وصبر السامعين، وتعطيل المسجدة^(٢)

وعد ولت ذلك العن، وعدادت راوية إلى شطها عن قريب وحسب الشيخ عبدالقادر من صبره وحلمه حيراً، ومريد تقدير

وكذلك كان حانه في عهد الاستقرار عند بدايته لا بعض حرائه على

(١) كان ذلك في الفترة ما بين ١٠٣٦ هـ و١٠٦٩ هـ بتدليل رسالة سيدي محمد في الموضوع، وبدليل كونه مصفاً للإمامه رانسيس بالراوية وقد كان ذلك بعد وفاة سيدي عبدالرحمن

(٢) تحفة الأكابر ٩٨ / ١

قول الحق^(١) من أدبه وفقهه، ولا سقص صاعه لولاة الأمر ولا بوفيره
لماصهم من طاعته لربه وامتناله لأمره^٢

ومن ذلك أن أهل فارس متبعوا من سلطان مولاي رشيد بحيث لم
يدخلهما إلا بحبة دبرها سيدي أحمد بن شبح عبدالرحمن العارفي^(٣)
ودخلها حين دخلها وبه عصب شديد على أهلها وتعرض الشيخ لمولاي
رشيد لا يراه الناس إلا معداً فيهم وعبيده ومقماً مهم شر اسقام فحاطه
الشيخ قائلاً: «مالك وللمسمين وصرهم»^(٤) أي هم معلومون، لا يملكون
مع من احتوى عليهم شيئاً فأبى عقوبه عليهم ولا اختيار لهم^(٥) فقال
مولاي رشيد: «رجعوا عما عقدنا عليه»^(٦)

— ز — دروسه وتلاميذه

بكر الشيخ عبدالعادر في الأحاد عن كبار شيوخ عصره، واعسى
بوثيق جميع مروياته، وأحرث وقته بسسة حل أقرانه، فلا عرو أن
يكون الإسناد عنه من أعلى وأصسط ما يوجد في عصره

وقد اتسعت دائرة مساركه العنمة روية ودراية فاعتنى بالأحد من
كل من بطرف وكان عناية أهل عصره منصبة على الفقه دون غيره لأنه
كان طريقاً لتقليد الوظائف، وتسم المراتب فمما شطت الحركة العلمية

(١) تحفة الأكابر: ٩٣ / ١

(٢) ليظهر التحقيق التاريخي الوحيد في الواقعه ضمن كتاب «ساطع صخرة» ص ٤٣ وما
بعدها

(٣) تحفة الأكابر: ١١١ / ١

واحبيج إلى غيره من الصون احتج إلى ما عده منها.

قال الشيخ محمد بن القاسم حسوس ^(١) وكانت له القدم الراسخة في كل من من الصون سيما علم بفقهِ والنصير والحديث وعلم المعرفة بالله تعالى المؤيد بالكتاب والسنة، وبه كان المرجع فيه، وكان مواظباً على قراءة الحديث والصوف وكان يرد تكلم في علوم الرفائق والآداب يعشاه وأهل مجلسه من المحسن وأور والبهاء ما يشهد لتحلقه بذلك الأحوال ^(٢)

وقال تلميذه أبو العباس أحمد بن حلال ^(٣) «كل من يحسن النحو بفاس، ويرغم أنه أحده عن غير سيدي عبد القادر فهو كاذب» وقال في موضع آخر «مارسنا العلماء فكان إذا تمكّل علماً سيء في الخلق أو السعد، أنسا شبحنا أما العباس بن عمران فأسأله، فأخذ الكتاب من أيدينا، فبنأمله ويحيينا وإذا أسأ سيدي عبد القادر أسأله، فلا يأخذ كتاباً ولا ينظر فيه، ويحيينا على البديهة» ^(٤)

ومن أجل ذلك كله، فلا حرم أن يكثر طلبه والمحرجون على يديه، وأن يقصده العلماء فمن دونهم رعة في حاربه والرواية عنه

ولا أحد في هذا المجال مسمياً لذكر تلاميذه ولا للتوبيخ بمكانتهم في العلم والفصل والدين وقد كتب ولده الشيخ عبد الرحمن كتاباً خاصاً في

(١) نسخة الأكاير: ٨٦ / ١

(٢) شرح معية الشيخ عبد القادر الفاسي: ص ٤

(٣) نسخة: ٨٦ / ١

الموضوع سماه «انتهاج النصارى من أحد عن الشيخ عبدالقادر». وحاء
 ذكر عدد منهم في استدعاءات إجارته. ومنها إجارته لعلماء المدينة المنورة
 على ساكنها أطيب الصلاة وأزكى التسميم وعلى آلِه وصحبه ومتبعيه،
 وهي المسماة «استئصال السكينة من حديث أهل المدينة» ومنها إجارته لشيخ
 الإمام أبي علي الحسن البصري^(١) ومنها إجارته للشيخ أبي سام العباسي،
 ومن شتمهم استدعاؤه من المعارضة والمشرقة وفي صمها إجارة ولديه
 الإمام الحافظ أبي ربيع عبدالرحمن، والإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي
 عبدالله محمد

وقد ورد ذكر عدد هام من تلاميذه في كتاب «باطح صحره» للشيخ
 محمد اباعبد العاسي^(٢).

— ح — آثار الشيخ عبدالقادر

لم يسجل الشيخ عبدالقادر العاسي مكتبة إلا إذا تعينت الحاجة إليها؛
 فقد كان من مذهبه أن في تأليف السائق ما يعني، وهو مذهب كثير من
 العلماء. ولذلك فإن تأليف الشيخ عبدالقادر على أربعة أقسام
 أولاً ما قبله من كلام شيوخه سيدي عبدالرحمن العارف، قال ولده
 «وأما تأليف شيوخه سيدي عبدالرحمن فأكثرها جمعه هو من تلاميذه،
 منها ما هو محصته وريادته ونقصه، ومنها ما هو بعده وفيها فوائد سببها
 بحث منه، واستحلاب للكلام على محاذ من شيخ، وخصوصاً حاشيتي

(١) توجد نسخة خطية منها بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٢٣٤ ك

(٢) وحدث في مواضع متعددة منه ولا سيما من ١٥٧ وما بعده

السحاري^(١) والصعري، فإنه ربما قصد المواضيع التي تحتاج إلى بحث أو كلام
فسأل منه التقييد عليها وبجمعه لغيره في محله^(٢)

ثانياً ما كتبه بعرض تيسير بعض مبادئ العلوم، قال وحده: « . وأما
التأليف فلم يكن يصدى بوضعها اكتفاء بكثره تأليف من قبله، وما يوجد
من المنسوب له وإنما وضعه بطلب من معلم يعين عليه إرشاده أو يبدد^(٣)
وذلك مثل خلاصته في فقه عبادات التي كتبها بطلب من صاحبه
الطبيب ابن أدراق^(٤)، و خلاصة لأصول التي كتبها لولده عبدالرحمن،
وهي التي تقدم اليوم لطبعها ومنها ما لا نعلم طالب كتابه كخلاصته في
العقيدة^(٥)، و خلاصته

(١) طبعت حاشيته على السحاري بالمطبعة الخيرية بدار

(٢) نسخة الأكاير ٨٩ / ١

(٣) نسخة ص ١٠

(٤) كتب عليها شرح متعددة منها شرح الشيخ محمد بن قاسم حسون، وقد طبع
بالمطبعة الخيرية بدار طبعات متعددة، ومنها شرحان للأخوين أسد مدني بن أحمد
بن محمد بن عبدالعادر القاسي، وهو شرح زهير، وأحمد وهو شرح متوسط، ومنها
شرح عبدالكريم بن عبد الرحمن القاسي ويوجد منه نسخة مؤسسه خلال القاسي بخط
مؤلفه تحت رقم ١٥١٥ ع ٧١٩

(٥) طبعت بدار طبعات متعددة بكرة، وصفت شرح الشيخ أبي قاسم بن أحمد بن
محمد بن عبدالعادر القاسي، وقد ذكرها الشيخ محمد العابد اند مي شرحاً آخر يوجد
المصنف سيدي عبدالرحمن (ابن طح صخرة) ص ١٤٨ ويوجد منه نسخة خطية
بالخزانة العامة بالرياض تحت رقم ٤٩٦ ذكرها الأستاذ الورير محمد بن عبدالواحد
القاسي في معاليه محله الماهر (ع ٣٥ السنة ١٣، ١٩٨٦، ص ٦٠) ع -

في علم الكلام^(١)، وحلاصته في علم الحدل^(٢)، ومظومته في القلم
الديني^(٣)

ثالثاً، ما هو ملتقط من كلامه، وهذا ينطبق على مصامم فصول
متعددة من كتاب ولده في مناقبه يسمى بالتحفة الأكابر، وهو الذي أكثرنا
النقل عنه هنا في ترجمته ومن ذلك الفصول الخاصة بكلامه في تفسير
آيات وأحاديث، وكلامه في تفسير كلام أهل الحقائق، وغيرها من فصول
الكتاب ومن ذلك أيضاً تقريراته في ثناء بتدريس بعض المصنفات
كتقريراته على خلاصه اسر مالت وهو خاص بتأليف الإيشائية^(٤)،
وكلامه على مواضع من التلخيص^(٥)

رابعاً أحوسه في مختلف العلوم وفي البوارل الفقهية على الأحص
ومن أشهرها رسالته في الإمامة العظمى^(٦) ورسالته في مسائله من منكه

مؤلفات أبي زيد عبدالرحمن العاصي

(١) نظمها ولد نصف سيدي عبدالرحمن في خمسة وعشرين ومائة بيت ذكرها الشيخ

محمد العابد العاصي وأتى بتعليقها في كتابه «سطح صحراء» ص ١٤٥

(٢) يوجد منها نسخة مؤسسه علال العاصي تحت رقم ١٣١٤ ع ٩٦٣

(٣) يوجد منها نسخ كثيرة منقوله منها نسخة حرره جامع القرويين بمصر رقم

٩٨٩٥، ويأتي نسخة منها، وقد طبعت مع شرحها لأبي العباس أحمد بن العباسي

مكتوح في المطبعة الحجرية بمصر.

(٤) توجد منه نسخة مؤسسه علال العاصي برقم: ١٧٢٩ ع ٣٨٩.

(٥) توجد منه نسخة مؤسسه علال العاصي برقم ١٧٧٨ ع ٣٨٩

(٦) طبعت بالمطبعة الحجرية بمصر.

المناه^(١)، ومنها الأحوبة السببية التي أحاط فيها عن ثلاث وسبعين مسألة من وضع الفقه الخطيب العلامة أبي فارس عبد العزيز بن الشيخ أبي الطيب الرباطي وهي التي نعرف بالأحوبة لصعري ومنها أحوبته الكبرى التي جاءت في عالها جواباً عن أسئلة أهل عصره في مختلف الورول ومن بينها مجموعة كبيرة من الأسئلة في موضوع عمية مشوعة وجهها إليه علماء عصره^(٢).

ـ ظ ـ وفاته وكرامته:

وقد توفي رحمه الله بعد أداء الظهر من يوم الأربعاء ثامن رمضان سنة إحدى وسعين وألف، ودفن براويزه بموضع الذي كان يدرس فيه بوصيه منه في حياته^(٣) ودام الازدهار على حماره أياماً لكثرت من قصدها من الخلق قبل وفاته وبعده^(٤).

واستمع الحرم العتيق لقراءه شيخ القرآن في قبره حتى شُيِّب من

(١) اسمها «نتيجة المقدمات المحموده في رد على راعيم ملكيه وادي مصمودة» ويوجد منها نسخ متعددة منها نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ١٢٠٢ ل، ونسخة الخزانة المصرية بتمكروت رقم ٢٥٧٢، ومنها ثلاث نسخ بكتبة عتار القاسي بقم ١٤٥٢ ع ٧٥٤، ورقم ١٦١٤ ع ٢٥٧، ورقم ١٦١٥ ع ٧٦٥، ومنها نسخة الخزانة الأحمدية بقم.

(٢) طبعت المجموعات ضمن مجلد واحد الأحوبة بكبرى في الصلب والصعري بالهامش بالمطبعة الحجرية بقم.

(٣) تحفة الأكابر ٢/ ٣٠٥.

(٤) نفسه، ٢/ ٣١٢.

ذلك العتة وتديروا الأمر بإشارة من ولده سيدي عبدالرحمن، فاجتمعت
 منهم جماعة هدأة من النيل عند قبره وأحسوا يفرؤون القرآن جهراً من
 المصاحف حتى سكنت قراءته^(١).



(١) بحقه الأكاير ٣٦٣/٤ وقد ذكرت مشيخ كرامات متعددة لا يسع المجال لذكرها
 ولا للتعليق عليها، وكتاب تحفة الأكاير، حرره ذكرها، ويتم ذكر هذه الكرامة
 خاصة لتواترها كثرة ومشاهدة على ألسنة أهل فارس إلى اليوم

٣ - الشيخ محمد الطيب الفاسي

حياته ومكانته.

هو أبو عبدالله محمد الطيب بن محمد بن عبدالقادر الفاسي

اختلف في سنة ولادته فذكر أنها كانت سنة أربع وستين وألف، وذكر أنها كانت سنة ثمان وستين وألف أي أربع سنوات بعد ذلك^(١) والرحح هو لأول معلأ عن بشر شاذي لأنه قال في علاقته الشيخ محمد الطيب رحمه « فقد أدركه بسس نحو خمس وعشرين سنة »^(٢) فإذا علمنا أن وفاة السبع عبدالقادر كانت في رمضان سنة واحد وتسعين وألف فإن المحاصل من ذلك ما رجحناه.

وقد كان والده يؤمل أن يكون حبيسه من بعده، بل إنه قد أقامه بالراوية مقامه في حياته ولكن قدر الله تعالى أن يكون الوالد هو الذي يخلف ولده، فقد توفي سيدي محمد نطيب ليلة الخميس تاسع عشر ربيع الثاني سنة ثلاث عشرة ومائة. ودفن بصدر راوية حده الشيخ عبدالقادر وحرّح والده بسبب ذلك من عمرته وعدد مكانه في راويته.

وقد نشأ سيدي محمد الطيب براوية جده، وكان من مدحفتها كتاب لتحفيظ القرآن تنفي به تعييمه لأوي في حملة أقرانه حيث « حود القرآن

(١) نهاية أولى المجد ص ٤٦

(٢) بشر الثاني ٨٧ / ٩

تجويد أهل الصبى والإتقان^(١)

يُنمى ثم أُنكب على الدراسة والتحصيل، وسمي عن شيوخ العصر راوية حده وبجامع القرويين محتشف العلوم ولا يُمكسي أن أفصل ذكر شيوخه الذين أحد عنهم قل العُثور عني فهرسته حصة المنظومة التي تأتي الإشارة إليها ضمن آثاره، ولكسي أذكر شيوخه الذين اقتصر على ذكرهم مترجموه، وهم حده الشيخ عبدانقادر ووجه شمع الجماعة الفقه العلامة الحافظ سيد محمد - بالصح - (١٠٤٢ - ١١١٣ هـ)^(٢)، وعمه الفقه العلامة الحافظ الموسوعي أبو ريد عبدالرحمن (١٠٤٠ - ١٠٩٦ هـ)^(٣)، وابن عم والده الفقه العلامة العارف أبو عبد الله محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف القاسبي (١٠٣٣ - ١١٠٩ هـ)^(٤)، والفقه العلامة

(١) غاية أولى النجد ص ٤٦

(٢) من مصادر ترجمته الملح الناديه ١٥٣/٢، سراج الملوك ص ٣٣٣ وصغوه من انشر ص ٢١٥، وبشر الثاني ٣ ١٥، سراج الدرر ص ٢٩٢، غاية أولى النجد ص ٤٨، سلوة الألباس ٣١٦/١

(٣) من مصادر ترجمته الملح الناديه لولده محمد صغير ١٥٧/٢، وصغوه من انشر ص ٢٠٢، وبشر الثاني ٩ ٨٨، وعنده أبي النجد ص ٤٣، وسلوة الألباس ١ ٣١٦ ومن المؤلفات الحديث في رحمة مؤرخو الشرق ص ١٨٧، السور العربي ص ٢٨٥ الحياة لأديه بالمغرب على عهد سوره العلويه ص ١١٤، ومقال العام الموسوعي أبو ريد عبدالرحمن القاسبي بالأسناد للوزير محمد القاسبي - مجلة الماهل، العدد ٣٥، ومقدمة المحقق لكبه تحفة لأكب - عيسى الويشمي مع الملحق الخاص بملاحظات الشيخ عبدالرحمن بآحر التحقيق

(٤) من مصادر ترجمته كتاب «حلاء العرب القاسبي بحاسن سيدي المهدي القاسبي» لأحمد بن عبدالوهاب الوزير القاسبي بشر الثاني ٩ ٨، والتقاط الدرر ص -

المحدث الرحالة أبو سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي (١٠٣٧ - ١٠٩٠ هـ) ^(١)

وقد سعى الشيخ محمد نصيب في أقرب مدة، حتى لقد مال مكاة سامية بين العلماء في حياته غبوحه، وتصدر - كما ذكرنا - راوية جده في حياة والده وغيره من علماء أسرته.

قال القادري: «وكتب له درس جميل في التفسير والحديث والقصص، قام فيه مقام أبيه مدة» ^(٢) من سبع سنين إلى حين وفاته وقد ذكر السلطان مولاي سليمان دروس السح محمد الطيب لما يعرف من ذلك، فقال في تعداد حصاله: «وحسن التعبير في الإلقاء، والجمع بين البراعة والتحقيق في التدريس والتأليف والإفتاء» ^(٣)

وبوه مرحومه بمكاته العلمية ومن ذلك قول القادري في نشر المثاني «كان صاحب الرحمة علامة حافظ مفسراً» ^(٤) وقال في النفاط الدرر «من

-
- = والصغور ص ٢١١، وشبهه في العهد ص ٤٤، وسلوه الأساس ٣١٦ / ٢، ومن المحدثين مؤرخو الشرفاء ص ١٩٩، وشجرة النور الزكية ص ٣٩٨
- (١) من مصادر ترجمته كتاب «شعر بسم في جملة من كلام أبي بسم» لأبي عبدالله محمد بن حمزة العياشي، مخطوط الخزانة العامة رقم ٤٣ ك، وفهرسته مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٥٨٣ ك، ورجلته «ماء الموائد» وقد طبع على الحجر بمس، ثم أعيد طبعها بالأوفس، وقدم بحقيقتها رسالة لبلال الدكتوراه بكافة الآداب بمس والمصباح البادية ١٦٢ / ٢، ومشر الثاني ٢٥٤ / ٢، والنفاط الدرر ٢٦٠
- (٢) النفاط الدرر: ص ٢٨٢.
- (٣) عناية أولي المحدث ص ٤٦.
- (٤) ٨٧ / ٢

أعاجيب الرمان في التحقيق والإتقان وإشراكه وتحرير النور^(١). وقال
المجولى مسيمان: «صار رأس المحققين، وقبوة المدققين، علامة حافظاً،
متحرراً، متقناً ماهراً في العربية، مصنفاً بلفظه، وأحدث، والأصول،
والبيان، والمطلق، والصوف، بصيراً بتأريخ، وملح السواد، مع الإقدام
في حل المشكلات، وفهم المعصلات»^(٢).

وقد تلقى عنه في مده تدرسه عدد من العلماء الأعلام منهم أبو محمد
عبد السلام بن الطبيب القناري الحسني (١٠٥٨ - ١١١٠ هـ)، وأبو
عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزير الماسي (١٠٥٨ - ١١٣٤ هـ)،
وأبو العباس أحمد بن العربي ابن سليمان الأندلسي (ب ١١٤١ هـ)، وأبو
عبد الله محمد بن عبد السلام ماسي (ت ١١٦٣ هـ)، وأبو العباس أحمد بن
محمد بن عبد القادر الماسي (١٠٩٣ - ١١٦٤ هـ)، وأبو عبد الله محمد بن
قاسم حسوس (١٠٨٩ - ١١٩٢ هـ).

وأما في حياته العامة بين الناس فقد كان صديراً في الرأي، رحيب
الحجاب في الوجاهة، محبوباً عند الخاصة والعامة، درب اللسان مع حسن
التأدية^(٣).

وقد عرف بهذه الصفات واشتهر ذكره، حتى انتدب لمهام حسيمة
عرضت في عصره، ومن ذلك مسألة الحدود الشرعية للدولة العربية قال

(١) عناية أولي المجد: ص ٤٦

(٢) ص ٢٨٢

(٣) عناية أولي المجد: ص ٤٦

السلطان مولاي سليمان «أحضره سلطان وقته أمير المؤمنين مولانا أبو
النصر إسماعيل بن الشريف رضي الله عنه للسفارة في عهد الصلح مع عظيم
الأتراك، فسافر للحرائر حدود ثلاثة ومائة وألف، بعد وقعة المشارع،
وكان في صحبة ابن السلطان المذكور وهو مولانا أبو مروان عبد الملك،
والكاتب البارع الأرفع أبو عبد الله نور الدين العسائي، وغيرهما من وجوه
الدولة الإسماعيلية فعاد عنه محمود العوافي، فائراً من البوطر بملاء
الحفائب»^(١).

آثاره العلمية.

يختصر ما وقعت عليه من آثاره فيما يلي:

أولاً. شرحه لمقدمه حده في أصول الفقه الذي تقدم له هذا
ثانياً. فهرسة شيوخ والده، وهي من أحسن الفهارس التي طبعت
عندها أسبواً وإتقاناً قال في افتتاحها «الله أستعين، وإياه أحمد، وهو
القوي المعين، أحمق من علمه بعهد، وإن حباه المتين في اكتساب الدلائم
ودفع المؤلم بصمد، محير سائيه بأحرر عطائه، وواصل حل من تعلق
بأديان أوليائه»^(٢)، ثم قال «فمن يكن يد من أن أجمع هذه الفهرسة،
المسعاة بأسهل المقاصد، لحنية استبايح ورفيع الأسانيد، الواقعة في مروييات
شيخنا الإمام الوالد سادكاً في دينك سبيل الإجابة، لأسقط عنه فيها كلمة

(١) عنابة أولي أحمد ص ٤٧

(٢) مخطوطة آخره العامة بخط من أسهل المقاصد رقم ٢٨٤٣ د، ص ١١٧ مجموع

الكتابة، موسطاً بين الإيجار المحل، والإسهاب المحل، بعد مساعدته على هذه المسألة، وإجابته لطمر بهذه النعية، وتعميمه الإحارة لمن ذكر في الاستدعاء وفق المرام، حبصاً تحمله بأنواع تحمل عن مشايخه الأعلام، مصاييح الدنيا ومشايخ الإسلام...»^١

ثالثاً: فهرس مطبوع في نحو مائتي بيت افتتحه بقوله.

يقول أفقر العباد الطيب محل محمد النفاسي المديت

ذكره الشيخ عبدالسلام بن عبدقادر بن سودة المري، في «دليل مؤرخ المغرب الأقصى»^(٢)، ولم أقف عليه أحد الآن

رابعاً: رسالة في الجواب عن بادره التحسيس على الأعقاب، يوحد بخط سيدي محمد النقيب صحن مخطوطات مؤسسه علال الفاسي برفق (١٤٢٠ ع ٤٣٢) كتب بخط المؤسسة مستحتم منه

خامساً: أحوه عن بادرل فقهيه في نحو كرسه، أعلمها بعلق بمسائل من العبادات، وهو أيضاً من مخطوطات مؤسسه علال الفاسي برفق (١٢٤٦ ع ٧٨٣)

سادساً: كتاب في وفيات أهل القرن الحادي عشر سماه «مطمح النظر، ومرسل العبر، بذكر من غير، من أهل القرن الحادي عشر»، قال مولاي سيمان «بيع فيه إلى سنة ثلاث عشر، فحنم ترجمة حده أبي

(١) نسخة ٧٦ ص

(٢) تحت رقم ١٩٥٠، ٢/٤٢٥

المحاسن يوسف بن محمد رحمته ولم تتفق له زيادة عليه»^(١) ومن الموافقات أنه توفي في حدود ما أحر من وفيت الكتب من المائة المولية.

ولم أفت على هذا الكتاب، وقد ذكر الشيخ عبدالسلام ابن سودة في دليل مؤرخ المغرب الأقصى^(٢) أنه وقف على نسخة منه

ومن الممد أن أذكر هنا أن لابس أخت الشيخ محمد الطيب الشيخ عبدالله بن محمد الصغير بن عبد الرحمن بن عبدالقادر القاسي كتاباً مقارباً في الاسم والوصوع وهو كتاب : لإعلام عن غير من أهل القرن الحادي عشر» فعليه أراد تحقيق «مطمح نظر» حاله في هذا الوصوع، وقد اشبهت بعض المطع الموحدة منه بكتاب الشيخ محمد الطيب المذكور هنا^(٣)

(١) عناية أولي المخذ. ص ٤٦

(٢) ذكره تحت رقم ١١٠١، ١ / ٢٧١

(٣) مخطوط الخزانة الحسية رقم ١١٣٢٩، نقلاً عن مقدمة الأستاذة وطمة بافع لتحقيق

كتاب الإعلام: ص ٣٦

كلمة في التعريف بكتاب مفتاح الوصول

١ - ظاهرة التلخيص في العلوم الشرعية:

سعت ظاهرة التلخيص في العلوم الشرعية سيرة حاجة الدرر في التعليم، والتعاقب في التلقي. مع العلم بأن نسبة حاجات المتعلمين في هذا المصنوع لا يقي به تقين جزء دون جزء من أحد العلوم الشرعية، نظراً لترابط الساء المعرفي في كل علم منها؛ ولا يقي به تعلم علم دون علم من تلك العلوم نظراً لتكامل السعي بين العلوم الشرعية ولذلك فقد اعتنى العلماء بوضع مصنفاتهم في عتف العلوم شرعة ضمن أحجام متفاوتة مندرجة، صغير ووسط وكبير، أو صغير وكبير، من غير من بالصور العام للعلم

ومن أجل الوفاء بالعرض الذي وصفت من أحده اكتفت تلك الخلاصات في الغالب باستيعاء أمرين:

أحدهما التعريف بالمصطلحات الأساسية المتداولة في كل علم من العلوم الشرعية فإن التعاريف المكررة، وبسقة بحسب سبق المفاهيم في كل علم هي الطريقة الوحيدة التي تضمن ولوح عنته، وتداول لغته، والتفني عن أهله، والمداكره في كل شأن من شؤونه

وثانيهما صسط القواعد الأولية في كل علم من العلوم الشرعية فإن بحصيل المعطيات التي أسمرت عنها جهود لعلماء، واحتهادات المجتهدين

بحسب استقرارهم واستساظتهم، وتحليلاتهم وتركيابهم، وماقشاتهم
ومذاكراتهم، تقوم بصبطها فو عد، نعم التي نسي عليها الاستساظات
المتجددة، والجهود الموالية.

٢ - ملخصات أصول الفقه.

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه، ونظرًا لما حدث فيه من الاختلافات
المهيجة والاصطلاحية، فإن الخلاصة كتب نكتفي بسحبين اختيارات
واصعبها وهذا شأن النورف لإمام الحرم، واللمع للشراري، والسد
لأب حرم، والإشارات لباحي ومختصر المسهي السؤل لأب الحاجب

وبلتحق بهذه الطبعة من المصنعت ملخصات العلماء لكتب غيرهم،
ومن أقدمها ملخص إمام الحرم لكتب العرب والإرشاد للوافائي،
وملخصات المسصفي لشرابي، ومن أبررها ملخص أب رشد المصنف
المالكي المعروف بالضروري في أصول الفقه، وملخص أب قدامه الحسلي
المعروف بدروسة الناظر وحة المسطر، وملخص الردوي الحسني لأصول
الشرحسي، ونقبحه لصدر شريعة عبد الله بن مسعود الخويجي البحاري
وهذه الطائفة من الملخصات يظهر فيها أثر من تصرف صاحب الملخص
واختياراته، وعدد فيها منهج الملخص بعدد الملخصين

وعند ظهر عند التأخير من الأصوليين الانتباه الخامع للأقوال
والاختيارات في متن الخلاصة، بحيث نظم لأب تسنوعب مجموعة من
كتب ذلك الفن في عدد محدود من الصفحات، يكون بمثابة جرد

نصامتها وأوضح مثال على هذا الصنع جمع الخوامع لابس السبكي
ومبهم من تعدى مجرد اجمع إلى محاولة تجاوز الاختلاف الموجود بين
المدرستين الأصوليتين الحنبلية والشافعية كما هو الشأن بالنسبة لتحرير
الكمال بن الهمام

٣ - الخلاصة الحالية.

والخلاصة التي يقدمها اليوم كتبها الشيخ عبدالعادر العاسي الأكبر
ولديه العلامة النابغة الحافظ عبدالرحمن عند شروعه في دراسة علم أصول
الفقه فقد أتت استحابه الحاجة برؤية حصة لا يمكن أن يسوعها - مع
قارئ العصر - ما لم يطلع على ما كان من كتب الأصول، في
برامج التعليم المتبعة يومئذ

وقد رجعت في هذا الشأن لإحارة المصنف فأعقب ما ذكر فيها من
إسناد المصنفات الأصولية لا يحاور جمع الخوامع، وشرحه للمحلي،
وشرحه للعراقي، وحاشية ابن أبي شريف ومختصر المنهجي لابس
الحاجب^(١) وذكر عند عرض أسانده في علم البيان مؤلفات العبد
والتفثاني عما يفهم منه صمماً أن الإسناد علم لشرحيهما على مختصر
المنهجي لابس الحاجب^(٢) وذكر مصنفات الساقلائي وإمام الحرمين
والعراقي والفهر الرازي أي إسحاق الشافعي في أثناء عرضه لأسانيد علم

(١) إحارة الشيخ عبدالعادر العاسي مخطوط الخزانة العامة بالرياض رقم ٢٨٤٣ د.

ص ٣٦ - ٣٧

(٢) نفسها، ص ٣٩ - ٤٠

ولا أظن أن مختصري ابن سبكي وابن الخاغب من الكتب التي يمكن أن يقل عليها المتدئ في هذا العلم ولا إحاطة أن هذا الأمر يحصى على مصنف الخلاصة الحالية الذي كان مشتغلاً بتدريس العلوم الشرعية مدى حياته. وأعتقد أنه أراد بها وضع مقدمة تؤهل لولوج مدارج التحقيق في علم الأصول.

ويمكن للفارئ المبرس بأصول الفقه عند المؤرخين من العلماء عني الأحص - أن يدرك من مطبوعة هذه المقدمة التي وضعها الشيخ عبد القادر القاسبي ثلاثة أمور:

الأول أنه عمل فيها على صياغة الملخص بجمع بين مصامين مختصر السهي لاس الخاغب وجميع الخوامع لاس السبكي

والثاني - أنه انتقى مذهب الأصولية بعناية، ثم حررها من عامة التعقيدات، والخلاتيات

والثالث - أنه ضمير عن ابن سبكي وابن الخاغب بترتيبه الخاص لمصامين المناجحت الأصولية ومن أهم مميزات الترتيب الذي اعتمده مصنفها، الاعتناء بتقديم التعاريف للمصطلحات لأصولية الخاصة بكل باب ثم ذكر أهم القواعد الأصولية المتعلقة بذلك باب، وقد تعددت إبرار صسعه هذا في العاوين التي أدخلتها عني الكتاب بعد أن كان حلولاً منها

وإذا قارنا بين هذه المقدمة الأصولية وبين غيرها من الخلاصات في نفس الموضوع فإننا نلاحظ

أولاً، أنها مقارنة في حجمها لورقات إمام الحرميين، وليست الأصول لشيخ زكريا الأنصاري.

ثانياً أنها تتجاوز مصامير الورقات بمصافات متعددة، من أهمها الإلماع لأصول المذهب المالكي، واختيارات الأصوليين من أتباعه

ثالثاً أنها تتجاوز لب الأصول، لأن صاحبها اقتصر في الغالب على تلخيص جمع الخوامع وتحريره من الخلافات

٤ - شرح الخلاصة.

وقد شرحت، خلاصته التي نهدمها اليوم شرحي

أحدهما، شرح حميد المصنف الشيخ محمد الطوب بن محمد العاسي وهو الشرح الذي تقدمه اليوم

وثانيهما شرح كنه الأدب الشهير بشاعر السابعة أبو عبد الله محمد بن قاسم ابن راكور (ت ١١٢٠ هـ) في نحو الكراسين، قال الشيخ محمد العابد العاسي رحمه الله: «وقف عليها بخط مؤلف»^(١)

والشرح الحالي ماص عن نفس الشرح ندي مسكنه، الخلاصة من تفسير المادة الأصولية، وترويض المبدئين عليها بحيث يمكن أن يقسم مصمونه إلى قسمين.

(١) «ناطق صحرة» - ص ١٤٨

أحدهما عمل تحليلي يفسر عبارات الخلاصة ويحلل تعريفاتها، ويسمى
مقاصدها، وبعض الواجوه من الخلاف الذي أشير إليه فيها من غير
بيان

وثانيهما أنه عمل انقضي لأفع النصوص في كل باب من أبواب
أصول الفقه ولا يقتصر على مصنفات الأصولية، بل إنه يأتي ببعض
النصوص من كتب الفقه والعمدة ولكنه في عاله من المصطلحات المحترقة
من الشروح والخواشي المذكورة في فهرسته مع بعض التجميعات المفصلة

وقد وقعت عند تحقيق هذه نصوص الشرح على تصحيح كثير من
الأخطاء في نسخ مخطوطة ومطبعة من تلك المصادر، جاءت في الشرح
الذي بين أيدينا على وجهها الصحيح ووقعت سبب ذلك أيضاً على
بعض مسنده المقاطع من شرح المحلى على جمع الخوامع أو غيره لم يشر
المشارح إلى مصدره فيها. ولم يكن ذلك مما يحرج منه العلماء يومئذ

وخاصاً فإني أعتقد أن حفظ هذه الخلاصة، ودراستها مع هذا الشرح
هو من أفع ما يمكن أن يتعاضده طلبة العلم في دراساتهم الأصولية فإن
ذلك يؤهلهم للإقبال على غيرها من النصوص الأصولية والفقهية على
نصير بالقاعدة الاصطلاحية التي تنبني عليها، متسحين بالقواعد الأصولية
المقررة عند أهلها.

وقد كنت مدفوعاً للاعتناء بتحقيقه منذ أول يوم تعرض الاستعانة به
في تدريس هذه المادة ومن أجل ذلك فقد اعتيت غاية العناية بتصحيح
نص الكتاب، وتيسير تناوله

ثم وقعت على كلمة لشيخه ومحيري سيدي محمد العابد القاسي رحمه الله، عن هذه المقدمة الأصولية قال فيها : « وهذا هو طبع هذه المقدمة، التي تشرح بطريقة مسطحة وإصحة أصول بعقده، وتدأوها الناس وخاصة منهم طلبة الجامعات »^(١)

والله تعالى من وراء المقصد وهو يهدي السبل



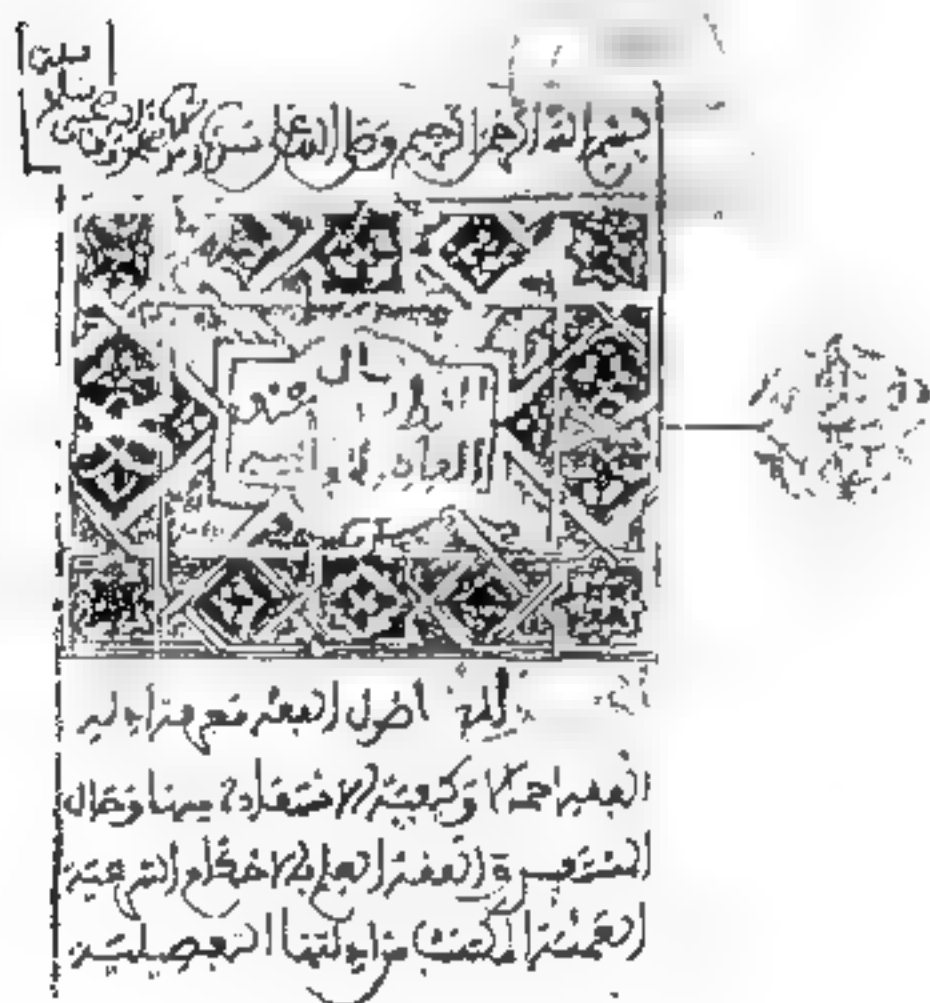
(١) كتاب «طالع صحرة» ص ١٤٨

ورقة وصفية لعملية التحقيق

١ - النسخ المعتمدة في التحقيق.

وقفت على أربع نسخ من كتاب مصباح الوصول، وعلى نسخة واحدة من الخلاصة مجردة عن الشرح.

أما نسخة الخلاصة فهي مخطوطة مؤسسه علال الماسي بالرباط تحت رقم (٧٤٧)، عدد صفحاتها تسع صفحات مكنونة خط محوهر جميل وكتبت بخط الشيخ عبدالله بن محمد بن حمزة وف. وصفت فيما يلي بالصفحة الموالية صورة من صيفحتها الأولى



وأما بالنسبة لمفتاح الوصول، فإنه يمكن تقسيم السح التي وقفت عليها - بحسب ما تيسر من المتابعة الدقيقة أثناء عملية التحقيق - أنها تنقسم إلى أصلي و فرعين، -

أما الأصل الأول فهو السحة المحفوظة مؤسسة علال الفاسي بالرباط، تحت رقم (٢٣١)، وقد تيسر لي بعد إحراء مقدسة بين السح الأربع أنها أصبح السح على الإطلاق ولم يذكر فيها اسم السح، ولا تاريخ السح وإنما ذكر فيها تاريخ التأليف وقد تراءى على هذين الاعتبارين أنها تحت المؤلف

وقد وفق الله تعالى إلى الحصول على صورته من كتاب «أسهل المعاصد» الذي كتبه السح محمد الطيب في فهرسة شيوخ والده محمودة بالخرامة العامة بالرباط تحت رقم: (٢٨٤٣ د) ووجدت على الورقة الأخيرة من تلك السحة نص الإحارة، وكتب بإرائها في الطرة ما يلي «من هنا حظ طالب الإحارة سيدي محمد الطيب الفاسي وبعدها حظ والده المجر سيدي محمد رحم الله الجميع، وإذا بالخط المسوب فيها لسيدي محمد الطيب هو نفس الخط الذي كتبت به سح مؤسسة علال الفاسي من مفتاح الوصول، فمن يدرك أنها سح المؤلف، ولذلك فإني اعتمدتها أصلاً في عملية التحقيق

وقد أتت فيما يلي صورة للصفحة لأخيرة من هذه للسح مع صورة من لصفحة التي تتضمن التعريف بخط سيدي محمد الطيب من أجل مقارنة الخط

ففيما أكثر الكيما ميار كريمة وسامح على الميراث والميراث من العليق قال المؤلف وكلاء البحر الف منه
يتمتع بوجع الميراث ما يع وعتق من مشعباء عام سبعة وثلاثين رالف رزفط السد جبر ووزننا
فبكر وظهر ما بعز واميرو الميراث من العليق

وأما الأصل الثاني فهو النسخة المخطوطة بـحرمة العامة بالرباط، تحت رقم ٣٦٥٣ د، وقد رمرت لها هذا بحرف (ب) وهي نسخة في غاية الإتقان وجودة الخط مفقولة عن نسخة المؤلف بواسطة واحدة وقد ذكرت بأنها أصل ثان لأعتارين؛

أحدهما، وجود اختلافات بينها وبين النسخة المعتمدة أصلاً لها.

وثانيهما أن مواضع الخلاف بينهما لمست في أكثر الأحيان من باب التحريف و التصحيح أو الريادة و التقصان، وإنما هي وجوه معتملة معولة، بل منها ما هو تصويب لما بالأصل المذكور أيضاً الذي اقتضت بأنه بخط مؤلف الشرح ولا عرابه في ذلك نظراً لما لا يخفى منه بشر من السهو والعلة.

وتعدد أصول الكتاب يحمل تفسيرين، أحدهما أرحح من الثاني:

أما الاحتمال الأول والأرحح فهو أن يكون المؤلف قد أخرج من كتابه نسختين، واستدرك على نفسه في بعض المواضع. وبذلك غلبي ذلك من صيغ هذا المؤلف أنسي قد وقعت عني أصح من كتابه «أسهل المقاصد»، أحدهما بخطه والثاني عليه خطه، وببيهما اختلافات متعددة

وأما الفرع الأول فهو نسخة الخزانة العامة رقم (١٠٣٩ ق)، وقد
 رمرت إليها هـ بحرف (د) وهي نسخة دون الأصلين المذكورين
 تصحيحاً وصسطاً، وفيها سقط وتصحيف ولكنها مابغة في الأغلب
 للنسخة المخطوطة مؤسسه عمار مدني التي رمرت إليها هـ بعبارة الأصل
 ولذلك فقد اعتبرتها فرعاً عنها.

وأما الفرع الثاني فهو نسخة الخزانة الحسينية رقم (٤٥٣٣)، وقد
 رمرت إليها بحرف (ح) وهي مثل نسخة (د) من جهة ما يتحللها من
 السقط والتصحيف ولكنها متبعة في الأغلب للأصل الثاني أي النسخة
 (ب)، ولذلك فقد اعتبرتها فرعاً عنها.

٢ - مهج التحقيق

أ - تصحيح النص

جعلت النص المحقق في صلب ورقة على الصورة المرتضاه بحسب ما
 توصلت إليه وذلك بناء على مجموعة من الإجراءات والاعتبارات

أولاً، اعتماد نسخة المؤلف، وهي التي يقع الترحيح بحسبها فيما وقع
 من الاختلاف بين النسخ، وكان الأمر فيه محتملاً.

ثانياً ما كان من التصويب ما وقع في نسخة المؤلف من السهو بناء
 على ما يوجد في غيره وصغته في صلب الكتاب على الوجه المرتضى بين
 معقوتين هكذا [.] وعلقت في هامش ما يبرر ذلك.

ثالثاً. أشرت في هوامش المقابلة على ما يوجد من الاختلاف بين
المسح.

رابعاً. وضعت ما يوجد من السقط أو التحريف الذي يتجاوز الكلمة
الواحدة بين محتملين في صلب الكتاب بيسهل التعيين في الهامش

خامساً. وضعت ما نسب لي فائدته من الظهور المسجلة على نسخة
المؤلف في الهامش مسوقاً بكلمة الظاهر بين قوسين هكذا (الظاهرة)

ب - توثيق النصوص:

أولاً. قمت بتحريج الآيات، وشككتها بالشكل النام، وراجعت ذلك
أولاً وثانياً تقدساً وصبابة لكلام الله تعالى عن الحمل الذي تحمل منه في
عبر القرآن ما لا تحمل فيه، ونفع من الإثم بسببه ما لا ينفع بسبب غيره
ووضعت الآيات بين قوسين مرهين ترساً لآيات القرآن ونجماً

ثانياً. قمت بتحريج الأحاديث النبوية معظمة، وبدلت عاية ما في
وسعي لتحقيق القول في كل حديث منها وجسجت إلى أشد ما علمت
من قواعد الإحاطة على المصنفات الحديثية ومن الله التوفيق

ثالثاً. قمت بتوثيق السنة عند كل إشارة إلى مذهب من مذاهب
الأصوليين وقد عايت من ذلك الأمرين، فإن عادة الأصوليين أن يقل
الواحد منهم عن غيره سنة مذهب من مذاهب في مسألة من المسائل إلى
أحد العلماء، وقد تناقلوا ذلك زماناً متظولاً من غير أن تحقق السنة ولم
يذهب ذلك أخيراً سدى فقد فتح الله تعالى في هذا الموضوع بحقيقات

رابعاً قمت بنوثيق النصوص التي أفاد بها الشارح أو استظهر بشيء منها بالرجوع إلى مصادره نفسها وقد يسر الله تعالى الرجوع إلى المحفوظ منها والمطوع مما وثني منها إلا الأقل

خامساً: قمت بتعريف المصطلحات الأصولية التي لم يأت الشارح بتعريفها، ووقعت على تصارب مصطلحي في بعض المواضع أشرت إليه في مكانه ومن ذلك ما يقع أبواب من البحث العلمي في شأنها عسى أن يقص الله له من يكشف عما فيه

سادساً عرفت بالأعلام التي ورد ذكرهم في النص ولكنني لم أذكر تراجمهم ولا مصادرها في هوامش النص على العادة في ذلك نظراً لارحام الهوامش بأعراض التحريج والتفتية وغيرها واحترت عوضاً عن ذلك أن أذكر تراجمهم في نهاية الكتاب ضمن فهرس الأعلام ومن أجل يسير الرجوع إلى ترجمة كل واحد منهم في مكانها من فهرس الأعلام فقد ذكرت تاريخ وفاة كل واحد منهم بعد ذكر اسمه، ورتبت ذكرهم في الفهرس بحسب تواريخ الوفيات

ج - تسير تناول النص

حاولت أن أقدم نص الكتاب في أسير صورة يمكن أن تقدم للقارئ، ودلت وفق ما يذكر:

أولاً قمت بوضع عناوين سمات التي اشمل عليها الكتاب. وقد

استغرق مني ذلك جهداً كبيراً، لأسى اعبت بالمحافظة على عبارة المصنف والشارح ولأن تقسيم المباحث وتغييرها عن بعضها، ومعرفة الحطة التي سلكها المصنف ثم الشارح، كان يقتضي مني إعادة النظر ومراجعة الكتاب والرجوع إلى مصادره المرة بعد الأخرى

ثانياً: وصفت نص الخلاصة بعد العود وقبل الشرح رعم أنها تأتي ممرحة بكلام المؤلف ليتمكن تغييرها عنه بأسر سئل وقد جعلت نص الخلاصة بين معقوفتين ومبرها بتسويد الخط

ثالثاً: وصفت ألفاظ الخلاصة المترحة بالشرح بين قوسين هكذا ()

ليسهل تغيير كلام المصنف من كلام الشارح عند المصالعة من غير جهد

رابعاً: أضفت إلى النص علامات الترقيم من العواصل والسعط والمواطع وعلامات الحمل الاعتراضية وغيرها من العلامات وقطعت النص إلى الفقرات المناسبة بالرجوع إلى السطر كلما سبب فائدته وكل ذلك بحسب احتشادي الخاص في فهم النص، لأن أغلب تلك العلامات تشير إلى الوقف والابتداء، والبدية والانهاء، وهو جزء لا يسجراً من فهم النصوص

خامساً: وصفت في نهاية الكتب مهارس للآيات والأحاديث والأعلام، وحتمتها بفهرس تفصيلي لموضوعات وقد أعملت جعل فهرس للمصطلحات والقواعد الأصولية؛ لأن تفاصيل فهرس الموضوعات تعني عنهما.

اصطلاحات التحقيق

أولاً: اصطلاحات التوثيق

الأصل	نسخة مؤسسة إعلان مدني رقم ٣٣١ ع ١ م
(ب)	نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٦٥٣ د.
(ج)	نسخة الخزانة الحسية رقم ٤٥٣٣
(د)	نسخة الخزانة العامة ، رباط رقم ٣٩ ١ في
/ [و ١] مثلاً	ليان ابتداء وجه الورقة رقم ١ - مثلاً - في الأصل
/ [ظ. ١] مثلاً	ليان ابتداء ظهر الورقة رقم ١ - مثلاً - في الأصل
[]	تحديد استنساخ بخلاف الأصل
•••	تحديد استنساخ بخلاف إحدى النسخ، أو لتحديد سقط فيها

ثانياً: اصطلاحات التحديد

()	لتحديد الآيات
« »	لتحديد الأحاديث والأقوال
[]	مع التفسير - لتحديد نص من الذي سيتم شرحه
(.)	لتحديد عبارة المن عندما يكون مخرجا بكلام الشرح
" "	لتحديد الأمثلة، وللتأكيد بالنسبة لبعض العبارات
(ب هـ)	تاريخ هذه الأعلام ، مسموم ، هجري ، وهو إحالة على الترجمة في فهرس الأعلام المرب تاريخياً

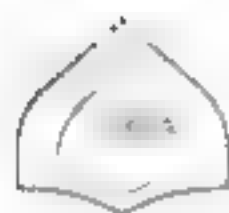
ثالثاً: اصطلاحات لإحالات

ص	الصفحة إذا كان الكتاب في جزء واحد
/	الجزء على اليمين والصفحة على اليسار ممضولا بينهما بعدد ص
ف	فيل رقم الفقرة إذا كانت فقرة الكتاب مرقعة

مفتاح الوصول

إلى

علم الأصول



مرکز تحقیقات و توسعه علوم اسلامی

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

غايته وموضوعه وتسميته

الحمد لله الذي زين بساط الإسلام، بمشور حواهر الأحكام، ورفع
طراره على طرف التمام، معالم الحلال والحرم، باعت الرسل لبيان أصول
الفقه ومعامله، ورفع فوائمه^(١)، وتمهيد دعائمه، في غاية الأحكام
والصلاة والسلام على مولانا^(٢) محمد خير الأنام، ولسنة التمام، وعلى
آله وأصحابه الكرام

وبعد:

فيقول العبد الفقير إلى عفو الله تعالى، محمد الطيب بن محمد بن
عبدالقادر بن علي بن يوسف العاسي، عامه لله بأعطائه
لما كانت المقدمة التي أشأها شيخ الإسلام، شيخ الإسلام، أبو محمد
عبدالقادر بن علي بن يوسف العاسي، قد شملت من فصول الفقه
على ما لا يسع الطلاب جهه، بل هو كرسب الأصول، أو حله؛ إلا أنها

(١) في (ب) (قوائم الدين).

(٢) في (ج) سيدنا

- لمرط الاحصار - رعا عحرت دونه [أفكار] ^(١) الصغار؛ بادرث ^(٢)
إلى مرجها بشرح يحل مابيه، ويوضح معانيها، وسميه.

مفتاح الوصول إلى علم الأصول

ومن الله العصمة والتوفيق. وهداية لأوضح طريق، وهو حسا وعم
الوكيل.



(١) في الأصل: (الأفكار)، والمثبت من غيره.

(٢) في (ب)، سميت.

مقدمة

مبادئ أصول الفقه

فأقول: قال المصنف رحمه الله تعالى (حمد لله)، بدأ به على عادة المصنفين، و"اقتداءً بالحدث لوارد في ذلك، ومعلوم ما قيل فيه"، فلا

(١) سقطت الواو من (ب)

(٢) الحديث في الاستدعاء بأحمد لله مشهور معروف - كما ذكره هـ - قال ابن حجر «أخرجه ابن عروة في صحيحه، وصححه بن حبان أيضاً، وفي إسناده مقال» (فتح الباري ٨ / ٢٢٠) وله روايات متعددة بالألفاظ مختلفة

وأشهر ألفاظه وأرجحها «كل كلام دي نال لم يرك بأحمد لله فهو أقطع»، قال النووي «[حمد الله] أي ذكر الله كما جاء في رواية أخرى، قوله روي على أوجه بأمر الله، بسم الله محمد الله» (شرح صحيح مسلم ١٩ / ٨) وأورد كلامه بن حجر بسننه، ثم قال «وهرواية المشهورة فيه بلفظ أحمد الله وما صد، ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية» (فتح الباري ٨ / ٢٢٠)

وأرجح أسانيد روايته مرسلات عن الزهري عن النبي ﷺ وإن كانت روايته عنه مرفوعة عن أبي هريرة رضي الله عنه أشهر أخرجه ابن حبان (برقم ٤١٠٠ - ١٧٣ - ١٧٤ من طريقين) وابن ماجة (برقم ١٨٧٤ - ١ - ٦١٠) وأبو داود (برقم ٤٨١٠ - ٤ / ٢٦١) وأحمد (مسند أبي هريرة برقم ٨٦٩٧ - ٢ / ٣٥٩) والدارقطني (برقم ١ - ١ / ٢٢٩) وقال «مرد به قوله عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة»، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة ليس بمروي في الحديث ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ، ولا يصح الحديث وصدقة، ومحمد بن سعيد، ضعيفان» (أخرج روايته عن كعب بن مالك رضي الله عنه مرفوعةً «طبراني في المعجم الكبير. ١٤١ - ١٩ / ٧٢) وهي أبو داود من أرسله، فقال: «رواه يونس، وعفيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري عن سفيان بن عيينة» (٤ / ٢٦١) أم يونس -

نظير بذكره

١ - لقب «أصول الفقه»:

هو علم حسن، أصله مركب من مصاف ومصاف إليه، ثم نقل إلى العلمية، وصار^(١) لقاً على هذا من، وهو [و ٩] لقب مدح لإشعاره برفعة مسماه، لا بناء الفقه في الدين عليه

- فقال ابن معين «عن أحمد بن صالح يقول عن لا يعدم في الزهري سلمي يونس أحده» (تاريخ ابن معين ١/ ٤٦) وأما عميل مهر بن خالد، قال ابن سعد «صاحب الزهري، وكان ثقة» (٧/ ٥١٩)، وقال الذهبي «حافظ صاحب كتاب» (الكشف ترحمة رقم ٣٨٦٠ ٢/ ٣٢) وأما شعب مهر ابن بن حمزة، قال ابن معين «من أثبت الناس في الزهري» (تقريب التهذيب برقم ٢٧٩٨. ٢٦٧/١) وأما سعد بن عبد العزيز فقد سواه الإمام أحمد بالأورع (الكشف ١٩٤٦. ١/ ٤٤٠) وقال ابن حجر «ثقة إمام» (تقريب التهذيب: ٣٥٨) ٢٦٧/١

وهم من أجمع بين قول الدارقطني رضي الله عنه ما أسحبه الدارقطني حيث قال «والمرسل هو الضوابط» وحدث أن مخصص لأمر في قره بن عبد الرحمن الذي انفراد مرفع الحديث عن الزهري أنه «صدوق له مكر» (تقريب التهذيب ٥٥٤١ ١/ ٤٥٥) وبما على ذلك مطبق الإرسال أكثر عدداً وروى ضبطاً وهم معاً مسند الترحيح بين الأسانيد فإن في شأن هؤلاء الذين روى مرسلات ما لو انفراد به الواحد منهم كان أول من قرأ ومع ذلك فالإرسال مع الترفع كذكر مع نسب، وكالات مع المعنى، والتاعدة أن المذكر مقدم على الناسي، وأثبت مقدم على الذي وهذا ما ذهب إليه من صحيح الحديث فضلاً عن وثوق قره (الثقات لاس حبان برقم ٣٦٥ ١ ٧/ ٣٤٢) والحديث على كل حال في فصائل الأعمال وبعد طرقه جدير به، مع برهانه ومعناه صحيح، فهو له من الشواهد في القرآن العظيم العدد العظيم والحمد لله رب العالمين

(١) في (ب) مصادر

والأصل لغة: ما يتشعب عنه، كخص حدرك، أي: أساسه، وأصل
الشجرة، أي: طرفها الثابت في الأرض

٢ - مبادئ أصول الفقه:

ثم اعلم أن مما يسعى أن يقدم أمام كل من معرفة مبادئه، وهي: الحد،
والموضوع، والفائدة، والسنة، وأنها بعصم إلى عشرة^(١)، وقد نظمها
أبو العباس ابن ركري (ت ٨٩٩هـ)^(٢) في رجزه المسمى بمحصل
المقاصد^(٣)، فقال

فأول^(٤) الأبواب في المبادئ وسلك عشرة على مرادي
الحد، والموضوع، ثم الواضع والاسم، الاستعداد، حكم الشارع

(١) في (ب): العشرة.

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد ابن ركري النيسابري (ت ٨٩٩هـ) عالم، ومعنى،
فروعي، وأصولي، وشاعر له بعه عدل في شرح عميد ابن الحاجب، ومنظومه
كبرى في علم الكلام شجرة النور. ٢٦٧

(٣) نظم في العمائد لأحمد بن محمد المازي بن ركري النيسابري، قال فيه

سميته بمحصل المقاصد لما به نعلم العقائد

وقد شرحه أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المسجور (ت ٩٩٥هـ) شرحين
مطلون، سماه نظم المرائد ومبدي الموائد في شرح محصل المقاصد؛ ومختصر؛ سماه
مختصر نظم المرائد الخ ونوحه من شرحه مختصر مسحتان بحرارة جامع القرويين
بغاس، إحداهما تامة برقم ٧٢٥، والأخرى بمصها الورقة الأولى وهي برقم
٧١٧، وهو الثاني ضمن مجموع

(٤) في (ب) بدأ بانواع ومبادئ من الأصل على وهو ما هي مسخني بمحصل
المقاصد

تصور المسائل، المفصلة. وسنة، فائدة حليّة^(١)
وأما أتلوها عليّ^(٢) باختصار.

١- فموضوع هذا العلم هو الأدلة، والأحكام، من حيث إثبات
الأدلة للأحكام، وثبوت الأحكام بالأدلة

٢- وواضعه قال^(٣) في شرح الثمانيه: «هو الشافعي
(ب ٤٠٤ هـ)^(٤) رضي الله عنه^(٥)، وألف فيه كتاب «الرساله»، التي

(١) ثم قال

حقني على طالب العلم أن يحفظ بهم دي العشره مئره سط

يسميه دل الشروع في الطلب بها يصور مصراً لما طلب

وقال سارحه في عصر نظم المراءد «والاسداد، حكم الشارع» على حذف
حرف العطف، أي والاسم: وحكم لشارع في «خصوص في علم الكلام وكذا
«تصوره» والمفصلة «وذاينه» .. على حذف مجهول العطف أيضاً «الموجة عدد ١١
من النسخه رقم ٧٢٥ بخزانة المرويين

(٢) راد في (ب) (هاها)

(٣) صاحب الثمانيه هو حلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (٨٤٩ - ٩١١ هـ/
١٤٤٥ - ١٥٠٥ م)، وشرحها بعنوان إتمام الدرر لمرآة النقاية.

(٤) أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي (١٥٠ -
٢٠٤ هـ) ينسب إليه المذهب الشافعي، تخرج عليه خلق كثير، وله تصانيف عدة
منها «رسالته في الأصول» «الأم في الفقه»، و«جامع العلم» و«مروها»، رجمته في وفيات
الأعيان - ١٦٣/٤. البداية والنهاية ٢٥١/١. طبقات ابن هداية الله ١١ شذرات
الذهب ٩/٢ الفصح المبين ١٢٥/١ معجم سركيس ٤٧٨/١ كتب أصدرت
تصانيف عدة في مفاقه

(٥) راد في شرح النقاية (ص ٧٧). (بالإجماع)

أرسل بها^(١) إلى ابن مهدي (ت ١٩٨ هـ)^(٢)، وهي مقدمه
والأم^(٣).

٣- وفائدته: العلم بأحكام الله متعقبة بأفعال المكلف.

٤- واستمداده: من علم كلام، والعربية، ومعرفة^(٤)

الأحكام

٥- ومساائه: مطالبه^(٥) الحرثية التي يطلب إثباتها منه، كمسائل

الأمر، والهي، وغيرهما

٦- واسمه: أصول الفقه كما تقدم

٧- وسسته من العلوم: سية "الفرع من الأصل"^(٦)

٨- وفصله: دون درجة أصول الدين، وفوق درجه الفقه، لأنه

أصل له، ولا يحصى تقدم أصل الشيء عليه.

٩- وحكم الشارع فيه: فرض كفاية، كغيره من العلوم.

(١) في (ب) و(١) أرسلها في شرح القية، ص ٧٧ (الذي أرسل به)

(٢) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حماد بصري (١٣٥ - ١٩٨ هـ) حافظ إمام،

تلميذ الإمام ادلك وشيخ المحدثين بالعراق، قال الشافعي لا أعرف له نظيراً في

الدنيا. طبقات الشواربي ٩١

(٣) إمام الدراية لقراء النفاية ص ٧٧

(٤) سقطت (معرفة) من (ب) و(د)

(٥) في (ب) المطلوب

(٦) في (ب) الأصل من الفرع.

١٠- وحده. [معروفة أدلة الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها،
و حال الاستفادة].^(١)

٣ - تحليل حد أصول الفقه.

اختار المصنف ما حده به البصاوي (ت ٦٧٥هـ)^(٢)، وهو معرفة
أدلة الفقه. ^(٣) وعنى هذا مشي بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٤)، غير أنه
غير به العلم^(٥)

(١) لم يصح الشارح الحد ها بتمامه وبى ذكره مثلاً فترجأ مع الفرح كما يأتي.
لأنه كان يعتمد على حفظ مظاهير شرح سهام ابن ومن حطة التحقيق كما
نعم ذكر العدم والموعد حملة من كلام الشارح يسيراً للإفادة

(٢) المعاصي أبو الخير ناصر الدين عجللته بن عمر بن محمد بن علي البصاوي (ت
٦٨٥هـ) فقه أصوبي مكنم، مفسر، محدث، مدر على ذلك مؤلفاته التي ذكر
منها منهاج الوصول إلى علم الأصول وشرحه، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح
المطالع في النظر، والإبصار في أصول الدين ومفسر أنوار التبريل وأسرار النور
ترجمته في البدايه والنهايه ٣٠٩/١٣ طبعت لسكي ١٥٧/٨ شذرات الذهب
٣٩٦/٥ معجم مركبي. ١:٦١٦. الفتح المبين. ٨٨/٢

(٣) المنهاج مع الإلهام بحريج أحداث منهاج ص ٩٠، وفيه كما في شروح المنهاج
«دلائل لا أدلة»

(٤) ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن موسى (٥٧٠ -
٦٤٦هـ) إمام مشارك في المعور والمفسر، له تصانيف رائده في العلوم الشرعية
والشرعية، أشهرها مختصره في الفقه لسكي المعور، "جامع الأمهات"، ومنتهى
النور والأمل في علمي الأصول والفروع، ومختصره وشرح الكافية في النحو. من
مصادر ترجمته وفیات الأعيان ٢٤٩'٣ البدايه والنهايه ١٧٦/١٣ شجرة النور
١٦٧. الفتح المبين: ٦٥/٢

(٥) شرح عقد الدين الإيجي على مختصر منتهى الاصول لابن الحاجب مع حاشيته: -

أن أصول الفقه: أدلة الفقه الإجماعية^(١) ولكل وجه

وذلك/[ط ٢] أن أسماء العلوم، تصلق تارة بإراء معلومات مخصوصة،
وتارة على إدراك تلك المعلومات، وبـتفاوت المعنى، اختلف التعريفان

فمن قال: إنه أدلة الفقه الإجماعية، نظر للمعنى الأول

ومن قال: إنه معرفتها، نظر إلى المعنى^(٢) الثاني.

وبحسب ما قيل أن التعريف بأدلة الفقه أصوب، لأنه أقرب إلى المدلول
لغة، إذ الأصول لغة: الأدلة^(٣).

وكذلك في تعريفهم الفقه بعدم بالأحكام لا نفسها، إذ الفقه لغة
«المفهم» على جهة الأولوية، لا إبطاء المعاني

ولكون الفقه في الحد معابراً بمعنى في المحدود؛ لأن المراد بالأول أحد
جراي اللقب، والثاني العلم المعروف الذي يأتي حده فرياً؛ م يقل.

(١) قال الزركشي في شيف مسامع (٣٢٠-٣١٠) هـ وهذا هو «دختر في تعريفه،
أي أن الأصول نفس الأدلة لا معرفتها، لأن الأدلة إذ لم تعلم لا تشرح عن كونها
أصولاً، وهو الذي ذكره أحمد بن محمد كعاصي أبي بكر، وإمام الحرمين، والرازي
والآمدي، وغيرهم واحتجوا بالشيخ أبي بكر بن أبي بكر، وإمام الحرمين، والرازي
للآمدي (٨/١) «فأصول الفقه هي أدلة الفقه وجهات دلالتها على الأحكام
الشرعية، وكيفية حال اعتمادها من جهة الخلط لا من جهة التفصيل».

(٢) في (ب) للمعنى

(٣) (الطره) سلم أن تعريف علم المصنف أو من تعريفه، ما ذكره وبحره لابس
السكي، وقبله شارحه المحلي وقد يعار في توجيه ما للمصنف أنه راعى الإطلاق
الجميعي في العلم الذي هو الإدراك، فكان أو بعده الجهة انظر إلى أبي شريف

معرفة أدلته.

(إجمالاً) : كمعرفة قاعده أن الأمر لوجوب، والهي للحرمة وغير ذلك من الأدلة الإجمالية.

فحرج الأدلة التفصيلية نحو: ﴿أَيُّمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرُّؤُسَ﴾^(٢)، وكصلاته ﷺ في الكعبة^(٣)، وقياس يسع الأرض على

(١) كما نال سح التي بن يدي (أفيموا) وفي موضع آخر تأتي من الكتاب وكذلك عند الأصوليين في الاستدلال بها ويمكن أن يتم بحث حاله على أية لعدم ٧٩ فيها (وأن أفيموا) وأما في غيرها من أبواب الفروع أعظم فهي ما بعدم الواو (وأفيموا) جاءت كذلك جزءاً من ثمان آيات البقرة (١٣) و (٨٣) و (١١٠)، والسجدة ٧٧، ويونس (٨٧) والور (٥٦) ويزم (٣٦)، ورمز (٩) وإما بعدم الفاء (وأفيموا) جاءت كذلك جزءاً من ثلاث آيات النساء (١٠٣)، والذبح (٧٨)، والمجادلة (١٣)

(٢) الإسراء الآية (٣٤)

(٣) صلاة النبي ﷺ في الكعبة مسأله من عديم ضعف الحديث، احيى فيها حديث ابن عمر وأبي عمار، وهما معاً في رواه شيخان روى حديث ابن عمر رضي الله عنهما في البخاري مسأله عن نافع عنه (كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى ﴿وَالْمُحَلُّوا مِنْ مَعَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، رقم ٣٨٨، ١٥٥ في نفس الكتاب، أبواب المساجد، باب الصلاة بن السوار في جماعة رقم ٤٨٢، ١١٨٩) ورواه مسلم من خمسة طرق عن نافع عنه (كتاب الجمع، باب استحباب دخول الكعبة للحج وغيره والصلاة فيها والدعاء في بواحيها كلها، رقم ١٣٤٩: ٩٦٦/٢ - ٩٦٧) بالنفاظ متقاربة أولها أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وسامه وبنو وعثمان بن طلحة الخجعي فأعلمها عليه ثم مكث فيها قال ابن عمر هناك بالأحرى حرج ما صنع رسول الله ﷺ، قال جعل عمودين عن يساره وعمود عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان السب يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى ورواه من طريقين عن سالم بن عبد الله عن أبيه (معجم الرقم -

(٩ / ٩٦٨) وفيه زيادة بيان أنه صلى الله عليه وسلم العمودين اليمانيين، وروى البحري حديث ابن عباس رضي الله عنه في أثر موضع بعد حديث ابن عمر رضي الله عنه (سرقم ٣٨٩) ورواه مسلم كذلك بعد الروايات المذكورة عنه أعلاه (سرقم ١٣٣١ / ٩ / ٩٦٨) ولفظه: «أخبرنا ابن حريج عن قتب بعضه أجمع أن ابن عباس يقول إنما أمرتم بالطواف ولم ترموا بدحروه فإن لم تكن بهي عن دخولها، ولكني سمعته يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت دعا في بواحيه كلها، ولم يصل فيه، حتى خرج، فلم يخرج ركع في كل البيت ركعتين» وفي الجمع بين الحديثين وجهان مجتمعان أحدهما أن حديث ابن عمر رضي الله عنه إنما وهو مقدم على الثاني والوجه الثاني اختلاف الواقعيين، فبصل في عمره لما كان نائباً من الأصنام؛ وصلى يوم الفتح لما أريد وتكلام عمر رضي الله عنه الحديثين مسجون لفصيل أكثر مما ذكر، والتمام لا يحمله وانظر صحيح ابن حبان وذكره في الجمع بين الحديثين عن أبي حاتم (٧ / ٤٨٣) وضع الباري (٣ / ٤) وما بعدها) وأن من الوجه المذهب في الصلاة داخل الكعبة خلاف من ذهب إلى أن أول الوحيين (١) حكم التمام، وتابها في حكم العريضة على كذا هو رتبة مسجد من الجمع بين الحديثين، أو ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنه - في العريضة؟ وأول المسحطين. اختلاف الحديثين كما ذكر، وتابها أن منسوبة إلى الكعبة يسد بعضها وقد خص من حجر (فتح الباري ٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧) لا يزال المذهب في الموضع بقوله: «وفي استحباب الصلاة في الكعبة وهو صهر في العمل، وينتقل به المصير؛ إذ لا ضرورة بينهما في مسألة الاستقبال للمعجم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا يصح الصلاة داخلها مطلقاً، وعنده بأنه يرم من ذلك استدلال بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استبعاد جميعها وفان به بعض أدلته والطهري، وقال النازكي والمشهور في المنهج مع صلاة العرص داخلها ووجوب الإعادة» وعن ابن عبد الحكم الإحراء، وصححه بن عبد البر وابن العربي وعن ابن حبيب بعيد أبداً، وعن أصح إن كان معتمداً وأصح سمردي عن مالك حوازي الواسل، وقيل بعض أصحابه بعد الروايات، وما يشرع فيه جماعة وفي شرح العمدة لا ير دقيد المعيد كره مالك العرص أو منعه فكانه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك»

البر^(١)، كل ذلك من شأن الفقيه، وإنما تذكر في الأصول للتمثيل

ومعرفة (كيفية الاستفادة) بالمرجحات عند التعارض^(٢)

(مها) أي: الأدلة، لا بقدر الإجمال، بل من حيث تفصيلها

ومعرفة (حال) أي: صفة المجتهد، و^(٣) المقلد.

(المستفيد) للأحكام من الأدلة من حيث تفصيلها أيضاً

فالأدلة من حيث النظر فيها، لها جهتان: جهة إجمال، وجهة تفصيل،
فجواب: «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(٤) مثلاً جهته لإحاطة هي كونه أمراً وجهته
التفصيلية هي كونه متعلقاً بخصوص الصلاة وتوقف الأدلة على ما ذكر
إما هو باعتبار الجهة الثانية المتبذلة للأحكام دون الأولى، ولذلك حملت عليه
كلام المصنف

فمؤله «معرفة» كالحس، دحل فيه أصول الفقه، وغيره

و«أدله الفقه» جمع مصنف بعد العموم، أي كل دليل لفقه منفق
عليه، أو مختلف فيه وخرج به معرفة ما ليس بدليل كالمحو، ومحوه:

(١) منقول عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه (برقم ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ / ٢،

كتاب البيوع، باب بيع الشعر بالشعر) ومسلم عنه (برقم ١٥٨٦ ١٥٨٧ / ٣، ١٢٠٩)

(٢) (الطرة) بحث اللقائي في كون مرجحات وصفت المجتهدين من الأصول بأنها

معدلات والأصول القواعد أو معرفتها وجواب أنه ليس المراد بالمرجحات،

و«وصفات المجتهد» نفسها، بل القواعد

(٣) في (ب) (أو)

(٤) الأنعام الآية ٧٢.

ومعرفة أدلة / [و ٣] غير الفقه كأدلة الكلام وعقوه؛ ومعرفة بعض أدلة
الفقه^(١) لأن بعض الشيء لا يكون نفسه.

وانتصب «إجمالاً» على الحب، وتُجوز في تذكره لكونه مصدراً^(٢).

٤ - أبحاث في حد أصول الفقه:

وهاها أبحاث:

أحدها: أن هذا العلم، من جهة معلوماته تعالى، فيجب إدخاله في
الحد^(٣)؛ والتعبر بالمعرفة بآفيه.

ثانيها: المعرفة تشمل التصور^(٤) والتصديق^(٥)، وليس المعنى هاهنا إلا
التصديق.

ثالثها: التعبير بالمعرفة يعصبي أن هو فقد العارف، فقد الأصول، وليس
كذلك^(٦)

(١) (الطرفة) لا يظهر لخروج المعنى وحده، إذ بعض مسائل هذا العلم يقار فيها هي
أصول الفقه، غاية ما يدعى أن فيها محار وهو غير مقرر

(٢) (الطرفة) لا محور فيه بدليل أنه الذي ذكر وصواب تصديقه أن هو قال وذكره مع
كون صاحبه مؤثراً لأنه مصدر

(٣) (الطرفة) انظر من لا يحضره الفقيه، إدخاله في الحد مع أن إدخاله يعصبي أن علم الله
تعالى بهذه القواعد يسمى «أصول الفقه» وليس كذلك، كيف والأصح أن أسماء
صعاقه توقيفية ١٩ تأمل

(٤) أصنافها في الأصل كلمة (التعبر) ملحمة بالمصطر.

(٥) (الطرفة)، لا تشملها باعتبار الإضافة إلى ما بعدها، بل يتعلق بالتصديق.

(٦) (الطرفة) بل هو كذلك، فيعتد لأصول معنى المعرفة، ريب في الأصول بمعنى القواعد،
وقد علم أن العلم يطلق على كل من الأمور.

رابعها: الأصول، معرفة أحوال الأدلة، لا نفسها التي هي موضوعه.

٥ - تحليل حد الفقه ومناقشته:

[والفقه. العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية]^(١)

(والفقه) لغة: الفهم^(٢).

وإصطلاحاً: (العلم)، أي النص القوي^(٣)، والمراد: التهيؤ القريب للنظر^(٤)، وهو كون الشخص بحيث يعلم بـ «اجتهاد حكم كل مسألة من

(١) (الطه) إنما تعرض المصنف، بذكر تعريف «فقه» لكون لفظة «فقه» من أصول الفقه، ولا يمكن معرفة شيء إلا بعد معرفة أصولها.

(٢) قال الأسوي: «لأن «فقه» اسم فاعل من «فهم» بمعنى لفهم، ومعناه صار الفقه به سحياً، وليس اسم فاعل من «فقه» بكسر الفاء، أي فهم، ولا من «فقه» بضمها أي سبق غيره إلى الفهم ما تمرر في علم العربي أن «فقه» «فاه»، وظاهر أن الفقيه يدل على الفقه وزياده كونه سحياً» (نهاية السور ١ من ٩٥ إلى ٩٧).

(٣) (بين السطرين) فيه بحد قريبته قوله «المكتسب من أدلتها التفصيلية».

(٤) (الطه) لا يخفى ما في كلام هذا المفسر من تناقض والاصطلاح، فبه فسر العلم أولاً بالنظر القوي، ثم قال «والمراد سهيل الغريب من الطه» والاصطلاح أن لو قال من أول هذه المرات بالعلم التهيؤ للنظر القوي «والمراد بالسهيل» الملكة التي يصير بها قدر على أن يعنى بـ «اجتهاد حكم كل مسألة من العلم على الهيئة والملكة جميعاً عرفية كما ذكره السعد وغيره»، ورجع إليه هذا المفسر أخيراً (المحقق) بعد المقصود (القريب من الفهم) أو (من العلم)، وإيراد كلمة (النظر) هنا على سهو، بدليل ما تستلزمه من التناقض مع ما ذكر قبلها، كما ذكر في الطه.

الحوادث المعقبة، لاستجماعه الأسباب والشروط، والمآخذ التي يتمكن
من تحصيلها، ويكفيه الرجوع إليها في معرفة الأحكام

وإنما حملنا العلم على الظن^(١)، لأن العقه مستفاد عاكساً من الأدلة
الظنية، والمستفاد من الظني: ظني لا محالة

* نعم، أحسن من هذه العاره مخوية على انحرار بدون قرية^(٢)، تعبير
بعض المحققين بالتصديق بدل العلم^(٣)

(بالأحكام)، أي: جميع^(٤) السبب تامة، وهي الفصايا التي يحسن
السكوت عليها، إجمالية كانت أو سلبية

وما حكى عن أبي حنيفة (ت. ١٥٠ هـ)^(٥) أنه سئل عن ثمان مسائل
فقال فيها: لا أدري؛ وعن مالك (ت. ١٧٩ هـ)^(٦) أيضاً، أنه سئل عن ثمان

(١) رادها في (ب) و(د) (أي على التهمة) ولا وجه تزيادها

(٢) (الظن) لا معنى لقوله هذا «مخوية» من انحرار بدون قرية، أما أولاً فلا سلم أنه
محر أصلاً ما عرفته، وعلى تسليمه فغيره موجوده، وهي قوله «المكتسب» من
أدلتها التفصيلية لأن غايتها ظني، كما أنه هو أيضاً وكيف يشمل التعريف على
انحرار الخالي من القرية^{١٢}

(٣) سقط ما بين العلامتين من (ج) و(د)

(٤) في غير الأصل. (بجميع)

(٥) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن راضي (أ. ١٥٠ هـ) أحد الأئمة الأربعة،
من مصنفاته القمه الأكبر في الترجيح، ومسند في الحديث، وللحارج في العقه، وقد
أوردت كتب في مناقبه ترجمته في تهذيب الأسماء والتعاب ٢/٢١٦. المتعجب المبين
١/١٠١. معجم مركب: ٢/٢٠٣ تاريخ التراث العربي: ٢/٣١

(٦) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي المدني (٩٣ - ١٧٩ هـ) -

وأربعين^(١) فقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري^(٢)؛ وعيرهما كأحمد (ب ٢٤١ هـ)، والشافعي (ت ٤٠٤ هـ) رضى الله عنهم لا يباي ذلك. إذ المتبادر بانعلم بجميع الأحكام التهيؤ لذلك فقط^(٣)، فإن هؤلاء رضى الله عنهم لو أعادوا النظر، وتأملوا فيها حصص^(٤) لهم العزم بها لكن شغلهم

١- إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة واليه بسبب المالكية أشهر مؤلفاته الموطأ، ورسالة في القدر وقد أفردت كتب في مناقبه ترجمته في طبقات الشيرازي ٦٧ كتاب الوفيات ١٤١ وفيات لأعيان ١٣٥٠٤ تهذيب الأسماء واللغات ٧٥٢ شجرة النور ٤٨ المتح اسمي ١١٢ تاريخ التراث العربي ١٩٠/٢

(١) رادها في عم الأصل كلمة (مسألة)

(٢) (انظره) الذي في أعني، وسهر عند أهل لأصول أنه سل عن أربعين مسألة، فقال لا أدري في سب، وثلاثين منها لكن ما ذكره هذا السارح عوه لأبي عمر بن عبد الله في التمهيد وقد جمع بينهما بمصنفه الواقعة (مجموع) قال في التمهيد - وهو خير حلف بر المرسوم حدثنا أبو القيسون حدثنا أبو زرعة حدثني الوليد بن عمة حدثنا أبيض بن حبل قال شهدته ما كنت من أنصوم سفل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري (٧٣) فقد أنى بن عبد الله بسبب ثمان، وليس في كتب لأصول مثله بل يعرف على مدرسته أنه أن يقول بتعدد الواقعة

(٣) «شهر في كتب لأصول أن مالكاً سفل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري، وأن ما حبيبه في ثمان مسائل لا أدري ما الدهر؟ وعمن أطعم الشتر كمن؟ ووقت العباد؟ وزاد من خشي من المرحبين؟ ولما لكمة أفضل أم الأبياء؟ ومضى يصير الكتب معلوماً وسؤر حمار؟ ومضى يظرب لحم الخلالة؟ وأن أحمد بن حنبل يكثر أن يقول لا أدري كتب مثل الشافعي عن المتبعة أكان فيها طلاق أو ميراث أو بعهة نكح أو شهادته؟ فقال والله ما أدري» تصرف عن حاشية

الكمال ٢٤/١

(٤) في (ب) لحصل

عن ذلك مانع

وإطلاق العلم^(١) على مثل هذا التهيؤ، شائع عرفاً^(٢)، فلا يحدش ذلك في الحد، فإنه يقال: فلان يعلم سحواً، ولا يراد أن جميع مسائله حاصرة عنده على التفصيل، بل أنه [ص ٣] منتهى لذلك فقط

وبهذا يندفع ما يقال^(٣)، إن 'أريد التهيؤ العبد، فهو حاصل لغير الفقيه؛ وإن أريد القريب، فغير مصبوط، إذ لا يعرف أي قدر من الاستعداد يقال له: التهيؤ القريب

فإن قلت: لا دلالة للفظ 'لعم' على التهيؤ المخصوص

[فلنا]^(٤)، لا سلم أن لا دلالة [له]^(٥) على ذلك، فإن معناه مكية مصدر بها على [إدراك]^(٦) حقائق، الأحكام، ومن المعلوم عرواً إطلاق العلم على الملكية، كقوله في تعريف العلوم 'علم كذا'^(٧) فإن المتخصصين

(١) (الظرة) قدم أن المراد به الظن محضاً، وذكر هذا أن المراد به التهيؤ محضاً، ووجهه يأتي الآخر وأحب بأن المراد تقدير مصروف من العلم أي 'الفقه بهيؤ العلم' أي الظن بالأحكام وسامح في قوله هذا إطلاقاً لعمه لوجه ومراده ما ذكر، والله أعلم وكلام هذا الشارح بعد يدل على أن 'لعم' تطبق على التهيؤ بنفسه بقرينة العرف

(٢) (الظرة) إطلاقه على ما ذكر حقيقة عرقية لا تخار

(٣) ينظر في هذه الاعتراضات وغيرها كتب التبريج في كشف خفايا التنقيح للتعارفي

(ص ١٦-١٧)، ومنها ما نقل به، كما أشار الشارح إليه

(٤) في (أ) و(د) (قلت) والمثبت من (ب) و(ج) سرية لهذا الموضع ببعده

(٥) سقط ما بين المعقوفين من (أ) و(د)، ونسب من (ب) و(ج)، فهو أبين

(٦) في (أ) (إدراكات)، والمثبت متفق عليه فيما عدا

(٧) راد في عمر (أ) 'وعلم كذا'

على أن المراد به هذه الملكة

فإن قلت: عدم تيسر بعض الأحكام بمجتهده، ينافي النهي بالمعنى المذكور

قلنا: لا سلم انشائي المذكور، «حوار» أن يكون ذلك تعارض الأدلة، أو وجود المانع، أو مراعاة الوهم لبعض، ومتساكلة الحق لباطل، ونحو ذلك^(١). قاله في التلويح^(٢)

فإن قلت يدعى أن بعض الأحكام لا مانع للاجتهاد فيها
فما يدل على بطلان هذه^(٣) الدعوى، حديث معاذ^(٤)
(ن ١٨ هـ)^(٥)، حيث اعتمد على الاجتهاد برأيه فيما لا يجد فيه النص ولم

(١) (الأنظره) المراد عدم سرها في حق المفسر، لا في حق المفسر لا في حق المفسر مثلاً وحاصل الجواب أن ذلك تعارض أو لا مع رقي لا بد من الملك، لأنه إذا وجد وجهه لوجهه لمعنى المطاط هنر على ما يجب به

(٢) التلويح في كشف حقائق السبع ١/٦ وح، حواشيه رداً لانسائي المذكور من وجهي أحدهما ما ذكرها ونصه «لا سيما أن عدم تيسر معرفة بعض الأحكام لبعض الفقهاء، أو الخطأ في الاجتهاد ينافي النهي بالمعنى المذكور حوار الخ (كما ذكره)» وصاحب التلويح هو محمد بن سعيد بن مسعود بن عمر بن عبد الله التميمي (٧١٢ - ٧٩١ هـ / ١٣١٢ - ١٣٨٩ م)

(٣) في (ب) (قوة)

(٤) معاذ بن جبل يكنى أبا عبد الرحمن، شهد سراً، والعمية، وكان أميراً للنبي ﷺ على اليمن، وقد فيه رسول الله ﷺ (أرحم أمة) نو بكر، واعلمهم بالخلل والحرام معاذ
(٥) نص حديث معاذ من لفظ سن البيهقي (١٠ / ٤ ١)، كتاب آداب العاصي، باب من يقضي به العاصي ويسمي به المعصية) حدثه سبعة أحاديث أبو عمرو التميمي

= قال سمعت الخارث بن عمرو يحدث عن أصحاب معاذ من أهل حمص قال وقال مرة: عن معاذ - أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: وكيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: أقضي بـ رسول الله ﷺ. قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد برأيي لا آلو. قال: فصر بيمينه في صدري، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضي رسول الله ﷺ.

ورواه الإمام أحمد (بـرقم: ٤٤٠٦٠ / ٥ / ٤٤٣٠ وبـرقم: ٤٤١١٤ / ٥ / ٤٤٣٦ وبـرقم: ٤٤١٥٣ / ٥ / ٤٤٤٤) والترمذي (بـرقم: ١٣٤٧ و١٣٤٨ / ٣ / ٦١٦ كتاب الأحكام، باب ما جاء في أنه يصي كيف يقضي) وأبو داود (بـرقم: ٣٥٩٤ و٣٥٩٣: ٣ / ٣٠٣ كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء).

وفي علل الدارقطني (٦ / ٨٨ - ٨٩) أرسل عن حديث معاذ حيث بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فقال له كيف يقضي؟ قال: بـرسول الله ﷺ. عن أبي عوان عن الخارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ، عن معاذ حدث به كذلك عن شعبه يزيد بن هارون، وعيسى القطان، ووكيع، وعفان، وعاصم بن عيسى، وعمر بن أرسة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد، والرحماني، وعلي بن الحنفية، وعمرو بن مَرْزُوق، وقال أبو داود عن شعبه قال مرة عن معاذ، وأكثر ما كان يحدث عن أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ وروى عن معمر، عن أبي عوان مرسلاً والمرسل أصح.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف من طريق المشهورة عن الخارث بن عمرو (بـرقم: ٤٤٩٨٨ / ٤ / ٥٤٣) كما روى من طريق آخر (بـرقم: ٤٤٩٨٩ / ٤ / ٥٤٣) ورواه فيه أحمد بن حنبل قال حدثنا أبو معاوية عن الثوري عن محمد بن عبد الله الثقفي قال لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن. (الحديث).

ومن أجمع ما اطلعت عليه في تكلاء عن هذا الحديث ما أتى به ابن حجر في المحبص الحبر (٤ / ١٨٢ - ١٨٣)، فليظن.

وفي هذا الحديث نظر من وجهي أحدهم من جهة الخارث بن عمرو فإن البخاري في تاريخه (الخارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعنه أبو عوان لا يصح ولا يعرف =

- إلا بهذا: والثاني من جهة عدم تسميه من حدث عنه الحارث حتى اعتبره الترمذي
 بسبب ذلك مقطوعاً، حيث قال «لا يعرفه لا من هذا الوجه وليس إسناده متصل»
 وهذا الحديث مما يكثر استعماله في كتب أصول الفقه لا يدل عليه من اعتبار
 الاجتهاد ضمن الأدلة الشرعية، والأصوليون يتأهون على طريقتين
 فمنهم الظاهريه ممن يكررون القياس ويعلمهم من حرم وقد هزل اسباب ضعف
 الحديث بعامة إبطاله من إبداء الكلام عنه بقوله (لا حكماء ٧ / ٤١٧) وهذا حديث
 ساقط، وم يرد في ذكر سبب إبطال هذا سبب على ما ذكرناه من الاحتياط
 السليم ثم عطف عليها بانهج في م م م م م في كنه عادة على إبطال
 القياس والاجتهاد

ومنهم جمهور الأصوليين، وخلفهم يستدل به من غير نظر في سنده أكفاء شهوره،
 واعتماداً على عمل أئمتهم بموجبه

وقد ذكر الخطيب البغدادي في المعية والنسبة (١ / ١٨٩ - ١٩٠) ما يسجده من
 اصطلاح هذا الحديث، وهو قوله «ان قولنا لم يروا عن أبي عمر» من أصحاب
 معادته يدل على شهرته، الحديث وكثره روايته، وقد عرفت أصل معادته ورواه والظاهر
 من حاشي أصحابه الذين والنسبة وللصالح. كما ذكر ما يروى عن أفراد الحارث به،
 ولكنه أو د العاصم من غير إسناد بل بصيغة سرية «قيل»، ومن كلامه «وقد
 قيل إن عبده بن سبي روى عن عبد الرحمن بن عيسى عن معاد» وهذا إسناد متصل،
 ورجاه معروفون بالنسبة»

ثم أصاب الخطيب البغدادي الأسفلان على صحة الحديث بلقي جمهور العلماء به
 بأنهم، ومن كلامه «على أن أهل نعمة قد اعتبروا واحتجوا به، فوقف بذلك
 على صحته عندهم كما وقعنا على صحة قول رسول الله ﷺ «لا وصية لوارث»
 وقوله في البحر «هو الظهور. ماؤه حل ميسه» (الحج وذكر أحاديث، ثم قال)
 وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة لإسناد لكن لا تلقى الكافة عن
 الكافة أعزوا بصحتها عنهم عن طبب الإسناد، فكذلك حديث معاد لما احتجوا
 به جميعاً أعزوا عن طلب الإسناد له»

يقول النبي ﷺ: فإن^(١) لم يكن محن للاحتهاد؟^(٢).

(الشرعة) أي: المأخوذة من الشرع^(٣)، بمعنى أنه لا ملزك لها إلا منه

ودكر ابن القيم (إعلام الموقعين ٢٠٢) عوآماً ذكره الخطيب ولكنه به حلال
دلت على وجهين معبرين من سطر، فقل «فهذا حديث، وإن كان عن عمر
مسمى، فهم أصحاب معاد، ولا بصره دلت؛ لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن
الذي حدث به الخارث بن عمر عن جماعة من أصحاب معاد لا واحد منهم، وهذا
أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم نومي كيف وشهرة أصحاب معاد
بالعلم والدين والعصم والصدق - نحن الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه منهم
ولا كذاب ولا عرواح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل
العلم بالنقل في دلت؟ كيف وشعة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة
الحديث إذا رأيت شعة في الحديث فاشدد يديك به؟»

وملخص ما ذكر أنه إذا انتحوت جهالة «خارث فادحاً في الحديث فإن في رواية من
ذكر من الأئمة عنه تركية وإذا انتحرت جهالة بأصحاب معاد فادحاً فإن الفصل
المعروف بمجموعهم تركية. وقد عرج الحديث من أئمة هذا الشأن - كما قصصه
انتداء من لا يخرج سافراً ولا متروكاً هذا وقد اسدون العشاء على ححية
الاحتهاد من وجوه انعمون وانعمون بالأمر الهمين، فعسى الحديث صحيح مكين،
والحمد لله رب العالمين

(١) في (ب) و(د) (إدأ)

(٢) (الطرة) قصيه معاد ﷻ [ودكر حديث معاد ثم دل] فسك النبي ﷺ وأقره عسى
ذلك، ولو كان هنالك بعض الأحكام لا يمكن فيها الاجتهاد لقل له. فإن لم يكن
محن للاحتهاد ماذا تعمل؟ فهو ظاهر.

(٣) (الطرة) يريد أن السية من حيث لأحد، وأورد أن انشرع هو النسب الثامة، فيرم
أحد المأخوذ والمأخوذ منه، و«جيب» بأن في العبارة مصافاً مخلوفاً، أي «المأخوذ من
أدلة الشرع»

(العملية): أي: المتعلقة بكيفية عمل، أي: ما يتكيف به العمل من وجوب، أو حرمة، أو غيرها. سواء كان العمل قليلاً، كالعلم بأن الية في الوظوء واحدة

أو غير قلبي كالعلم بأن الوتر مندوب إليه فالعمل هنا هو الية مثلاً، أي: القصد، وكيفيته. وجوبه.

ومن ذلك. اعتقاد أن الله تعالى واحد مثلاً. فالعلم بوجوب اعتقاد وحدانيته تعالى فيه. وبفلس الوحدانية كلام فالعقده^(١) يثبت وجوب اعتقاد الوحدة، والمنكلم يثبت نفس الوحدة^(٢)

وبهذا التقرير يدفع ما اعترض^(٣) به في بعض شروح المسأله، حيث قال^(٤): لا يحلو: إما أن يريد^(٥) بالعملية: عمل الخوارج؛ أو ما هو أعم منها/ [و ٤] ومن أعمال القلوب.

(١) في غير الأصل: (والعقده).

(٢) (الطره) [حصر به أن يأتي بهذا قبل قوله (أو غير قلبي)] ويعمل (ومن ذلك الخ) (المحقق) هكذا بخط صاحب الطره معجماً بين السطرين، ومعناه أن هذه العقده ينبغي أن تعمد على العقده لسانه، وهو تصريح في محله يستقيم معه السياق، ويجب القارئ بعض الاضطراب، وبأن كان الأمر واضحاً

(٣) (الطره) مَنْ [يشير إلى المعترض ويصيح أن من الاعتراض هو] حقل لعملية على عموم عمل القلب وعمل البدن ثم بعض عمل القلب له حيثان: كوحداية الله تعالى وإثباتها بالبرهان من وظيفة المنكلم، وحكم عليها بالوجوب من وظيفة العقده (٤) في غير الأصل: (فانوا).

(٥) في الأصل (نريد) بالثناء، وهو مجرد سهو يدعي أن ما بعده من الكلام جاء بصميم العائب، وهي على وجهها الصحيح في (ب)

فإن أراد الأول: فيرد عليه، يحجب الية، وتحريم الرياء والخسدة، وغيرهما
فإنها من العقه، وليست^(١) عملاً بالخوارج.

وإن أراد الثاني: فيرد عليه، صور الدين، فإنه ليس بمقه مع أنه عمل
بالقلب^(٢).

(المكتسب) بالرفع، أي: ذلك العلم

(من أدلتها التعصيلة) أي: معينة التي عمن كل دليل منها لمسألة
حرثية فنحو «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(٣) دليل معين لمسألة حرثية، وهي: وجوب
إقامته^(٤) الصلاة.

(١) في (ب) و(ج) (ليست) والشيء (أ) و(د)

(٢) لم أجد هذا القول منعه من أيدي من فروع الشراح، وأفرد، ما وحده من معناه
فيها قول مني الدين السككي في «الإيهاج» الذي أكنه أنه ساح الدين عند التوهاب
«إن أريد بالعمل عمل الخوارج والفتن فلا تخرج لدخولها في أعمال العلوب، وإن
أريد عمل الخوارج فقط حرحت أنه وكثير من المسائل التي تكلم العقهاء فيها،
كالردة وغيرها مما يتعلق بالقلب

ولذلك ترك الأمدى وابن الحاجب منظر «العملية» وقالوا «الفرعية» لأن الية من مسائل
الفروع وإن كانت عمل القلب ومن المعناه بما ذكرنا ذلك لما يترتب عليه من
الصحة والبطالان وبواحدة للتعقبات والأعمال كما يذكر في بعض العلوم ما يتعلق
به من علم آخر» (الإيهاج: ١/ ٣٦) وبسط كلامه بتمامه من أراد التمثيل، وشرح
البدحشي ١/ ٢٨، ونهاية السور ١/ ٢٩ - ٣٠ وعصروا حاشية المطبعي عليه في
الصفحتين منيهما).

(٣) الأنعام: الآية (٧٩).

(٤) في (ب): (إقامة).

وحرر بقاء «الأحكام»: العلم بعجزها من الدوات^(١)، والصفات^(٢)، والأفعال^(٣).

وبقاء «الشرعية»: العلم بالأحكام العملية، كالعلم بأن الواحد ربيع عشر الأربعين، والاصطلاحية: كالعلم بأن الفاعل مرفوع، والحسية: كالعلم بأن هذه الدار محرقة

وبقاء «العملية»: العلم بالأحكام الشرعية لعلمية النظرية، وتسمى اعتمادية وأصلية، كالعلم بأن الله واحد، وأن الإيمان واجب، وأن الإجماع حجة

وبقاء «المكتسب»: علم الله / [ط ٤] تعالى، وحبريل، والسي

أما علم الله تعالى: فلا يصح اتصافه بكس، ولا اضطراب، إذ لا يعقل استناده إلى شيء من الأدلة، بل هو عالم بهما معاً من غير استعانة أحدهما من الآخر قطعاً.

وأما علم النبي، والملك^(٤): فقال سعد الدين

(١) (الطه) كنصور الإنسان والعرض

(٢) (الطه) كنصور البياض والسواد مثلاً.

(٣) (الطه) كنصور الصرب

(٤) (الطه) كتب بعضهم على قوله «وأما علم النبي وملك الخ» ما نصه في الأبي على قوله عليه السلام «لقد حشيت عني نفسي» بعد كلام في أنه يجوز أن يكون حشي كون ذلك من الشيطان، ما نصه في «ذكر السهيلي عن أبي بكر الاسماعيلي أنه لا يمتنع أن يحشي ذلك لأول ما جاءه ملك قبل أن يحصل له العلم الضروري بأن الذي جاءه ملك، لأن العلم الضروري لا يحصل دفعة واحدة ألا ترى أن بيت الشعر يسمع أوله فلا يدري أنه شعر، فإذا ستمر الإشهاد قطع أنه شعر؛ فكذلك لما استمر -

(ت ٧٩١هـ) ^(١) وغيره: إنه ضروري ^(٢).

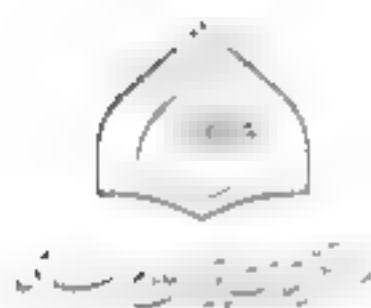
وشرح بقيد «من أدلتها التفصيلية» المكتسب من الأدلة الإجمالية،
كالمكتسب للحلافي ^(٣) من المقتضى والناي، اثبت بهما ما يكتسبه من
العقيد، ليحفظه عن إبطال حصمه، بناء على أنه يستمد عدماً وإلا فالقيد
لبيان دون الاحترار.

-
- «الروحي» رجمت القرائن حصل العلم وقد اتى الله سبحانه بهذا العلم فقال «أما
الرُّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ» فليكنه بذلك سبحانه كسبي يناب عليه كسائر أصنافه انتهى المراد
منه فأنظره مع ما نقله الشرح عن سعد الدين وغيره (المحقق) هو نصه عند الأبي في
إكمال إكمال المعلم (١/٢٨٥)، وقد قابلت به مماثلة
- (١) سعد الدين مسعود بن عمر بن عذافة التتاراني (٧١٢ - ٨٧٩١) علامة شافعي،
أصولي، مفسر، متكلم، محدث، بلاغي، أديب له مصنفات في علوم شتى أشهرها
التلويح في كشف حقائق النفيج وحاشية على شرح العبد على مختصر المنتهى لابن
الحاجب، من مصادر ترجمته معجم سركيس ٦٣٥/١ الفصح المبين. ٢٠٦/٢
- (٢) يعني سعد الدين التتاراني، وقد نسب له ابن الحاجب، حيث قال: «ذهب ابن الحاجب
إلى أن حصول العلم بالأحكام عن الأدلة قد يكون بطريق الضرورة كعلم جبريل
والرسول عليهما السلام، وقد يكون بطريق الاستدلال أو الاستبطان كعلم المجتهد
والأول لا يسمى فقهاً اصطلاحاً، ولابد من زياده قيد «الاستدلال» أو «الاستبطان»
احتراراً عنه التلويح إلى كشف حقائق النفيج: ص ١٣.
- (٣) (الطرة) أي صاحب «علم الخلاف»، وهو علم يعيد معرفة القول الكافي من أقسام
الاختراصات، والخوايات، والموجهات منها وغير الموجهات.

القسم الأول
الحكم الشرعي

الفصل الأول:
مصطلحات الحكم الشرعي

الفصل الثاني:
قواعد الحكم الشرعي



القسم الأول الحكم الشرعي

الفصل الأول: مصطلحات الحكم الشرعي

١ - تعريف الحكم:

[الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف].

أ - تحليل تعريف الحكم: ﴿١﴾

(والحكم) لعة: إثبات أمر، أو نفيه.

واصطلاحاً: (خطاب الله)، أي: كلامه العسي الأزلي، المدلول عليه دلالة الخاكي للمحكى بالألفاظ القرآنية، والأحاديث النبوية، وغيرهما. والخطاب: مصدر بمعنى: المخاطب به^(١).

(المتعلق) تعلقاً صلاحياً قبل وجود المكلف، وتنجزياً بعد وجوده بشرائط التكليف.

(١) (الطرفة) لما كان الخطاب مصدراً، ومعناه: توجيه الكلام نحو الغير للإدغام. وهو أمر اعتباري لا يتصف بالوجود، فلا يصح تفسير الحكم به؛ فسر به بالكلام، ثم أوضحه بقوله: «والخطاب مصدر بمعنى المخاطب به».

(بفعل المكلف) أي: السع عاقل، غير [ط ٤] العاقل، والملجأ،
و[المكره]^(١)، كما سيأتي

والمراد بالفعل ما هو أعم فيدخل الاعتقاد، كأصول الدين^(٢).
والقول بتحريم العينة **والمعل** نفسي كوجوب البينة. وشملت المكلف
الواحد والأكثر والمتعلق بما ذكر **أوجه** التعلق كلها: أما الاقتضاء الحارم
مها فظاهر وأما الاقتضاء غير حارم، والتحريمي فالتبع لتناول حصة
التكليف لهما، إذ لا وجود هب بوجه، بدليل انتفاءهما قبل البعثة
كاسمائهما^(٣)

وخرج بفعل المكلف: خطابه تعالى المتعلق بذاته، وصماته^(٤) تعالى،
وبدوات المكلفين، وإحصاءات كمدلول. «اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَافِظُ
كُلِّ شَيْءٍ»^(٥)، «وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ»^(٦)، «وَنَوْمٌ لَّسِيرٌ
الْجِبَالِ»^(٧)

وأما فعل غير المكلف كصمى، ولجأ، فلا يتعلق به خطاب
تكلمي

(١) في الأصل (المكره)، وهو سهل نصريه في باقي النسخ

(٢) (الطرة): من حيث إنه واجب

(٣) (الطرة): أي التكليف بالاقتضاء الحارم

(٤) في (ب) و(د) بصماته

(٥) الأنعام الآية (١٠٢).

(٦) الأعراف الآية (١١)

(٧) الكهف: الآية (٤٨)

فإن قلت: فما بهما يصحان^(١) لروماً، ويركيان^(٢)؟

قلنا. تعلق ذلك بهما^(٣) بالوصع، والحصاب التكبيعي في ذلك، متعلق
بأولي، لأنه المخاطب بالإهداء من مالهما

ووصف صلاة الصبي، وصومه بالصحة، بطريق الوصع أيضاً. وأما ترتيب
الثواب عليهما^(٤) فليس لتعلق الخطاب بعمه^(٥) على وجه الاقتضاء منه، إذ
المخاطب هو الولي، بأن يأمره بهما لا تكبيماً^(٦) بل ترعياً في فعل العبادة
ليعتادها، فإن اعتيادها مظنة أن لا يتركها، دسع إن شاء الله تعالى

ب - مناقشة تعريف الحكم:

- فإن قلت: إن التعريف غير مانع من حول الخطابات المتعلق بأحوال
المكاتب، وأعمالهم، نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٧) مع أنها

(١) راد في (ب) و(ج) ها. (متفقين)

(٢) (الطبره) حليل وصبي ما أسند إن م يومس عليه وراجع ما ذكره عند قول
حليل: وأمر بها صبي لسبع وصرى لعشر

(٣) راد في غير الأصل ها (إنما هو)

(٤) (الطبره) أي لولد الصبي لا له لأنه هو الذي أمر بأن يروحه، وهذا مختار ابن
الحب وابن السبكي، واختار ابن رشد والفراي وانقري خلافاً

(٥) في (د). بهما

(٦) سقط ما بين العلامتين من غير الأصل (نصره) وأما أمره به بأن يأمره بالصلاة
فالصحيح أنه مخاطب بذلك من بحيث إدراكه لا يأثم انظر الخطاب

(٧) (الطبره) أي بأنه متعلق بفعل المكلف من حيث إنه مخلوق لله

(٨) الصفحات: ٩٦

ليست أحكاماً، فوجب أن يراد بإقصاء، أو التحجير، ليحصر ما دخل في الحد، من غير أفراد المخلود^(١).

قلنا: لا حاجة إلى تلك^(٢) زيادة، فإن قيد الحيثيات معتبر في الحدود، وإن لم يذكر والمعنى خطاب لله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف وقد صرح صاحب جمع الخوامع^(٣) بهذه الخبئة^(٤).

- فإن قلت قد يرد على حد^(٥) أنه غير جامع لورود الأحكام الوضعية، كسبية ظل الروال بوجوب^(٦) الصلاة، وشرطية الطهارة هـ، / [و ٥] ومابعية الحيض مها

قلنا لا يسلم أن خطاب الوضوع حكم، وإن اصطلاح عليه بعضهم كاس الحاجب^(٧)، فلا مشاحة في الاصطلاح

٢ - خطاب التكليف

[والخطاب على قسمين: خطاب تكليف وشرطه علم المكلف واستطاعته]

(١) سقطت هـ بين العلامتين من (ب)

(٢) في غير الأصل: لتلك

(٣) صاحب جمع الخوامع هو قاضي القضاة تاج الدين أبو نصر عبيد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام سبكي الشافعي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ / ١٣٩٧ - ١٣٦٩ م)

(٤) جمع الخوامع ص ١٢٥ من مجموع المتن.

(٥) راد في (ب) و (ج) هـ، (أبضا)

(٦) في (د): في وجوب

(٧) شرح العبد على المنتهى الأصولي لابن الحاجب ١/ ٢٤٠.

ـ أ ـ معنى خطاب التكليف.

(والخطاب) أي: الكلام النفسي الأرتي^(١) الموجه للإفهام^(٢)، أو
الذي علم أنه يفهم، على قسمين:

أحدهم: (خطاب تكليف)، أي: متعنه تكليف^(٣)، أي: إرام ما فيه كلفة
وقيل: طلب ما فيه كلفة

فلا تكليف في السدوب والمكروه والمباح على الأول، دون الثاني

ـ ب ـ الشرط الأول في التكليف عدم المكلف:

(وشرطه): أي التكليف، أي شرط صحته باعتار نعلمه التنجيري
(علم)، أي فهم (المكلف) ما كلمه به، فاعقل، وهو من لا يدري
كالنم، والساهي، والمجنون، والصبي، والمسكر، تعدياً لا تكليف عنه،
لأن المكلف مطالب بالإيقاع المكلف به طاعة، أي: على سبيل الطاعة، وهو
قصد الامتثال والإيقاع بهذه الصفة متوقف على العلم بالتكليف، والعادل
لا يعلم ذلك

فإن قبل المتوقف على العلم، هو الإيقاع على الصفة المذكورة لا
نفس التكليف.

(١) (الطرة) بناء على أنه لا يسمى في الأول خطاباً

(٢) (الطرة): ليس الكلام النفسي الموجه وإنما الموجه ما يدل عليه

(٣) في (د) التكليف، (الطرة) إذ أريد بالخطاب معناه المصدري الذي هو توجيه
الكلام المعب، فيقتضي أن تكون الإصافه تدفيعه، د التوجيه «والتكليف»

قلت: يحاب بأنه ينبغي بانتفاء ثمره، أو بأن الكلام مفرع على أن التكليف إنما يتوجه حال المباشرة على الأصح

فإن قيل: فلم كنتموه بقضاء ما فاتكم من عقلته، وضماد ما أتته إدراك بعد يقطته؟

قلنا: وحبوب أداء النذر، وقضاء العائت، تعنى به ^(١) بأمر حديد بعد اليقظة، نعم دمه معمورة حال النعمة لوجود السب، وذلك من قبيل خطاب الوصع

فإن قيل: قوله تعالى ﴿لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَالسُّكْرَانِ﴾ ^(٢) يقتضي التكليف حال السكر، والسكران ممن ^(٣) لا يفهم أصلاً ^(٤)

قلنا يؤول إما بأنه يهي عن السكر عند إرادة الصلاة لا العكس، أو بصره للشم، وسمي النمر سكرأ، لأنه يؤول [إليه] ^(٥) عالماً.

وأما الاستدلال على مع تكليف بعدل بأنه لو صح، لصح تكليف الهائم، فإنما يتم إذا لم يكن بتكليف شرط آخر غير المهم

— جـ — الشرط الثاني في التكليف استطاعة المكلف

(و) شرطه أيضاً أي شرط صحته، أي التكليف باعتباره تعلقه

(١) سقطت (به) من (ب) و(ح)

(٢) النساء: الآية (٤٣)

(٣) في (ح) من

(٤) في (ب): قطعاً.

(٥) سقطت من الأصل، والثبت من (ب)

/[ط ٥] التجيري أيضاً: (استطاعته) ذلك، أي: قدرته التي هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة لأسباب والآلات.

٤ - مخرج المنجأ، وهو من لا مدوحة له عما أخطأ إليه كالملقى من شاهق على شخص يقتله، لا مدوحة له عن الوقوع عليه، القاتل له فلا تكليف عليه بالمنجأ إليه وهو الوقوع بوجوه، ولا بقبضه^(١) وهو عدم الوقوع لامتناعه ولا قدرة له على واحد من الواجب والمتنع

وقيل: يجوز تكليف العاقل والمنجأ، قبساً على حوار التكليف لا يطاق. كحمل الواحد الصخرة العظيمة.

ورُدُّ: بأن تكليف العاقل والمنجأ من تكليف المحال، وهو ما يرجع أصل فيه إلى المأمور وحمل الواحد الصخرة العظيمة، من التكليف بالمحال، والحلل فيه يرجع^(٢) للمأمور به

- وأما المكروه^(٣) وهو من لا مدوحة له إلا الصبر على ما أكره به.

فقال أصحابنا. يجوز تكليفه بغير ما أكره عليه، وبقبضه. وذلك أن الفعل ممكن، والفاعل متمكن، بأن يأتي به، أو بقبضه، صابراً على ما أكره به.

(١) سقطت الباء من الأصل (قبضه)

(٢) في (ب) و(ح). راجع

(٣) يشترك المكروه والمنجأ في أصل الإكراه، ويعرفون في كون الإكراه لا يبقى لشخص معه قدره ولا اختيار (التمهيد للإسوي ص ١٤٠)، والإكراه لا يتحقق على مذاهب المحققين إلا مع تصور اقتدار المكروه (تنقيص لإمام الحرمين ١/ ١٤٠).

ورغم المعتزلة. صحته في المعيص دون العبد، لأن العمل للإكرام لا يحصل الامتثال به^(١).

(١) به ابن برهان على أن نسبة هذا المذهب للمعتزلة خطأ في العمل عندهم. وأرجع أصل الخطأ إلى أن العلماء رأوا في كتبهم أن سجعاً ليس بمحاطب، فظنوا أن المكروه والمنجأ واحده (عن البحر المحيط ٣٥٩ / ١) وقد عرف القاصي عبدالحبار التكليف بأنه «إعلام العبد في أن له، أن يفعل أو أن لا يفعل، معاً أو دفع صر، مع مشقة تلحقه في ذلك، على حد لا يطلع الحد به حد الإلحاء» (شرح الأصول الخمسة ص ٥١) فمذهبهم في التكليف إخراج منجز عن أن يكون مكلماً لا المكروه ومقتضى مذهبهم في المدح والدم والشواب والعقاب لا يحتفل شيئاً كما نسبت إليهم في هذا الموضوع قطعاً وقد أنكر الرزكشي (بحر المحيط ٣٦٠ / ١) أن يكون في الأمر خطأ ما في العمل مسدلاً ممكناً من نسبت إليهم هذا المذهب من العلماء المحول واستدلوا بمرود عليه عنه وهو أن ابن برهان الذي أنكر نسبة هذا المذهب للمعتزلة هو نفسه من محول العلماء. وقد نقل ذلك عنه في كتابه كتب مقدم - كما نقل هو نفسه - أن نسبة هذا المذهب للمعتزلة من قبل جماعة من المعصين حيث قال «وما يعبه عن المعتزلة قد سارع فيه جماعه منهم إلكيا نظري» (البحر المحيط ٣٥٩ / ١) ومن العلماء المحول الذين أنكروا نسبة هذا المذهب للمعتزلة إمام الحرمين حيث قال في البرهان (١ / ١٠٧) تعييراً على رد القاصي الباقلائي عندهم «وقد أرمهم القاصي رحمه الله إثم مكروه على القتل، فإنه مهين عنه آثم به لو أقدم عليه وهذه عمرو عظيمة؛ فإنهم لا يسمعون الهوى عن الشيء مع الحمل عليه؛ فإن ذلك أشد في المحبة واقتضاء الشواب، وإما الذي سعه الاضطراب إلى فعل مع الأمر به» وهو نفس ما ذكره ابن برهان من تعبير الخطأ في الفعل فإن الاضطراب «والإلحاء» محض واحد وما أسهب في بيان مذهب المعتزلة في هذا الموضوع إلا ما لاحظته من إضلال نسبة المعتزلة لهذا المذهب عند المحدثين من الأصوليين كما عند الشارح ها، ونظراً لما في البحوث الأصولية المعاصرة من التجني الواضح على المعتزلة في هذا الموضوع ودلت بتحويل بصريهم ما لا تحتسب فقد -

وألزمهم القاضي^(١): ^(٢) المكره على قتل، بأنه مهني عنه إجماعاً،
وبيان الإلزام، أن يقال لهم: إذا كنتم تعملون^(٣) أن لمكره قدرة على
التقيص، حيث قلتم بحوار تكيفه به، فمن الواضح على أصلكم، أن
القادر على الشيء، قادر على صده، فإد كان المكره قادراً على ترك
القتل^(٤)، فهو قادر على الفعل المكره على عيه، وهو القتل مثلاً

وقال السيوطي (ب ٩١١ هـ)^(٥). وومختار عدي بمصير ثالث^(٦)،

١- حصص الدكتور علي الصوري في أمر حثه استنورد بصوان آراء معتزلة
الأصولية، لذهب المعتزلة في هذا الموضوع بحثاً خاصاً، أشار فيه إلى أن في كتاب
للعتمد ما يدل على انذهب المذكور ها (١٥، ص ٢٩٦) كتب أني بمصوص من
«مشابه القرآن» (ص ٢٩٦) ومن «المعنى» (ص ٢٩٩) لعاصي عبدالحار وأورد
بعضاً من كتاب التمهيد (١٤١/١) ثلاثة مصوص من «شرح الأصول
الخمس» لعاصي عبدالحار يدلان بها على نية هذا المذهب المتعزلة وليس في
بعض واحد من جميع ما ذكر أدنى دلالة على هذا المذهب

(١) هو القاضي أبو بكر بن الطيب البغدادي (ب ٤٠٣ هـ) وقد نسب إليه الاستدلال
الآتي إمام الحرمين في البرهان كما أوردته في الفاش السابق.

(٢) راد في (ح) ها، أن

(٣) في (ب) «تسلمون

(٤) في (ب) و(د) «اترك للقتل

(٥) حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي الشافعي

(٨٤٩ - ٩١١ هـ / ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) أحد أكابر العلماء، وصاحب تصانيف

كثيرة في العقول والمعمول وقد حاول أحمد إبان بشرقوي احصاءها في كتابه -

مكتبة الحلال السيوطي - وكذلك، أحمد خرسدار، ومحمد إبراهيم الشيباني في

كتابهما دليل مخطوطات السيوطي، ترجم نفسه في حسن المحاضرة ١/ ١٥٥ -

وهو أن يقال:

ما لا يباح بالإكراه: كالعقل، والنواظ، فهو فيه مكلف بالترك
وما أبيض به^(٢)، ووحب فهو فيه مكلف بالفعل، كإتلاف مال الغير
وما أبيض به ولم يجب. فهو غير مكلف فيه^(٣) بفعل ولا ترك،/[و ٦]
كشرب الخمر، والتلف بكملة الكفر^(٤).

= وانظر كذلك شذرات الذهب: ٥١/٨ الفح إلى ٦٥/٣

- (١) وعن القاضي عبدالحار بنصيل آخر ح، ذكره في موضعين من شرح الأصول
الخمس، أحدهما في مصمم التاكم (ص ١٤٥)، والآخر في مصمم الصانع (ص
٣٣٠) وأقصرها على ما جاء في الآراء منها فذهب منكرها، ثم إنه رحمه الله
قسم التاكم أيضاً قسمين أحدهما يعبر عنه بالإكراه، وهو الذي يكون ضرره
عائداً عليه فقط والثاني لا يتغير حاله بالإكراه، وهو الذي يتعدى ضرره إلى الغير
أما ما يعبر عنه بالإكراه، فهو من أكل لحمه وشرب الخمر والتلف بكملة الكفر،
فإن ذلك يجوز عند الإكراه، إلا كلمة بكره فإنه لا يجوز له أن يعتد بمصومه، بل
يؤي أدك أنت الذي يكرهني عنى قوب الله ثالث ثلاثة مثلاً وأما ما لا يعبر عنه
بالإكراه، فكميل المسلم والعدو فثبت لا يجوز، اللهم إلا أن يكون في المال فحينئذ
يجوز إتلاف مال الغير بشرط الصيانة

(٢) سقطت (به) من (ب)

(٣) في (ب) و(ج) (ه) عوض (به)

- (٤) الكوكب الساطع في نظم جمع الحوامع ٩٤/١ ولكن جاء فيه «وللختار عنده»
والصحيح فيه عائد على اس السبكي وجاء فيه أيضاً في القسم الثاني من هذا التفصيل
«وما أبيض به ويجب» وثبتت هنا على رأي ما في مسحة حرمة القرويين من الكوكب
الساطع (ص ١٤) وهو الصحيح أيضاً في النظر من تأمله فالخلاص أن المخالفة في هذين
الموضعين من أحطاء طبع الكوكب المد طبع التي يعني أن تستدرك.

٣ - خطاب الوضع وأقسامه:

[وخطاب وضع وإخبار: كالخطاب بنصب الأسباب، والشروط، والموانع. وأما الصحة والفساد، فقليل: إيهما عقليان].

أ - معنى خطاب الوضع:

والثاني (خطاب وضع)، لأنه يوضع الله تعالى، أي: يجعله (و) يقال له أيضاً: خطاب (إحدر)، لأنه لا طلب فيه. ولا يشترط فيه غالباً علم المحاطب، ولا قدرته.

وهو (كالخطاب بنصب) أي يوضع (لأسباب، والشروط، والموانع) أي: يجعل الأشياء^(١) إياها

ب - أقسام خطاب الوضع:

الأول: السبب. يلزم من وجوده وجود، ومن عدمه عدم لداته.

وينقسم بالاستقراء إلى:

وقتي: كالروال لوجوب الظهر

وإلى معوي: كالإسكار للتحريم

الثاني الشرط: يلزم من عدمه عدم الحكم، ولا يلزم من وجوده

وجود ولا عدم لداته^(٢)

(١) في (ب) الأسباب

(٢) (الطرة) ويحترز بهذه اللفظ في هذه المصنفات عما يعرض لبعضها فلا يؤثر شيئاً كوجود مانع، أو تخلف شرط في السبب مثلاً

قال القاضي عسك الدين^(١) (ت ٧٥٦ هـ)^(٢): «... والحقيقة. عدمه مانع، وذلك بحكمة في عدمه تأتي بحكمة الحكم [أو]^(٣) السب»
- والحكم كالقدرة على التسنيم، فإن [عدمها]^(٤) يبني حكمة البيع، وهو الانتفاع.

- والسب: كالطهارة للصلاة، فإن عدمها يبني تعظيم الباري، وهو السب [لوحوب]^(٥) الصلاة.

الثالث: المانع. يرم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لداته. وهو ينقسم إلى:

مانع الحكم وهو ما استلزم حكمة تقتضي نفس الحكم كالأبوة في القصاص، فإن كون الأب سبباً لوجوده يقتضي: ألا يصير الابن سبباً لعدمه

(١) القاضي عسك الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الوهاب بن أحمد الأبحي، تولى محبوساً في سجن كرمات (ت ٧٥٦ هـ) علامة، أصولي، شافعي، متلقي، متكلم، وأديب من تصانيفه رسالة في علم الوصع، و تراثه العينية في المعاني والبيان، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، وسواقف في أصول الدين ترجمه في الأعلام للزركلي، ٦٦/٤، الفتح المبين: ١٦٦/٢

(٢) ما ذكر عنه هنا يلحقه في شرحه على المسهل الأصولي لابن الحاجب، (٧/٢)، فيما عدا اختلافات بسيطة يشار إليها في الهوامش المرفقة

(٣) في سائر النسخ بالواو، والمثبت من نسخة المطبوعة من شرح العبد، لأنه الصواب
(٤) في سائر النسخ. (عدمه)، والمنش من النسخة المطبوعة من شرح العبد، لأنه الصواب
(٥) في الأصل (الصحة)، وكذلك في (ب) و(ج)، وفي (د) في صحة؛ والمثبت من النسخة المطبوعة من شرح العبد؛ لأنه الصواب.

وإلى مانع السب. وهو ما استترم حكمة نحل بحكمة السب كالدين في الزكاة، فإن حكمة السب، وهو العنى، مواساة الفقراء من وصول أموالهم، ولم يدع [الدين فيه] المال فضلاً تكون به المواساة ولما ذكر ما هو مجمع عني ما هو أقسام خطاب الوصع، أعقبه بما هو مختلف فيه، فقال:

الرابع والخامس: الصحة والفساد:

(وأما الصحة) التي هي موافقة الفعل ذي الوجهين^(١) وقوعاً^(٢) الشرع^(٣).

والمراد بالوجهين موافقه الشرع ومخالفته، عادة كان^(٤) أو عفداً، كالصلاة، والسع، والصحة فيه موافقه للشرع

(و) مقابل الصحة: وهو (الفساد). مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعاً الشرع. وهو مرادف / [ط ٦] لبطالة

ورغم أبو حنيفة (ت. ١٥٠ هـ)^(٥). أن سهما تفصيلاً، وهو: إن كانت

(١) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل

(٢) (الطيرة) قوله: «ذي الوجهين» احترر عن معرفة الله تعالى إذ لا مع إلا على وجه واحد، إذ لو وقع مخالفته له أيضاً كان أربع جهلاً لا معرفة بين موافقة الشرع ليست من معنى الصحة فلا يسمى هو صحيحاً

(٣) (الطيرة) ومعناه أن الفعل الذي يكون يقع بمره موافق للشرع لاستجماعه ما يعتبر فيه شرعاً وناراً مخالفاً له لانتفاء ذلك

(٤) (الطيرة) هذه حكمة الصحة عند المتكلمين وعند الفقهاء على إسقاط المعناه

(٥) في (ب) كانت

(٦) المشهور عند الأصوليين نسبة ذلك لحكمة و مقصود بأبي حنيفة هـ - على رفق -

المحاربة لكون الهي عنه لداته، فهي «سطلان» كما في الصلاة بدون بعض الشروط [أو] ^(١) الأركان.

أو لوصفه فهي الفساد، كما في صوم يوم الحر للإعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بدحوم الأصاحي لتي شرعها فيه

والخلاف لفظي، إذ هو في تسمية فقط، حاصله. أن محاربة الفعل المحمل الوجهين لشرع بالهي عنه لداته، كما تسمى بطلاناً هل تسمى

= ذلك مذهب، وهو بعبه بقط جمع «خوامع» حيث قال «حلقاً لأبي حنيفة» (مع شرح إجملي وحاشية بامي ١٠٥) «وإن أنه مذهب حمله من أصحابه، يدل أنه من التعصية في قول الغصاص (ت ٢٧٠هـ) «ومن أصحابنا من يعبر عن هذه العقود بأن من هي على ثلاثة، منها عقد حائر وهي المبيعات الصحيحة ومنها عقد فاسد، وهي () العقود الفاسدة التي يقع المثلث فيها عند الفسخ ومنها عقد باطل () ولا يسمى به حكم المثلث فسخ أو م يفسخ فيعرفون من الفاسد والباطل وهذا إما هو كلام في العبارة (المصول في الأصول ١٨٣/٢) وقال الحفاظ المالكي (ب ٦٧١هـ) «وإنما حمية، فإنهم فرمو بينهما () وحاصل هذا أن قاعدتهم أنه لا يلزم من كون شيء مجموعاً بوصفه أن يكون مجموعاً بأصله؛ فجعلوا ذلك منزلة متوسطة بين الصحيح والباطل، وقالوا الصحيح هو المشروع بأصله ووصفه، وهو العقد المصحح بكل شرائطه والباطل هو المشروع بهما جميعاً والفساد المشروع ناصله مشروع بوصفه () غير أن الذي يخص هذه الموضع بيان فساد هذا الاصطلاح ودلت من جهة النقل ()، وأما إن كانه فوسطوا بين القولين ولم يعرفوا بين باطل والفساد في التسمية؛ ولكنهم قالوا البيع الفاسد يفسد شبهه المثلث فيما يقبل بثبوت هذا لجمعه أحد أربعة أشياء، تفسر المثلث بالقيمة؛ وهي حواله الأسوول، وسف الثمن، وبعضائها، وتعلق حق العير بها، على تفصيل لهم» (تحقيق المراد في أن الهي يمتضي الفساد. ص ٧٢ ٧٣)

(١) في الأصل بالوول، والمثبت من (ب)

فساداً؟ أو لوصفه، كما تسمى فساداً. هن تسمى بصلاحاً في ذلك خلاف

ولما كان التحقيق أن الصحة والفساد من قس خطاب الوصع^(١)،
كما مشى عليه الأمدى^(٢)، وتاج الدين السكي (ت ٧٧١هـ)^(٣)،
وتبعهم المحي^(٤) (ب ٨٦٤هـ)^(٥)؛ تنسار إلى [مقابلته]^(٦) بصيغة

(١) (الطيرة) وذلك لأنها من الأحكام وينبذ داحي في الاقتصاء والتحجير؛ لأن
الحكم بصحة العبادة أو معاملته أو بطلانها لا يفهم منه انقضاء ولا تخير

(٢) أدرجهما الأمدى في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» عند الكلام عن الأصل الثاني
للتعلق بالحكم الشرعي وأقسامه (١/٣٥) في الفصل السادس الذي حصصه
للأحكام الدينية خطاب الوصع والأخبار (٨) حيث ذكر في الصف الرابع
(١٨٦، ١٨٧/١) منه «حكمه بصحة»، و«الحكم بالبطلان»

(٣) تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الله بن علي بن محمد السكي
الشافعي (٧٢٧ - ٧٧١هـ) فقه وأصولي شافعي ومؤرخ من تصانيفه رفع
الحجبة عن ابن الحاج، وشرح منهاج السالكين، و«لواعظ السطة على الأساء»
والطير، و«طبقات الفقهاء الكبار»، و«المعري»، و«جمع الخوامع من مصادر ترجمته»
طبقات ابن هداية الله ٢٣٤ شذرات الذهب ٢٩١/٦ معجم سركيس
١٠٠٩/١ الفتح المبين: ١٨٤/٢

(٤) عبارة جمع الخوامع فإن ورد سبباً، وشرطاً، ومنعاً، وصحیحاً، وفاسداً، فوصف
وتابعه المحلي في الشرح (جمع الخوامع مشرح المحلي وحاشية بناني ١/٨٤ - ٨٦)

(٥) حلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحي الشافعي (٧٩١ - ٨٦٤هـ)
فقه أصولي، متكلم، محي، ومفسر ابن تيمية بإختصار والقيح منها
شرح جمع الخوامع في الأصول، وشرح منهاج في الفقه، وتفسير القرآن الكريم لم
يكنه، وله شرح الورقات في الأصول ترجمته في حسن المحاضرة ٢٠٩/١،
شذرات الذهب ٣٠٣/٧ الفتح المبين ٤٠/٣

(٦) في الأصل «أشار إلى ذلك» والنصح في نظره، حيث قال صاحبها صوابه
«أشار إلى مقابله»

التمريض^(١): (ف قيل) الحرم وحق (أيهما عفيان)^(٢)، وعيه مشى ابن
الحاجب^(٣)، لكنه فرض المسألة في العادة فقط.

٤ - أقسام خطاب التكليف:

[وخطاب التكليف هو الإيجاب والتحريم والبدب والإباحة
والكراهة وحلاف الأولى].

(و) أما (خطاب التكليف) فمئة أقسام.

الأول: (هو الإيجاب)، أي قضاء الفعل اقضاءً حارماً، كالصلاة
والصوم

والثاني التحريم، أي انقضاء الترك اقضاءً حارماً، كشرب الخمر، والربا

والثالث البدب، أي انقضاء الفعل اقضاءً غير حارم كصلاة
الصحي، وعسل الجمعة

والرابع (الإباحة)، أي انقضاء التحجير^(٤) بين فعل الشيء، وتركه،

(١) رادها في الأصل (ح) فقال

(٢) (الطرة) أي غير داخل في الحكم الشرعي لأن العادة أو العقد إذا اضمعلا على
أركانها وشرائطها، حكم العمل بصحتها يكن من التفسيرين سواء حكم الشرع
بها أم لا

(٣) قال ابن الحاجب «وأم الصحة وبطلان أو الحكم بهما فامر عقلي، لأنها إما تكون
الفعل مسقطاً للقضاء، وإما مرافعة من السرعة» (شرح العقد على محضر المسهي
الأصولي لابن الحاجب مع حاشيته: ٧/٢)

(٤) (الطرة). عجباً كيف عمل عن قول محمي في عبارة ابن السبكي التي فيها «أو -

كالأكل، والشرب، والنوم، ومحوه

والخامس (الكراهة)، أي: اقتضاء ترك اقتضاء غير حرام بهي
مخصوص كاللهي في حديث الصحيحين، وإذا دخل أحدكم المسجد، فلا
يجلس حتى يصلي ركعتين^(١) وفي حديث ابن ماجة وغيره. «لا تصلوا
[في]»^(٢) أعطان الإبل، فإنها خلقت من لشيطان^(٣)

والسادس. (خلاف الأولى)^(٤) أي: اقتضاء الترك اقتضاء غير حرام،

بهي غير مخصوص

كانهي عن ترك^(٥) المطلوبات المستعاد من

- التحجير، معطوفاً على «افصى» منه وجهه وذكر التحجير فهو إذا لا افصى في
الإباحة، وهو ظاهر إذا لا افصى هو انفسه، ولا طبع في مباح على أنه يمكن أن
يجاب عن عبارة السيكي بمدير عامل آخر كما في عبارة الخ، أي لو أفاد الخطاب
التحجير الخ بخلاف هذه والله أعلم

(١) متفق عليه من حديث أبي صاده لأبي بصير رضي الله عنه في الحديث رقم ١١١٠، باب ما جاء
في التطوع مشي مشي الخ أبواب التطوع كتاب الصلاة، ٢٩١ / ١ ومسلم برقم
٧١٤، باب استحباب محبة المصحف، كتاب الصلاة، ٤٩٥ / ١

(٢) في الأصل (بأعطان) وليس من (ب) على وفق ما في كتب الحديث

(٣) في سنن ابن ماجة عن عبد الله بن معجل الترمذي رقم ٧٦٩ / ١، وعن غيره
برقم ٧٦٨، و٧٧٠، باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح النعم، كتاب الصلاة،
ورواه النسائي برقم ٧٣٥ / ١ و٥٦ / ١ وسد رطبي برقم ٣٩١ و٣٩٢، باب
ذكر الصلاة في أعطان الإبل والدرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم ١٣٩١ / ١ ٣٧٥

(٤) (الطهره)، انظر ابن أبي شريف فقد اعترض على انقوم في إطلاقهم هذه الألفاظ على
خطاب الله

(٥) سقطت (ترك) من (ب)

أوامرها^(١)، لأن الأمر بالشيء بهي [و ٧] عن صده، كقطر مسافر لا يجهد الصوم^(٢)، أو ترك صلاة الصبح^(٣)

وهذا القسم راده تاح الدين نسبي في جمع الخوامع^(٤) تبعاً لإمام الحرمين؛ إلا أنه عدل عن الهي المقصود إلى الهي^(٥) المحصوص

وقال في غير جمع الخوامع: وإمام أبو من عمناه ذكره مع أنه^(٦) لم يشته من عدياته، بل نقله عن غيره، وقال به مما أحدثه المتأخرون^(٧)

٥ - تعريف الرحصة والعزيمة:

[ثم الحكم إن تغير إلى سهولة لعدم مع قيام السبب للحكم الأصلي
فرحصة؛ وإلا فعزيمة]

(١) صحيحها في طرة (ب) نيا نصية (الأمر بها)

(٢) (الطرفة). مثال للمعالي

(٣) (الطرفة): مثال للترك

(٤) فان المحلي هو قسم خلاف الأولى، رده مصنف على الأصوليين أحداً من متأجري الفقهاء، حيث قالوا إنكره خلاف الأولى في مسائل عديدة، وعرفوا بينهم، ومنهم إمام الحرمين في «النهاية» «الهي مقصود»، رده عن المقصود، وهو المستند من الأمر. شرح المحلي على جمع الخوامع مع حاشية بهاني ٨٣ / ١

(٥) سمعت (الهي) هـ في (ب)

(٦) راد هـ في (د) (أي الإمام)

(٧) قال الزركشي «قلت لم يورد الإمام بدنت فيه دل وبين إنكراهه والإباحة واسطة وهي خلاف الأولى، والتمس من بعض بينهم ما أحدثه المتأخرون» تشييف المتابع بجمع الخوامع. ٥٩ / ١

أ - تعريف الرخصة:

(ثم الحكم) المأخوذ من الشرع، أي: سدي لا عمله إلا منه

١ (إن تعير) باعتار متعلقة التحيري^(١).

(إلى سهولة)، كأن تعير من حرمة الفعل أو الترك إلى الحل له.

(لغير) أي: لأجله

بشرط أن يكون (مع قيام) أي: وجود.

(السبب للحكم) المتخلف عنه لوجود العذر.

(الأصلي): نعت للحكم.

(ملاحظة) أي: فالحكم المنعير من صعوبة إلى سهولة بالشرط المقدم

يسمى: رخصة.

وهي في اللغة: السهولة والتيسير.

ثم نقل في الاصطلاح إلى سهولة خاصة وهي السهولة في الحكم

ودلك مثلاً: كوحوب أكل الميتة للمصطر بعد حرمتها، وقيل: إنه

عزيمة من حيث إنه وحوب؛ وبدد لفصر لمسافر؛ وإباحة السلم؛

وكراهة فطر مسافر لا يجهد الصوم^(٢)؛ وأصل الكل التحريم.

وسبه. فهي [الميتة]^(٣)، الحث؛ وفي لفصر والعطر: دخولي وقت كل

(١) رادها في (ب) و(ج): (من صعوبة)

(٢) (الطرفة): بل هو خلاف الأولى كما في جمع لغوامع وكما تقدم له قريباً

(٣) في الأصل الميت، والمثبت من (ب)

مهما، وهو سبب لوجوب الصلاة كاملة، والصوم، وفي السلم، العذر
وهذه الأسباب كلها قائمة حال الحل.

وأعذار الحل الاضطراب، ومشقة السفر، والحاجة إلى أثمان العلات
قبل إدراكها.

ب - تعريف العزيمة

(وإلا) فإن لم يتغير أصلاً، أو تغير لصعوبة، أو لسهولة من غير عذر،
(عزيمة) أي يسمى عزيمة.

وهي في اللغة: الفصد للمصمم

ونقل في الاصطلاح: إلى فصد حاص، لأنه عزم أمره، أي قطع
وحزم، سواء صعب على المكلف، أم سهل، فهي فعلة بمعنى مفعولة

ج - مناقشة في تعريف الرحصة والعزيمة.

وأورد على التعريف وجوب ترك الصلاة والصوم على الخائض، فإنه
عزيمة؛ فصدق عليه حد الرحصة، / [ط ٧] فإن هذا متغير من صعوبة إلى
سهولة

وأجبت عن ذلك: بأن الخبيص الذي هو عذر في الترك مانع من
المعل، ومن مانعته شأ وجوب الترك، أي بالنظر إلى أنه واجب.

والحاصل: أن وجوب الترك عليها خارج من تعريف الرحصة بقوله.
«لعذر»؛ لأن التعير في حقها مانع لا لعذر؛ وداحل في تعريف العزيمة، لأنه
تغير من صعوبة إلى سهولة لا لعذر بل لمانع

٦ - الخطاب:

[والكلام في الأزل يسمى خطاباً، ويتعلق الأمر بالمعدوم].

٤ - أ - تعريف الخطاب:

(والكلام): النفسي الأزلي.

الأصح أنه (في الأزل) أي باعتباره، (يسمى) الآن فيما لا يزال
(خطاباً) حقيقة.

وقيل: إنما يسمى خطاباً حقيقة فيما لا يزال فقط، عند وجود من يفهم، وإسماعه إياه والخلاف مفرع على تفسير الخطاب:

لأننا إذا فسرناه بأنه «الكلام الذي أفهمه بالفعل»، لزم أنه عند عدم المحاطب لم يُفهم بالفعل، فلا يسمى ^(١) خطاباً.

وإذا فسرناه: بأنه «الكلام الذي علم أنه يُفهم» يسمى خطاباً. فقد رل المعلوم «الذي سيوحده» ^(٢) مرة الوحد / [و ٨] في تسمية الكلام المتعلق به خطاباً، لأنه كلام علم أنه يُفهم؛ أعني من أن يُفهم بالفعل أو بالصلاحية، وقد حصل أحدهما

— ب — خطاب المعدوم:

(ويتعلق) عند أهل السنة ^(٣) (الأمر)

(١) في (ب) (يكون)

(٢) سقط ما بين العلامتين من (ب) و(د)

(٣) قال الأشعري: (المعلوم مأمور بالأمر لأرلي عسى تقدير الوحد) نقلاً عن كتاب

شرح جمع الجوامع للمرافعي ٢٣٣ وفي «تحرير والتحصيل» (٢/ ٩٠٩ - ٩١٠) -

واللهي^(١)، أي: طلب الفعل وترك^(٢) حارماً، أو غير حارم، (بالمعدوم)
الدات، أو الصفات المتوقفة عليه^(٣) التكليف.

وأكرر ذلك جميع العرف قائلين: إذا امتنع تكليف العاقل فالمعدوم أولى
والجواب: أن هذا إما يرد لو قلنا إنه يتعلق^(٤) به تنجيهاً^(٥) في حال
العدم. ونحن إنما قلنا: إنه يتعلق به بمعنى أن المعلوم الذي علم الله تعالى أنه
يوجد به شروط التكليف، توجه عيه حكم في الأول بما يفهمه، ويعمله

- مساواة تكليف المعلوم معناه قيام الطلب للفعل أو الترك من سيجد بصفة
التكليف فالتعلق لطلب بهذا المعنى بالمعدوم في الأول هو المعتبر في التكليف الأولي
وبس تكليف المعدوم بهذا المعنى محض عدم الأشاعة وحكي امتناع تكليف
المعلوم عن غيره قالوا: لأن في تكليفه يلزم أمر وبهي وحيز بلا مأمور وبهي
وعبراً وهو أي لزوم ذلك منتهى، فبمعنى المعلوم قلنا يلزم ذلك في المعطى ذي
التعلق التنجيري من الأمر وانتهى، والخطاب الشماهي في الخبر، أما الطلب المسمى
فتعلقه بذلك المعنى بالمعدوم، وقال في موضع آخر (١٠٤ / ٢) مبيناً أصل الخلاف
في هذه المسألة «وكونه، أي، خطاب توحية الكلام نحو العبر بآلهام، معنى لعوي
له، وهو هنا مراد بالمعنى الاصطلاحي لا العموي والخلاف في خطاب المعدوم في
الأول مبني عليه، أي، بغير خطاب، فالمدح من كونه خطاباً يريد الشماهي
التنجيري، إذ كان معناه توحية الكلام، وهو صحيح، إذ ليس موجهاً إليه في الأول،
والثابت كونه مخاطباً يريد الكلام «مخفية، ومعناه قيام طلب بفعل أو ترك من سيجد
وبتأثير له فالخلاف حينئذ لم يظفر»

(١) (الطرفة): أي التفسيرات

(٢) راد في (ب) هنا - (طلب)

(٣) في (ب) عليها.

(٤) في (ب): تعلق.

(٥) في (ب) و(ج): تنجيهاً

فيما لا يزال.

وقد مثل لذلك الشيخ الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ^(١) رضي الله تعالى عنه، تقريباً للأفهام، فقال: ^(٢) إن الملك العصيم المستولي على الأقاليم، قد يحد في نفسه أمراً ^(٣) بعد ^(٤) من نوابه ^(٥)، ويكتب بذلك، ولا يصل إليه إلا بعد [و ٨] هذه الطويلة، ويكون مؤحداً بمقتضاه، مستحقاً للمدح والدم بشرط السوء، ولا يقال: إنه أمره عند السوء إليه، فإن الأمر قد يكون عند البلوغ ^(٦) على حال لا يصلح الأمر منه من سيات أن يوم.

٧ - عبارات أخرى عن أقسام الحكم التكميلي.

[والفرض والواجب معاً.]

والمندوب، والسنة، والنافعة، والمستحب، والتطوع، والمرغب فيه،

والحسن مترادفة]

أ - الفرض والواجب:

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن إسماعيل بن عبد الله الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤هـ)، إمام، متكلم، فاضل بصير مدبر مذهب أهل السنة أحد أولاد علي أبي علي الجبائي، ربه علي الاعتزال أربعين سنة، ثم علق عما كان يعتمد، وألف كتباً على مذهب أهل السنة، وصار إماماً لهم ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٤/٣ طبقات السبكي ٣٤٧ ٣ شجرة النور ٧٩ نفتح الميزان ١٧٤/١ هـ

(٢) في (ب): لم

(٣) في (ب) و(ج) و(د) بعده

(٤) في (ح)، فواده.

(٥) رادها في (ب)، إليه

(والفرص، والواحد) من حيث المفهوم الأصلي متعيران.

ومن حيث العرف الشرعي (معنى) واحد فهما مرادفان عند الجمهور

وفرق الحفصة^(١) بينهما بانص، والقطع مما ثبت بقطعي يسمى
 فرضاً، كقراءة القرآن في الصلاة شأبه بقوله تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْ
 الْقُرْآنِ﴾^(٢) ومما ثبت بطي يسمى واحداً، كتعيين الماتحة، الثابت
 بحديث: «لا صلاة إلا بماتحة»^(٣)، وهو احاد. والبراع لفظي

قال الشيخ زروق (ت ٨٩٩هـ)^(١) في شرح

(١) كشف الأسرار: ٤٤/١ وما بعدها.

(٩) المزملة: الآية (٩٠)

(٣) منقول عليه من حديث عمادة بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال، كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم. الخ، كتاب الصلاة، موسم برقم ٣٩٤ / ١، باب وجوب قراءة المدة في كل ركعة. الخ، كتاب الصلاة، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، رقم ٣٩٥، يلعب «من صلى صلاة لم يقرأ فيها مائة آية» يعني حداد، يقولها ثلاثاً وحرجه الترمذي برقم ٢٧٤ / ٢، وقال أبو الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

(٤) الشيخ رزوق أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرسي القاسبي، الشيخ
 العارف بالله (٨٤٦ - ٨٩٩ هـ) أحد عن أئمة أهل المشرق والمغرب له عدة تأليف
 منها كتاب الإمامة، وعمدة المريد الصادق، والصبيحة السكافية، وله تعليق على
 البحاري، وشرحان على الرسالة، وشرح إرشاد ابن عسكر، وشرح مختصر حليل، -
 - وشرح القرطبية، وشرح الوعديسية ترجمته في شجرة النور ٩٦٧ معجم
 مركبيس ٩٦٥/١. النوع ٢١٧

الوعليسية^(١): «ومن أعاب المرص. (مستحق)، ولازم، ومكتوب،
فأيهم^(٢) قبت صدق على معنى المرص، كما يلقب المحرم: بالمحطور،
والهموع^(٣)».

ب - عبارات عن المندوب:

(والمندوب، والسنة، وإسافة، والمستحب، والتطوع، والمرغب فيه،
والحسن): أسماء (مترادفة) وصفت لمعنى واحد، وهو الفعل المطلوب طلباً
غير جازم، كما علم من حد المندوب فيما تقدم

[وخالف في ذلك^(٤)، القاضي

(١) خلاصة في أحكام العبادات من عدة نسخ مخطوطة بخرامة الناصرية (٣٥ ي)،
(٣٧ ي)، (٦٠٧٧) وصاحبه: شيخ الجماعة بجاعة أبو ريد عبدالرحمن بن
أحمد الوعلبي (ب ٧٨٦ هـ) من مراجع برحمته كتاب الوهاب ٣٧٦ شجرة
النور: ٢٣٧.

(٢) في (ب) أيها، وفي (ج) و(د) أيهم.

(٣) قال : وقد يطلق الواجب على السنة للتركه، وللقام يقين ومن ألصق المرص الخ
كما ذكرها بهه مخطوط حراره المرويين برقم ١٥٤٨، النوحة رقم ١٥

(٤) والمندوب، والسنة، والتطوع، والمستحب أسماء مترادفة لمعنى واحد على
المشهور، وخالف في ذلك بعض أصحاب كفاصبي حسين والبصوي والحوارزمي
فقالوا السنة ما اظن عليه النبي ﷺ، والمستحب ما فعله ولم يواظب عليه، والتطوع
ما يشاء به اختياره. نقلاً عن السيوطي (نكوك الساطع ١٧)، واكتفى الخليلي
في شرحه على جمع الخوامع (٩٠ ١) بقوله : أي القاصي الحسني وغيره

الحسين (ت ٤٦٢هـ) ، والبغوي (ت ٥١٦هـ) ^(١) ،
والخوارزمي (ت ٥٦٨هـ) ^(٢) ، من شافعية، ^(٣) والخلاف لفظي أيضاً ^(٥)

٨ - تعريف الأداء والقضاء والإعادة:

أ - تعريف الأداء:

[الأداء إيقاع المأمور به في وقته المعين]

(والأداء) في الاصطلاح. (يقاع) أي فعل الشيء (المأمور به) كله،
أو بعضه، واحداً كان أو مندوباً، (في وقته المعين) له شرعاً

(١) القاضي الإمام أبو علي الحسين بن محمد المروزي، ويقال له المروودي (ت ٤٦٢هـ)
كان كثر القدر، مرمع السن عوصاً عن المعاصي الدفقه، والصروع الأبيقة، له
العلوس الكبير، وله فتاوى مفيدة، روى الحديث وفعه عليه جماعة من الأنعم من
مصادر ترجمه بهذيب الأسماء والنسبته. ١٦٤/١ طبقات من هداية الله ١٦٤

(٢) محيي الدين بن العربي أبو محمد حسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت ٥١٦هـ)،
صف بهذيب، ومعالم التبرير، ومصابيح السك وفيات الأعيان ١٣٦/٢ طبقات
السيكي: ٧٧/٧ طبقات من هداية الله: ٢٠٠

(٣) محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان الخوارزمي أبو محمد (٤٩٢ - ٥٦٨هـ) كان
فقيهاً شافعيًا فاضلاً من بيت اصلاح والمعلم، له كتاب الرواي. طبقات السيكي
٦٨٩/٧ شذرات الذهب: ٢٩٦/٤

(٤) سقط ما بين المعرفتين من الأصل

(٥) والخلاف عند المالكية أيضاً بشأن ترادفها مشهور وقد فصل في المروق بينها سارري
في شرح البرهان (ص ٢٤١) والخلاف عمر لفظي بل حقيقي باعتبار تلك الألقاب
مراتب في درجة الدب

مخرج ما لم يقدر له وقت، كالتوابع أو قدر له لكس لا شرعاً،
كالركاة، يعين لها الإمام شهراً

❦ وأورد عليه: قضاء الصوم - مثلاً - جعل له الشارع وقتاً معيناً لا
يجوز تأخير عنه، وهو من حين الفوات إلى رمضان السنة الثانية، فإذا فعله
فيه كان قضاء مع أن حد الأداء مطلق عليه، فيكون غير مانع. فيجب أن
يراد في الحد له: «أولاً».

وأجب: بأنه لا يحاج إلى هذه الريادة؛ لأن الوقت صار حقيقة عرفية
في الأول، فلا يسأل ذلك، [ط ٨] إلا بقريّة

- ب - تعريف القضاء

[والقضاء ما سبق لفعله مقتضى مطلقاً بعد وقته

والوقت هو الزمان المقتدر له شرعاً مطلقاً]

(والقضاء) في الاصطلاح:

(إيقاع)، أي: فعل كل أو بعض، (ما)، أي: شيء، (سبق لفعله)
متعلق بقوله: (مقتضى مطلقاً) أي: من الموضع، كما في قضاء الصلاة
والصوم المتروكين بلا عذر. أو من غيره، كما في قضاء النائم الصلاة،
والخائض الصوم، فإنه سبق ما يقتضي فعلهما، لكن من غير النائم
والخائض عند المحققين.

(بعد^(١) وقته)، أي: وقت أدائه

(١) راد في الطرة ها (متعلق بإيقاع) وأدخلها مسجون بعد أن صلب الكلام

وعبر بالافتضاء الشامل للوجوب، والسلب، تبعاً لصاحب جمع
الخواص^(١)، وهو شافعي المذهب والمالكية لا يرون قضاء الوافل، بل
إطلاق القضاء على الفجر عند المحققين^(٢) بخار. ولهذا عبر ابن الحاجب
بالوجوب^(٣).

(والوقت) المعتبر في كون المفعول فيه يسمى: أداء، وبعده قضاء،
(هو) الرمان المقدر له شرعاً، أي قدره له الشارع (مطلقاً).

فخرج ما لم يقدر له الشارع زماناً، كالنوم والميل المطلقين، ونحوهما،
فلا يوصفان بأداء، ولا قضاء.

ودخل ما قدر له الشارع زماناً، سواء كان موسعاً كالخج، أو
مضيقاً كالصوات^(٤) المكتوبات، ومسنها، وكصوم رمضان وأيام النحر
وأورد عليه: بأن زيادة «مطعم» حشو، لصديق^(٥) اخذ على كل من
الموسع، والمضيق أنه الوقت المقرر شرعاً بلونها

(١) حد ابن السبكي القضاء بأنه: «فعل كل»، وقيل بمصر: ما خرج وقت أدائه استدراكاً لما
سبق له مفتضاً مطلقاً جمع الخوامع بشرح المحي وحاشية بسبي ١/ ١١٠ - ١١٢.

(٢) رادها في (ب) و(ج): مهم.

(٣) حد ابن الحاجب القضاء بأنه: «ما فعل بعد وقت الأداء استدراكاً لما سبق له وجوب
مطلقاً أخره عمداً أو سهواً تمكن من فعله كالمسافر أو لم يتمكن لمنايع من الوجوب
شرعاً كاخاتن أو عقلاً كالنوم» شرح العبد على المنتهى الأصولي لابن الحاجب.

٢٣٢/١

(٤) راد في (ب) هنا: (الخمسة).

(٥) في الأصل و(ب): أصدق.

وأحيب. بأنه وإن شملها لا يجمع توهم عدم إرادة الشمول، أو أنه لا يصدق على الموسع بقاء على توهم أن انتقيد جمعته بقدره، فزاد «مطلقاً» دفعاً للتوهم والله أعلم

ج - تعريف الإعادة

[والإعادة إيقاعه في وقته ثانياً.

وهل لخلل أو لعذر؟ قولان].

(والإعادة) في الاصطلاح نوع من الأداء عند التحقيق - على ما صرح به الامدي (ت ٦٣١ هـ) ^(١) وغيره، وإن وقع في عبارة المتأخرين خلافاً ^(٢) - وهي:

أن الإعادة (إيقاعه) أي: الشيء المعاد - بالمعنى اللغوي، وهو أعم من أن يكون في الوقت أولاً - لعذر أو خلل أولاً (في وقته) المقدر له شرعاً (ثانياً)

(١) الأحكام: ١٥٤/١

(٢) حكى الرزكشي (سحر المحيط ١/ ٣٣٣) مسند التحول في هذا المعنى الاصطلاحي فقال «ثم قال الإمام [يعني محرم الدين الرري] فإن فعل ثانياً بعد ذلك سمي إعادة، فظهر أنبأه [يعني في الحاصل والتحصيل ثم نهج وشروحه] أنه مختص للإطلاق السابق، فميلوه؛ وليس كذلك فالصواب أن الأداء اسم لما وقع في الوقت مطلقاً، مسبوقاً كان أو سابقاً. وإن سبقه أداء مختل سمي إعادة. فالإعادة قسم من أقسام الأداء. فكل إعادة أداء من غير عكس. ولا نعتربها تقصيه عبارة التحصيل والمهاج من كونه مسيماً له»

(وهل) وقعت الإعادة في وقته ثانياً؛ (خلل) في الفعل / [و ٩] الأول:
كموات شرط، أو ركن، كنصلاة مع الجحاسة، أو بلون العائحة. (أو)
وقعت الإعادة في وقته ثانياً؛ (معدر) في الفعل الأول: لفصيلة^(١) يريد
حصولها مثل^(٢) من صلى مفرداً حيث لا جماعة مثلاً؟

(قولان) عند الأصوليين

- فالصلاة المكررة معادة على الثاني؛ الحصول فصل^(٣) الجماعة

- وغير معادة على الأول؛ لانتهاء الخلل، وهو المشهور الذي
حرم به الإمام الراري^(٤) (ت ٦٠٦ هـ)^(٥) وعمره؛ ورححه ابن
الحاجب^(٦)؛ وهو الظاهر من كلام المصنف؛ حيث قدمه، وعطف الآخر

(١) في (ب) و(ج) من هوالمصنف.

(٢) سقطت (مثل) من (ب).

(٣) في (ب)؛ فصيلة

(٤) الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن علي التميمي الكوفي

الطبرستاني الراري عرف بابن الخطيب (٥٤١ - ٦٠٦ هـ) فقيه أصولي شافعي متكلم

أديب فيلسوف ومفسر مصنفاته كثيرة ومشهورة منها التفسير الكبير مذهب العيب،

والحصول في علم أصول الفقه رقيات الأعيان ٤/٤٤٨ البداية والنهاية ١٣/٥٥

طبقات السبكي ٨/٨١ طبقات من هداية الله ١٦٦ شذرات الذهب ٥/٢١

(٥) الحصول ١/١٤٨، حيث قال وهو راجب () إن فعل مرة على نوع من الخلل،

ثم فعل ثانياً في وقته المصروب به سمي إعادة والإعادة اسم لثلاث ما فعل على ضرب
من الخلل.

(٦) قال ابن الحاجب «والإعادة ما فعل في وقت الأداء ثانياً لخلل وقيل لعدم شرح

العقد على المنتهى الأصولي لابن الحاجب: ١/٢٣٩

عليه بهأوله.

، واختار^(١) تاج الدين السبكي في شرح المحصر: أن الإعادة فعل الشيء ثانياً، في وقت الأداء مطلقاً من غير تقييد محل ولا بعد: إذ كل من القولين^(٢) غير مرضي عنده^(٣).

وأورد على حد المصنف أنه غير جامع، لعدم تناوله ما زاد على الإعادة الأولى إن كان.

وأجيب:

أما أولاً فلعله اُحْتار أن الإعادة مقدمة بالوحدة كما علمه جماعة من الأصوليين

وأما ثانياً فالمراد بالثاني خلاف الأول، فشمس ما راد على الثاني وإطلاق الثاني على هذا^(٤) المعنى واقع في استعمالاتهم

٩ - تعريف الواجب المضيق والواجب الموسع:

[والموقت: إما أن يساوي الفعل، كرمضن، وهو الواجب المضيق؛ أو

(١) في الأصل: اُحْتار.

(٢) في (ب): المبدئين.

(٣) قال في جمع الخوامع «والإعادة فعله في وقت الأداء، غير محسوس، وقيل بعد الصلاة المكرره معادة» (مع حاشية بساني ١ ١٧ - ١١٨) ومبينه الشارح من عدم ارتضاء القولين، هو ما أشير إليه من غير أن يتعبير بصيغة بمرضى، وما أشير إليه الذي أتى به الذي يقتضي عدم العذر والمحلل.

(٤) في (ب) بهذا.

يزيد عليه كالصلوات الخمس، وهو الواجب الموسع، وقد يتسع بالعمر كالخج.

أ - تعريف الواجب المصيق:

(والوقت) الاختياري:

(إما أن يساوي الفعل) بحيث يقتصر على مقدار ذلك الفعل^(١)
(كرمضان) مثلاً، فإن وقته لا يزيد على مقدار ذلك الفعل [ولا ينقص عنه وهو: (الواجب المصيق) وقته

(أو) لا يساوي الفعل، بحيث ينقص عن مقدار ذلك الفعل^(٢) أو يريد عليه والأول يسمى بالواجب المصيق أيضاً: سواء قصد حصوله [فيه]^(٣) بقاء على حوار التكليف بالمحال، أو لم يقصد حصوله فيه، بل إيجاب قصائه، كمن رآه عذره وقد بقي من الوقت ما لا يسع إلا ركعه

ب - تعريف الواجب الموسع

والثاني وهو ما (يزيد) وقته (عليه) أي. بحيث لا يقتصر على مقدار ذلك الفعل وهو قد يكون محدوداً (كصلوات) الخمس مثلاً (و) ذلك (هو الواجب الموسع) لاتساع وقته

فإن الظهر مثلاً وقته من سريان لآخر القامة، بعير ظل الروال، فمتعلق بالوجوب هو القدر المشترك بين / [ط ٩] أحراء القامة، فهي أي

(١) سقطت (الفعل) ما من (ب)

(٢) سقط ما بين المعرفتين من الأصل، وللتبسيط من (ب)

(٣) سقط ما بين المعرفتين من الأصل، وللتبسيط من (ب)

جزء أوقعه فيه، فقد أوقعه في وقته

(وقد) لا يكون محدوداً، بل ([ينسع]') وقت الواجب (بالعمر) كذا، ففي أي جزء من عمره أوقعه فيه، فقد أوقعه في وقته'' (كالجج)، وقضاء الموائت مثلاً.

والحق: أنه لا يجب على المؤخر عزم.

وقيل يجب عليه، لئتمير الواجب الموسع عن المدب في حوار الترك
والجواب: أن التميز يحصل بدونه، وهو ترتب الإثم على تأخير
الواجب عن وقته

١٠ - المطلوب العيني والمطلوب الكفائي

[والمطلوب: إن كان من معين، فعيني؛ وإلا فكفائي].

أ - المطلوب العيني:

(والمطلوب) فرصاً كان أو سنة:

(إن كان) منظوراً بالذات إلى فاعله بأن قصد حصوله (من معين):
أي كل مكلف بعينه، أو من مكلف واحد كحصائضه المعروضة عليه دون
أمنه ﷺ: (فعيني)

ب - المطلوب الكفائي:

(وإلا) بأن قصد حصوله في الجملة، من غير نظر بالذات إلى فاعله،

(١) في الأصل، (تبيع)، والمثبت من غيره

(٢) في (د) حرته

بل بالتبع ضرورة أنه لا يحصر بدون فاعل فـشمل^(١) الديني كصلاة
الحائز، والأمر بالمعروف والندبوي كالحرف، والصائغ (فكعائي)
وهو معنى^(٢) قول^(٣) العربي (ت ٥٠٥ هـ)^(٤) : إنه وكل مهم ديني يراد
حصوله ولا يقصد عين من تولاه^(٥)

(١) في (ب) - فـشمل

(٢) في (د) - معنى

(٣) رادوا في غير الأصل هنا - (الإمام)

(٤) حجة الإسلام ربر الدين الطوسي أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد العزالي (٤٥٠ هـ - ٥٠٥ هـ) فقيه، أصوفي، شافعي، جمع أشباه القول والمقول، رصمه إمام الحرم - "البحر الممدود"، وقد أحصى العلماء مؤلفاته، مرادف على الثاني، مسهب في أصول الفقه المأثور، والمستقصى، وشهد، العليل، وأساس الناس، وهي موضوعه مداونه وفنات الأعيان ٢١٦/٤ طبعات السككي ٨٧/٤ طبعات ابن هاديته الله ١٩٢ شذرات الذهب ١/٢٠٤، الفتح المبين ٨/٢

(٥) جاء بهذا التعريف في كتاب الرجير (ص ١٨٧) حيث قال بخصوص الجهاد وهو واجب على الكفاية في كل سنة مرة واحدة في أهم الجهات وذكر تعريف الواجب على الكفاية كما جاء هنا وأردف تعريفه بالأمثله فقال «ومن حملته إقامة الحجة العلمية، والأمر بالمعروف، والصالحات مهمه، ودفع الضرر عن المسلمين، والقضاء وتحمل الشهادة، وتجهيز الفتوى، وإحياء الكعبة كل سنة بالتحج فإن ترك ذلك جرح به كل من يقدر عليه ويعتبه أو لا يعتم ويكس قصر في البحث عنه» وأورد الرركشي في المنشور (٣/ ٣٤) قول الرقعي في شرحه «ومعناه أن فرض الكفاية أمر كلي يتعلق به مصاغ دينية ودينية لا يضم الأمر إلا بخصوصه فقص الشارع تحصيلها» «فإن تعديماً عنه» «فحول برقعي «الدينية» لا يوافق العربي، فإنه يرى أن الحرف والصالحات وما به قولهم انعاش ليس من عروض الكفايات؛ لكن المرجح خلافه» ولعل الرركشي قد عمن عما ذكره العراقي تمثيلاً للواجب على الكفاية من «الصالحات» المهمة» وحصر نظره في كلمة «مهم ديني» الواردة في التعريف والواقع -

قال ابن السبكي: ^(١) وبهذا يترجح عندك أنه لا يجب على الكل، لأن المعالي لا نظر إليهم ^(٢) فيه ^(٣) بدات / [و ١٠]، بل بضرورة الواقع، إذ لا يقع المعنى إلا من فاعل، فما ناسا محعه متعلقاً ^(٤) بالكل، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك، وملافاة الوجوب لبعض ممكنة بالمعنى الذي أسلفناه ولو أن عرقاً قدومه الخوت إلى شاطئ البحر فحاً، أو حائلاً قدر الله له الشئ ^(٥) بدون أكل، فيحتمل أن يقل بالتأنيث لعصيان الكثر ^(٥) - بالحرأة على الله تعالى والأظهر أنه لا يأنم أحد لحصول المقصود ^(٦)

= أن العراقي يعتبر هذه الهمات الدورية مهمات دبية، وأن وجوبها على الكفاية واجب دبي لأن بها قوام الدين وهو ما عبر عنه الشاطبي في الموافقات (٢/ ٢٠٢) بقاعده «النساء على المقاصد الأصيبه يصير بصرفها المكلف كمنها عبادات كذب من قبل العبادات أو العبادات» قال «ولأن ذلك الكلف في فهم مراد الشارع من تمام أحوال الدنيا وأحد في العمل على مقتضى ما فهم فهو يتم العمل من حيث طلب منه العمل ويترك إذا طلب منه الترك فهو أنه في إقامة الحق على ما هم عليه من إقامة المصالح باليد واللسان والمصيبة وقد بين الشارح في ذلك في ابتداء كلامه قبل ذكر تعريف العربي، ولم يذكر تعارضه، فليتأمل

- (١) في (ب) هم والمثبت من الأصل على رفاق ما في مخطوط رفع الحاجب
- (٢) سقطت من (ب) والمثبت من الأصل على رفاق ما في مخطوط رفع الحاجب
- (٣) في (ج) متعلق وفي مخطوط رفع الحاجب (متعلمه)
- (٤) في (ب) الشياخ
- (٥) في (ب) كل والمثبت من الأصل على رفاق ما في مخطوط رفع الحاجب
- (٦) بحيل ابن السبكي على ما تقدم من كلامه في الموضوع، ونصه «حائلاً» الأفعال قسمان ما يتكرر، ومصيحته بتكرره، فهو على الأعيان كحمد مثلاً، ومصيحته الخاصوع، وهو يتكرر بتكرره وما لا يتكرر، وهو فرض الكفاية، كإعداد العرب، =

١١ - الواجب بالتبع وبالقصد، والواجب المعين والمحير.

[والواجب إما بالتبع أو بالقصد، وقد يتعلق بنوع معين أو مبهم من أمور معينة كحصال الكفارة]

أ - الواجب بالتبع والواجب بالقصد:

(و) الفعل (الواجب) وحونه (إما بالسبع) لواجب آخر توقف حصوله عليه، ويسمى بالمقدمة، أي يؤخذ وحونه من دليل الموقف عليه، (أو بالقصد) من الشارع له بعينه، كالصلاة والصوم

ب - الواجب المعين والواجب المحير.

(وقد يتعلق) / [و ١٠] اطلب، حارماً كان أو غير حارم

- وكسره العاري ونحوه دون قصد، فحينئذ يمين صلى، ثم أعاد في جماعته، أن الأولى فرض، والمقدم إحداهما لا سيما في وجهها جميعاً يعاد عن العرض ومقتضى ما فرق به بين هذين الأمرين أن يكون هذا الوجه هو الأصح؛ لأن مصلحة الخصوع تتكرر بكرر الفرض فبإمراة تعدد الفاعلين لا تتكرر أفعالهم، وإلا لوجب الإعادة على المصلي ولا يتهيأ ذلك من إذا أعاد كان حسناً وقد يوصف فعله، بمرضية، لاشتماله على المصلحة التي من أجلها جعل أصل الفرض فرضاً، وقد لا يوصف، لعدم العقاب على تركه. وهذا الوجه لم يصر إنها فرض، بل قال يقع عن العرض ولا بعد فيه ما ذكره. ومن هنا يعلم أن المقصود في فرض العين، الفاعلون وأفعالهم، بطريق الأصل. وفي فرض الكفاية وفرع الفعل، من غير نظر إلى فاعله. وهذا معنى قول العراقي إنه كل مهم ديني يراد حصوله ولا يقصد على من تولاه كذا قدماءه. وهذا يترجح عندك. الخ كما هنا رفيع الحاجب عن

من الحاجب، مخطوط حراة جامع القرويين برقم ٦١٩ ٧٤/١ - ٧٥

(بوع) واحد (معين)، أي: متميز، وحترر بالتحسين^(١) الوعي من الشخصي، لأنه لا يعلق به طلب، لأن تحققه خارجاً مباح من التكليف به. ﴿أو﴾ بوع واحد أيضاً (مهم) في الظاهر (من أمور معصية)، ويسمى الواجب المخير.

وهو عني قسمين:

قسم يحور فيه الجمع [بين]^(٢) نكث لأمر، وتكون أيضاً أفرادها محصورة (كحصال الكفارة)، فالواجب فيها يعلق بواحد من الإطعام، والكسوة، والعق، ومع ذلك يحور إحراح الجميع

- وقسم لا يحور فيه الجمع^(٣) بين نكث الأمور، ولا تكون أفرادها محصورة، مثال ذلك إذا مات الإمام الأعظم، ووجدنا جماعة قد استعدوا لذلك، أي اجتمعت فيهم شرائط الإمامة، فإنه يجب على الناس نصب أحد المستعدين من الجماعة للإمامة، ولا يحور نصب ريادة عليه

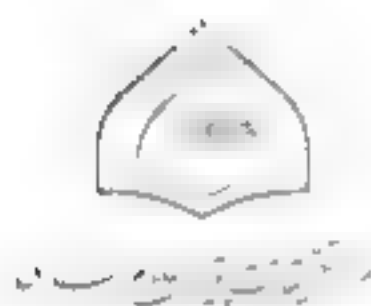
تنج. أما التكليف بواحد منهم من أمور مبهمه - لأنه تكليف بما لا يعلمه الشخص المكلف - فمسي عني التكليف بما^(٤) لا يطاق

(١) في (ب): (التعش).

(٢) في الأصل (من) والمنت من (ب).

(٣) راد في (ب) و(ج) هما (فيه).

(٤) في (ب): (تكليف ما).



الفصل الثاني

قواعد الحكم الشرعي

١ - قاعدة-

[وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه]

(و) الأمر الذي مقصاه (وجوب الشيء يستلزم) النهي الذي يقتضي (حرمة نقيضه) الذي هو تركه [كما أن حرمة الشيء تستلزم وجوب نقيضه الذي هو تركه]^(١) أيضاً.

وهذا لا يصور فيه راع، وإنما الراع في الصدد لا في النقص

وليس الخلاف أيضاً في المفهومين للتعطيل بغيرهما

ولا في التعطيل، لأن صيغة الأمر «افعل»، وصيغة النهي «لا تفعل»

وإنما الخلاف في أن تعلق الأمر النفسي، هل عن تعلق النهي النفسي؟

وبالعكس؟

ف قيل: إن الأمر بالشيء هو^(٢) النهي عن صده عقلاً.

وقيل: يتصممه

وقيل: أمر الواجب يتصممه دون الندب.

(١) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، وثبتت من (ب)

(٢) في (ب) و(ج)، (عين).

وهيل لا عيه، ولا يتصمه ص^(١) واقتصر قوم على هذا

وقال آخرون: إن النهي عن الشيء نفس الأمر به

وقيل: على الخلاف

ثم اختلف العائلون بأن الأمر بشيء، نهى عن صده

فمهم: من ععم القول في أمر الوحوب والدب.

ومهم: من حصصه^(٢) / [ط ١٠] بأمر الوحوب، فجعله عين النهي

عن الصد

ومهم من حصصه^(٣) ما^(٤)، إذا اتخذ الصد كالحركة والسكون

ومهم. من قال^(٥) عليه تعدد يكون نهياً عن واحد غير معين

٢ - قاعدة

[يجوز التكليف بالمحال مطلقاً]

(ويجوز) عفاً (التكليف بالمحذر مصفاً) أي سواء كان محالاً لنفس

مفهومه، كالجمع بين الصديقين [و]^(٦) لا نفس مفهومه، بل إما لعدم

(١) في (ب): طلب

(٢) في (ب): حصه

(٣) في (ب): حصه

(٤) سقطت ما بين العلامين من (ج).

(٥) راد في (ب)، (أه).

(٦) في الأصل بالواو، والمثبت من (ب)

حريان العادة بحلق القدرة على مثله، كالمشي من الرَّمس، والطيران من
الإِسار؛ أو لتعلق العلم بعدم وقوعه كيمان من علم الله أنه لا يؤمن
وقال ابن التلمساني^(١) (ت ٦٤٤ هـ)^(٢) ما لا يطوى يقسم^(٣) خمسة
أقسام:

الأول، المستحيل في نفسه، كقلب لأحاس، والكون في علو في
رمان واحد وهذا لا يتعلق^(٤) به قدرة الله لا قديمة ولا حادثة
الثاني، المستحيل بالنسبة إلى العدد خاصه، كحلق الأحسام وبعض
الأعراض كالطعوم والروائح.

الثالث: ما لم نخر العادة بحلق القدرة على مثله وإن حار [حرفها]^(٥)
كالمشي على الماء، والطيران في الهواء.
الرابع: ما لا قدرة للعدد عليه حال التكليف، وله قدره عليه حال
الامتثال

الخامس ما هو [من]^(٦) حسر مقدور انشتر لكن في الحمل عليه

(١) شرف الدين أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبيد المهرى التلمساني ثم المصري (٥٦٧
٦٤٤ هـ) فقيه أصولي له شرح النسب لشمسري، وشرح خطب ابن سنان وشرح
معجم الأصول لفرازي، حسن المحاضرة: ١٩٩/١ أعلام الخرائط: ١٠٣

(٢) راد في (ب) ها: (ثم)

(٣) راد في (ب) ها (إلى)

(٤) في (ب) و (د) تنعلى

(٥) في الأصل و (ح) و (د) (حلفها)، واثبت من (ب)

(٦) سمعت ما بين المعصوتين من الأصل، والنب من (ب)

مشقة عظيمة. كالأمر في التوبة بقتل النفس^(١١)، وثبوت الواحد لعشرة^(١٢).
وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾^(١٣) إذ لا معنى للاستهال في دفع
ما^(١٤) لا يتصور وقوعه.

و^(١٥) الرابع أيضاً واقع على أصل أبي الحسن (ت ٣٢٤ هـ) وهو لا
يعده من تكليف ما لا يطاق، لأنه لا يشترط التمكن إلا حال الوقوع فلا
يصر عدمه قبل ذلك^(١٦)

(١) المقصود بذلك هو ما حاطب لله به من سرائر المذكور في سورة البقرة (٥٤)
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ طَعِمْتُمْ مِنْكُمْ أَنْفُسَكُمْ بِتَعَادُكُمْ أَنْفُسَكُمْ فَتُؤَيُّوا إِلَيَّ بِأَرْبَابِكُمْ
فَاتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ حَيْثُ لَكُمْ عَذَابُكُمْ هُنَا عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُّ الرَّحِيمُ﴾

(٢) هو معصى قول الله تعالى في سورة الأمان الآية (٦٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّصْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنْ مَكَّنْ لَكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَكُونُوا كَالْعِزِّ الْمُحْرَمِينَ﴾
من أليس كهموز، بأنهم قوم لا يفقهون﴾ امرو في الآية بعده (٦٦) الحقيق في قوله
تعالى ﴿إِن يَخَفْ اللَّهُ عَنْكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ فإن يكن منكم مائة صابرة يغيبوا
ماتن وإن يكن منكم ألف يغيبوا ألفهم يودن لله والله مع الصابرين﴾

(٣) البقرة الآية (٢٨٦)

(٤) في (ب): فيما

(٥) سقطت الواو من (ب)

(٦) قال أبو الحسن الأشعري في المصنف (ص ٣ ١) فإن قال قائل حرموا عمن طلق
امراته وأعتق عبده، متى استطاع طلاق امرأته؟ وعتن عبده؟ قيل له استطاع عتق
عبده في حال العتق، واستطاع طلاق امرأته في حال الطلاق، فإن قال أفاد استطاع أن
يطلق من ليست امرأته؟ وأن يعتق من ليس عبده؟ قيل له استطاع أن يطلق من
ليست امرأته في حال الطلاق وقد كادت امرأته قبل ذلك، وأن يعتق من ليس عبده
في حال العتق وقد كان عبده قبل ذلك

والثلاثة الباقية جورها أبو الحسن^(١) وتردد القول عنه إما هو في وقوعها.

ويصح رد الثاني للثالث، والرابع للأول، فتكون ثلاثة فقط وفي التلويح: وما لا يطاق:

إما أن يكون ممنعاً لذاته كإعدام القديم وقلب الجمائق، والإجماع معتمد على عدم وقوع التكليف به، والاستفراء أيضاً شاهد على [و ١١] ذلك، والآيات ناطقة به

وإما أن يكون ممنعاً لغيره، بأن يكون ممكناً في نفسه، لكن لا يجوز وقوعه من المكلف لانتفاء شرط أو وجود مانع

فالمجهور على أن التكليف به غير واقع، خلافاً للأشعري

ولا راع في وقوع التكليف بما عزم الله أنه لا يقع، أو أحبر بذلك، كعرض تكاليف العصاة والكفار

فصار حاصل الرابع أن مثل ذلك هل هو من قبيل ما لا يطاق حتى

(١) قال أبو الحسن الأشعري في اللمع (ص ٩٩) ١ «وما بين ذلك أن الله تعالى قال ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾، وقال ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ وقد أمرنا أن نسمعوا الحق وكلفوه، فمن ذلك على جور تكليف ما لا يطاق» وقد في الإبانة (ص ١٩٩) «مسألة في التكليف ويقال هم ليس قد كلف الله تعالى الكافرين أن يسمعوا الحق ويقلوه ويؤمنوا به فلا بد من نعم فيقال هم (يعني للملوك) فقد قال الله تعالى ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾، وقال ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ وقد كلفهم استماع الحق»

يكون التكليف الواقع به تكليفاً بما لا يطاق؟ أم لا؟

فعد الجمهور هو بما يصح، بمعنى أن العد فادر على القصد إليه اختياراً^(١) وإن لم يخلق الله الفعل عقب قصده، ولا معنى لتأثير قدرة العد في أفعاله إلا هذا، على ما سبق في تحقيق الوسط بين الخير والقدر^(٢).

وعند الأشعري: هو محال لاستمراره محالاً^(٣) وهو انقلاب علم الله تعالى جهلاً، أو وقوع الكذب في [أخباره]^(٤) فإيمان أبي جهن محال، وهو مكلف به، فالتكليف بما لا يصح واقع^(٥).

ورغم الفرائي (ت ٦٨٤ هـ)^(٦) أن الأصل مكلف بدقائق الوحيد وهو

(١) كذا بأصول مفتاح الوصول في طبعة التوضيح (باحتاره).

(٢) يحيل على قوله من ذلك في التوضيح نفسه (١/ ١٧٢) والخير إضراب في مونس الأمور إلى الله تعالى، بحيث يصير الله بمنزلة حماد لا إرادته له ولا اختيار والمصدر مرتبط في ذلك، بحيث هو العبد خالقاً لا فعلة، مستقلاً في إعداده الشرور والمباح، وكلاهما باطل، والحق () توسط بين الإضراب والتمريط على ما أشار إليه بعض المحققين، حيث قال: لا خير ولا تعويض، ولكن أمر بين أمرين.

(٣) كذا بأصول مفتاح الوصول وما في طبعة التوضيح (المحال).

(٤) في الأصل (أخباركم)، وفي طبعه توضيح (اختباره)، والمثبت من (ب) وهو الصواب.

(٥) شرح التلويح على التوضيح ١/ ١٩٧.

(٦) الفرائي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يونس الصنهاجي البمشيقي المصري ابن سكي (ت ٦٨٤ هـ) له مصنفات عديدة في الفقه والأصول منها كتاب الدخوة في الفقه، شرح نعيم العصول في اختصار المحصول للرازي، والفروق في الفوائد الفقهية من مصادر مرجحته شجرة النور ١٨٨ المنع المبين ٨٦/٢.

يفتضي وقوع التكليف بالحوار / [ط ١١] العددي^(١)

وفي كلام البلويح المتقدم، ما يفتضي منه أيضاً بالأشعري أيضاً
فليتأمل.

٣ - قاعدة

[ولا يشترط في التكليف حصول الشرط الشرعي.

وعليه. هل يصح تكليف الكافر بالهروغ^(٢)

(ولا بشرط) لحوار اتفاقاً، ولا بتوقع أيضاً عند أكثر المحققين^(٣) (في
التكليف) بالحوار، ولا غيره (حصول شرط شرعي) وهو ما يتوقف
عليه صحة الشروط شرعاً كالإسلام للعبادة^(٤)

فمخرج الععلي كاسمك من الأداء، تراويل بالعمله والسيان، فإن
حصوله شرط في صحة التكليف، وهذا مبني على قول الجمهور، إن الأمر
يتعلق بالمعل قبل المباشرة بعد دخول وقته، براماً وقبله إعلاماً

(١) قال العراقي: وأما قول الإمام الرازي، به واضح، فاعتمد في ذلك على أن جميع
التكاليف إما معلومة الوجود فتكون واجبة التوقع، أو تكون معنوية العدم، فتكون
مستعنة التوقع؛ والتكليف بالواجب التوقع، أو مستعنة التوقع تكليف عما لا يطاق
وهذا إما يفضي وقوع تكليف ما لا يطاق عملاً لا عادة فإن امتناع خلاف المعلوم
إما هو ععلي، والتوقع ليس به بل في المحال العادي فقط، فلا يحصل مطروب
الإمام: شرح تقيع الأصول. ٦٥

(٢) في (ب) الأصوليين

(٣) في (ب) للعبادات

وقيل: لا يصح التكليف مع فقد^(١) شرطه الشرعي، لعدم إمكان امتثاله.

وأجيب: بأننا لو سلمنا أن صحة التكليف تتوقف على إمكان المكلف به، بقاء على امتناع التكليف بالتحقق، / [و ١١] فلا نسلم انتفاء الإمكان ها، بل هو متحقق، وذلك بأن يؤنى بالمشروط بعد الشرط.

(وعنه) أي: على أن حضور الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف يصح منه (تكليف الكافر بالمروع) الشرعيه، وقد وقع فعاقب على ترك الامتثال، وإن كان يسقط عنه ما شرط فيه في حال كفره إذا أسلم نرجيماً وترغماً في الإسلام قال تعالى: ﴿يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ لِي مَقَرٍّ فَأَنزَلْنَا لَكُمْ فِي الْمُصَلِّينَ وَلَكُمْ فِي نَفْسِهِمْ إِذَا أَسْلَمَ نَرْجِيصاً وَتَوَلَّى لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٢) وقال أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنقُصْ أَثَاماً﴾^(٣)

وأما تفسير الصلاة بالإيمان لأنها شعاره، وتفسير الزكاة بكلمة التوحيد؛ قال المحلي: «وذلك لإفراده بالشرك فقط، كما قيل [حلاف]^(٤) الظاهر»^(٥) أي: في قوله

(١) في (ب) و(ج): فقدان.

(٢) المائدة الآيات (٤٠ - ٤٤)

(٣) فصلت، الآية (٦)

(٤) الفرقان، الآية (٦٨)

(٥) راد في الأصل ها هنا قبل قوله (حلاف)، ونثبت من (ب)، على وفق طبعة المحلي

(٦) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية بيدي ٩١٩/١ وما ذكر في القاعده -

عالي: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾^(١) أي، جعلوها إشارة لشرك^(٢) فقط، دون ما عظم عليه، لكونها بلفظ المفرد، ولو كانت الإشارة للجميع، لقيل: ﴿تَلَفَّتْ﴾ مثلاً

قال المحقق العصف^٣، وقوله تعالى حكمة عن الكفار: ﴿مَا سَأَلَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾^(٣)، صرح بتعديهم بترك الصلاة، ولا يحمل على المسلمين، كقوله عليه السلام «هبت عن قتل المصلين»^(٤)،

- من قتل مفلوجاً عنه كذلك، وإنما صرح عن المصير لما انفرد به الخلفي في

الموضوع

(١) البقرة الآية (٢٣١)

(٢) في (ب) إلى التبرك.

(٣) المصدر الامام (٤٢ ٤٣)

(٤) جاء حديثاً مستقلاً عن أنس رضي الله عنه أخرجه الطبراني (في آخر كتاب الصلاة، باب

الشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها وأنهى عن قتل قاعدها برقم ٨ ص ٩ /

٥٤) بمط «هبت عن ضرب المصلين»، وأخرجه البربر بمط «قتل المصلين» قال

الهيتمي في مجمع الروايات (١ / ٢٩٦) وفيه موسى بن عبيدة وهو مروي

وجاء جرحاً من ثلاثة أحاديث في سياق ثلاث حكايات مختلفة

إحداها بشأن الاستئذان في قتل منافق عن أنس رضي الله عنه الطبراني في الكبير (برقم ٢٤٤ -

١٨ / ٢٦ م أسد عيان بن مائث رضي الله عنه قال الهيتمي - وفيه عامر بن سيف وهو

مكرر الحديث، وقال ابن حجر (لسان الميزان ٣ / ٢٩٤) «فان ابن عدي ومع

صعفه يكتب حديثه وقال أبو داود ليس به بأس رجل صالح وقال العجلي يكتب

حديثه وفيه ضعف وقال الدوري عن ابن معمر ثقة وذكره ابن حبان في الثقات»

ورواه الطبراني (في الكبير أيضاً) في أسد عيان كذلك برقم ٤٣ و ٤٥ / ١٨ - ٢٥ -

(٢٦) من طريق آخر بمط «أنيس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا بلى

قال والذي نفسي بيده نرى كان يقوم صادق من قلبه لا تأكله الدر أبد»

والثانية بشأن الاستئذان في قتل نخت عن أي هريزه رضي الله عنه أخرجه أبو داود (كتاب -

لأن قوله: ﴿وَلَمْ تَكُ لَكُمْ لُطْعُمُ الْمُسْكِينِ﴾^(١) بمعنى: ^(٢)

قال التفناراني (ت ٧٩١ هـ) : «ولا يجوز أن يراد بالمصلين، المسلمون»^(٣)،
لهوات المناسبة في قوله: ﴿وَلَمْ تَكُ لَكُمْ لُطْعُمُ الْمُسْكِينِ﴾^(٤) فيه عبارة عن
الركاة، لأنه الإطعام الواجب، ولأنه: إذا كان التعذيب على ترك
الإسلام^(٥)، لم تجب عليهم

= الأدب، باب في حكم المحتسب برقم ٤٩٢٨ ، ٤ ، ٢٨٢) ورواه البيهقي في
السنن الكبرى (كتاب الحدود، باب ما جاء في معنى المحتسب ٨ / ٢٢٤)، وفي شعب
الإمام (برقم ٢٧٩٨ ٣ ٣٥) والضرابي في الأوسط (برقم ٥٠٥٨ ٥
١٩٤) والدارقطني (حيث شرح برقم ٩)، وقال عنه في الغل انتباهه (٩ / ٧٥٢)
وأبو هاشم وأبو يسار مجهولان، ولا يشك الحديث، وذكره الحافظ السدي
(الرعي والرهيب رقم ٣١٤٤ ٣ ٧٦) وقال الحافظ: رواه أبو داود عن أبي
يسار العرشي عن أبي هاشم عن أبي هريرة رضي الله عنه وفي منه تكرار، وأبو
يسار هذا لا أعرف اسمه، وقد قال أبو حاتم الرازي لما سئل عنه مجهول وليس
كذلك، فإنه قد روى عنه الأوزاعي والبيهقي، فكيف يكون مجهولاً؟ والله أعلم
والثالث: بشأن الأمر من صلى الله عليه وسلم يعني قتال عن أبي هريرة أخرجه
الدارقطني حيث أسير برقم ٧، سقط «صرب المصلين» وأبو يعلى (المسند برقم
٩٠ / ٩٠) سقط «قتل المصلين» وأما معنى الحديث في النهي عن قتل مصلين
فهو ثابت في الكتاب والسنة صحيح صريح

(١) المذكر: الآية (٤٤)

(٢) شرح الإيجي على المحصر الأصلي لأمير الحاجب. ١٣ / ٩

(٣) في مطبوع حاشية التفناراني المسلمي

(٤) المذكر: الآية (٤٤).

(٥) في (ب) الإمام، والمثبت على وفق للطبوع في شرح المعصود

الركاة^(١)، ثم يصح التعديل على تركها^(٢).

٤ - قاعدة:

﴿ لا تكليف إلا بفعل ﴾

(ولا تكليف) عند الأكثر (إلا بفعل)^(٣)

أما في الأمر فالمكلف به^(٤): «الفعل اتفاقاً وأما في السهي» فالمكلف

(١) رادها في مطبوع حاشية لتفاريحي: عندكم

(٢) حاشية لتفاريحي على شرح العبد. ١٣ / ٢

(٣) ذكر الشاطبي في مقدمته الرابعة من مقدمات مواعظ (١ / ١٢) أن «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يسي عنها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوت في ذلك موضعها في أصول الفقه عارية؟ وذكر لذلك مجموعة من الأمثلة منها: هذه القاعدة، وبعض كلامه «وعني هذا نخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي يكلم عليها المباحثون وأدخلوها فيها كـ مسألة انشاء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أم لا؟، ومسألة أمر المعلوم، ومسألة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم منعاً بشرع أم لا؟، ومسألة لا تكليف إلا بفعل» وقد ذكر ابن اللحام في مواعظه (ص ٦٢) هذه القاعدة وأتى لها مجموعة من التطبيقات الفقهية وأكتفي هنا بما ذكر مستهل كلامه، وليرجع من أراد التعمق في تمامه «ول قال طائفة من أصحابنا لا تكليف إلا بفعل، ومنعلقة في السهي كـ بعض إدا يقرر هذا فهاها مسائل تتعلق بذلك: منها إذا ألقى إنسان بئساً في بئر أو ماء لا يمكنه التخلص منه فعات به، فعلى الملقى التخلص وإن تمكنه الشخص، أو لا يسل علباً، فلم يفعل حتى هبت؛ فلا قصاص لأجل الشبه» وهل يجب ندية؟ في المسألة ثلاثة أوجه «الخ» وبالنظر إلى تلك التعريفات التي ذكرها ابن اللحام فإن اغتبار هذه القاعدة مما لا تسى عليه فروع فقهية أو آداب شرعية؛ وما يبرر دعواً في ذلك» يحتاج إلى تأمل

(٤) سقطت من (ب)

به^(١) الكف، أي: الانتهاء عن سهي عنه على الأصح، خلافاً لأبي هاشم (ت ٣٢١هـ)^(٢) وكثير من الفائقين بأنه في السهي الانتهاء، لأن التكليف مشروط / [و ١٢] بالقدرة، وهي لا تتعلق بالعدم، لأنها لا يوجد قبل الفعل، بناءً على أن العرض لا يبقى

وعنى اشتراط الفعل في انتكس قبل. إن التكليف بالإيمان تكليف بأسائه [بناءً]^(٣) على أن التصديق الإيماني ليس بفعل

وعن الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(٤)، واقصر عليه في المساجح الصياوي (ب ٦٧٥هـ)^(٥)، أن المكلف به في السهي فعل الصد للسهي عنه

٥ - قاعدة

[يصح التكليف مع علم النداء شرط الوقوع]

(١) سقط ما بين علامتين من (ج)

(٢) أبو هاشم عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب بن سلام بن خالد بن عمرو بن أبيه الحبابي (٢٤٧ - ٣٢١هـ) له آراء خاصة في علم الكلام من مؤلفاته الجامع الكبير والصغير، وكتاب الجهاد من مصادر برحمته وهبات الأعيان ١٨٣/٣ تاريخ التراث العربي ٤٠٩/٢ الفتح المبين: ١٧٢/١.

(٣) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل وثبت من (ب)

(٤) قال في المحصول (٢/ ٥٠٥) «مطوب بسهي عندما فعل صد السهي عنه وعنه أبي هاشم نفس أن لا يفعل السهي عنه»

(٥) قال في المساجح «منتضى السهي عن الصد، لأن العدم غير مصدر وقال أبو هاشم من دعي إلى فعل علم يفعل مدح وب المدح على الفعل الإيهام للسبكي ٧٠/٢، وليظهر ما جاء به من الشرح المستوفى في الموضوع

(ويصح التكليف) من الشارع (مع عدم) الأمر - بالمد - ، وكذا
المأمور^(١) في الأظهر، زاده السبكي^(٢).

﴿ انتفاء ﴾ مفعول عن المضاف إلى الأمر^(٣).

(شرط الوقوع) كأمر رجل يصوم يوم عدم الأمر موته قبل ذلك
اليوم، وكأمر امرأة يصوم يوم معين، علمت بالعادة أو بقول السي، أنها
تخص فيه فقد علم المأمور انتفاء شرط وقوع الصوم من الحياة، والتميز
عند وقته، فيصح بكليهما بالصوم، ويلزمهما به الصوم، لأن الميسور لا
يسقط بالمعسور.

وقال إمام الحرمين والمعرلة^(٤)، لا يصح التكليف مع ما ذكر لانتفاء

(١) راد في (ب) و(ج) ها: (به)

(٢) قال: «يصح التكليف ويوجد معلوماً للمأمور، نزه مع عدم الأمر - وكذا المأمور في

الأظهر انتفاء شرط وقوعه عند وقته» شرح «همي مع حاشية سامي ٢١٨ / ١

(٣) في (د)، للأمر

(٤) قال إمام الحرمين في البرهان (١/ ٩٤ - ٩٥ ف ١٨٨) «ذهب أصحابنا إلى أن
المخاطب إذا خص بالخطاب، ووجه الأمر عليه، أو كان مسروحاً مع آخر تحت
عموم الخطاب، وهو في حالة اتصال الخطاب به مستجمع بشرائط التكليف، فهو
يعلم كونه مأموراً قطعاً ونشأ عن معتبره مصحها إلى أنه لا يعلم ذلك في أول
وقت توجه الخطاب عليه ما لم يخص زمان الإمكان ومتعلقهم فيه عالم ببقاء الإمكان
له إلى وقت انقراض زمان يسمع الفعل بالمأمور به والإمكان شرط التكليف والجاهل
بوقوع الشرط جاهل بالمشروط لا محالة () فإد مبين بعد تقرير اتصال الأمر
بإمكانه، فكيف يعتمد ثبوت التكليف وقد بان آخر، أن لا إمكان؟ ولا وجه -
إذا بان ذلك إلا الإطلاق بأن نيب أن الأمر يمكن متوجهاً فلا يتوجه القطع -

فائدته من الطاعة بالفعل، و نصيب بالترك، وأيضاً فلأن المكلف^(١)
«المأمور بشيء لا يعلم أنه مكلف به عقب سماعه الأمر به لأنه قد»^(٢) لا
يتمكن من فعل المأمور به لموته قبل وقته أو عجزه عنه.

وأجيب. بأن فائدته الاختيار بعدم علم على الفعل أو الترك، فيتركب
الثواب أو العقاب، وبأن الأصل عدم ذلك وتعدبر وحوده يقطع تعلق
الأمر الدال على التكليف

٦ - قاعدة

[ويعلم التكليف قبل دخول الوقت، وإن لم يعلم وجود الشرط فيه].

(ويعلم) بالساء للمجهول، (التكليف) بالمكلف به (قبل دخول الوقت)
المصوب [الأول]^(٣) التكليف؛ (وإن لم يعلم) - بالساء للمجهول - (وجود
الشرط) الشرعي (هـ)، أي. في الوقت المصوب [الأول]^(٤) التكليف

وعليه جمهور الأصوليين في العصد (ت ٧٥٦ هـ). «ولولا أن
تحقق الشرط في الوقت ليس شرطاً في التكليف لما علم قبل وقته، إذ

- بتوجه أمر التكليف إلا مع انقضاء بالإمكان؛ أو مع اعتقاد التكليف من غير
إمكان وهذه قسمة بديهية لا يتصور مراد عليها بعد خرح عن المباحثة أن المختار
ما عري إلى المعتزلة في ذلك».

(١) راد في (ب) و(ج) هـ: (ب).

(٢) سقطت ما بين علامتين من (أ) و(ج).

(٣) في الأصل: (الأول)، والمثبت من (ب)

(٤) في الأصل: (الأول)، والمثبت من (ب)

الجهل بالشرط يوجب الجهل بالشروط ونعاه الإمام (ت ٦٠٦ هـ)
والمعتزلة^(١)

﴿

﴾



»

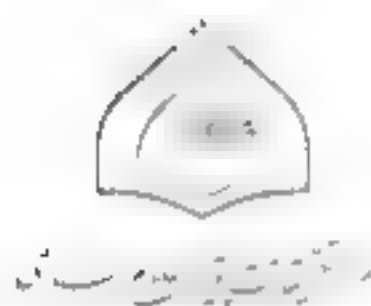
(١) شرح العبد على المسهل الأصوي لاسماعيل ١٦/٢، وفي المطبوع منه
«تحقيق الشرط» والصواب كما أنشأه فيه أيضاً «وقال الإمام والمعتزلة لا يصح»
والمعنى واحد.



القسم الثاني



الكتاب وطرق دلالته على الأحكام



الكتاب وطرق دلالة على الأحكام

[وأصول الشرع، الكتاب، والسنة، وإجماع، والقياس، والاستدلال].
(وأصول الشرع) خمسة، [ظ ١٢] وهي: (الكتاب، والسنة،
والإجماع، والقياس، والاستدلال)

١ - تعريف الكتاب:

[الكتاب: هو القرآن]

فالأصل الأول (الكتاب)

وهو لغة: اسم للمكتوب.

علب في عرف الشرع على كتاب الله اثبت في المصاحف كما عتب
الكتاب في عرف السجاء، على كتاب سيويه (ت ٣٥٨هـ)^(١)

وفي الاصطلاح: (هو القرآن).

وهو لغة: مصدر بمعنى القراءة

عب في العرف العام عني المجموع مع [مس]^(٢) كلام الله المقروء

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، نقيه سيويه (٢٨٤ - ٣٥٨هـ)
له كتاب في النحو جمع فيه أكثر علوم العربية، كالأصوات والصرف والقراءات
والصناعات الشعرية، اشهر باسمه

(٢) سقطت ما بين المعطيتين من الأصل والثبت من (ب)

على ألسنة العباد، وهو في هذا معنى. أشهر من نطق الكتاب لكثرة استعماله، إذ الكتاب ربما يستعمل في سائر^(١) الكتب الإلهية، بخلاف القرآن؛ وأظهر، لأن الانتقال من قرآن إلى المقروء، أظهر من الانتقال من الكتاب إلى المقروء.

والمراد في اصطلاح الأصوبين، هو الكلام المنزل على سيدنا^(٢) محمد ﷺ، للإعجاز بسورة منه، للتعبد بتلاوته

٢ - تعريف اللغة.

[ويحتاج المستدل به إلى علم لغة وأقسامها. وهي الألفاظ الموضوعات المعبر بها عن المعاني المنقولة تواتراً، أو آحاداً، والمستبينة من القل].

(و) لكون الكتاب العربي وارداً بلغة العرب، (يحتاج المستدل به إلى معرفة من (علم اللغة)، (و) معرفة (أقسامها)

(و) اللغة هي. (الألفاظ) أي الأصوات المشتبهة على بعض^(٣) الحروف المجاورة (الموضوعات) بوضع عربي^(٤) (المعبر بها عن) ما أريد به^(٥) من (المعاني).

فالألفاظ حسن يتناول انهمس والمستعمل، وهو بظاهره مشكل، لأن

(١) في (ب) عالج

(٢) سقط لفظ السيادة من (ب) و(ج)

(٣) في (ج). معنى

(٤) في (ب): عربي

(٥) سقطت من (ب) و(د)

الجمع لا يصح التحديد به

والموضوعات: فصل يخرج الألفاظ المهمة.

❦ وأورد: أن المهمل يدل^(١) على معنى، وهو حياة اللفظ.

وأحيب: بأن دلالة غير وصية، وبالدلالة اللفظية العقبية، و^(٢)

الطبيعية لا يعتبران، إذ المراد بالمعنى هو المقصود، وهذا لا يقصد فيهما

وقوله: المعبر بها^(٣) عن المعاني. 'خ' وصف مبني لم يقصد به

الإخراج، لكن فيه إشارة لحكمة الوضع فيما بعده

* ثم وصفها بما يشير إلى*^(٤) تعيين طرق معرفتها فقال^(٥):

(المقولة تواتراً)^(٦) إليها عن العرب حابة كونها تواتراً. وذلك نحو:

السماء، والأرض، والحر، والبرد، المعانيها المعروفة، فإنها تعيد القطع بذلك.

(أو) المقولة إليها عنهم (أحاديث) كالقراء بلظهر^(٧)، فإنه يعيد الطي

بذلك.

(١) في (ب)، دال

(٢) في (ب)، (أو) عوض الواو.

(٣) في (ب)، به

(٤) سقط ما بين العلامتين من (ب)

(٥) سقطت (فقال) من (ب)

(٦) سقطت من (ب)، (تواتراً)

(٧) راد في (ب)، (والحيص).

عقل تحققة في الخارج

نقل: وهل الوصف له باعتبار الجهة الأولى، أو الثانية؟ أو من غير نظر إلى
(١) شئ من مهما؟

في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول. وعنه أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) (١): أنه موضوع

للمعنى الخارجى

الثاني: وعليه الإمام الرارى: أنه موضوع للمعنى الذهني وإن لم يطابق
الخارج لدوران الألفاظ مع المعاني الذهبية وحوادثاً وعدماً وإدراكاً (٢) رأياً
شبحاً بعيداً، وطناً أنه (٣) صحرة سمى بذلك، فإذا دونا منه وعرفنا أنه
حيوان، فإن طناً أنه طائر سمى بذلك، فإذا دونا منه ورأياً (٤) أنه رجل
سمى بذلك (٥)

(١) جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف من عبدة الشيرازي (٣٩٣ هـ)
٤٧٦ هـ) فقيه أصولي شافعي مزرح وأديب، له مؤلفات منها السيرة في الفقه،
والبصرة، واللمع في الأصول، وطبقات الفقهاء في الأرحم، وغير ذلك من مصادر
ترجمته طبقات الشيرازي ٥، ومصاب الأعيان ٩٩/١ البداية والنهاية. ١٢٤/١٢
طبقات السككي ٤١٥، ٤ كشف الظنون ٣٣٩/١ المتعالمين ٢٥٥/١
شذرات الذهب: ٣٤٩/٣

(٢) في (ب) (إدراكاً)

(٣) في (ب): ظناه

(٤) في (ب) رأيه

(٥) ذكر ذلك في المحصول (١/ ٢٦٩ - ٢٧١) حيث قلنا البحث الثالث في أن
الألفاظ ما وصفت بالدلالة على الموجودات الخارجية، بل وصفت للدلالة على -

ورُدَّ أن اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهب، لِظَنِّ أنه في الخارج كذلك، لا لمجرد اختلافه في الدهر؛ فالموضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لإدراك الدهن حسماً أدركه

الثالث. وعليه تقي الدين^(١) (ت ٧٥٦ هـ)^(٢): «أنه موضوع للمعنى من حيث هو»^(٣)، من غير قيد بدهي ولا خارجي، فاستعماله في أيهما استعمال حقيقي، على هذا دون الأولي^(٤)

المعنى الذهنية والسن عليه أم في الانعاط منفردة» وذكر الاستدلال المذكور هنا بلفظه ثم قال «فاحلاف الأسمي عند اختلاف الصور الذهنية يدل على أن اللفظ لا دلالة له إلا عليها وأما في المركبات فلا شك إذا قلت «قام زيد»، فهذا الكلام لا يعيد قيام زيد، وإنما يفيد أنك حكمت بقيام زيد وأحبرت عنه ثم إن عرفنا أن ذلك الحكم مبرأ عن الشخص، فوجوده يسند به على الوجود الخارجي فأب أن يكون اللفظ دالاً على ما في الخارج فلا والله أعلم»

(١) زاد في (ب): الشيخ تقي الدين كالمعنى

(٢) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الملك بن محمد بن يوسف بن موسى المسكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ) فقيه شافعي معمر وحافظ ونصير ومجرب وله مؤلفات منها شرح المنهاج في أصول الفقه، وتفسير القرآن، ونبيل الملا بالعطف بلا، وله آراء خاصة في علم الأصول معبر في حملة المجتهدين، راجته في طبقات ابن هداية الله ٢٣٠ شذرات الذهب ١٨٠/٦. الفصح المبين: ١٦٨/٢

(٣) نص عليه ولده في جمع الخوامع (مع شرح المحلى وحاشية باني ١/٢٦٧) ولكنه اختار كونه موضوعاً للمعنى الخارجي ولم يذكره في الإيهام (١/١٩٤ - ١٩٥)، بل اقتصر على الرأيين السابقين، وتابع فيه البيهقي والرازي أي في كونه موضوعاً للمعنى الذهني

(٤) في (ب) و(ج) الأول

وليس الخلاف في الاسم والمعرفة، بل في اسم الخمس، أي: الكرة
 [كر حل] ^(١)؛ لأن المعرفة توضع تارة لسحارحي كزبد، وتارة للدهني كأسامة
 * - ج - الواضع: ٤٠

[وواضع اللغة هو الله تعالى، وقف عباده عليها بوحى أو خلق
 صوت، أو علم ضروري]

(وواضع اللغة هو الله سبحانه وتعالى) وفاقاً للشيخ الأشعري
 (ت ٣٢٤ هـ) ^(٢) فالله / [ط ١٣] سبحانه (وقف) بتخفيف الهمزة (عباده
 عليها)

إما (بوحى) منه حل وعلا إلى بعض أسبائه كآدم، قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ
 آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ^(٣)

(أو خلق صوت) في بعض الأحكام بأن يدل من يسمعها من بعض
 العباد عليها

(أو) خلق (علم ضروري) عند بعض العباد بها
 قال المحلى «والظاهر من هذه الاحتمالات أولها لأنه المعتاد في تعميم

(١) سقط هذا المثال من الأصل، والمثبت من (ب)

(٢) الحزم بهذه النسبة عن ابن الحاجب (مخصر منتهى مع شرح المعتمد وحواشيه
 ١٩٤/١) وقال في جمع الخوامع «وعري بالأشعري»، وقال المحلى في شرحه
 «والمحقق كلامه كالمعنى أي بكر ابن قلابي وإمام الحرمين وغيرهما لم يذكروه في
 المسألة أصلاً» شرح المحلى مع حاشية باني: ١٧٠/١

(٣) البقرة الآية (٣٠)

الله [تعالى] «^(١) عباده.

وقال أبو هاشم (ت ٣٢١ هـ) وأما «إبها اصطلاحية أي: وضعها واحد من الشر، أو أكثر من واحد؛ وحصل عرفانها لما في الشر بالإشارة والقربة من الواضع؛ فإن الظاهر^(٢) يعرف لغة أبويه بهما. وحجته في ذلك: قوله تعالى. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(٣) أي. بعثتهم، فهي سابقة على البعثة؛ وهو كانت توقيفيه، والتعليم بالوحي كما هو الظاهر، لتأخرت عنه^(٤)

وأحب ما يدفع النور، بأن يوحى إليه بها فغنمها، ثم يُعلمها. ثم يرسل^(٥)

وقال الأسناد (ت ٤١٨ هـ)^(٦). العذر المحتاج إليه^(٧) توقيف وغيره محتمل^(٨)

(١) شرح المحلى على جمع الخوامع مع حاشية بياني

(٢) راد في (ب) و(ج) مثلاً

(٣) إبراهيم: الآية (٤)

(٤) منه تقريباً عن شرح المحلى (مع حاشية بياني ٢٧٠ / ١ - ٢٧١) إلا أن المحلى

نسبه لأكثر المعرلة، ونسبه الشرح هنا لطهشميه حاشية على وفق ما في مختصر ابن

المخاض: ١ / ١٩٤، وتابعة العصد: ١ / ١٩٦

(٥) ذكر هذا الخوف على سبيل الإجمال بياني في حاشية على المحلى: ١ / ٢٧١ وليتطر

مفصلاً في شرح العصد وحواشيه: ١ / ١٩٦ وما بعده

(٦) الأسناد ركن الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهراز الأسفراييني،

(ت ٤١٨ هـ) فقيه أصوري شافعي مفتاح الدين ٢٢٨ / ١ الأعلام ٥٩ / ١

(٧) سقطت (إليه) من (ب) و(ج)

(٨) هذه عبارة جمع الخوامع ١ / ٢٧١، وفيها محتمل له، وهي بذلك أبهى من عبارة -

وقال القاصي (ت ٥٤٠٣ د): الصحيح الوقف إد [الجميع]^(١) ممكن^(٢).

٤ - تقسيمات اللفظ:

أ - انقسام اللفظ: الأفراد والتركيب:

[واللفظ: مفرد، ومركب].

(واللفظ) قسمان. / [و ١٤]

إما (مفرد) وهو ما لا يبدل حرؤه عنى جزء معناه. كـ «ريد»،

و«علث»

- (و) إما (مركب) وهو: ما دل جزؤه عنى جزء معناه: كـ «ريد قائم».

ب - انقسام المفرد.

[والمفرد: حرف، وفعل، واسم].

(والمفرد) أقسام ثلاثة وهي (حرف، وفعل، واسم):

- والحرف، بالنظر إلى ذاته، ليس بكلي ولا جزئي.

والمعل كلي كله، لصحة جملة عنى كثر^(٣) من المعاني

- الشارح ما التي اقتصر فيها على ما عند ابن الحاجب: ١ / ١٩٤.

(١) في الأصل (الجمع) والمنبت من (ب)، فجمع رأي الأستاذ وقد تقدم، وهذا

خلافه، أي جميع تلك الأمور لما فيها القوم «جمع من الاصطلاح والتوقيف

(٢) سبه في جمع الخوامع لكثير مبهم من العلماء (١ - ٢٧١) وسبه لنقاصي عن ابن

الحاجب: (١، ١٩٤)

(٣) في (ب) كثيرين

— ج — انقسام الاسم:

[والاسم: كلي، وجزئي]

— (والاسم).

إما (كلي)، إن لم يجمع تصور مفهومه، أي معناه، من وقوع الحركة فيه سواء:

امتنع وجود معناه، كـ«الجمع بين الضدين»؛

أم أمكن ولم يوجد فرد منه، كـ«بحر من رثق»؛

أو وجد فرد منه وامنع غيره، كـ«إله»، أي المعبود بحق؛

أو أمكن ولم يوجد، كـ«لشمس»، أي الكوكب الهاري المضيء،

/ [و ١٤]

أو وجد، كـ«الإنسان»، أي، المخبون الباطن

(و) إما (جزئي): إن صغ نفس تصور مفهومه من وقوع الحركة فيه

— د — انقسام الكلي:

[والكلي: متواطي ومشكك، حسن وصفة].

(والكلي) قسمان:

[إما] ^(١) (متواطي) إن تساوت أفراده الذهبية والخارجية فيه،

كالإنسان بالنسبة إلى أفرادهِ، لتوافقها في معناه من البواطن وهو: التوافق

(١) سقطت من الأصل والمثبت من (ب)

(و) إما (مشكك): إن تفاوتت معانيه من حيث الوقوع على أفرادها، وهو على ثلاثة أوجه:

١ التشكيك بالتقدم كالوجود، فإنه في الواحد قبل الممكن

وبالأولية كالوجود أيضاً، فإنه في الواحد أولى منه في الممكن

وبالشدة والضعف، كالباص، فإنه (١) في الثلح أكثر (٢) منه في

العاح

سمي مشككاً، لتشكك الساطر به في أنه متواطئ، نظراً إلى جهة اشراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئ، نظراً إلى جهة الاختلاف بأحد الأوجه الثلاثة فالناظر إليه (٣) إن نظر إلى جهة الاشراك، حيله أنه متواطئ، لوافق أفرادها به، وإن نظر إلى جهة الاختلاف، أوقفه أنه مشترك.

والاسم (٤) أيضاً.

[إما] (٥) (حسن) وهو كل اسم شائع [في حسه] (٦) لا يختص به

واحد دون آخر، كـ «رجل»، و«علام»

(١) سقطت من (ب)

(٢) في (ب) - أشد.

(٣) في (ب) فيه

(٤) أفحم صاحب الطرة هـ، (أي الكمي)

(٥) سقطت من الأصل ولتثبت من (ب)

(٦) سقطت من الأصل ولتثبت من (ب)

(و) إما (صع) لعين، كقوائم، وقاعدة، أو لعين، كججلي «
والحمي».

— ه — انقسام الجرني:

[والجرني: علم، وغيره].

(والجرني): إما (غنم و) إما (غيره)

(والعلم) بصحتين - لفظ وضع لعين لا يساوي غير ذلك المعنى
على سبيل الندل.

فخرج بموه «لعين» النكرة، فيها وإن وضعت لعين ثم تغير تعينه

ويقوله «لا يتناول الخ». نفي المعارف، فإن كلاً منها وضع لعين
ويساوي غيره^(١) بدلاً منه «فأنت» - مثلاً - وضع لما يستعمل فيه من أي
حرء من حراثات المحاطب، ويتناول حراثات آخر^(٢) بذكره - وهلم جرا،
وكذا الباقي

— و — انقسام العلم

[والعلم: جنسي، وشخصي]

ثم العلم على قسمين: (جنسي، وشخصي).

فإن كان التعيين ذهبياً، بأن يوحط وحوذه فيه فلا علم جنسي،

(١) سقطت (غيره) من (ب) وعوضها (الخ)

(٢) في (ب): حراثاً آخر

كـأسامة» . [عـم] ^(١) عـنى ماهية التسع الحاصرة في الدهن .

وإن كان التعبير خارجياً ، بأن لوحظ وجوده فيه ، فعـلم شخص « ،
كـأريده : علم على الذات المعينة في الخارج

والاشراك : الاتفاق / [ط ١٤] في الوضع ، لا أثر له

٥ - علاقة اللفظ بالمعنى :

[واللفظ ، والمعنى : أما إن تعدداً : فالتباين . أو اتحاداً : فالانفراد . أو
تعدد اللفظ فقط . فالترادف أو المعنى فقط ، فلاشراك إن وضع لكل] .

(واللفظ والمعنى) أربعة أقسام :

أ - التباين

(أما إن تعدداً) مع كالإنسان ، والمرس ، والخمار ، (فالتباين) أي
فذلك ^(٢) القسم الأول ^(٣) هو التباين . لأن اللفظ المتعدد لمعنى متعدد ^(٤)
متباين ، فإن كل فرد منه بالنسبة للآخر متباين ، لتباين معانيهما

ب - الانفراد :

(أو اتحاداً) معاً كـأريده أو كـعمروه ^(٥) - مثلاً - (فالانفراد) أي . فذلك

(١) سقطت من الأصل ومن (د) والمثبت من (ب) و(ح)

(٢) رادها في (ب) هو

(٣) رادها في (ب) و(أ)

(٤) في (ب) بالتعريف فيهما (للمعنى المتعدد)

(٥) في (ب) و(ح) كـعمرو ويريد

هو القسم الثاني، وهو الانفراد، فرب لفظ يريد مثلاً -^(١) مفرد بمعناه.

والفرق بين المفرد والمفرد:

فما له مسمى واحد من غير تعدد، فمفرد.

وما له مسميات متعددة فمفرد

فكل مفرد مفرد، ولا عكس

ج - الترادف:

(أو تعدد اللفظ فقط) دون المعنى، كـ «الإنسان» و«البشر»،
(فالترادف)؛ أي. فذلك^(٢) انقسم الثالث، وهو الترادف بيان كل مفرد
منه بالنسبة إلى الآخر مرادف له لترادفهما على معنى واحد

والترادف لغة: التواليا

وأورد نحو «أسد» تريد رجلاً شجاعاً، وشجاع مرادف به حقيقة^(٣)،
فإنه قد اتحد المعنى فهما دون اللفظ، وليس مترادف وإنما أحدهما حقيقة
والآخر محاز.

د - الاشتراك:

(أو) [تعدد]^(٤) (المعنى فقط) دون اللفظ (فالاشتراك) أي. فذلك

(١) سقطت (مثلاً) من (ب)

(٢) راد في (ب) و(د) هو

(٣) في (ب): حقيقة.

(٤) سقطت من الأصل والمثبت من (ب)

المسم^(١) الرابع، وهو الاشتراك؛ لكن (ب وضع) اللفظ (لكل)^(٢) واحد من المعاني بأوصاف متعددة، فذلك هو الاشتراك، كـ «عين» للناصرة، وللماء، والذهب والمصبة.

٦

٦ - الحقيقة والمجاز:

[والأ فحقيقة ومجاز والحقيقة هي لغوية، وشرعية، وعرفية].

(والأ) يَكُنْ موصوعاً لكن مهماً^(٣) بأن كان في أحدهما^(٤) فلفظ (محفقة، ومحر) كـ الأسد سحيون منفرس، ولرحل الشجاع أو محرا^(٥)، ساء على أنه يحور أن يَحْوَرَّ في سقط من غير أن يكون له معنى حقيقي

(واخففة) لفظ استعمال^(٦) في ما وضع له اشتاء

فحرج بـ «المستعمل». المهم، وما وضع ولم يستعمل؛ فإن اللفظ قل الاستعمال لا يوصف بكونه حقيقة ولا محراً، لخروجه عن أحدهما، إذ لا يتساوه حسهما وهو المستعمل

وبقوله «فيما وضع له»: العلف،

(١) رادها في (ب). (هو)

(٢) رادها في (ب). (أي لكن)

(٣) في (ب) و(ج) و(د) منها

(٤) في (ب) و(ج) و(د) أحدها

(٥) في (ب) محر

(٦) في (ب) مستعمل

كقولك^(١): حد الدراهم^(٢) متشيراً إلى [و ١٥] دينار

وبقوله «ابتداء»: الجار، فإنه موضوع وصعاً ثانياً

و(هي) أي: الحقيقة، ثلاثة أقسام:

- (لعوية): بأن وضعها واضع اللفظة، كـ «الأسد» للحيوان المفترس،

و«الإنسان» للحيوان الناطق

- (وشرعية): بأن وضعها شارع كـ «الصلاة» لعبادة المحصورة

(وعرفية) بأن وضعها أهل العرف العام، أو الخاص، فالأول

كـ «الدابة» لدوات الأربع كـ «فرس» و«خمار»، وهي لفظة كل^(٣) من^(٤) يذب

على الأرض والثاني كـ «الفاعل» بلاسم المرفوع بفعل أو شبهه في عرف

النحاة، وهو لغة كل من قام به فعل

٧ - اللفظ المستعمل واللفظ المهمل

[ومدلول اللفظ معنى، أو لفظاً مفرد، أو مركب، مستعمل، أو

مهمل؛ والمستعمل: كلام، وغيره].

(ومدلول اللفظ) إما (معنى)، والمعنى إما كلي أو جزئي، وقد

تقدما

(١) في (د) كقولك

(٢) في (ب): الدرهم

(٣) في (ب): لكل.

(٤) في (ب): ما

(أو لفظ) وهو: إما (مفرد أو مركب)

واللفظ المفرد أيضاً إما (مستعمل) كالكلمة، فهي: قول مفرد، فمدلولها لفظ مستعمل يصدق على الاسم، والمفعول، والحرف، كريد وقام وهن.

(أو مهملة) كأسماء حروف اءحاء، فمدلولها لفظ مهملة يصدق على الصاد والذال والفاء أسماء لحروف نصاد^(١) اسم صه، والذال اسم ده، والفاء اسم فه، وهاء السكت رائدة في جميع لبيان الحركة

والمركب إما مستعمل، وإما مهملة، [فالمستعمل منه كالحبر]^(٢) مدلوله لفظ مركب مستعمل يصدق على نحو وقام ريد، وهريد جالس.

والمهملة منه كاهديان، فمدلولها لفظ مركب مهملة، واهديان بدل معجمه مصدر هدى، قال الجوهري (ب حوالى ٤٠٠ هـ)^(٣). «نقول هدى في [ط ١٥] منطوقه يهدي، ويهدو هداً وهدياناً»^(٤)

فإن قيل: لا يصدق على المركب المهملة حد المركب، وهو ما دل^(٥) حرؤه على حرء معناه

(١) في (ب): نصاد

(٢) في الأصل: (مستعمل منه مدلوله .. الخ) والثبت من (ب)

(٣) إسماعيل بن حمد الجوهري صاحب الصحاح في اللغة ما في جلد ٤٠٠ هـ عن بعية الرعاء ص ١٩٥

(٤) معجم الصحاح مادة (هـ دي) ٢٥٣٥/٦

(٥) في (ب): يدل

فأجواب: المراد بالتركيب^(١) ما فيه كلمتان فأكثر^(٢) لا ما ذكر

وقال بعضهم: الأشبه - كما قال الإمام (ت ٦٠٦ هـ) - أنه غير موجود^(٣)

(و) اللفظ (استعمل) قسماً. (كلام وغيره) فإن أفاد وقصد لدائه فكلام، كإريد قائمه، وإلا فعير كلام كإريد قام ريد، وصلة الموصول.

٨ - الكلام وأقسامه.

[والكلام: إن وضع نصب تصور الماهية، فاستفهام.

أو تخصيها، أو تحصيل الكف عنها: فأمراً، وبهي ولو من مساو وإلا فتية.

وإشياء: إن لم يحد صدقاً، ولا كذباً وإلا فحراً]

أ - تعريف الكلام:

(والكلام) ما تضمن من الكم إسداً معيداً مقصوداً لدائه / [ط ١٥] كذا في التسهيل^(٤).

(١) راد في (ب) - ها

(٢) سقطت (فأكثر) من (ب)

(٣) قال الإمام الراري في المحصول (١ ٣٢٣) «اللفظ الدال على لفظ مركب لم يوضع لمعنى. والأشبه أنه غير موجود، لأن تركيب إنما يصر إليه بمرص الإعادة بحيث لا إعادة فلا مركب» ولعل المشار إليه بقول الشارح «ها» «بعضهم» هو الشيخ ركري الأصباري (غاية الوصول: ص ٩٣)

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن ميث (ب ٦٧٢ هـ) ص ٢

فقوله: «ما تصم». كالحسن

وقوله. «من الكلم». فصل^(١) أول، أخرج به النوال الأربع

وقوله: «إسداداً»، فصل ثار أخرج به انمرذات، والمركبات غير
تركيب الإسداد.

وقوله: «مفيداً»، أخرج به غير المعيد نحو. «رحل يتكلم»، بخلاف
«تكلم رحل»، لأن فيه بياناً بعد إنباهم كذا قل الخلي^(٢) «ونظر في هذا»^(٣)
الشيخ زكرياء^(٤) (ت ٩٢٦ هـ)^(٥)، بأن تعينه الذي ذكر مشترك بين
المثاليين، كما يظهر للمأمن، فيرم أن يكون كل منهما مفيداً، على أن
المرادي (ت ٧٤٩ هـ)^(٦) صرح بأن الثاني المفهوم منه الأول بالأولى غير
معد^(٧)

(١) سقطت (فصل) من (ب)

(٢) حاشية السامي على شرح الخلي على جمع الخوامع. ١-٢/٢

(٣) في (ب) و(ج). فيه

(٤) زين الدين زكرياء بن محمد بن أحمد من زكرياء الأصبهاني ثم لظفهي (٨٢٦ -
٩٢٦ هـ / ١٤٢٣ - ١٥٢٠ م) من مؤلفيه في (أصول حاشية على التلويح، رعاية
الوصول شرح لب الأصول، ولب لأصول محمدر من جمع الخوامع شذرات
الذهب ١٣٤/٨. الفتح للبي ٦٨/٣. معجم سر كوس: ٤٨٣/١

(٥) غاية الوصول شرح لب الأصول ٩٣/١

(٦) أبو علي الحسن بن قاسم بن علي المصري مردي (ب ٧٤٩ هـ) مالكي، أصبه من
المغرب يعرف باسم أم قاسم وهي جدته من أبيه له شرح التسهيل، والمعصل،
والألفية، وله أيضاً حاشية على جمع الخوامع للسبكي
(٧) في (ب) بعيد، والمثبت على وفق ما في حاشية ياني

وهو الأوجه»^(١)

وقوله: «مقصوداً»^(٢) أخرج به ما كان غير مقصود، كالصادر من
البائس.

وقوله: «لداته»، أخرج به ما كان مقصوداً بغيره، كصله الموصول
— ب — الاستفهام.

ثم الكلام (إن وُضع نصب تصور الماهة) نحو «ما الإنسان؟» أو
تعبير فرد من أفرادها، نحو «من عندك، أريد أم عمرو؟» أو بيان حاله،
نحو «كيف ريد؟» أو زمانه، نحو «متى السفر؟» أو مكانه، نحو «أين
ريد؟» أو التصديق، نحو «هل حركة الموحدة دائمة؟» أو صفة، نحو
«هل أحصت الررع؟» (الاستفهام).

— ج — الأمر واليهي:

(أو) وضع لطلب (تخصيها) أي الهدية في الخارج، (أو) لطلب
(تحصيل الكف عنها فأمر) أي ولأول^(٣) وهو الموضوع لطلب تحصيلها
«في الخارج»^(٤) أمر نحو: «قم»، و«اصرب»

(و) الثاني، وهو الموضوع لنصب تحصيل الكف عنها، (يهي)، نحو:

(١) بضمه عن حاشية ساني: ١٠٣/٢

(٢) راد في (ب) «لداته»

(٣) في (د)، فالأمر.

(٤) سقط ما بين العلامتين من (ب)

«لا تقم»، و«لا تصرف».

(ولو) كان طلب تخصيص الماهية أو صب تخصيص الكف عنها (من) طالب^(١) (مساو)^(٢) أي^(٣) في الرتبة، [أو]^(٤) هو دونه فإن اللفظ انميد^(٥) منهما يسمى أمراً وبها

وقيل: لا، بل يسمى من المساوي التحاب، ومن هو^(٦) دونه سؤالاً.

— د - التنبيه والإنشاء:

(وإلا) يكن موضوعاً لطلب ما ذكر (فتمه، وإنشاء) على الترادف، أي يسمى بكل من هذين الاسمين، لكن (إن لم يقصد^(٧) صدقاً، ولا كذباً) فيما دل عليه، سواء لم يعد طناً، نحو: «أنت طالق»، أم أفاد لكن بلازمه، لا بداته، كاتسمى والرحي، نحو: «أب الشهاب يعود»، «لعل الله يرحمي»، فإن معنى كل من التسمي^(٨) [و ١٦] والترحى ملوم لطلب، لا نفس الطلب إذ معاهما اللطف والسوحيح ويرمه أن يكون التسمي^(٩) والترحى^(٩) مطلوبين له.

(١) في (ب). مطلوب منه

(٢) راد في (ب) له

(٣) سقطت من (ب)

(٤) في الأصل باوواو والمثبت من (ب)

(٥) في (ب): منها

(٦) سقطت من (ب)

(٧) في (ب) بعد

(٨) في (ب) و(ج) و(د)، التسمي

(٩) في (ب) و(ج) و(د) الترحى

— هـ — الخبر .

(وإلا) بأن احتملها أي. لصدق، و^(١) الكذب، من حيث هو،
(فحير) وقد يقطع بصدقه، أو كذبه لأمر خارج^(٢) عنه، وهو ما
يحصل مدلوله في الخارج بغيره، كدق ريد، فإن مدلوله يحصل بغيره
وهو الوقوع في الخارج^(٣) فيكون صدقاً، أو عدم الوقوع فيكون
كذباً.

٩ — المطوق والمفهوم:

[ومدلول اللفظ أيضاً. مطوق، ومفهوم].

— أ — تعريف المطوق والمفهوم

(ومدلول اللفظ أيضاً) منه:

(مطوق) وهو ما دل عليه لفظ في محل الطوق، أي لا تتوقف
استعداده من اللفظ إلا على عرء النطق (و) منه (مفهوم) وهو بخلاف
المطوق، وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق

— ب — تقسيمات المطوق.

[والمطوق: صريح، وغيره والصريح: مطابقة: إن دل على تمام

المعنى وتضمن: إن دل على عرء المعنى الموضوع له].

(١) في (ج) و(د)، بالو

(٢) في (ب): خارجية

(٣) سقط ما بين علامتين من (ب)

المطوق الصريح: مطابقة وتصمن.

(والمطوق) [فسمان]^(١): (صريح وغيره):

§ (والصريح): ما وضع له اللفظ، وهو

(مطابقة إن دل^(٢) اللفظ على غام) ذلك (المعنى) الموصوع له من غير ريبة فيه ولا نقصان منه، كدلالة لفظ «إنسان»^(٣) على مجموع معناه الذي هو الحيوان الناطق والمطابقة الموافقة، من طابق العمل العمل، إذا توافقتا.

(وتصمن: إن دل) أي اللفظ (على حراء) ذلك (المعنى) الموصوع له)، كدلالة الإنسان على أحد حرائي معناه الذي هو الحيوان الناطق

المطوق غير الصريح: اقتضاء وإيماء وإشارة.

[وغير الصريح: إما أن يقصد، ويتوقف الصدق، أو الصحة، على حذف دلالة اقتضاء أو لا يقصد، ويلزم ما وضع له اللفظ، فدلالة إشارة، أي: التوام].

(وغير الصريح): محلاؤه، وهو ما يرم عما وضع له اللفظ، ويقسم إلى دلالة اقتضاء، [و]^(٤) إيماء وإشارة، لأنه:

(١) سمط من الأصل والمثبت من (ب)

(٢) راد في (ج): ذلك

(٣) في (ب) الإنسان

(٤) في الأصل (أو) والمثبت من (ب)

(إما أن يقصد) للمكتم، وديث بحكم الاستمراء، فسمان:

أحدهما أن يقصد (ويتوقف اصدق، أو الصحة) العقلية، أو الشرعية، (على حذف دلالة اقتضاء).

أما توقف اصدق، فمحو «رفع عن أمتي الخطأ والسهو»^(١) إذ لو لم

(١) هذا حديث مما يتكرر في كتب المعهات في أبواب معدة، نظراً لكثرة الأحكام التي يشتمل عليها فإن ابن حجر (فتح باري ١٦١ / ٥) وهو حديث حليل، قال بعض العلماء يعني أن بعد نصف لإسلام لأن الفعل إما عن قصد واحيد، أو لا الثاني ما يقع عن خطأ أو سيئ أو كراه، فهذا القسم معموه بانفاق، وإعـ احلف العلماء هل المعموه لأنهم ر الحكم أو هما معاً، ويرد هذا الحديث في أغلب كتب الأصول في نفس المسألة التي ذكرها من أحدها ولا يصح التمثيل به على هذا المعنى إلا باللفظ المذكور في أي لفظ «رفع» وبه ابن حجر في صحيحه المحرر (١ / ٢٨٣) على ما في روايته بهذا اللفظ فقال «يتكرر هذا الحديث في كتب المعهات والأصول بلفظ «رفع عن سيئ» ولم يره بها عند جمع من أخرجه عنهم رواه ابن عدي في الكامل من طريق حمزة بن حمر بن هرو، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكره رفته «رفع الله عن هذه الأمة ثلاث الخطأ، والسيئ، والأمر بمكرهون عليه» وحمزة وأبوه ضعيفان، وقد كان نصف وقد ذكرناه عن محمد بن نصر بلفظه ورواه في فوائد أبي القاسم المفضل بن حمزة السلمي المعروف بأخي عاصم حدثنا الحسين بن محمد، ثم محمد بن مصفى، ثم الوليد بن مسلم، ثنا الأوراعي، عن عطاء، عن ابن عباس بهذا ولكن رواه ابن ماجة عن محمد بن مصفى بلفظ «إن الله وضع» وقال في فتح باري (١٦١ / ٥) عن رواية المفضل نفسها «وأخرجه المفضل بن حمزة التميمي في فوائد» بالإسناد الذي أخرجه به ابن ماجة بلفظ «رفع»، ورجله ثقات، إلا أنه أعني بلفظه غير فادحة، فإنه من رواية الوليد عن الأوراعي عن عطاء عنه؛ وقد رواه بشر بن بكر عن الأوراعي عن عبيد بن عمير بن عطاء وابن عباس أخرجه الهارقضي وأخاكم والطبراني، وأما بلفظ «تجاور» فقد أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهم بن حسان في صحيحه (برقم ٧٢١٩ -

يقدر هناك^(١) محذوف، وهو: المؤاخدة، ونحوها، فكان كاذباً لأنهما لم يرفعا

وأما توقف الصحة:

١ - أما العنقية: فنحو ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) إذ لو لم يقدر محذوف وهو:

أهل القرية، لم يصح عقلاً، لأن سؤال القرية لا يصح عقلاً

- وأما [ط ١٦] الشرعية فنحو: قون القائل «أعتق عبدك عبي»،

أي: ملكه لي فأعتقه عبي. لتوقف صحة يعتق شرعاً على الملك.

وثانيهما: أن يقصد ولا يتوقف عليه صدق، ولا صحة، لكونه اقترن

بحكم لو لم يكن لتعليقه، كان بعدد، فهو دلالة بماء، كما يأتي^(٣) في القياس

(أو لا يقصد) المتكلم^(٤) (ولم يرمح وضع له اللفظ) كقوله عليه

السلام في النساء: «لأنهن باهصات عقول ودين قليل»^(٥) وما يفصّل دسهن؟

قال: تمكث إحداهن شطر دهرها لا يصلي؛^(٦) أي: نصف دهرها

- ١٦ / ٢٠٢، في ذكر أخبار عما وضع في بعضه عن هذه الأمة) والحاكم

(برقم ٤٨٠١ ٢ / ٤١٦، كتاب الطلاق، وقال على شرط الصحيح) وابن

ماجه (برقم ٤٥ ٤ / ٦٥٩، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي)

والدارقطني (برقم ٣٣ من كتاب المنور ٤ / ١٢٠)

(١) في (ب) هنالك

(٢) يوسف الآية (٨٤)

(٣) في (ب) سيأتي

(٤) في (ب) للمتكلم

(٥) في (ب) و(د) قليل

(٦) جزء من حديث ممنوع عنه عن أبي سببه الحصري رحمه الله البحاري برقم ٢٩٨ -

فليس المقصود بيان أكثر الحصى، وأقل الطهر، ولكنه لرم منه الإشارة إلى أن أكثر الحصى خمسة عشر يوماً، وأقل الطهر خمسة عشر يوماً (فدلالة إشارة، أي: الترام)، أي: ههنا هذه الدلالة بالالتزام فقط.

الفرق بين دلالة الإشارة ودلالة الالتزام:

[وأهل المطلق يعتبرون المروم الذهني البين]

(وأهل) علم (المطلق)، بما (يعتبرون) في دلالة الالتزام، (المروم الذهني البين). لأن المروم الذهني منه:

- البين وهو ما يلزم فيه من تصور الالتزام والمروم معاً، العلم باللام

- وغير البين وهو ما لا يلزم فيه^(١) ذلك، كالحرم بأعصار ما يلزمه من الحدوث وغيره

- والبين إما ذهني، وهو ما يلزم فيه من تصور المروم العلم بلامه، كالشجاعة للأسد، والروحانية للأربعة

- وإما غير ذهني: وهو ما لا يلزم فيه من مجرد تصور المروم، العلم بالمروم، بل حتى ينضم إلى ذلك تصور اللام فكيفان حيث في العلم

= ١١٦/١، كتاب الطهارة، باب رث الحائض الصوم وشرقه. ١٣٩٣ ٢ / ٥٣٦،

كتاب الركعة، باب الركعة على لأقارب ومسلم يرقم. ٨٠ ٨٧/١، كتاب

الإيمان، باب بيان بعض الإيمان بعض الصلوات وعنده عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم ٧٩:

٨٦ / ١، من بعض الباب

(١) سقط ما بين العلامتين من (ب)

باللروم، كمنعارة الإنسان للعرس، وريد لعمرو

وأما الأصوليون: فلا يشترطون في دلالة لالرام شيئاً، بل مطلق اللروم فقط، بأي وجه كان.

٢٦

— ج — دلالة المفهوم:

[والمفهوم: موافقة، ومخالفة].

اختلاف المشتين للمفهوم:

— (والمفهوم): اختلف المشتون له. قال بن السكي. «أكثر أصحابنا دليله اللغة ووضع اللسان، وهو الصحيح

وقال بعضهم: الشرع

وقال الإمام الراري: العرف العام»

واحتلوا أيضاً، هل دل على الشيء عما عداه مطلقاً؟ سواء كان من حس / [و ١٧] المثلث فيه أم لم يكن؟ واحتصت دلالاته بما إذا كان من حسه؟

مثاله إذا قسا: «في العم السائمة ركعة»^(١) فهل يعني الركاة عن

(١) قال في جمع الخوامع «المعاهيم، إلا اللقب، حجة لغة؛ وقيل: شرعاً، وقيل معنى» (حاشية باني على شرح المحي ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣) وقال ابن اللحي: «وقال الإمام فخر الدين في المعالم يدل عرفاً لا لغة وقد تقدم عنه في المحصول والمتح أنه قال فيهما لا يدل مطلقاً: (المواعيد والعوائد الأصولية: ص ٢٨٨)

(٢) جزء من حديث طويل تضمن كتاب أبي بكر رضي الله عنه الذي أرسل به مع أنس رضي الله عنه إلى البحرين وهو في صحيح البحري (برقم ١٣٨٦: ٢ / ٥٢٧ -

المعلوفة مطلقاً؟ سواء كانت من لابل أم (١) القر أم (٢) العسم؟ أم لم يعد
إلا عن معلوفة العسم؟.

على قولين حكاهما الإمام الرري (ت ٦٠٦ هـ) (٣) وغيره وحكاهما (٤)
الشيخ أبو حامد (ت ٤٠٦ هـ) (٥) خلافاً لأصحابنا وقال: «الصحيح

= كتاب الركعة باب ركعة العسم) وفي تحقيق الحي (١٥٢/٩) قال ابن
الصلاح أحسن أن قول الفقهاء والأصوليين «في سائمة العسم الركعة» اختصاص
مهم انتهى ولأبي داود والبيهقي من حديث يهزم من حكيم عن أبيه عن حماد
مرغوعاً في كل لابل سائمة... الحديث»

(١) راد في (ب) و(ج). من

(٢) راد في (ب) و(ج). من

(٣) قال الرازي (المحصول ٩/ ٢٤١): «فصل الحكم على صفة في حسن كمونه ﷺ
في سائمة العسم ركعة» يقتضي بعبه عما عداه في ذلك الحسن ولا يقتضي بعبه في
سائر الأجناس وقال بعض الفقهاء من أصحابنا إنه يقتضي بعبه في الركعة عن المعلوفة
في جميع الأجناس لا أن دليل خصص النطق؛ فيما سارل النطق سائمة
العسم، فدليلة يقتضي معلوفة العسم أن غيرها أحسن، بأن السوم يجري مجرى العلة
في وجوب الركعة، ويلزم من عدم العلة عدم الحكم؛ لأن الأصل اتحاد العلة
والجواب أن المذكور سوم العسم، لا مطلق السوم؛ فاستدفع ما قالوه والله أعلم»
المحصول، في ١٠٩/ ٢٤١

(٤) في (ب). حكاه

(٥) أبو حامد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الأسري (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ) فيه وأصولي
على المذهب الشافعي، من مؤلفاته في الفقه، كتاب «الرواق»، وله في الأصول
المطلوب في أصول الفقه، وعمر ذلك طبعات ابن هدية الله ١٢٨ طبعات
الشرازي: ١٢٣. المتعجب: ١/ ٢٤٤ وحيات ابن قنفذ ٢٣٠

تخصيصه بالشي عن معلوفة العم^(١)

(١) مفهوم الموافقة:

^٢ وهو موافقة: إن وافق حكم المفهوم حكم المطوق به

فإن كان أولى من المطوق به، فهو فحوى الخطاب، لأن الفحوى ما يعلم من الكلام بطريق القطع، كتحريم الصرب المفهوم من الآية^(٢) أولى من تحريم التأفيف المطوق به، لأن الصرب شد إيداء^(٣) من التأفيف

وإن كان مساوياً لحكم المطوق به فهو من الخطابات كتحريم إحراق مال البيت المفهوم من الآية^(٤) مساوياً لأنه في الإللاف

(١) قال ابن السكيت في الإلهام (١/ ٣٧١) و: ثم ضعف هؤلاء في أنه هل يدل على نهي المحكم عما عداه مطلقاً سواء كان من جنس مثبته أم لم يكن، أو يختص بما إذا كان من جنسه؟ مثله: إذا عدل في البيع السائمة ركاه هل يدل على نهي الركاه عن المعلوفة مطلقاً، سواء كانت معلوفة أقيم أم الإس والفسر، أو يختص بالشي عن معلوفة العم؟ وهذا الخلاف حكاه الشيخ أبو حمزة في كتابه في أصول الفقه عن أصحابنا، وقال الصحيح تخصيصه بالشي عن معلوفة العم فحسب، وليظهر أيضاً كلامه في رفع الخاف ١٣٣/٢ هنا انتهى كلام السكيت في رفع الخاف عن ابن الحاجب: ١٣٣/٢

(٢) يعني قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُولُ لَهَا أَيْ وَلا تَهْرِقْ وَقُلْ لَهَا قَوْلًا لَئِيمًا﴾ الإسراء الآية ٢٣

(٣) سقطت من (ب)

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُوا آلِيَامِي أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَجِدُوا لَكُمْ نَجِيثًا بِالطَّيْبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ النساء/ ٢٩، وقوله سبحانه ﴿إِنَّ الْمَدِينَةَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ آلِيَامِي ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ النساء الآية ١٠.

٢) مفهوم المخالفة:

[والمخالفة: صفة، وشرط، وغاية، وعدد، وحصر، واستثناء،
وزمان، ومكان، ولقب، وعلة].

(ومخالفة) - إن حالف حكم المصنوع حكم المطوق به (والمخالفة)
أقسام عشرة:

١ - أحدها: (صفة)، قال به: مالك (ت ١٧٩ هـ) (١)،
والشافعي (ت ٤٠٤ هـ) (٢)، وأحمد (٣) (ت ٤٤١ هـ) (٤)، والأشعري

(١) نقل الزركشي عن القاضي عبد الوهاب في «الملخص» قال جمهور أصحابنا بمفهوم
الصفة، ونص عليه أبو العرج في «المنهاج» وهو ظاهر قول مالك: وقال أبو عبد الله
نقل صاحب «المعجم» عن مالك مرفقة أبي حنيفة قال ابن التلمساني ولعلها
يُقَالُ له ما لا يحيط في مسائله (البحر المحيط: ١١٣/٣)

(٢) قال الزركشي: «وأبو بكر الصوري، ونقله عن نص الشافعي، فقال قال الشافعي:
ومعقول في لسان العرب أن الشيء إذا كان له وصفان، هو وصف أحدهما بصفة أن ما
لم يكن به تلك الصفة بخلافه» (البحر المحيط: ١١٣/٣)

(٣) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس (١٦٤ - ٢٤١ هـ)
أحد الأئمة الأربعة قال الشافعي (حرفه من بغداد، وما تركت فيها أفعه ولا أورع
ولا أرعد ولا أعلم من ابن حنبل)، أشهر مؤلفاته: المسند، وكتاب التفسير، وكتاب
الصلاة، وكتاب السنن، ترجمته في: طبقات الشيرازي ٩١ كتاب الوفيات ١٧٦،
وفيات الأعيان: ٦٣/١، المدينة وسنن: ٣٤٥/١٠، طبقات السبكي: ٩٧/٢، تهذيب
الأسماء واللغات: ٣٤٥/١٠، الفتح للمصنف: ١٤٩/١.

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر: ص ١٣٩. وقال ابن اللحام: «وأما مفهوم المخالفة فهو على
أقسام: منها، مفهوم الصفة، () قال به أحمد ومالك والشافعي وأكثر أصحابهم -

(ت ٣٢٤هـ) ^(١)، وكثير من اللغويين ^(٢) وانتهاءً والمنكبين

ونعاه أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، ولفاصي (ت ٤٠٣هـ)، وابن سريج
(ت ٣٠٦هـ) ^(٣)، والقضالي (ت ٣٦٥هـ) ^(٤)، والعراقي (ت ٥٠٥هـ)،

= وذكره في الروضة عن أكثر الكلمين: (نقوعد والعوائد الأصولية ص ٢٨٧)

(١) قال الزركشي: «قال العاصي: وبدل عنه كلام شيخنا أبي الحسن، لأنه قد في
إتيان خبر الواحد قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ لَسِقٌ فَرِيضٌ﴾ مفهوم ذلك يدل على
أن عمر الفاسق لا يتبه وتلك أيضاً في إتيان رؤية: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ
بِخَفَرُونَ﴾ قال مفهوم يقتضي إتيان رؤية لأهل الجحيم وهذا نص عنه
الشافعي أيضاً في الأحكام القرآن: (البحر المحيط: ١١٣/٣)

(٢) «ومن صار إليه من أهل اللغة الأحدث وابن درس في كتاب «فقه العربية» وابن
جني: (البحر المحيط: ١١٤/٣)

(٣) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح البغدادي (١٤٩ - ٣٦٦هـ) شرح الشافعية في
عصره، والمؤلف بالبر الأشهب ذكر صاحب امتحان سوري في ترجمته فقال مؤلفاته
بلغت الأربعمائة، والمشهور منها في علم أصول الرد على ابن داود في إبطال
الميسر، وله في الفقه التقريب بين المي والشافعي، وكذا المختصر في الفقه ترحم
له في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٩٧، وسم أعلام النبلاء ٢٠١/١٤
وفيات الأعيان ٦٦/١، طبقات ابن هداية لله ٤١، هداية الأسماء واللقاب
٢٥١/٢، طبقات السبكي ٢١/٣، تاريخ شريف العربي ١٨٣/٢، المسح المبيد
١٦٥/١، الأعلام: ١٧٦/١.

(٤) أبو بكر محمد بن عيسى بن إسماعيل المصنف شافعي (٢٩١ - ٣٦٥هـ)، فقيه
وأصولي من الشافعية، من مؤلفاته: كتاب أصول الفقه، شرح الرسالة لشيخه أبي،
محاسن الشريعة وغيرها ترحم له في طبقات الشيرازي ١١٩، وفيات الأعيان:
٢٠٠/٤، طبقات السبكي ٣٠٣، طبقات ابن هداية لله ٨٨، شذرات الذهب
٥١/٣، الفتح المبين: ٢٠١/١.

والآمدي (ت ٦٣١هـ)، والمعتزلة^(١)

نحو: في العسم السائمة الركعة، وفي سائمة العسم الركعة.

فمقتضى الأول، عدم الوحوب في لعسم المعلوفة التي لولا الفيد
بالسوم لشملها لفظ العسم

— ومقتضى الثاني، عدم لوحوب في سائمة غير العسم، كالنفر مثلاً،
التي لولا تقييد السائمة بإضافتها إلى العسم لشملها لفظ السائمة كذا قال
تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)^(٢)

وقال العراقي (ت ٨٢٦هـ)^(٣) «والحق عندي أنه»^(٤) لا فرق بينهما،
فإن قولنا: سائمة العسم من صائفة [الصفة]^(٥) إلى

(١) فإن الرركشي «ودهد أبو حنيفة وأصحابه، وطوائف من أصحاب والمالكية إلى
فيه، () وهو اختيار القاضية ومنه فإن اس سريع والفصل راد صاحب
«النصا» وأبو بكر العارسي، من وأصاف ذلك اس سريع إلى الشافعي وأول
كلامه المقضي خلاف ذلك () وإحاراه العراقي والآمدي وصاحب المحصول فيه
واختار في المعالم حلاله (البحر المحيظ، ٣/ ١١٤)

(٢) وحده في جميع الجوامع وهو صفة، كالعسم السائمة أو سائمة العسم، لا مجرد
السائمة على الأظهره (مع حاشية سبي عني شرح انجلي ٢٤٩/١ ٢٥٠)

(٣) أحمد بن عبد الرحيم بن أحمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم العراقي (٧٩٢
٨٢٦هـ)، له عدة تأليف منها شرح من أبي داود، ومختصر للكشاف، وشرح
جميع الجوامع، ترجمته في البحر الطالع، ٧١/١

(٤) في (ب). أن

(٥) في الأصل: (المصدر) والمثبت من (ب).

[موصوفها]^(١)، فهي في المعنى كالأولى، ولعمم موصوفة والسائمة صفة علي كل حال^(٢).

وقد يقتصر على ذكر / [ط ١٧] صفة من غير ذكر الدات، كقولنا في السائمة الركاة^(٣)؛ وفي كون هذه حجة أم لا، خلاف فقيد به لدلالته على السوم الرائد على الدات، فيبعد في الركاة عن المعلوفة مطبقاً، كما يبعد إثباتها في السائمة مصدقاً، وعينه ابن السمعاني (ت ٤٨٩ هـ)^(٤) على ما يظهر من كلامه حيث قال: والاسم المشتق كالسدم والكافر والعائل والوارث، محري محري المقييد بالصفة عبد الجمهور^(٥).

والأصح امتناعه، وأن لا مفهوم له كاللقب بخلاف المثانين السدين فيه

(١) في الأصل: (معرفها) والمثبت من (ب)

(٢) شرح العراقي على جمع الجوامع ٣٤

(٣) سقط ما بين العلامتين من (د)

(٤) أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد المروزي السمعاني، (ت ٤٨٩ هـ)، له القواطع في أصول الفقه، وموضوعات أخرى من مصادر ترجمته البداية والنهاية ١٥٣/١٢ طبقات السبكي ٣٣٥/٥ طبقات ابن هداية الله ١٨٩، شذرات الذهب ٣٩٤/٣ الفتح المبين: ٢٦٦/١

(٥) ونظيره: وأن تعليق الحكم بالاسم فهو صريح أحدهم اسم مشق من معنى كالسدم، والكافر، والعائل؛ فيكون ما عني به من الحكم جرى مجرى تعليقه بالصفة في استعمال دليله؛ في قرون جمهور أصحابنا يعني رحمه الله (قواطع الأدلة في الأصول: ١/ ٢٥١) ونقحه عنه السبكي في جمع الجوامع: ٣٩٧/١.

٢ - (وشرط) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلٍ فَأَلْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾^(١)، فعبر أولات الحرس لا يجب الإتيان عليهن

قال العراقي (ت ٨٢٦ هـ) "وهو أقوى من مفهوم الصفة، فيه قال به من لا يقول بمفهوم الصفة كما هو سريح وغيره"^(٢)

٣ - (وعاية) نحو إلى وحتى، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣)، ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٤)، أي فإن أتى الليل فافصروا، وإن نكحته تحل للأول بشرطه

٤ - (وعدد): نحو قوله تعالى: ﴿فَاخْلُكُوا لَهُمْ ثَمَانِينَ حُلَّةً﴾^(٥) أي لا أكثر. وحديث الصحيحين: "إذا شرب الكلب في إباء أحدكم فبيعه".

(١) الطلاق، الآية (٦)

(٢) في (ج) العزالي

(٣) شرح العراقي على جمع الخوامع (٣٥) وقال صاحب التمرير والمجيب (١٥٤/١) وقال بمفهوم الصفة الشافعي وأحمد ولأشعري وأبو عبيد من اللغويين وكثير من المعهاء والمكلمين وقال بمفهوم الشرط كل من قال بمفهوم الصفة، وبعض من لم يقل به كسريح، وأبي الحسين البصري ومن بمفهوم العدة كل من قال بمفهوم الشرط، وبعض من لم يقل به كالفاصي عبد، وغير وقالوا أقوى الأقسام مفهوم العاية، ثم مفهوم الشرط، ثم مفهوم الصفة، وعارة جمع الخوامع فالصفة مناسبة، فمطلق العدد، فالعدد وقالوا ولمرة الخلاف تظهر في ترجيح عند التعارض، فمفهوم أقوى

(٤) البقرة: الآية (١٨٧)

(٥) البقرة: الآية (٢٣٠).

(٦) النور: الآيات (٤ - ٥)

سبع مرات^(١). أي: لا أقل من ذلك.

واختلف هل هو حجة أم لا؟

فالمحكي عن الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)^(٢) أنه حجة، وحكاه الإمام

(١) متفق عليه بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بحاري: كتاب الظهيرة باب
إماء الذي يعمل به شعر الإنسان () ومور الكلاب الخ برقم ١٧٠ ٧٥/١
ومسلم باب حكم ولوع الكلب: برقم ٢٧٩: ١/٢٣٤

(٢) يكفي أن يشير هذا إلى استدلال الشافعي بهذا مفهوم في دلالته ثلاثة أحاديث
حديث ولوع الكلب وحديث العيين وحديث بشر بصاعه ومدار استدلاله بهذا
المفهوم على الحديث الأول حيث قد في اختلاف مالك والشافعي (مس الأم ٧/
٢٠٩) وسلك الشافعي عن الكلب يلح في الإساءة في الماء لا يكون فيه فساد أو في
اللبس أو المرق قد يهراق الماء واللبس والمرق ولا يتعمدون به ويعمل الإناء سبع مرات
وما من ذلك إماء واللبس من ثوب ومحت نفسه لأنه محس حسنت وما احتجة في
ذلك؟ فقال أحرار مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
ﷺ قال إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغمسه سبع مرات وقال في اختلاف
الحديث (ص ١١٣) فوجدنا بعض الناس قد لا يعمل الإساءة من الكلب سبعاً
ويكفي فيه دون سبع فالمحجة عليه بشرب الخمر عن رسول الله ﷺ، فقد احتج
فيهما بمجرد دلالته الحديث ثم احتج بما في هذا حديث على ما في حديث القليلين،
فكان (اختلاف الحديث ص ١٧) في مور النبي ﷺ إذا كان الماء قتيلاً لم
يحمل بحسب دلالته أحدهما أن ما بيع قتيلاً فكثر لم يحمل بحسباً لأن القليلين إذا
نجمت لم يحسن أكثر منهما، وهذا يؤيد صحة حديث بشر بصاعه والدلالة الثانية
أنه إذا كان أقل من قتيلاً حمل المجاسة؛ لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل
المجاسة، دليل على أنه إذا لم يكن كذا حمل المجاسة، وما دون القليلين موافق جملة
حديث أبي هريرة أن يعمل الإساءة من شرب الكلب فيه ثم احتج بما في دلالة
حديث ولوع الكلب على دلالة حديث بشر بصاعه، فكان (اختلاف الحديث -

(ت ٦٠٦ هـ) ^(١) عن الجمهور

والذي جرم به البصاوي (ت ٦٨٥ هـ) نعتاً لإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ)
وأبي بكر البافلاني (ت ٤٠٣ هـ) ^(٢)، وغيرهما ^(٣) أنه ليس بحجة.

قال العراقي (ت ٨٢٦ هـ) وأما مفهوم المعلوم كموله عليه الصلاة

= (ص ١٠٦) فعين النبي ﷺ سوب من متر بصاعة يطرح فيها كذا فقال النبي
ﷺ - والله أعلم - محب الإساءة لا يحبه شيء وكان حواشي محتملاً كل ماء وإن
قل وبياً أنه في الماء مثله، إذ كان محباً عليها فلما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ
أن يعمل الإساءة من ولوع الكلب سقاء، دى على أن جواب رسول الله في متر بصاعة
عليها، وكان العلم أنه على مثله وأكثر منها.

(١) نقله عما حكاه في عمر المصنوع، ولم يرد في المصنوع (٩/ ١١٦ وما بعدها)، فقد تطرق
إلى الموضوع بمقتضى استدأه يبحث دلالة الحكم المعلن بعدد على ما راد عنه وما
نقص عنه وانتهى منها إلى القول بأن قصر الحكم على العدد لا يدل على بطلان
عما راد أو نقص إلا للذليل بمقتضى.

(٢) قال البصاوي (نهاية السور ٣ ٢٢١) والتحصيل بالعدد لا يدل على الرائد
والناقص، وقال إمام الحرمين (برهان ١/ ١٠٧ ف ٣٦٣، ومن طبعة الدكتور
الديب ١/ ٤٥٨) وإنما يعقوب به قوله تعالى ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ
تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ قبل قال رسول الله ﷺ «لأريدن على
السبعين» قلنا هذا لم يصححه أهل الحديث أولاً وقد قال القاضي رضي الله عنه
من شدة طرفاً من العربية لم يحف عنه، أن قول الله تعالى لم يحمر تحديداً بعدد على
تقدير أن الرائد عليه يحلوه، وإنما جرى ذلك مؤيداً من معصية المذكورين وإن
استعمر لم ما يريد على السبعين، فكيف يحكى مدرك هذا وهو مقطوع به عمن هو
أفصح من نطق بالصاد.

(٣) سقطت (وغيرها) من (ب)

والسلام: «أحلت لنا ميتتان ودمان»^(١). [فليس]^(٢) بحجة - كما ذكره السبكي (ت ٧٥٦ هـ)^(٣) - وفرق به وبين مفهوم العدد بأن. العدد شبه الصفة؛ لأن قولك: «في خمس من الإبل» في قوة قولك: «في إبل خمس»^(٤) يجعل الخمس صفة للإبل، وهي إحدى صفتي الدات، لأن الإبل قد تكون خمساً وأقل وأكثر؛ فهذا^(٥) قيد وحبوب نسبة بالخمسة، فهم أن غيرها

(١) رواه البيهقي مرفوعاً على ابن عمر رضي الله عنهما (برقم ١١٢٨ / ١ - كتاب الطهارة باب اخوت يموت في الماء والخراد) وقال «هذا يسند صحيح وهو في معنى المسند» وفسر كلمته هذه ابن حجر (تلخيص المعجم ٢٦ / ١) بقوله «هي في حكم المرفوع لأن قول الصحابي «أحل لنا» وأحرم علينا» مثل قوله «أمرنا بكذا» و«نهانا عن كذا»، فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع والله أعلم» ثم رواه السهمي مرفوعاً وعن «إلا أن الصحيح من هذا الحديث هو الأول» وكذلك قال أبو زرعة وأبو حاتم (علل ابن أبي حاتم ١٧ / ٢) «الموقوف أصح» وذكر مثله عن الدارقطني، وقد رواه في سننه مرفوعاً (برقم ٢٥ / ٤ - ٢٧١) ورواه مرفوعاً أيضاً الشافعي (المسند ١ / ٢٤٠)، وأحمد (المسند ٥٧٢٣ / ٢ - ٩٧) وابن ماجه (برقم ٣٢١٨ / ٢ - ٧٣ / ١ - كتاب الصيد باب صيد خبث والخراد و برقم ٣٣١٤ / ٢ - ١١٠٤: كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال)

(٢) في الأصل: فليست، والمنبث من (ب)

(٣) قال «ح الدين السبكي (مع الخاحب - المحطوط المذكور - ١ / ١٤٤ - ١٤٥). «وكان أبي يعتمد الله برحمته - يكون تحقيق عدي أن الخلاف في مفهوم العدد، إنما هو عند ذكر نفس العدد، ك«ثنتين» و«ثلاثة»؛ أما المعلوم، فلا يكون مفهومه حجة، كقوله عليه السلام «أحلت لنا ميتتان ودمان»، فلا يكون علم تحريم ميتة ثالثة مأخوذاً من مفهوم العدد»

(٤) في (ب) و(ج): الإبل الخمس.

(٥) في (ب): فلما

بمخلافه، فإذا قدمت لفظ العدد، كان الحكم^(١) كذلك، والمعنود لم يذكر معه أمر / [و ١٨] رائد يفهم منه تنعاء الحكم عما عداه، فصار كاللقب. والنسب لا فرق فيه بين أن يكون واحداً أو مشي^(٢)، ألا ترى أنك لو قلت «رجال» لم يتوهم أن صيغة الجمع عدد، ولا يفهم منه ما يفهم من التخصيص بالعدد، فكذلك انشئ لأنه اسم موضوع لاثنتين، كما أن الرجال اسم موضوع لما زاد^(٣)

٥ - (وحصر) بإيما ومحوها، وهو إثبات الحكم في المذكور وبعبارة عما عداه. وله صيغ منها:

- إيما، والجمهور على أنها تعيد الحصر، وذلك قوله تعالى ﴿أَتَمَّ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤)، أي فغيره ليس بآله وقال الأملدي (ت ٦٣١ هـ)^(٥) لا تعيده وبعبارة

(١) في (ب): المحكوم.

(٢) في (ب): اثنين.

(٣) شرح العراقي على جمع المراجع: ٣٥

(٤) فصلت، الآية (٦٤).

(٥) قال الأملدي (الإحكام ٣ / ١٠٦) «احصوا في تعيد الحكم بإيما كقوله صلى الله عليه وسلم: «إيما الشفعة فيما يفسم»، وإيما الأعمال بالنيات» وإيما الولاء من اعتق وإيما الربا في المسينة» من يد على الحصر أو لا؟ ذهب الفاضل أبو بكر، والعراقي، والحراسي، وجماعة من العلماء إلى أنه ظاهر في الحصر، محتمل للتأكيد. وذهب أصحاب أبي حنيفة وجماعة من أنكر دليل الخطاب إلى أنه لتأكيد الإثبات ولا دلالة له على الحصر وهو المختار..»

أبو حيان^(١) (ت ٧٤٥هـ)^(٢) عن بصريين، وقاله أبو حيفة
(ت ١٥٠هـ)^(٣) أيضاً.

لأنها «إن» المؤكدة^(٤) و«ما» الرائدة بكافة فلا تفيد الهمي المحتمل
عليه الحصر.

وقال أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ)^(٥) والعراقي (ت ٥٠٥هـ)^(٦) وأبو

(١) محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأسدي بصرطي، (ت ٧٤٥هـ)، محوي
ولعوي ومفسر ومحدث وأديب، من مصادر ترجمته الدرر الكامنة ٧٠/٥، طبقات
المفسرين ٢٨٦/٢، معجم سركيس ٣٠٦/١، نعيه الوعدة ١٢١، مع الطيب
٥٣٥/٢.

(٢) حكاه عنه تلميذه ابن السكيت في الإيجاج (١/٣٥٨) فقال «وإنما علم أن الذي نقله
شجب أبو حيان عن البصريين أنه «ما» الثاني وكان معهما عليه ويتعالى في الرد على
من يقول بإفادتها الحصر» وهو ما فهمه من قول أبي حيان (الكدة الحسان
٢٩٥) «حرف الكف والهمزة هي «ما» لتحق «إن» وأحوانها، فإن جاء بعدها جملة
اسمية فهي كافة عن العمل أي مائة، نحو «إنما ريد قائم» وإن جاء بعدها جملة
فعلية فقد هيأتها لأن يجيء بعدها الجملة الفعلية نحو «إنما يقوم ريد» وقال بساني
(حاشية المحشي ١/٢٥٨) «أي وكل منهما لا يميز الهمي فكذلك ما تركيب
منهما»

(٣) (وقيل لا تدل على الهمي عند الجمعية، لكن كلام بعضهم يدل على أنها تميزه كما
في كشف الأسرار والكافي) الرسيط في أصول فقه الخمية: ١٤١.

(٤) في (ج): المذكورة

(٥) قال في اللمع (ص ٤٦) «وبه قال كثير ممن يقر بدليل الخطاب وقال بعضهم لا
يدل على أن ما بعدها بخلافها وهذا خطأ»

(٦) ذكر في المستقصى (١/٢٧١) منهج القاضي أنه صاهر في الحصر محتمل للتأكيد، -

الحسن علي إلکيا^(١) (ت ٤٥٠ هـ)^(٢)، والإمام الراري (ب ٦٠٦ هـ)^(٣) وتقي الدين السكي (ت ٧٥٦ هـ)^(٤)، تعيد الحصر المشتمل على معنى الحكم عن غير المذكور، نحو إنما قدم ريد لا عمرو، أو معنى غير الحكم عن المذكور، نحو: إنما ريد قائم^(٥) لا قاعد^(٦).

- ومنها: المعني والإثبات، سواء كان المعني بلا أو بما^(٧) نحو: لا عالم إلا ريد، وما قام إلا ريد.

- ثم قال: وهذا هو المختار عندنا أيضاً

(١) عماد الدين أبو الحسن علي بن علي المصري المعروف بـ "إلکيا" اهراسي (٤٥٠ هـ) فقيه وأصولي ومفسر من شافعية، من مؤلفاته أحكام القرآن، وكتاب في أصول الفقه من مصادر ترجمته وحيات لأعيان ٢٨٦/٣، البديعة والهدية. ١٧٢/١٩ طبقات السكي: ٢٣١/٢ طبقات الشافعية ١٩١، المنيع المير ٦/٢

(٢) تقدمت حكاية مذهبه عن سلاحي.

(٣) قال في المحصول (١/ ٥٣٥): ولمظ إنما يحصر خلافاً لمصهم

(٤) حكاية عنه ولده تاج الدين في الإلهام (٣٥٨) ونصه والذي اختاره والذي أبقاه الله الأول وله كلام مبسوط في مسأله تشديه بكبره على الشيخ أبي حيان وحكاية عنه ثاني في حاشية (١/ ٢٥٨) بمصر به قول الشافعي في الفرق بين الحصر الإصافي الذي يأتي بحسب السؤال والحصر الحقيقي

(٥) راد في (ب): أي

(٦) ما ذكره يكاد يكون مطاباً لما في شرح نخبي على جمع الخوامع، قال في جمع الخوامع «مسألة إجماع، قال لأمدى وأبو حيان لا تعيد الحصر، وأبو إسحاق الشيرازي والعمري وإلکيا والإمام تعيد الحصر مهم وقيل بطقاً وذكر الخليلي في شرحه نحو ما يوجد هنا (شرح نخبي مع حاشية بناني ١/ ٢٥٨ وما بعدها).

(٧) في (ج): بأمّا.

- ومنها: ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، كقولك: ريد هو العالم،
 فيميد ثبوت العم له وتفيه عن غيره بالمعهوم، ومه قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ
 هُوَ الْأَقْتَرُ﴾^(١)

”٦

- ومنها تقديم المفعول، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢) أي لا
 غيرك، ودخل في المفعول الظرف والحال
 - وتقديم الخبر نحو: «نحمي أمت»^(٣)

٦ (واستثناء)، نحو: لا عالم إلا ريد أو ما قام إلا ريد، والمنطوق في
 المثالين، هي العلم والقيام عن غير ريد، والمعهوم^(٤) إثبات العلم والقيام لريد

قال الكمال بن أبي شريف (ب ٩٠٦ هـ)^(٥): وهو المشهور في
 الأصول، ثم نقل عن جمع أنه مطوق / [ط ١٨] بدليل أنه^(٦) لو قال ما
 له علي إلا ديار، كان إقراراً بالديار والمعهوم لا يعتبر في الأقارب، قال.
 وهو الذي بثلح له^(٧) الصدر، إذ كيف يقال أن لا إله إلا الله، تدل على

(١) الكوثر: الآية (٣)

(٢) العاتجة الآية (٥)

(٣) في (ب). أنا

(٤) راد في (ب). فيها

(٥) محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رصوان الكمال المري المعروف
 بابن أبي شريف (٨٢٢ - ٩٠٦ هـ) به شرح على بن اعمام، وحاشية على تفسير

البيضاوي، وشرح على جمع الخوامع الدر الطالع ٩٢٣/٢

(٦) في (ب) أن

(٧) في (ج) و(د): إليه.

إثبات الإلهية لله بالمفهوم؟^(١).

وأجاب شيخ الإسلام ركريب (ت ٩٢٦هـ) عن مسألة الإقرار: بأن محل علم^(٢) اعتبار المفهوم فيما إذا كان لا حصر، كما يفهمه كلامهم. وعن إثبات الإلهية: بأن القصد أولاً وبالذات رد ما خالف فيه المشركون، لا ما وافقوا عليه فكان المناسب للأول: المطوق، والثاني: مفهوم انتهى باختصار

وجعل السكي (ت ٧٧١هـ)^(٣) مفهوم الاستثناء أعلى الماهيم، إذ قيل إنه مطوق أي صراحة، لسرعه تبادره إلى الأذهان قال النقاسي (ت ٩٨٥هـ)^(٤): «يسعى أن يكون هذا هو الحق»

٧ و ٨ - (و) طرف: وهو (رمان ومكان)

- فالأول، نحو سافرت يوم الجمعة، [أي]^(٥) لا في غيره مثلاً

والثاني، نحو اجلس أمام الأمير، أي لا وراءه مثلاً

٩ (ولقب). وفي حقيقته خلاف، وأخيه عيسى معه

وقال الدماي^(١) (٣٩٢هـ)^(٢)، والنصيري^(٣) (ت ٢٣٣هـ)^(٤)، وأبو

(١) حاشية الكمال على شرح المحلى على جمع الجوامع

(٢) سقطت من (ح)

(٣) قال في جمع الجوامع و: وأغلاء ولا عدم، لا يريد: شرح المحلى بحاشية بهائي ١/ ٢٥٩.

(٤) أبو عبد الله محمد بن حسن النقاسي، مشهور بناصر الدين (٨٧٣ - ٩٨٥هـ) له في

الأصول حاشية على المحلى على جمع الجوامع، وفي التوحيد حاشية على المعاند

لسعد الدين النعتاراني. شجرة النور: ٩٧٩، الفتح الممد: ٧٧/٣

(٥) سقطت من الأصل والمثبت من (ب)

حوير ممداد^(٥)، وبعض الحسابلة^(٦): إنه حجة مطلقاً * علماً كان^(٧) نحو:

(١) محمد بن محمد بن جعفر البغدادي أبو بكر النخعي (٢٠٦ - ٢٩٢ هـ) من احتيراته أن مفهوم اللقب صحة قد الشيخ أبو إسحاق كان فيها أصولياً شرح المختصر وروى القصص بمرح بعدد وقال لخطوب كان فصلاً عما يعلم كثرة ون كتاب في الأصول على مذهب الشافعي وكانت فيه دعابة طغاب الشافعية لابس فاصي شهية، ١٦٧/٢، وطبقات الشولاري، ١٢٦

(٢) قال إمام الحرمين (البرهان ١/ ٣٠١) وذهب أبو بكر النخعي من أئمة الأصول إلى أن التخصيص بالألقاب ظاهري في معنى ما عد التصوص فيه وقد صار إلى ذلك طوائف من أصحابنا

(٣) أبو بكر محمد بن عبدالله البغدادي الصوري (ب ٣٣٠ هـ)، كان إماماً في الفقه والأصول، وبعده على ابن سريج، له كتابه بيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام وشرح الرسالة الشافعية، فترجم له في طبقات الشولاري ١١١، ومهاب الأعلام ١٩٩/٤، طبقات السككي: ١٨٦/٣، طبقات ابن هداية الله ٦٣، شذرات الذهب: ٣٤٥، ٣، الفتح المبين (الترجمة).

(٤) وحكمه السهيلي في سائح المكر عن أبي بكر الصوري: (إرشاد المحور ٨ ٣)
(٥) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حوير ممداد ممد عدم مكلم فيه وأصولي، ألف كتاباً كثيراً في الخلاف، وكتاباً في الأصول، وكتاباً في أحكام القرآن شجرة النور ١٠٣

(٦) قال في مسودة آل تيمية (ص ٣١٥) ولا سم ينسب اللارم هل هو من مفهوم الصفة أو المعنى؟ على وجهي وعندى فيه تعصص، سار إليه أبو الطيب في موضع آخر، وهو أنه لا يكون حجة إلا أن يكون قد حصه بعد سابق يعم له ولعمره مثاله قوله وورائها ظهوراً بعد قوله جعلت لي لأرض مسجداً () وأكثر معهودات اللقب التي جاءت عن أحمد لا تخرج عن ذكرته من سدره ونظر تعصص والده في الموضوع (ص ٣٢١)

(٧) سقط ما بين العلامين من (ج)

على زيد حج، أي لا على عمرو؛ أو اسم حسن نحو: في العجم ركعة، أي
لا في غيرها من الماشية

١٠ - (وعله)، نحو أعط لسائل الحاجة، أي المحتاح دون غيره،
وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(١). أي: فما
لا يسكر كثيره لا بحرم.

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متعددة مرسلة لمعنى، من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة
رضي الله عنهم قال الربيعي (ص ٤١٤ ٣٠١) روي من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده، ومن حديث جابر، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث
علي، ومن حديث عاصم، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث جابر بن جبير،
ومن حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وسيطر لحام كلامه فيه اسوق تلك الأحاديث في
نظام يتبع قال المصنف في محضره أجمود أحاديث هذا الباب حديث سعد رضي الله عنه
من رواه محمد بن عبد الله الموصلي وهو أحد الثقات عن الزيد بن كثر وهذا صحيح
بهما الشرحان

ومن ألفاظ هذا الحديث: «ما أسكر كثيره»، ومنها ما أسكر منه
المركب فعمل الكف منه حرام (انظر المذكور هنا رواه عن عبد الله بن عمرو بن
العاص رضي الله عنه السامي (٥٦٠٧ ٨ ٣٠) وابن ماجه (٣٣٩٤ ٢/١١٢٥)،
والدارقطني (٤٣ و ٤٥ ٤/٢٥٤) وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٣٦٨١)
٣/٢٤٧)، والبرمدي (١٨٦٥ ٤ ٤٩٩)، وقال حسن عريب من حديث جابر،
وابن ماجه (٣٣٩٣ ٢/١١٢٥)، وابن حبان (٥٣٨٢: ١٢/٢٠٢) وعن عبد الله
بن عمر رضي الله عنهما ابن ماجه (٣٣٩٢ ٢/١١٢٤) والطبراني في معجمه الأوسط
(٤٨٠٧ ٥/١٦) وفي الكبير (١٣٤١ ١٢/٣٨١) وعن جابر بن جبير
بن مالك (٥٧٤٨ ٣/٤٦٦)، والبرمدي (٤٤ ٤/٢٥٤) وعن زيد بن ثابت
رضي الله عنه الطبراني في معجمه الكبير (٤٨٨٠: ٥/١٣٩)

١٠ - العموم والخصوص:

أ - تعريف العام:

﴿والعام: كلمة تستغرق الصالحة لها، بوضع واحد من غير حصر، لغة، أو عرفاً، أو عقلاً﴾.

(والعام) مأخوذ من عمت ريداً وعمراً بالعطاء، إذا شملتهما به، بأن أعطيت كلاً منهما وعمت جميع الناس بالعطاء، إذا شملت جميعهم به، بأن أعطيت كل واحد

وفي الاصطلاح: (كلمة) أي: واحدة

من شأبها (تستغرق) أي: تتناول حقيقة

الأفراد (الصالحة لها)، باعتبار الوضع^(١) الذي استعمل اللفظ بأبعاره إن حقيقة وحقيقته، وإن محلاً فمحله، أو فيهما كدلت

(بوضع واحد) / [و ١٩] شخصي أو نوعي.

(من غير) دلالة على (حصر) في عدد معين

«كلمة» حس، وغير بها دون لفظ، لأنه حس بعيد

و«لاستعراق» محرج للمطلق، إذ لا استعراق فيه، والكرة في الإتيان مثابة أو مجموعة أو اسم جمع^(٢)، أو اسم عدد من حيث التولية لا الشمول

(١) في (ب) الموضع

(٢) في (ب) حس

و«الصلاحية»: قيد رفع توهم تناول جميع المعاني، حتى غير الصالحة •
 أي تناول بعض المعاني المستلزم بدخول غير العام^(١) [أو تناول جميع ما
 يصلح أو جملة منه، معينة أو غير معينة المستلزم للإيهام وعدم
 الانضباط]^(٢).

و«اتحاد الوضع»: لمي المشترك استعمل في معييه، أو معانيه. وأما
 المستعمل في أفراد معنى واحد - كاعمى - الشامل لجميع أفراد الباصرة،
 فإنه عام، لأنه مع قرينه المعنى الواحد لا يصح لغيره. وفيه بحث التلويح
 «الأقرب أن يقال: هذا القيد لتحقيق والإيضاح، لأن المشترك بالسنة إلى
 معانيه المتعددة ليس بمشغري»^(٣)

و«معنى الحصر»: مخرج لأسماء العدد، والكثرة مناة أو مجموعة أو اسم
 جمع من حيث الأحاد.

ب - طرق إفادة العموم

١) اللفظ

ثم اللفظ العام يعبد الاستعراق (لغة):

- إما بنفسه، أي من غير احتياج إلى قرينة، كما في «للمكان في
 الاستفهام والشرط، كأي كس^٤ وأي تحس أحلس و«متى» للزمان في

(١) سقط ما بين العلامتين من (ب).

(٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل ومن (ب) والمشت من (ح).

(٣) بضمه في التلويح: ٣٩ / ١

الاستفهام والشرط أيضاً؛ كمنى تقوم^٩ ومتى تقوم أقم معك

وإما بقرية، كالجمع المحلي بالألف واللام من غير عهد، كموه
تعقل. ﴿أَلَا اللَّهُ يَرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرُسُلِهِمْ﴾^(١)

(٢) العرف.

(أو عرفاً).

كالعجوى واللحى، وهما معهما الموافقة الأولى والساوى نحو: ﴿فَلَا
تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَهْرُهُمَا﴾^(٢)، ونحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَفْوَالَ الَّذِينَ
ظَلَمُوا﴾^(٣) الآية، قبل معناها العرف إلى تحريم جمع الإبداءات والإنلاقات
وكإضافة الحكم إلى الأعيان، نحو ﴿خُوفَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٤)،
نقله العرف من محرم العين، إلى محرم جميع الاستمتاع المقصودة من
الإثبات من الجماع، ومقدماته، ونقل: إنه محمل

(٣) العقل.

(أو يفده (عقلاً).

كترتيب الحكم على الوصف، فإنه شعر^(٥) يكونه عنة له، وذلك

(١) التوبة الآيات (٣ - ٤)

(٢) الإسراء الآية (٢٣).

(٣) النساء الآية (١٠)

(٤) النساء الآية (٢٣)

(٥) في (ب) و(ج) شعر

يعيد العموم بالعقل بمعنى: أنه كتب وحدت العنه / [ط ١٩] وجد المعلول

- وكمفهوم المحاممة، عند نقاش به، كقوله عليه الصلاة والسلام: «في سائمة العمم الركاة»، فهو د - على انتفاء الوجوب في غير السائمة، كذا في المحصول^(١) قبل ولم يتابع عليه، لكن الذي اختاره في المعام: أن دليل العموم، فيه العرف العام قال العراقي (ت ٨٢٦هـ) - «وهو أظهر ولا متابع للمحصول على أن دلالة المفهوم عقلية»^(٢)

— جـ — دلالة العموم

(١) العموم من عوارض الألفاظ

[وهو: من عوارض اللفظ]

(وهو) أي العام (من عوارض المفرد) حقيقة، وإذا قبل هذا اللفظ عام، صدق على سبيل الحقيقة وفي المعنى ثالثها، وهو المحار - يصدق حقيقة كما في الألفاظ، فربما يقول: العموم حقيقة هو^(٣) شمول أمر متعدد^(٤)، فكما صرح في الألفاظ باعتبار شموله لمعان متعددة.

(١) قال الرازي (المحصول ٢ / ٥١٩ - ٥٢٠) «وأما المسم الثالث، وهو الذي يعيد العموم عملاً، فأمر ثلاثة () وثالث دليل الخطاب عند من يقول به، كقوله عليه السلام (في سائمة العمم ركاة)، فإنه يدل على أنه لا ركاة في كل ما ليس بسائمة، والله أعلم».

(٢) راد في (د). للإمام الرازي

(٣) شرح العراقي على جمع الخوامع: ٢٧١

(٤) راد في (ب) في

(٥) في (ب) المتعدد.

بالتحقيق^(١) فيها^(٢) فإنه أيضاً^(٣) يتصور شمول أمر معوي لأمر متعدد،
كعموم المطر والخصب والقحط لسداد، وسبب يقول المطعميون: الكفي ما
لا يبيع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، والحرثي بخلافه

فإن قيل: المراد أمر واحد شامس، وعموم المضمر ونحوه ليس كذلك، إذ
الموجود في كل مكان غير الموجود في المكان الآخر، إنما هو أمراد المطر ونحوه.

فالجواب: ليس العموم بهذا الشرط لغة، بل يكفي الشمول، سواء
كان هناك أمر واحد أم لم يكن وأيضاً فعموم بذلت المعنى ثابت في
الصوت نسمعه طائفة وهو أمر واحد بعمهم^(٤)، وكذلك الأمر والهي
النسيان قد يعمان حلفاً كثيراً، وكذا المعاني الكلية التي يصور
لعمومها الأحاد التي تحتها

(٢) مدلول العام كلية لا كفي ولا كن.

[ومدلوله: كلية، لا كلي، ولا كلياً.]

(ومدلوله) أي اللفظ العام، (كليه)، أي محكوم فيه على كل فرد
فرد بحيث لا يبقى فرد ففوله: ﴿فَتَبَايَعُوا الْمَشْرِكِينَ﴾ تنزل منزلة اقنلوا زيداً
المشرك، وعمراً المشرك، وهكذا حتى لا يبقى فرد منهم، إلا تناوله
اللفظ ومنه قولهم: «كل رجل يشبهه رقيب» أي على انفراد

(١) في (ب): فالتحقيق.

(٢) راد في (ب): بيانه.

(٣) سقطت (أيضاً) من (ب).

(٤) في (ج): بهم.

(لا كلي): وهو ما اشترك في مفهومه كثيرون؛ كالحیوان، والإنسان، فإنه صادق على / [و ١٠] جميع أفرادہ.

(ولا كل): وهو الحكم على المجموع^(١) كأسماء العدد، ومثله 'لا كل شيء' ثمیم يحملون البصرة العظيمة، أي مجموع مهم، لا كل واحد على انفرادہ

(٣) دلالة العام قطعية أم ظنية؟

[ودلالته على أقل ما يصدق عليه قطعية وعلى كل فرد مخصوصه ظنية].

(ودلالته) أي النمط العام، (على أقل ما) أي شيء، (يصدق عليه) من الواحد فيما هو غير جمع، ومن الثلاثة أو الأثنى فيما هو جمع على الخلاف في أقل الجمع: 'هو ثلاثة أو اثنان؟ والأول أصح (قطعية).

(و) دلالة أي العام أيضاً، (على كل فرد مخصوصه) 'حيث يستعرق الأفراد فيه، مذهبان.

أحدهما: ^(٢) وبه قال الشافعي (ت ٤٠٤ هـ) ^(٣) إنها (ظنية).

وثانيهما: أنها قطعية، وعزى لأكثر الخنفية ^(٤).

قال إمام الحرمين «الذي صح عندي من مذهب الشافعي. أن الصيغة

(١) راد في (ب) من حيث هو

(٢) سقطت من (ج)

(٣) في (ج) و(د) الشافعية.

(٤) كشف الأسرار: ٣٠٤/١.

العامة لو صح تجردها عن القرائن، لكانت نصاً في الاستعراق وإلما التردد فيما عدا الأقل، من جهة عدم القطع بانتفاء قرائن المحصنة^(١)

قال العراقي: «واعلم أن محل الخلاف في التجرد» عن القرائن:

• فإن افترن به ما يدل على التعميم، فدلالته *^(٢) على الأفراد قطعية بلا خلاف؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣)، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، ﴿وَمَا مِنْ ذَّابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٥).

وإن افترن به ما يدل على أن المحل غير قاب للتعميم، فهو كالمحمّل؛ يجب الوقف فيه إلى ظهور المراد منه؛ نحو: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي

(١) ينص في البرهان ١/ ١١٢ و ٢٢٩، ومن طبعه المذكور الديب ١/ ٣٢١

(٢) في نسخة شرح العراقي (التجرد).

(٣) سقط ما بين العلامتين من نسخة شرح العراقي

(٤) جزء من صـ آيات البقرة ٢٨٢، والنساء ١٧٦، والور ٣٥ و ٦٤، والحجرات: ١٦، والتعاب: ١١.

(٥) هكذا من غير أن تكون مسبوقه بالولو جزء من آية واحدة هي البقرة الآية (٢٨٤) ومع ربطها بالولو جزء من صـ آيات: آل عمران، الأتقان (١٠٩، ١٢٩)، والنساء الآيات (١٢٦، ١٣١، ١٣٢)، والمجم الآية (٣١) ومؤكدته بذلك جزء من آية واحدة النساء الآية (٣١)، ومسبقه بدسبح جزء من آيتين الحشر ١، والصف ١، ومسبقه بدسبح جزء من آيتين الجمعة الآية (١)، والتعاب الآية (١)

(٦) هود: الآية (٦)

أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ (١١)

(٤) لازم دلالة العموم

[وعموم الأشخاص. يستلزم عموم الأحوال، والأرمة، والبقاع]

(وعموم الأشخاص) المكلف (يستلزم عموم الأحوال و) عموم (الأرمة و) كذا (البقاع)؛ لأن لأشخاص لا عى [ها] (٣) عىها. فقوله تعالى ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ﴾ (١١)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَا﴾ (٥)، يشاؤل قبل كل مشرك، وعدم قرب الرسا عى في حال، وفي أي زمان وفي أي مكان كان. ومنه: ﴿وَلَا تَسْتَفْلُوا وَلَا تَسْتَدْبِرُوا﴾ (٦).

وإلى هذا ذهب الإمام الرازي (ت ٦٠٦ هـ) (٧) وتقي الدين السبكي

(١) الحشر الآية (٤٠)

(٢) شرح العراقي على جميع الخوامع مخطوطة خزانة جامع المرويين برقم ١٣٦٣ الورقة ٢٦٢

(٣) في الأصل: ناء، والمثبت من (ب)

(٤) التوبة الآية (٥) وفي السمع من غير العاء، ويقع ذلك بالنسبة لهذا الجزء من هذه الآية في كلام العلماء كثيراً

(٥) الإسراء الآية (٣٢)

(٦) متفق عليه من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه البخاري برقم ٣٨٦ / ١ / ١٥٤، كتاب الصلاة، باب قلة أهل عديه وهل يشام والمشرق، ليس في المشرق ولا في المغرب قبله لقول النبي ﷺ لا يستقيم ثقله معائظ أو بول ولكن شرقوا أو غربوا ومسلم: برقم: ٢٦٤: ١ / ٢٢٤، كتاب الطهارة، باب الاستطابة.

(٧) لم ينظر مجموع كلامه في استعراق اللفظ لعدم وعلى الأحصص المحصول ١٥٦ / ٥ ١٥٧.

(ت ٧٥٦ هـ) ^(١)، وصرح به أبو نصر السمعاني في القواطع
(ت ٤٨٩ هـ) ^(٢) ^(٣).

(١) ذكره عنه ولده في الإيهام (٢/ ٨٦ وما بعدها) وبوه متأني والد في هذا الموضوع الذي سماه «أحكام كل» ونقل عنه حلال ذلك كلاماً مفيداً جداً في هذا الموضوع أورده هنا بضمه (٢/ ٨٧ - ٨٨) «فإن الشيخ لإمام والذي أيده الله وقد يعرض على هذا لتعريف بأن عدم تكرار المخلد - مثلاً - معصوم من كون الأمر لا يقتضي التكرار، وبأن المطلق هو الحكم العام هو المحكوم عليه، وهو عموماً. فلا يصلح أن يكون ذلك تأريلاً، بل هو العام مطلق قد يسمى أن يهذب هذا المصوب، ويجعل العموم والإطلاق في لفظ واحد، بأن يقال محكوم عليه هو الرامي، مثلاً، أو المبرر. فله أمران أحدهما الشخص راتب الصفة كالترا مثلاً وأداة العموم لا دخل عليه أدوات عموم الشخص لا عموم الصفة، والصفة نافذة على إطلاقها. فهذا معنى عموم العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأرمان والقاع أي أن شخص حصل من مطلق فرداً، قد يكون شخص حصل من مطلق «شراء» قبل بشرطه ورجع العموم والإطلاق إلى نفسه وحده، باعتبار مدلولها من الصفة، والشخص المصنف بها، فافهم ذلك ثم إنه مع هذا لا يكون كون الصفة مطلقة يحمل على بعض مسماتها لأنه يلزم من إخراج بعض الأشخاص بعم، لو حصل استعراق الأشخاص، لم يحافظ مع ذلك على عموم الصفة لإطلاقها وهكذا الحديث الذي لمسك به الشيخ بقى الدين وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لا تستقبلوا القبلة بمسائط ولا بون) الاستقبال مطلق، ويدحور النهي عنه صار عاماً فكل استقبال مسهي عنه والاستقبال في الشام أو غيره أو أخرج لبطل العموم فأدرجه في النهي من جهة إرادة العموم، لا من جهة عموم موضوعه»

(٢) أقاص ابن السمعاني في الاستدلال على استعمال الكلام العام جميع ما يصلح له، وليظهر بتعامه (قواطع الأدلة ١/ ١٥٤ وما بعدها)
(٣) بضمه من شرح العراقي على جمع الخوامع ص ٤٦٧.

وقال جماعة من المتأخرين: من هو مطلق باعتبار الأحوال والأرمة والبقاء. فقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ﴾^(١) يتناول / [ظ ٤٠] كل مشرك، لكن لا يعم الأحوال حتى يقتل في حال الدمة والهدنة، ولا حصوص للمكان حتى يدل على شركي في أرض الهد مثلاً، ولا الزمان حتى يدل على القتل يوم الأحد مثلاً^(٢).

د - د - التحصيل:

(١) معنى التحصيل:

[التحصيل: إخراج بعض ما تناوله ظاهر اللفظ من الإرادة، والحكم].

(التحصيل). قال المحلي (ت ٨٦٤ هـ) في شرح جمع الخوامع: «مصدر حصص، بمعنى حصص^(٣) أي: فهو بمعنى أصل الفعل دون النكث^(٤) الذي تعيده^(٥) الصيغة كالتأني^(٦)»

وهو في الاصطلاح (إخراج بعض ما) أي. شيء، (يتناوله^(٧) ظاهر

(١) النور هـ وفي الإيهام من غير انهاء، وهو يؤكد ما ذكرت في محريح الآية - في

أهامش الذي تقدم قريباً - من وقوع ذلك في كلام العلماء كثيراً.

(٢) بصره عن الإيهام (٨٦ / ٢) لا أنه من «تأخرون أو من قال منهم»

(٣) شرح المحلي على جمع الخوامع (مع حاشية بناني)، ٢/٢

(٤) في (د): الكثر

(٥) في (ب): تقصيه

(٦) كما في حاشية بناني على شرح المحلي على جمع الخوامع ٢/٢

(٧) في (ب) و(ج) تناوله

اللمط) أي^(١) لا حميه، / [ظ ٢٠] (من إرادته والحكم) لا عن الحكم نفسه لأنه لم يدخل، ولا عن الإرادة نفسها.

﴿فحقو: وأكرم من حاء﴾ يتناول إرادة شمول كل من حاء، وشمول حكم الإكرام.

فإذا قلت: «إلا ريداً»، فقد أحرحت بعض ما شمله اللمط من إرادة^(٢) كل آتٍ

وإذا قلت: «إلا [بالدناير]»^(٣)، فقد أحرحت [بعضاً]^(٤) ما شمله اللمط من الحكم الذي هو الإكرام نوع، وهو لإكرام بالدناير

(٢) منتهى ما يجوز من التحصيل:

[ويجوز إلى أقل مدلول اللمط وقيل إلى واحد، وإن كان جمعاً]

(و يجوز) التحصيل (إلى أقل مدلول)^(٥) اللمط العام، وهو ثلاثة على الراجح أو^(٦) اثنان على مقابله.

(وقبل): يجوز التحصيل أيضاً (إلى) أن لا^(٧) يبقى بعد الإحراج

(١) سقطت أي من (ب) و(ج) و(د)

(٢) سقطت: إرادة من (ح).

(٣) في الأصل: بالديار، والمثبت من (ب) لما اقتضاه مما يليه

(٤) سقطت من الأصل و(د)، والمثبت من (ب).

(٥) في (ب) و(ج) و(د)، مدلولي

(٦) في (ب) و(د): بالواو

(٧) سقطت من (ب) و(د)

غير فرد (واحد؛ وإب كتاب) اللفظ العام (جمعاً)؛ لأن أفراد المحكم^(١) آحاد
كثيره وبه قال جمع كثير منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي
(ت ٤٧٦ هـ)^(٢)، وإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ)^(٣).

— هـ — دلالة العام المخصوص

[والعام المخصوص حقيقة]

(و) اللفظ (العام المخصوص) عمومته (جميعه) في المعنى الباقي بعد
تخصيصه، على ما ذهب إليه الشيخ تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ)^(١)،
وكثير من فقهاء الشافعية، والشيخ أبو حامد (ت ٥٠٥ هـ)^(٢)، وكثير من

(١) في (ب) : اجمع

(٢) شرح اللع: ١/ ٣٤٤ - (٣٤٣ في) ٣٠٢ - ٣٠١

(٣) اللحيصر ف ٨٥ وقال الزركشي (تسريح المحيط ٢/ ٢٥٨) د وحكه إمام
الحرمين في التلخيص عن معصم أصحاب الشافعي، قال وهو الذي ذهب الشافعي
وعنه ابن السمعاني في المواضع عن سائر أصحاب ما عدا الفخار وحكه الأساد أبو
إسحاق في أصوله عن إجماع أئمة وحكه ابن الصبغ في العدة عن أكثر أصحابها
وصححه القاضي أبو الطيب، والشيخ أبو إسحاق؛ وقال ابن برهان في الأوسط إنه
طهر المذهب، وبسبه القاضي عبدالوهاب في الإفادة إلى الجمهور

(٤) صرح به ولده في جمع الخوامع حيث قال «والأول الأشبه حقيقة وعاقلاً للشيخ الإمام»
قال شارحه المحلي معبراً عبارة «الشيخ الإمام» «والد المصنف» شرح المحلي مع
حاشية باني: ٥/٩.

(٥) نص ما في المحول (ص ١٥٣) «وقال الشافعي رضي الله عنه حقيقة في الباقي
يجب العمل به» () «وقد جمهور المعتزلة هو محمل لا تتسلك به وهذا محمل لأن
المخرج عنه معلوم فكيف يصير الباقي محملاً؟» فتبين من رده على جمهور المعتزلة -

وحجتهم في ذلك أن تناول اللفظ لبعض الباقي في التخصيص كتناوله له^(٢) بلا تخصيص وذلك التناول حقيقي تماماً فيكون هذا التناول حقيقياً مشه^(٣).

— و — دلالة العام الذي أريد به الخصوص:

[والذي أريد به الخصوص: مجاز، لأنه كني استعمل في جريه].

— مرفعه راف في المسمى (٩/ مس ٥٤ لى ٥٦) فقد اكتفى في بيان بعض التوافيق، وأطب في بيان مرفعه لأقلاي وذكر الرركشي في تشييع المسمع (١/ ٣٦٠) في المسألة سعة مذهب، هذا هو الأول منها، وقال «وقان انشيخ أبو حامد إنه مذهب الشافعي وأصحابه» وهذا مذهب عند السيوطي (الإيمان ١٢، ١٣) ولا يبين منهما إلا روايته لمذهب الشافعي وأصحابه.

(١) ذكر ابن السبكي في الإنهاج (٢/ ١٣٠ - ١٣١) في المسألة ثمانية مذاهب هذا هو الثاني منها، وقال «وهو مذهب كثير من أصحاب وجمهور الحنفية واهلبه» وقال السيوطي في الإنهاج (٢/ ١٧) «وعليه أكثر الشافعية، وكثير من الحنفية، وجمع اءبلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء»

(٢) سقطت (له) من (ب) و(ج) و(د).

(٣) تقدم بحر هذا الاستدلال عن العراقي في المحرر، وذكر الرركشي (تشييع المسمع ١/ ٣٦١) لأصحاب هذا المذهب نحو من الاستدلال المذكور هنا، مع بعض التوسع في العبارة، ومعه «ومن حجتهم أن الواضع وضعه للدلالة على الجميع، فلا يبطل دلالة على الباقي بخروج البعض بدليل» وإذا دل وجوب كون دلالة حقيقة عملاً بالوضع الأول فهو الأصل — فإنه بخروج البعض لم تنطل دلالة على البعض الخارج أيضاً — من حيث الصيغة — بل عمل بين الخاص، وترك العمل بالعموم فيها»

(و) أما العام (الذي أريد به الخصوص)، فهو (محار) قطعاً.

(لأنه) بحسب مفهومه (كشي) ^(١) نظراً لأفراده بحسب أصله،
(استعمل في جزئي) من أفراده

ولأنه أيضاً استعمل في غير ما وضع له أولاً ^(٢)

مثاله: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ الْفُتُنُ﴾ ^(٣) / [و ٩١] والناس
عام أريد ^(٤) به خاص، أي: نعيم بن مسعود الأشجعي ^(٥)، لقيامه مقام

(١) قال القرطبي في تبيح العصول (٩ - ٣) والكلبي هو المدر المستتر بين الأفراد،
واللفظ الدال عليه يسمى مطعفاً، فهو مدبور انطلي، يحدو بصره واحد في سياق
الثبوت نحو رحل.

(٢) يعرف مما ذكره اشرح هذا قول الصوطي في الإنعام (٦ - ١٦ - ١٧) عند التعميم
من العام المراد به الخصوص وإنما مخصص، ونصه: «ولما ليس بينهما فروق أن
الأول لم يرد شئونه لجميع الأفراد لا من جهة سائل اللفظ ولا من جهة الحكم، بل
هو ذو أفراد استعمل في فرد منها» ولتأتي أريد عمومته وشملته جميع الأفراد من جهة
سائل اللفظ فلا من جهة الحكم ومنها أن الأول محار قطعاً لنفس اللفظ عن
موصوغة الأصلي، بخلاف الثاني فإن فيه مذهباً أصحها أنه جمعة () ومنها أن
قرينة الأول عممية والثاني تعضية ومنها أن قرينة الأول لا تسلك عنه وقرينة الثاني قد
تسلك عنه ومنها أن الأول يصح أن يرد به واحد انفراداً وفي الثاني خلاف.

(٣) آل عمران الآية (١٧٣)

(٤) في (د) المراد

(٥) نسب قصة برون الآية إلى ما كان من عروته بامر لموعده، أو بامر الأحرار بعد
أخذ بعام (الطبعات الكبرى ٢ - ٥٩ - ٦٠، ساريج الطبري ٩/ ٨٨، زاد المعاد
٣/ ٦١١، السيرة الخليلية ١٩/ ٥٧٩)، كما نسب لما كان بامر عروته أخذ بعضها
من خروج المؤمنين بعد ما أصابهم لقرح ملاقاته جيش فريش واختلف كذلك في -

كثير في تشيظه المؤمنين عن ملاقاته أبي سعيد وأصحابه^(١)

وقوله تعالى^(٢): ﴿أَمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾^(٣) فالناس عام والمراد به
حفاص وهو مولانا^(٤) رسول الله ﷺ جمعه ما في الناس من اخصال
الحميلة^(٥).

وقيل: المراد «بوالناس» في الآية الأولى هم وفد من بني عبد القيس،
وبالثانية^(٦) العرب^(٧)

فظهر بهذا أن «الناس» كني استعمال في حرثي، لا كلية، لعدم شمول
الحكم لجميع الأفراد.

- العائل المنط المذکور في الآية فصل بهم بن مسعود الأشجعي وقيل كذلك بأنهم
جمع وهم وفد عبد القيس (تفسير المرطبي: ٤/ ٢٧٧ - ٢٨٣، تفسير البوصاري:
١١٦/ ٢ - الإصمعي: ٤/ ٨١٥). وقد كان نعیم في إبان الفصيف معاً على
الشرك فلم يسم إلا في عروة بختناق، وتور في إفساد ما من الأحراب يومها
مذكور (سيرة ابن هشام: ٤/ ١٨٨، تاريخ نصري: ٩/ ٩٦، الإصمعي: ٤/
١٥٠٨، الطلقات الكبرى: ٩/ ٦٩، ٤/ ٢٧٧ - ٢٧٨)

(١) سقطت (وأصحابه) من (ج) و(د).

(٢) سقط ما بين العلامتين من (ب)

(٣) النساء: الآية (٥٤)

(٤) سقطت: مولانا من (ب)

(٥) هو احتیار الطبري في تأويل الآية وذكره عن ابن عباس ؓ وعكرمة والسدي

ومجاهد والضحاک. (تفسير الطبري: ٥/ ٨٨)

(٦) سقط ما بين العلامتين من (ب)

(٧) ذكره الطبري عن قتادة. (تفسير الطبري: ٥/ ٨٨)

هنا قيل. في العبارة نسّح؛ ما تقدم من أن مدلول العام كنية^(١)، لا كل^(٢) ولا كلي^(٣).

فالجواب: ^(٤) ما تقدم من أن مدلول العام كلية، إما جاء من جهة شمول الحكم لكل الأفراد^(٥) ورد. انتهى هذا الشمول، كان استعمال العام من قبل استعمال الكلي في الحرني، فلا تسامح إذاً

— ر — المخصص.

[والمخصص. إن لم يستقل بنفسه، بل^(٦) كان متعلقاً بما ذكر فيه العام. فمتصل، كالتقيود النقطية ولا. فمفصل، كالتعليل، وكالحس^(٧)].

(٩) معنى المخصص.

(والمخصص) يعرف بأنه فاعل التخصيص، وقال الإمام الراري

(١) قال العراقي في تبيين الفصول (٢ / ٣١) الكلية هي ثبوت الحكم بكل واحد، بحيث لا يبقى واحد، ويكون الحكم ثباتاً لكل، بطريق الالتزام، وهذا كصنيع العموم كلها.

(٢) قال العراقي في تبيين المصنوع (٢ / ٣١) الكل هو المجموع بحيث لا يبقى فرد، فالحكم يكون ثباتاً لمجموع الأفراد، ولا يساور الأفراد بعضها في سياق النفي، بل ينفي عن المجموع، بمراد لا بعينه، ولا يلزم عن جميع الأفراد.

(٣) في (ب) تقديم وتأخير

(٤) في (ب): ان ما.

(٥) في (ب) شمول الكل للأفراد.

(٦) في الأصل: بأن

(٧) في الأصل، (والحس)، والمثبت من (ب) و(ج) و(د)

(ت ٦٠٦ هـ): إرادة المتكلم ذلك على سبيل^(١) الاستخدام والمراد بها الدال عليها بجاراً^(٢).

وهو، أي المخصص: المفهوم من تخصيص، قسماً متصل ومنفصل:

٢) المخصص المتصل:

(إن لم يستثن) بنفسه، بل كان متعلقاً بما ذكر فيه^(٣) اللفظ (العام؛ متصل) وذلك (كالتقيود النمطية) وهي خمسة.

أولها: الاستثناء، نحو: «أفلاوا المشركين إلا أنهم الدمة»

ثانيها: الشرط، نحو: «أكرم القوم إن جاعوا»

ثالثها: الصفة، نحو: «أكرم القوم النقياء»

رابعها: العاية، نحو: «أكرمهم إلى أن يعصوا».

(١) في (ب). طريق، وسقطت لفظة (ذلك) فيها.

(٢) سقط ما بين العلامتين من (ب) و(ج) و(د) وقد تغطي الساحة في (ب) للسقط، فكتب في المامش بقى هذا شيء، وزيادة هذه تعبره ضرورة لفهم المصود مما سبب للفرابي، ونص كلامه في المحصول (٣/ ٨ - ٩) «وأما للمخصص للعموم، فيقال على سبيل الحقيقة على شيء واحد، وهو إرادة صاحب الكلام؛ لأنها هي المؤثرة في إيقاع ذلك الكلام لإفاده البعض لأنه إذا جاز أن يرد الخطاب خاصاً، وجاز أن يرد عاماً، لم يترجح أحدهما على الآخر إلا بالإرادة ويقال بالجار على شيء، أحدهما من أقام الدلالة على كون النعم مخصوصاً في ذاته وثانيهما من اعتقد ذلك أو وضعه به، كان ذلك الاعتقاد حقاً أو باطلاً»

(٣) سقطت (فيه) من (د)

خامسها: يدل البعض من النكر، نحو: «أكرمهم فقهاءهم».

(٣) المخصص المفصل:

(وإلا) بأن استقل بنفسه، بحيث لا يكون منعقفاً بما ذكر فيه العام؛
(مفصل):

وذلك (كالعقل)، كما في قوله تعالى: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»^(١)، وإيا
يدرك بالعقل أنه ليس خالقاً لنفسه.

(و) كـ (الحس)، كما في قوله تعالى: «لَتَذْمُرْ كُلُّ شَيْءٍ»^(٢)، وإيا
يدرك بالحس ما لا تدمر فيه كالسماء.

١١ - المطلق والمقيد:

[والمطلق: ما دل على شائع في جمسه ويقابله: المقيد].

أ - تعريف المطلق:

(و) اللفظ (المطلق ما) أي: لفظ (دل^(٣) على شائع) بحيث لا يمتنع
صدقه على كثيرين (في جمسه) بحيث تكون / [ط ٢١] له أفراد مماثله،
وهذا التعريف، تبع فيه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)^(٤).

(١) حمراء من أربع آيات: الأسماء: (١٠٤)، الرعد (١٦)، الرمرمر (٦٤)، عاصر
(٦٤)

(٢) الأحقاف: الآية (٢٥).

(٣) في (ج): دل.

(٤) شرح العبد على المنهى الأصري لابن الحاجب: ١٥٥/٢.

ب - الفرق بين المطلق والكرة في سياق الإثبات:

قال ابن السكيت (ت ٧٧١هـ): «وهو يتناول اسم الدال على الماهية من حيث هي، ولدي^(١) دل^(٢) على واحد غير معين، وهي الكرة، لأنها أيضاً دال على شائع في جسمه^(٣) فكأنه لا يفرق بين المطلق والكرة. وقد سغه الأمدى (ت ٦٣١هـ) إلى هذا، فقال: «المطلق: الكرة في سياق الإثبات»^(٤).

والصواب أن بينهما فرقاً:

فالمطلق: الماهية من حيث هي

والكرة: ما دل على وحدة^(٥) غميمة

وعنى هذا أسلوب المتكلمين، والأصوليين، والمعهاء وهذا لما استشر بعضهم التكثير في بعض الأنماط شرط الوحدة. فقال العراقي (ب ٥٠٥ هـ) فيمن قال إن كان جنه علامة، فأعطوه كذا، فكان علامة، لا شيء لهما، لأن التكثير يشعر بالوحيد^(٦)، ويصدق بأن تلد

(١) في (ب). الي

(٢) في (ب). دل

(٣) رفع الحاجب

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٣ ٥ وبضمه «أب» لضم عبارة عن الكرة في سياق الإثبات

(٥) في (ب): واحد

(٦) قال العراقي في الوسيط (٤ / ٤٤٤) «ولم قال: «إن كان جنها علامة فأعطوه كذا»، فولدت علامة، لم يستحق شيئاً؛ فإن الصيغة للتوحيد في الكرة»

علامة لا علامي^(١) وكذا لو قدر لامرأته: إن كان حملك ذكراً، فأنت طالق طلقين فكان ذكرين قيل: لا تطلق هذا المعنى، وقيل: تطلق حملاً على الجنس^(٢)

فانظر كيف تردد الفهاء هنا في المطلق والكرة، حتى إن الحق بالكرة كان للوحدة، وإن ألحق بمطلق كان^(٣) للأعم منها، فدل أنهم يفرقون بين مخرج^(٤) المعارف، نحو: ريد، والعام، نحو: رجل، ونحوه.

- ج - تعريف المقيد:

(ويقال له) أي المطلق (المقيد) فهو ما دل على شائع في حسه فدخل^(٥) المعارف، والعمومات كلها، ونحو: «أعنت رقة مؤمنة»

(١) في (ب) و(ج): (ويصدق بأن علامي لا علاماً)

(٢) من العراقي في الوسيط (٥/ ٤٣٧ - ٤٣٨) وإن قال: «إن كان حملك ذكراً مطلقاً، وإن كان أنثى مطلقاً» لم يجمع شيء أصلاً، فإن لفظة بمعنى حصر الجنس ولو أنت بذكرين فإن الماصي مع طبعه، لأن التكثير في لفظة تكثير الجنس، وقال الشيخ أبو محمد لا يقع شيء لأنه تكثير الواحد فلا يسمى ذلك ذكراً، أما العبارة المذكورة هنا فهي أقرب إلى كلام السري في مساهج الفاضل (٦/ ٦٧) حكاية عن العراقي، ونصه: «وإن وردت ذكرين من العراقي لا شيء لها، لأن التكثير يشعر بالوحد، ويصدق أن يقدر بأن جميعها علامي لا علاماً بكونه ذكر في الطلاق، في قوله: «إن كان حملك ذكراً» فالتصديق طائفة، وإن كان أنثى فطلقتهن» فولدت ذكرين، فيه وجهان أحدهما لا تنص، وهذا المعنى والثاني تطلق طائفة»

(٣) سقطت من (د)

(٤) في (ب) و(ج) فتخرج

(٥) في (ب) و(ج): فتدخل

١٢ - مراتب الدلالة:

١ - النص:

* [والنص: ما لا يحتمل إلا معنى بالوضع].

(و) اللفظ (النص): مشتق من مصدة العروس، وهو الكرسي الذي [نص]^(١) عليه العروس أي ترتفع. سمي بذلك لارتفاعه على غيره من الألفاظ في فهم معناه من غير توقف وتردد

(ما) أي لفظ (لا يحتمل إلا معنى) واحداً، (بالوضع) لذلك المعنى الواحد كالألفاظ العدد.

وقد يطلق على^(٢) ما دل على معنى، وإن احتمل غيره كصنع الجموع في العموم فإنها تدل على أقل الجمع مع احتمال الاستعراق وقد يطلق في مقابلة القياس، سواء كان ظاهراً أو بصاً بالمعنى الأول وقد يطلق في كسب المروع ببراءة القول المحرّج^(٣)

(١) في الأصل (نصب) والمثبت من (ب)

(٢) سقطت من (د)

(٣) إن مصطلح المحرّج من المصطلحات التي تفصي دراسة خاصة، بحيث يتفرع عن أنواعه قول مفيد في أنواع الاجتهاد وقد ذكر من فرحو (كشف القباب الخاحب من مصطلح ابن خايب ص ١٠٤ - ١٠٥) ثلاثة معانٍ للمحرّج أولها «استخراج حكم معانة ليس فيها حكم منصوص من مسألة منصوبة». وهذا أشهر معانيه وأعمها. والحكم المنصوص المقابل للمحرّج قد يكون لإمام المذهب أو لغيره من الفقهاء

ب - الظاهر :

[والظاهر: ما احتمل معين، أحدهما أرجح من حيث الوضع]

(و) اللفظ (الظاهر) في اللغة: الواضح

وفي الاصطلاح (ما احتمل [و ٢٢] معين أحدهما): دلالة عليه (أرجح) عند العقب من الآخر (من حيث الوضع) اللعوي والعربي، ولذا عرفه ابن الخاحب (ت ٦٤٦ هـ): «بما دل دلالة طيبة»^(١).

وقال ابن السمعاني (ت ٤٨٩ هـ)، «الظاهر: لفظ معقول يتبادر إلى الفهم منه معنى مع احتمال اللفظ غيره»^(٢)

فمثال الدال بالوضع اللعوي: لأسد راحح للحيوان المفترس، مرجوح للرجل الشجاع.

ومثال الدال بالعرف: كالعائظ راحح للحارح المستعذر، مرجوح للمكان المطمش

ج - التأويل :

[والتأويل: حمل اللفظ على المعنى المرجوح بدليل وهو صحيح وفاسد؛ والصحيح: قريب، وبعد].

(١) تعريف التأويل:

(والتأويل) مشق من آل يؤول، إذا رجع، تقول: آل الأمر إلى كذا،

(١) شرح العصد على المنتهى الأصولي لابن الخاحب: ١٦٨/٢.

(٢) قواطع الأدلة: ٢٦٢/١

أي رجع إليه

وفي الاصطلاح (حمل البسط) المختص للمعنيين^(١) (على المعنى
المرجوح) [مهما]^(٢) (لدليل) يصيره راجحاً
(٢) التأويل: صحيح وفاسد ولعب:

(وهو) أي التأويل منه: تأويل (صحيح و) منه: تأويل (فاسد)، ومنه
تأويل لعب.

فإن حمل على المرجوح لدليل قطعي أو ظني مقتضى للحمل فصحيح.
وإن حمل على المرجوح لما يرض دليلاً، وليس بدليل في نفس الأمر. لا
قطعي، ولا ظني، ففاسد.

أو حمل على المرجوح لا شيء أصلاً، فلعب لا تأويل لأن التأويل
يما يسمى تأويلاً، لأنه آل إلى الظهور، وعند قيام الدليل عليه، فإذا لم
يوجد دليل قطعي ولا مظهر^(٣) فلا تأويل

(٣) التأويل الصحيح: قريب وبعيد:

(والصحيح) فسمان منه: تأويل (قريب و) منه تأويل (بعيد)
فالذي يترجح على الظاهر بأدنى دليل مرجح، قريب كقوله تعالى:
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٤) على

(١) في (ب): لمعنيين.

(٢) في الأصل (مهما) وثبت من (ب).

(٣) في (ج): ظني.

(٤) لمائة، الآية (٦)

عزمهم^(١) على القيام إليها، ووجه قرينه قيام^(٢) الإجماع على أن المراد ذلك

والذي لا يرجح على الظاهر إلا بأقوى منه، بعيد كتأويل الحنفية قوله عنه لغيلان بن سلمة^(٣)، وقد أسلم على عشر سنة، وأمسك أربعاً وفارق سائرهن^(٤) على ابتداء نكاح أربع منهن فيما إذا كان يكهن معاً

(١) في (ج): عزمهم

(٢) في (د): قرب القيام

(٣) معط (بن سلمة) من (ب) و(ج) وهو غيلان بن سلمة بن معتب - تمهيلة ثم مشاء ثقبه ثم موحدة - بن مائث شعبي، وهو الذي أسلم ونحو عشر سنة، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحتلز رُبعاً وكان من رؤساء ثقيف، وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه (فتح الباري: ٣٣٥ / ٩)

(٤) هذا حديث معلود في الأصول، معقول من جهة الإسناد، والاختلاف فيه من ثلاثة وجوه. أحدها رواه بلاغاً عن ابن شهاب، وثانها رفعه من طريقه عن ابن عمر، وهو من اختلاف أصحابه عنه وثانها إدراجه في حديث موقوف على عمر وهو في الموطأ (برقم ١٢١٨ - ٥٨٦ / ٩) كتب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع سنة، عن ابن شهاب بلاغاً (قال أبو عمر [أي ابن عبد الله] في التمهيد ٥٨ / ١٢). الأحاديث لدروية في هذا الباب كلها معروفة، وليست أصحها بالقوية؛ ولكنها لم يرو شيء يخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأمور بعضها، والقول بها وللصبر إليها أول وبالله التوفيق. وفي مسند الإمام أحمد (٤٦٠٩ / ٢، ١٣ / ٢، ٤٦٣١، ١٤ / ٢، ٥٠٢٧، ١٤ / ٢، ٤٤، ٥٥٥٨ / ٢، ٨٣) مسنداً عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال المثنبي (مجمع الزوائد - ٤ / ٢٢٣) «ورجال أحمد رجال الصحيح». وقال ابن حجر (تلخيص الحبير ١٦٨ / ٣ - ١٦٩): «وقد قال الأئمة عن أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه وأعله بتفرد معمر بوصفه وتحديثه به يلزمه هكنا». وفي مسند الترمذي (١١٩٨: ٣ / ٤٣٥)، كتب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر سنة، وقال: «هكذا رواه -

لطلانه كالمسلم، بخلاف نكاحهن مرتاً فيمسك الأربع الأوائل^(١)

١- معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه، قال: وصفت محمد بن إسماعيل يقول: هذا
 محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري وحمزة قال حدث
 عن محمد بن سويد الثقفي أن عيلان بن سلعة (حدث) ثم قال: فالعمل على
 حديث عيلان بن سلعة عند أصحابنا منهم الشافعي وأحمد وإسحاق. وفي سنن ابن
 ماجة (١٩٥٣ / ١ / ٦٢٨) كتاب النكاح، باب: رجل مسلم وعنده أكثر من أربع
 نسوة، مسند عن ابن عمر رضي الله عنهما وجمع المديني طرقه في كتاب النكاح: (مس ٩٢ إلى
 ١٠٤ / ٣ / مس ٢٦٩ إلى ٢٧٤) وأخرجه في الصحيح: ابن حبان (مس ٤١٥٦ إلى
 ٤١٥٨ / ٩ / مس ٤٦٣ إلى ٤٦٦) بسبب نكاح الكفار، والمجاكم (مس ٢٧٧٩ إلى
 ٢٧٨٣ / ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠) وبسطر ما ذكره في ترجمته ابن حجر (تلخيص الخضر ٣ /
 ١٦٨ - ١٦٩)

(١) قال ابن الجوزي في بيان عمل الخلاف (تلخيص في أحاديث الخلاف ٢ / ٢٧٦)
 «مسألة. إذا أسلم ونحوه أكثر من أربع نسوة اختار منهن أربعاً، وكذلك إذا كان ثمة
 أحبات وقال أبو حنيفة إن سزوجهن في عقد واحد يعمل نكاح الجميع، وإن كس في
 عقود بطل نكاح ما بعد الأربع والثانية من الأختين». وفيه طبع ابن عبد البر (التمهيد -
 ١٢ / ٥٨ - ٥٩) مذاهب الفقهاء في لسانه، معار: «أحمد الفقهاء في ذلك. فقال
 مالك والشافعي ومحمد بن الحسن والأوزاعي والبيهقي سعد إذا أسلم الكافر كتاباً
 كان أو غير كتابي وعنده عشر نسوة، أو خمس نسوة، أو ما زاد على أربع؛ اختار
 منهن أربعاً، ولا يبالي كس الأوائل أو الأواخر، على ما روي في هذه الآثار عن النبي
 صلى الله عليه وسلم، وكذلك إذا أسلم ونحوه أحبات اختار أربعاً شاء. إلا أن الأوزاعي
 روي عنه في الأختين أن الأولى امرأته. وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف: يختار
 الأوائل، فإن تزوجهن في عقد واحد، فرق بينه وبينهن وقال الحسن بن حي: يختار
 الأربع الأوائل، فإن لم يدر أيهن أول طلق كل واحد منهن تطليقة حتى تنقضي
 عدتهن ثم يتزوج منهن أربعاً إن شاء. وقال أحمد بن حنبل: مثل عبد الله عن رجل
 أسلم وعنده عشر نسوة قال يمدق متاً ويعيم على أربع، وتلك السنة التي أمر بها
 رسول الله ﷺ الثقفي»

ووجه بعده: أن المحاطب بمحله قريب عهد بالإسلام، لم يسبق له بيان بشروط^(١) الكاح مع حاجته إلى ذلك، ولم يقل تحديد كاح منه، ولا / [ط ٢٢] من غيره مع كثرتهم، ونوفر دواعي^(٢) حمة الشريعة على نقله لو وقع.

د - المجل:

[والمجل: ما لم تنصح دلالة، لاحتماله أكثر من معنى من غير رجحان].

(والمجل) لغة: المجموع، وجهة الشيء مجموعته، ومنه أجمل الحساب إذا جمعه. ومنه: المجل في مقابلة المفضل

وفي الاصطلاح (ما) أي: لفظ (لم تنصح) أي: تعجلي (دلالة) فيسأل القول والعمل.

ويخرج المهمل إذا لا دلالة له، والمبين لا تنصح دلالة

وإنما لم تنصح دلالة (لاحتماله) أي اللفظ (أكثر من معنى) واحد، (من غير رجحان) لأحد الاحتمالات، كـ القرء المتردد بين الحيض والطهر، والمختار بين الفاعل والمفعول

هـ - البيان:

[والبيان: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي].

(١) سقطت الباء منها في (ب)

(٢) في (ب) الدواعي من حملة...

(والبيان) يطلو على فعل المس، وهو البين، كاسلام والكلام^(١)
للتسليم، والتكليم

واشتقاقه من بان إذا ظهر، أو انفصل؛ و^(٢) على ما حصل به التبيين
وهو: الدليل؛ وعلى متعلق التبيين ومحلّه، وهو. اندلول

وفي الاصطلاح، وبالنظر إلى المعاني الثلاثة احتسب العلماء في تفسيره،
والمختار ما قاله الصيرفي (ت ٣٣٠ هـ) ^(٣) (إحراج الشيء) قولاً كان أو
فعلاً (من حير الإشكال) والإجمال - أي من حالة لم ينصح معها معناه -
(إلى حير النجلى)^(٤) والوصوح أي^(٥) إلى حال تنصح معها معناه،
نسبت ما يدل عليه من حال أو مقال وأورد على الحد إشكالان:

أحدهما: الساكن اسداء من غير تصور إشكال بيان، وليس ثم إحراج من
حير الإشكال^(٦)

(١) في (ب) تقديم وبأخير

(٢) سقطت من (د)

(٣) زاد في (ب) وهو

(٤) وردت نسبة هذا التعريف للصيرفي في كثير من كتب الأصول ومن أقدم من نسبته إليه
أبو الحسن البصري في المعتمد ٢٩٤ / ١

(٥) سقطت (أي) من (ب)

(٦) أورد هذا الإشكال بخصوص هذا التعريف العربي (المعتمد ١٩٢ / ١) ونسبه
إلى بهذا يطل قول من حده بأنه إحراج شيء من حير الإشكال إلى حير النجلى
عد ذلك صرب من البيان وهو بيان المحض فقط. وعبر عنه البصري في المعتمد بطريقة
أخرى (١ / ٢٩٤) ونسبه إلى إحراج الشيء من حير الإشكال إلى حير النجلى هو
حد للتبيين لا حد للبيان

تأنيهما: أن لفظ الخير في الموضوع محاز، والتحور في أحد لا يحور^(١).

وأجيب عن الأول، بأن هذا لغوي، والتعريف للاصطلاح.

وأجيب^(٢) عن الثاني: بأن المحاز بالقربة يدخل التعريف كما صرح به العراقي^(٣) (ت ٥٠٥ هـ) وعمره قال العبد (ت ٧٥٦ هـ): «ولا يخفى أن هذه مناقشات^(٤) واهية»^(٥).

(١) أورد هذا الإشكال إمام الحرمين في الرهبان (١/ ١٢٤) ف ٧٠ ومن طبعه د عبد العظيم النقيب (١/ ١٥٩)، ونصه «وهذه العبارة - وإن كانت محومة على المقصود - فليست مرضية؛ فإنها مشتملة على ألفاظ مسماة كاخير والتجلى، ودور النصارى لا يردعون معاصد المحذور إلا في عداوت هي موالب لها تيلع العرص من غير قصور ولا ازدياد بهمهم لسمعون ونحسها المسهون» ولكنه أدرجه في ورفاته (الورقات شرح التلخى ص ١٨) واكتفى به مرفعاً للسان

(٢) سقطت (أجيب) من نسخة

(٣) قال في مقدمة المستقصى (١/ ١٤ - ١٥) «ولو طول مطول، واسعد مسعود، أو أنى بلفظ مشترك؛ وعرف مراده بتصريح، أو عرف بالقربة، فلا ينبغي أن يستعظم صيغته، ويبالغ في دمه، إن كان قد كشف عن الحقيقة بذكر جميع الدائيات، فإنه المقصود وهذه المراسم تحميمات وتزيينات كالأساور من الطعام المقصود وإنما المتحدثون يستعظمون مثل ذلك، ويستكرونها غاية الاستكثار لئلا طباغهم الفاصرة عن المقصود الأصلي إلى الوسائل والرسوم والتوابع»

(٤) في (ب)، المناقشة.

(٥) ذكر العبد الإيجي في شرح مختصر انتهى (١/ ١٦٢) ثلاث إشكالات منها ما ذكره هو وفناكه، أن الموضح هو النجوى بعبه فيكون مكرراً، وأجمل الخواص عنها بقوله المذكور هنا

١٣ - النسخ.

[والنسخ: رفع الحكم الشرعي بخطاب]

أ - تعريف النسخ.

(والنسخ) لغة له معنيان:

- الإزالة: تقول: سحت الشمس الظل، أي أزالته، وسحت الريح آثار القوم أي: أزالتها

والنقل: [تقول] ^(١) سحت الكتاب أي: نقلت ما فيه إلى آخر، ونسحت السجل، أي: نقلتها من موضع إلى آخر.

ومنه المساحات في الموارث، لانتقال المال / [و ٢٣] من وارث إلى

آخر

والتاسخ في الأرواح، لأنه نقل من بدن إلى بدن.

واختلف في أيهما هو حقيقة

فقيل: هو حقيقة فيهما ^(٢) من باب المشترك.

وقيل: في الأول، وهو الإزالة وفي الثاني محار، وهو النقل باسم

اللام، إذ في النقل إزالة عن موضعه الأول

وقيل في الثاني وهو النقل وفي الإزالة محار باسم المعلوم، قال العبد.

(١) في الأصل ممول، والمثبت من (ب)

(٢) في (ب)، فليل فيهما، من باب

ولا يتعلق به غرض علمي^(١).

وأما في الاصطلاح فقد اختلف فيه، والأصح أنه^(٢) (رفع) تعلق (الحكم الشرعي بحطاب) من الشارع، فيسعي زيادة قيد التعلق في الحد، ليدفع ما يقال من أن الحكم قديم، فكيف يرتفع؟ وإما يرتفع الحادث وهو التعلق التحيزي.

وشرح به الشرعي، رفع البرية لأصية، أي عدم التكليف بشيء، والمخرج بآية ومحوها من المحصنات، ومحطاب الرفع بالموت

ب - أنواع السخ:

تنبيه: يحور السخ إلى بدل، كسخ استقبال بيت المقدس بالكعبة^(٣)
وإلى غيره كسخ وجوب الصدقة بين يدي الجوى^(٤)

(١) شرح العبد على مختصر انتهى لابن الحاجب ١٨٥/٢، وقد ابتدأ بهن الشارح عنه من ابتداء الكلام عن السخ

(٢) سقطت (أنه) من (ب) و(ج)

(٣) قال قتادة في كتاب النسخ والمسوح (ص ٣٢) «في قول الله عز وجل: (فَأْتِمَا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ وَلَهُمْ أَلْحَاقُ) (البقرة الآية ١١٥) قال كانوا يصلون نحو بيت المقدس ورسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قبل الهجرة وعندما هاجر رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس سنة عشر شهراً، ثم وجهه الله تعالى نحو الكعبة البيت الحرام. وقال في آية أخرى: (لَكَوَلَّيْتُكَ قِبَةَ تَرَصَّدَا لَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَخَرْتُ مَا كُنْتُمْ لَوْلَا وَجْهَكُمْ شَطْرًا) (البقرة الآية ١٤٤) أي تلمذوا وسحت هذه ما كان قبلها من أمر القبلة»

(٤) يعني إلى غير بدل، قال قتادة في كتاب النسخ والمسوح (ص ٤٧) «وعن قوله -

وإلى بدل أعظم منه: كسح التحجير بين صوم رمضان والعديّة^(١).

وإلى بدل أحف منه: كسح العدة عاماً بأربعة أشهر وعشراً^(٢).

— عن رجل «يا أيها الذين آمنوا، إذا تاجشتم برسول فغشوا بين يدي تجزواكم صدقة ذلك غير لكم وأطهر» (المجادلة/ ١٢) ودلت أن الس كانوا قد أحصوا برسول الله ﷺ في المسألة، فهاهم الله عز وجل في ذلك، وروى قال فمعههم فيه هذه الآية، فكان الرجل تكون له الحاجة إلى النبي ﷺ فلا يستطيع أن يفصلها حتى يقدم بين يدي محواه صدقة، فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فأمر الله عز وجل بعد هذه الآية فسحت ما كان قلها من أمر الصدقة من غيري، فقال «أشعقتم أن تقدموا بين يدي تجزواكم صدقات فإذا لم تفعوا وثاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» (المجادلة/ ١٣) وهو فريضة واجب لا رخصة لأحد فيها.

(١) ترجم البخاري (الباب ٣٨، كتاب الصيام ٦٨٧/٩) باب «وعلى الذين يطيقونه فدية» (البقرة/ ١٨٤) قد أس عمر وسلمة بن الأكوع رحمهما الله بسحتها «شهر رمضان الذي أُنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه» ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا لله على ما هداكم وألغاكم لتذكرون» (البقرة/ ١٨٥) وأسند عن أبي بصير عن أصحاب رسول الله ﷺ (١٨٤٧: ٦٨٨/٩ من نفس الباب)، كما أسند عن أبي عمر رحمه الله (١٨٤٨: ٦٨٨/٩ من الباب المتقدم) وأسند عن أبي عيسى رحمه الله (٤٢٣٥: ١٦٣٨/٤) باب قوله أياما معدودات الخ «ليست بمسوحة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيا» قد انظر في (الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٨٨ - ٢٨٩). ويحتمل أن يكون السخ هك بمعنى التحصيص فكثيرا ما يطلقه المتقدمون والله أعلم.

(٢) قال القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٧٤) صرح مسائل تفسير قول الله عز وجل «والذين يتوفون منكم ويتركوا أزواجهم بأفسهن أربعة أشهر وعشرا» -

وسح الكتاب بالكتاب كآية العدة، والصوم

والكتاب بالسنة: كسح قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَظَرُوا أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(١) بقوله عبه الصلاة والسلام. ولا وصية

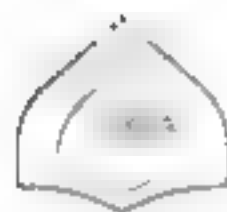
- (البقرة/ ٢٣٤) وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عمر ورجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً فَأَزْوَاجُهُمْ مُنَافِعَةٌ إِلَى أُولَئِكَ خَيْرٌ بِخَرَجِهَا لَكُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الْعَلِيمُ﴾ لأن الناس أقوموا برهة من الإسلام بد موت الرجل وحلف امرأته حاملًا لوصية ه روحها معه مه وبالسكى ما لم تخرج منه روح ثم سح ذلك بأربعة أشهر وعشر، وبالميراث وقال قوم ليس في هذا سح رات هو مفصل من الخون كصلاة المسافر لما عصت من الأربع إلى التسعين لم يكس هذا سحها وهذا غلط مبدى لأنه إذا كان حكمها أن بعد مه إذا لم تخرج فلا حرج، لم جمع ثم أربع هذا ولزمها العدة أربعة أشهر وعشر وهذا هو الصحيح ويثبت صلاة المسافر من هذا في شيء.

(١) البقرة الآية (١٨٠) لخص الخلاف في هذه الآية من حشر (صح البخاري ٢٧٣/٥) بقوله «واحلف في نعيم سح آية الوصية للوالدين والأقربين» فقل آية الميراث، وقيل الحديث المذكور، وقيل من الإجماع على ذلك وإن لم يسم دليله، وسحها بآية الميراث أرواح كما قاله ابن عباس رضي الله عنه (صحيح البخاري ٢٥٩٦ ٣/١٠٠٨، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث) وبه كاد المال للولد، وكاتب الوصية للوالدين فسح الله من دين ما أحب فحمل بذكر مثل حظ الأنثيين، وحمل للأبوين لكل واحد منهما الثلث، وحمل للمرأة الثلث والربع، ولزوج الشطر والربع. وفي كتاب الناسح والمسوخ لفتاده (ص ٢٥) «وعن قوله عمر ورجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَظَرُوا أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾» () «أنمر أن يوصي لوالديه وأقربيه» ثم سح بعد ذلك في سورة النساء، فجعل للوالدين نصيبًا معلومًا، وأعطى كل ذي ميراث نصيبه مه، وليست هم وصية، فصارت الوصية لمن لا يرث من قريب وغير قريب.

لوارث^(١).

والسنة بالكتاب: كسح استقبال بيت لمسلم بقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ
وَجْهَتْ... الآية﴾^(٢).

-
- (١) روي من طرق متعددة عن جميع من الصحابة عليهم السلام أخرجه من حديث أبي أمامة
اليساهمي رضي الله عنه الإمام أحمد (٤٩٢٤٨ - ٥ / ٩٦٧) والترمذي (١١٢٠) ٤ / ٤٣٣،
كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث) وقيل، حسن صحيح؛ وابن ماجة
(٢٧١٣) ٢ / ٩٠، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث)، وأبو داود (٨٧٠)
٣ / ١١٤، كتاب الوصايا، باب ما جاء في وصية لوارث، و٣٥٦٥ ٣ / ٩٩٦،
كتاب الإجارة، باب في نصيب العارية) ومن حديث عمرو بن حارثة رضي الله عنه الإمام
أحمد (١٨٦ / ٤ و ١٨٧، ٤ / ٢٣٨) والترمذي (١١٢١) ٤ / ٤٣٤ من الباب
المتقدم) وقيل حسن صحيح، وابن ماجة (٢٧١٤) ٢ / ٩٠٥، من الباب المتقدم)
والبيهقي (من ٣٦٤١ إلى ٣٦٤٣ ٦ / ٢٤٧، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية
للورثة) ومن حديث أسد رضي الله عنه ابن ماجة (٢٧١٤) ٢ / ٩٠٥، من الباب المتقدم)
وليظهر ما ذكره ابن حجر في تحريجه (تلخيص الحبير، ٣ / ٩٢، والدرية في تجميع
أحاديث اعداية: ٢ / ٢٩٠)
(٢) البقرة، الآية (١٤٤).



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

القسم الثالث



بقية الأدلة

در فقه اسلامی

السنة والإجماع والقياس والاستدلال



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

الأصل الثاني^(١):

السنة

١ - تعريف السنة وأنواعها:

أ - تعريف السنة:

[السنة. قول النبي ﷺ، وفعله، وتقريره]

وهي لغة: الطريق، قال تعالى: ﴿قَدْ خَسَتْ مِنْ قِبَلِكُمْ مَسْنَى^(٢)﴾ أي: طرق.

وفي الاصطلاح: (قول النبي) سيدنا محمد ﷺ - حاتم الأساء وسيدهم^(٣)، (صلى الله عليه وسلم)، وكذا (فعله) أيضاً ﷺ (و) كذا (تقريره)^(٤) على قول أو فعل وضع محصرته

٢ - السنة التقريرية.

[إذ لا يقر ﷺ أحداً على باطل].

كإقراره أبا بكر رضي الله عنه، على قوله بإعطاء سلب القليل، وهو ما معه

(١) عبارته (الأصل الثاني) رائدة في (ب) على ما للأصل وكذا بالنسبة للأصول الآتية وقد احترت إبانها من غير إعادة السبب على الفرق بين النسخ بشأنها

(٢) آل عمران الآية (١٣٧)

(٣) سقط ما بين العلامتين من (ح)

(٤) راد في (ب) أيضاً.

من ثيابه، وهرسه، وسلاحه لقاتله^(١).

وإقراره خالد بن الوليد رضي الله / [ظ ٢٣] عنه على أكل
الصب^(٢)

وكذا أيضاً ما فعل أو قيل في زمان حياته ﷺ في غير مجلسه، لكنه عم
به ولم يذكره مع ثمكه^(٣) من إنكاره. فحكمه حكم ما فعل و^(٤) قيل في
محسه وعلم به ولم يذكره، (د) لسي ﷺ كغيره من الأنبياء معصوم، (لا
يفر ﷺ أحداً) من الناس (عنى) فعل أو قول (باطل) أي مكر. لأن
الإقرار على المكر مكر، وهو عليه الصلاة والسلام^(٥) معصوم

(١) متفق عليه من حديث أبي قتادة ؓ في سياق حديث طويل، موضع الشاهد منه
قول أبي قتادة ؓ: «و قال أبو بكر الصديق لا هـ الله إذا ٧ سمع إلى أسد من
أسد الله بعدل عن الله وهو رسوله لم يخطئ مثله» فقال رسول الله ﷺ صدق،
وأعطاه بياءه البحاري ٤٩٧٢، ٣، ١١٤٤، كتاب فروع الخمر، باب من م
محصر الأسلاب ومن قتل قتلاً منه شبه، ومسلم ١٧٥١ من ثلاث طرق. ٣/
١٣٧٠ - ١٣٧١، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق الغنائم سب الفيل

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس ؓ عن خالد بن الوليد ؓ ومعه وموضع الشاهد
منه ما قال خالد فاحرره فأكرمه ورسول الله ﷺ ينظر إليه البحاري ٥٠٧٦
٥ / ٢٠٦، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمي به فيعم
ما هو ٥٠٨٥ / ٥ ٢٠٦٢، الكتب المتقدم، باب الشراء ٥٢١٧ / ٥ ٢١٠٥،
الكتاب المتقدم، باب الصب ومسلم من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦: ٣ / ١٥٤٣ -
١٥٤٤، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة الصب.

(٣) في (ب) و(د): لم يكرهه

(٤) في (ب): لو

(٥) في (ب): والنبي ﷺ

[عرباً^(١) المكر^(٢)].

قال العراقي (ت ٥٠٥ هـ): «وإن قيل: لعنه معه من الإنكار مانع، كعلمه بأنه لم يسعه التحريم، فذلك فعله، أو بلعه الإنكار مرة، فلم يجمع فيه، فلم يعاوده».

قلنا ليس هذا مانعاً، لأن من لم يبلعه انتحريم، يلزمه تليعه وبهيه حتى لا يعود ومن بلعه ولم يجمع فيه، يلزمه إعادته وتكراره لئلا يتوهم مسح التحريم^(٣). ﷺ

٣ - السنة الفعلية:

أ - الأصل في السنة الفعلية:

[رفع له ﷺ غير محرم، للعصمة، ولا مكروه، للأمر بالاعتداء به] (وقعه) وهو كل ما يصدر منه (صلى الله عليه وسلم)، جنسياً كان أو شرعياً (غير محرم للعصمة)، أي: لعصمته ﷺ (ولا مكروه)، ولا خلاف الأولى، [سيرة]^(١) وقوع ذلك من غيره (نفي)، فأحرى منه ﷺ.

(١) في الأصل و(ح): على، وانشئت من (ب)

(٢) قال السيكي «القول في أفعال الرسول ﷺ، لأكثر من المسمى على أنه لا يمنع عقلاً على الأنبياء عليهم السلام، قبل الرسالة معصية كبيرة كانت أو صغيرة وخالف الروافض، فذهبوا إلى أمساعها، وانعزلوا لا في الصحابة رفع الحاجة عن

ابن الحاجب: ١٤٧/٢

(٣) عن المستصمى بضمه ٢٧٩ / ١

(٤) في الأصل (قدرة) وعليها (كـ). وفي (د) ملادة

مع حاله قدره، وعظم مصه عني كل مصب، (للأمر) [من الباري جل
جلاله] ^(١)، (بالافتداء به) ﷺ

إد ما فعله مما يظهر لنا أنه مكروه، أو خلاف الأولى، فليس كما
تتحيله، بل هو لبيان الخور، فهو أفضل في حقه، لأنه مأمور ببيان
المشروع فلا يكون مكروهاً في حقه، ولا خلاف الأولى

— ب — فعله الجبلي ﷺ:

[وفعله الجبلي على الإباحة، بالنسبة إليه ﷺ وإليها.

فإن احتمل كونه جيباً، أو شرعياً، فعلى أيهما يحمل؟: تردد].

(وفعله الجبلي)، أي الحمي كأكبه، وشره، وقيامه، وفعوده، فهو ^(٢)
محمول (على الإباحة بالنسبة إليه) ﷺ، (و) كذا بالنسبة (إليها) أيضاً

(فإن احتمل) فعل من أفعاله، (كونه) أي: ذلك الفعل المحتمل (حلياً
أو شرعياً)، كجلوسه للاستراحة ^{بعضها}

(١) سقط ما بين المعقوفين من الأصل والثبت من (ب)

(٢) سقطت (وهو) من (ب) و(ج)

(٣) روي جسته الاستراحة من حديث ثابت بن الخويزث الليثي رضي الله عنه عن فعل النبي ﷺ
أخرجه في كتاب الصلاة البخاري (٧٨٩ / ١ - ٤٨٣)، باب من استوى قاعدتي وركب
من صلاته ثم نهض؛ وإسري (٤٨٧ / ٢ - ٧٩)، باب ما جاء كيف النهوض من
السجود، وفان حسن صحيح؛ وابن دلود (من ٨٤٢ إلى ٨٤٤ / ١ - ٤٤٢ - ٤٤٣،
باب النهوض في الفرد)؛ والسمائي (بعض الكبري من ٧٣٧ إلى ٧٣٩ / ١ - ٤٤٦،
باب الاستواء للجلوس عند الرفع من السجدين؛ المنجي ١١٥١ و١١٥٢ / ٢ - ٤٣٣ -
٤٣٤، بعض الرحمة؛ والدبريطي (٩ / ١ - ٣٤٦، وقال، هذا صحيح) رضي -

وحجته^(١) راكباً^(٢)، واصططحاعه [بعد]^(٣) ركعتي المحر^(٤)، (فعلى أيهما
يحمل)؟ على الحلي، أو على الشرعي؟ [ففي ذلك] (تردد) بين العلماء.
ف قيل: يحمل على الحلي؛ لأن الأصل عدم انتزاع فلا يس لنا
وقيل^(٥): يحمل على الشرعي^(٦)، لأنه عليه الصلاة والسلام، بعث
ليبان الشرعيات، وعليه الأكثرون
- ج - الفعل الخاص به ﷺ

[والخاص به: واضح]

« المسألة خلاف لمعارضه حديث أبي حمزة في صفة صلاته ﷺ أنه إذا رفع رأسه من
الصحفة الثانية من الركعة الأولى قام ولم يوركه وأخذ بالحدث الأول المشافعي وأحد
مالكي ماله (سأله المصنف ١/ ١٣٨) ويظهر في تعريض أدلة المحققين التمسك لاس
عبدالله ١٩/ ٢٥٤، وانحصر الأخير ١/ ٢٥٩ وصح الرد ١/ ٣٨٨

- (١) في (ب) و(د) كحجته
- (٢) حج ﷺ راكباً مائة المقصود، ودلت بما سكر وروده في حجر حجته ﷺ وهو في صحيح
مسلم عن أبي قتادة ﷺ (١٩١٨ / ٢ / ٨٨٦، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ)
- (٣) الثابت في السج التي يرى يدي هو (ب)، ولا يصور بين الركعتين شرعاً اصططحاع
وما أثبتته هو اقتراح بحسب المعنى المقصود
- (٤) متمم عنه من فعل النبي ﷺ عن عائشة ﷺ البخاري (٦٠ / ١ / ٢٢٥، كتاب
الصلاة، باب من انظر الإمامة، ١١٠٧ / ١ / ٣٨٩، باب الصحفة على الشق الأيمن بعد
ركعتي المحر) مسلم (٧٣٦ / ١ / ٨٠٥، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل وعدد
ركعات النبي ﷺ في الليل - الخ)
- (٥) في (د)، ف قيل
- (٦) سقطت ما بين المعقوفتين من الأصل والكتب من (ب)

والفعل (الخاص به) ﷺ دون أمته، كزيادته في الكاح على أربع / [و] ٢٤] سورة^(١)، وتخير سائه فيه^(٢)،^(٣) (واضح)، لأن أمنه لا تشاركه في شيء من ذلك اتفاقاً

د - فعله المين 禁

[وَبَيَانُ مَا شَرَعَ: تَابِعُ مَا هُوَ بَيَانُ لَهُ]

(و) أما (بيان ما) أي: الفعل لذي (شرع لنا) فهو (تابع لما هو بيان له) في الإيجاب وعمومه^(٤)، مثل "نرفع الفعل بعد إجمال، كقطع يد

(١) **بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مَا يَحْصُرُهُ رِسُولُهُ مُحَمَّدٌ مِنْ دِينِكَ، هَـذَا (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ الَّذِينَ آمَنُوا بَعْدَ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَلَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ وَبَنَاتُ عَمَلِكَ وَبَنَاتُ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتُ خَالَاتِكَ خَالَاتِ النَّبِيِّ هَاجِرَاتٍ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْتَمَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْكَحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ ذَوْنِ الْمُؤْتَمِينَ)**
(الأحراف / ٥٠) **عَمَّا لِلْفَرْطُوسِيِّ (شَامِعٍ لِأَحْكَامِ الْعَرَبِ ١٤ / ٢٧) وَأَحْمَدُ**
الْأَرْوَاحَ لِسَبِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَصْدَرٌ وَأَحَدٌ لِحَقِّقِ بَعْدَهُ

(٢) أمر الله تعالى تحيير من رسول الله عيسى في كونه، فان عمر وحل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مُتَعَمِّكِينَ وَأَسْرَحَكُمْ مَسْرَاحًا جَمِيفًا﴾ (٢٨) وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَبُذِّرَ بِكُمْ إِلَيْنَ الْآخِرَةُ لِإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُفْسِدَاتِ مِنَكُمُ أَجْرًا عَظِيمًا (٢٩)) (الأحراب / ٢٨) وحر التحيير ممن عليه البحاري (٤٥٠٧ : ٤ / ١٧٩٦، كتاب نعيم القرآن باب قوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجَّكُمْ﴾ الآية)،
و ٤٥٠٨ : ٤ / ١٧٩٦، باب ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ﴾ الآية)، و ٤٩٦٢ و ٤٩٦٣ : ٥ / ٢٠١٥، كتاب الطلاق، باب من حر أمراجه.. (١٤٧٥ : ٢ / ١١٠٣، كتاب الطلاق، باب بيان أن تحيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالية)

(٣) راد في (ب) و (ج) : وذلك

(۴) سقط ما بين علامتي (پ)

السارق من الكوع دون المرفق والعصا . بعدما سئل قوله تعالى .
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)

هـ - فعنه المتكرر .

[والمكرر حكمه كالأول].

(و) الفعل (المكرر حكمه كالأول) أي كحكم الفعل الأول.

٤ - ما سوى الأنواع المتقدمة .

[وما سوى ذلك - إن عزم حكمه، فأنته مثله؛ وإن جهل - مع

تعين محمده - : خلاف]

(وما سوى ذلك) الشيء المتكرر المذكور^(٢) من فعله .

(إن عزم حكمه) من وجوب أو ندب أو إباحة أو غير ذلك (فأنته

مثله) في ذلك على الأصح

وقال أبو عبيد بن جلال (ت قل ٣٥٠ هـ)^(٣) وأنته مثله في / [و ٢٤]

(١) أخرجه الدارقطني في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (٣٦٣ / ٣)

٢٠٤ ، كتاب الحدود والديات وغيره) والبيهقي (المسالك) كتاب السرقة، باب

المسارق يسرق أولاً فتقطع يده البيهقي من معصن شكف ثم يحسم) من حديث عدي رضي الله عنه

(٢٧٠ / ٨) ، وحابر وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه (٢٧١ / ٨) قال ابن حجر (تلخيص

الحخير ٢٩ / ٤) عن الحديث الأخير فوي إسناده عبد الرحمن بن سلمة رضي الله عنه،

(٢) النائدة الآية (٣٨)

(٣) سقطت (المذكور) من (د)

(٤) أبو علي بن جلال البصري (ت ٣٦١ هـ) أصوب منكلم من الطبعة العاشرة عند -

العادة فقط^(١).

وقيل: لا مطلقاً، فيكون كمجهول الحكم، فيحري فيه ما حري فيه.
وهاهو^(٢) يذكر ما حري في مجهول الحكم^(٣) [من الخلاف]^(٤) ^(٥) فقال.
(وإن جهل) حكمه، والحالة أنه مفروون (مع تعيين محمله^(٦))، ففي ذلك
(خلاف) بين الأصوليين:

قيل: يحمل على الوجوب في حقه وحفا، لأنه الأحوط

وقيل: على الندب، لأنه المتحقق بعد الطلب

وقيل: على الإباحة، لأن الأصل عدم الطلب

- المعتبرة كان من أصحاب أبي هاشم عيني ممثلاً من بينهم، حرج إليه في
العسكر فأخذ عنه ثم أخذ عنه بهقدا، صاحب كتاب "الأصول" وصلنا به نسخة
مؤرخة بمكة ليدون برقم ٩٩٤٩ وأخذ عنه أبو عبد الله الحسين بن علي بن إبراهيم
المعروف بالكاعدي وهو ومات في بغداد صبر كل من عصف القرن الرابع والأصليط أو
وفيه كتب قبل هذا التاريخ أو في حدوده، لأنه أخذ عن أبي هاشم قبل دخوله إلى
بغداد أي قبل سنة ٣١٤، وذكر عنه القاضي عبد الجبار أنه "مات ولم يبلغ حد
الشيوخ" (المهرست ص ١٤٧، ١٤٨، إليه والأمل ص ٨٨، تاريخ التراث
العربي ١/ ٤٠٩)

(١) المعتمد: ١/ ٣٥٤

(٢) سقطت (ها) من (ب)

(٣) سقطت (الحكم) من (ب)

(٤) سقط ما بين المعقوفين من الأصل وللتبني من (ب).

(٥) راد في (ب) ها. (أشار المصنف)

(٦) في (ب) عنه

وقيل: بالوقف في الكل لتعارض أوجهه

وقيل: الوقف^(١) في الأولين فقط^(٢)، سواء ظهر^(٣) قصد القرينة أم لا،
لأنهما الغالب من فعل السي^(٤).

وقيل: الوقف فيهما إذا^(٥) ظهر قصد قرينة، وإلا فعلى الإباحة^(٥)

٢ - أنواع العلم بالأخبار:

[والخير: إما مقطوع بكذبه، أو بصدقه، ومنه الخير المتواتر. والعلم
الحاصل منه ضروري وقيل نظري].

أ - الخير المقطوع بكذبه أو بصدقه.

(والخير) بالنظر لداته يحتمل الصدق والكذب. وبالنظر لما يعرض له
من أمور خارجة عنه.

(١) الخير المقطوع بكذبه

(إما مقطوع بكذبه^(٦))، من غير تشكيك ولا تردد

(١) سقطت من (د)

(٢) راد في (ب) مطلما

(٣) سقطت (ظهر) من (ب)

(٤) في (ب) إن.

(٥) هذه ستة مذاهب في هذه المسألة، وفي تحقيق مسجدها تفصيل يطول ومن أجمع
تفصيلاتها ما أتى به الرزكشي في البحر المحيط (٤ من ١٨٢ إلى ١٨٤)، وقد أدمج
المذهب الرابع والخامس ها في مذهب واحد هو مذهب الرابع في ترتيبه

(٦) في (ح) بخبره.

كالمعوم خلافه ضرورة، كقولك: ^(١) السماء أسفل [أو] ^(٢) الأرض فوق؛ أو النقيضان مجتمعان، أو يرتفعان.

أو استدلالاً كقول الفلاسفة: ^(٣) العالم قديم، وحر ^(٤) مدعي الرسالة بلا معجزة، فإن كذبه يعم بالاستدلال.

وكل حر نقل عنه ﷺ أو هم أمراً بطلاً لا يقل التأويل، فمقطوع يكذبه. فم ذلك ما روي أنه تعالى خلق معه، فإنه / [ط ٢٤] أو هم أمراً باطلاً، وهو حدوثه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وقد دل الدليل الفاطم على نزيهه تعالى عن الحدوث، وعلى استحالة كون الخالق خالقاً ل نفسه، فإن الشرع ورد بما يحوره عقل لا بما يستحيله.

(٢) الخير المقطوع بصدقه، ومنه المتواتر.

(وإما) مقطوع (بصدقه) كخير حول حل حلاله، ورسوله ﷺ، وبعض الخير المسوب للشيء ﷺ وإن جهلنا عنه.

(ومنه) أي من المعطوع بصدقه (خير المتواتر)

- وهو لغة: [المتابع] ^(١) مع فترة.

- واصطلاحاً: خير جمع يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب. ^(٥)

(١) زاد في (ج): ما

(٢) سقطت الواو من الأصل والمثبت من غيره

(٣) سقطت (خم) من (ب)

(٤) في الأصل: المتتابع، والمثبت من (ب).

(٥) سقط ما بين العلامتين من (ج)

عن شيء محسوس [كمشاهدة]^(١) أو سماع، فخرج حيز الواحد
وبقوله «لا تمتنع الخ» جمع لا تمتنع عندهم اتواطؤ على الكذب،
كالسقة.

وبقوله «محسوس»، ما كان عن معقون، أي بدليل عقلي، فإنه
يجوز العلط فيه، كحيز الفلاسفة بقدم العام

وتقييد الامتناع بالعادة، يخرج التحوير^(٢) العقلي، دون نظر إلى
العادة، فإنه لا تمتنع وإن بلغ ما عسى أن يلغ

- (والعلم الحاصل منه)، أي من الخبر المتواتر (ضروري). أي
يحصل عند سماعه، من غير نظر ولا كتب وهو الأصح عند الجمهور
(وقيل: - وهو رأي الكعبي (ت ٣١٩ هـ)^(٣) وإمام الحرمين
(ت ٤٧٨ هـ)^(٤) ...

(١) في الأصل و(د) (كشاهدة)، والمثبت من (ب)

(٢) راد في (د). عن

(٣) في (د) التقييد

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي النحوي (ت ٣١٩ هـ) رأس طائفة من
المعتزلة تسمى الكعبية وصف حب آراء متبصرة في علم الكلام وفيات الأعيان،
٤٥/٣، المتح المبين ١٧٠/١ تاريخ التراث العربي ٤٠٧/٢

(٥) ذكر إمام الحرمين مذهب الكعبي في هذه المسألة، واحاراه، وذلك حيث قال
(البرهان ١ / ٢٩١ / ٥) «وذهب الكعبي إلى أن العلم يصنف المحبرين تواتراً
نظرياً وقد كثرت انطباع عليه من أصحابه ومن عصاة الحسن والذي أراه تنزيل
مذهبه عند كثرة المحبرين على النظر في ثبوت بده جامعة وتماثلها فلم يمس الراسل
نظرياً عمياً وفكراً سرياً على مقدمات ونتائج رئيس ما ذكره إلا الحق» [ليلاحظ -

• (نظري)^(١)

ب - الخير المظنون الصدق:

(١) تعريفه

[وإما مظنون الصدق: وهو خير العدل].

(وإما مظنون الصدق) عطف على قوله،^(٢) إما مقطوع الخ.

(و) (هو خير) الواحد (العدل) وهو ما لم يسه إلى^(٣) حد رتبة المواثر،

سواء كان رواية واحد أو^(٤) أكثر، أماد العلم بالقرائن المفصلة أم لا

(٢) من أنواعه: الخير المستفيض:

[ومنه: المستفيض: وهو الشائع عن أصل].

(ومنه) أي ومن خير الواحد العدل الخير (المستفيض).

- ما في الحملة الأخيرة من الاضطراب في العبارة واضطررنا في الطبعة الأولى للدكتور عبد العظيم الذيب (١/ ٥٧٩) من اختلاف بين النسخ وليس فيه أيضاً ما يدل على الصواب] وهذا الموقف من بين مجموعة من المواقف تميز فيها إمامنا الحريص بتحقيقاته وقد ذهب العماد إلى إبطال منبه الكمي ولكنه صور الخلاف في مسألة فرعاً عن الخلاف في مفهوم «العلم المصري» وحدوده بالنسبة «للعلم الضروري» (المستفيض). ١/ ٦ (١) ولو اكتفى بما ذكره من التفصيل في المعاهيم وما ينبغي عليها من الخلاف من غير أن يتعرض لمذهبها بالإبطال؛ لكان أصوب.

(١) تقدمت كلمة (نظري) في (ب) مباشرة بعد (قيل)

(٢) راد في الأصل هنا (والخير)

(٣) في (ب) و(د): الحد. وفي (ج): إلى الحد

(٤) في (ب)، أم.

- (وهو) لغة: المتشتر، من قولهم: فاض الماء، إذا انتشر

- واصطلاحاً: (الشائع عن أصل)، بخلاف الشائع لا عن أصل. فإنه غير^(١) مظلون الصدق، بل مقطوع بكذبه

(٣) هل يفيد خير الواحد العلم؟

[ولا يفيد العلم إلا بقرينة].

(و) خير الواحد (لا يفيد العلم، إلا بقرينة)، تختف به، بحيث يقطع السامع مع وجودها بصدق الخبر كإخبار الرجل بموت ولده المشرف على الموت، مع قرينة الكساء، وإختصار الكسر، وسعش. فإن لم تختف به قرينة: لم يفد العلم / [أو ٢٥] كما قال إمام الحرمين (ب٤٧٨هـ)^(٢)، والعمري (ت٥٥٠هـ)^(٣)، وجرى عليه الآمدي (ت٦٣١هـ)^(٤) وابن الخايب

(١) في (ب) خير

(٢) حيث قال في البرهان (١/ ٢١٩) ف ٥٠٤ ومن طبعة د عبد العظيم الديب، ١/ ٥٧٦) ولا يتوقف حصول العلم بصدق الخبرين على حد محذور، وعدد معدود؛ ولكن إذا ثبت قرائن الصدق، ثبت العلم به فإذا وجدنا رجلاً مرموقاً، عظيم الشأن، معروفاً بالمحافظة على رعاية المروءات؛ حارساً رأسه، شاقاً حبيه، حافياً، وهو يصيح بالشبور والويل؛ ويدكر أنه أصيب برأيه أو ولده وشهدت الخازنة؛ ورئي العساكر مشمرين يدخل ويخرج هذه المرات وأمثالها إذا اقترنت بإخباره تعينت العلم بصدقه مع القطع بأنه لم يطرأ عليه حبل وجعة.

(٣) ذكر العمري في المستقصى (١/ ١٣٦) نحو ما ذكرناه عن الحويص في الطامش السابق، ثم قال: «فيحور أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك فتقوم في التأثير معام بقية العدد وهذا مما يقطع بجراره والتجربة تدل عليه»

(٤) ذكر الآمدي في الإحكام (٢/ ٥٠) حجة المذهب في المسألة ثم قال: «والمختار -

(ت ٦٤٦ هـ)^(١)، والبصاوي (ت ٦٧٥ هـ)^(٢).

وقال الأكثر: خير الواحد لا يعبد العلم مطلقاً، ولو احتفت به القرائن.

٤) حكم العمل بخير الواحد:

«ويجب العمل به في الفتوى، والشهادة إجماعاً، وكذا باقي الأمور الدينية. قيل سمعاً، وقيل عقلاً».

وبحسب^(٣) عبارة المحصول^(٤)، «يخير العمل به»، أي: خير الواحد (في الفتوى والشهادة) والحكم، أي: يجب العمل بما يعني به المفتي، وبما يشهد به شاهدان^(٥)، وبما يحكم به الحاكم (إجماعاً) من العلماء

(وكذا) يجب العمل به في^(٦)، «الأمور الدينية، كإحسان عدل واحد»

— حصول العلم بخيره [أي خير الواحد] إذا احتفت به القرائن»

(١) وبصه في مختصر المنتهى (٥٥ / ٤): «وقد حصل العلم بخير الواحد بالعدل بالقرائن لعدم التعريف» وكان شارحه انقصه (٥٦ / ٢) «مراد بالقرائن لعدم التعريف القرائن المنفصلة العلم اللازمة من أحوال في خير والمخير والمخير عنه، كالصراح والنجارة وحروج المحدثات ونحو ذلك فبما إذا أختار ملك يموت ولده»

(٢) ذكر الخير المعروف بالقرائن صم و علم صدقه من الأخبار. الإيهام ٢ / ٨١

(٣) في (ح) و(د)، «ويجب وعبارته»، وفي (ب): «وتجب وعبارته».

(٤) وبصه. (المحصول ٥٥٤ / ٤) «أجمعوا على أن الخير الذي لا ينقطع بصحته مقبول في الفتوى والشهادات»

(٥) راد في (ب) رأياً.

(٦) في (ب): الشاهدان

(٧) في (ب): باقي

بتحجيس الماء، ودخول وقت الصلاة، وغير ذلك

ويؤخذ منه، أن العمل في الديونة أولى، كحبر طبيب^(١) يبيع شيء أو ضره^(٢).

قيل: يحب العمل سمعاً لا عقلاً، لأنه ﷺ كان يبعث الأحاد إلى القبائل لتبليغ الأحكام كما هو معروف، فتولاهم بحب العمل بحبرهم لم^(٣) يكن لعتهم فائدة

واعترض بأن الحاصل من بعث الأحاد أخبار أحاد، فكيف تثبت به حجة حبر الواحد؟

وأجيب بأن التفاصيل الحاصلة من بعث الأحاد، تعد حملها التواتر المعنوي، كالأخبار الدالة على سخافة سيدنا^(٤) علي رضي الله عنه وقيل. يحب العمل عقلاً عند عدم مورد نسمع به، وكذا مع وجوده، لأنه لو لم يحب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالأحاد وهي كثيرة جداً، ولا سبل إلى القول بذلك وعلى هذا الإمام أحمد^(٥)

(١) راد في (ح) واحد

(٢) في (ب): بصره.

(٣) في (ب): لا

(٤) سقط لفظ السيادة من (ب)

(٥) نسبه ابن تيمية في المسودة (ص ٢١٤) إلى جماعته من أئمة، حيث قال: «وكان أبو الخطاب العقل يقتضي وحب قبول حبر الواحد، والد شيخنا وكذلك القاضي في الكفاية مصر أن العقل دل على وحب قبوله، ونسبه ابن قدامة إلى أبي الخطاب -

(١) والقفال (ت ٢٦٥ هـ) و بن سريخ (ت ٣٠٦ هـ) (٢) من أصحاب الشافعي، وأبو الحسين المصري (٣) (ت ٤٣٦ هـ) (٤) من المعتزلة.

- خاصة في روضه الباطر (برهة حطر العاطر ١ ٦٦٥) حيث قال د وقال
أبو الخطاب الفعل بمصي وحب فوس حم الواحدة لأمر ثلاثة، ثم ذكر استدلاله
(١) راد في (ب) (ب) (ب) (ب)

(٢) ذكر الرزكشي في البحر المحیط (٤ / ٢٥٩) عراً من هذه السنة في هذا التوسيع ،
وبعد اوده ، الأملون من مصر من كبر من ربح والصبري والعقان ماء ، وأبي
الحسين البصري من المعركة إلى أن يد إلى العلي دل عليه أيضاً لاحتياح السلام إلى
معرفة بعض الأشياء من جهة الخمر ومن عن الإمام أحمد بن حنبل

(٣) أبو الحسن محمد بن علي النقيب نصري (ب ٤٣٦ هـ) أحد أئمة المنزلة، يشار إليه بالبيان في علم الأصول واحد، كان قوي المعارضة في المعادنة والدفاع عن آراء المدرسة، له كتاب المعتمد في الأصول، وشرح الأصول الخمسة، وكتاب في الإمامة، وأصول الدين، وعباب الأعيان ٩٤/٢ شرب السهب ٢٥٩/٣ تاريخ التترات العربي ٤١٤/٢ الفتح لدين ٢٣٧/١

(٤) حيث قال في التعميد (١٠٦١٢) «والذي على وجوب العمل بأخبار الأحاد هو أن العقلاء يعلمون بمفهوم وجوب العمل على خبر الواحد في العقليات ولا يجوز أن يعلموا وجوب ذلك أو حسبه بمفهومه إلا وقد علموا العلة التي لها وجوب ذلك أو حسسوا علة لمثل ذلك إلا أنهم قد طمأنوا بخبر الواحد تفصيل حملة معلومة بالعقل وهذا موقوف في خبر الواحد الوارد في الشرعيات فوجب العمل به» ثم ذكر الاستدلال تفصيلاً

الأصل الثالث

الإجماع

٢٥٥

١. تعريف الإجماع.

[الإجماع: اتفاق المجتهدين من أمة النبي ﷺ بعده في عصر على أمر].

وهو لغة يطلق على معين:

أحدهما: العزم. قال تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا مَرْكُكُمْ﴾^(١)، أي: اعزموا، ومنه قوله عنه الصلاة والسلام: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل»^(٢)

(١) يونس الآية (٧١)

(٢) صحيح أخرجه أصحاب السنن من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عنه عن حمصة رضي الله عنهما من وجهين مرفوع، وموقوف والموقوف أصح إذ هو عن ثالث عن سابع عن ابن عمر في الموطأ (٦٣٣ / ١ - ٢٨٨)، كتاب الصيام باب من أجمع الصيام قبل المحصر) وروي بالمعظم «من لم يجمع الصيام قبل المحصر فلا صيام له»، ولا صيام لمن لم يعرضه من الليل. بسحو اللفظ الأول في الموطأ، ومن رواه الترمذي (٧٣٠ / ٣ - ١٠٨) كتاب الصيام باب من جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل) وقد أحدث حمصة حديث لا يعرف مرفوعاً إلا من هذا الوجه وقد روي عن سابع عن ابن عمر قوله وهو أصح وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوف ولا يعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب، والبيهقي (مس البيهقي الكبرى ٧٦٩٧ / ٤ - ٤٠٩)، كتاب الصيام، باب الدخول في الصوم بالنية) وقال «وهذا حديث قد احتجف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلى النبي ﷺ وعبد الله بن أبي بكر أمم إسناده ورفعته وهو من الثقات الأثبات» -

وثانيهما: الاتفاق.

وحقيقة^(١) أجمع: صار ذا جمع

وفي الاصطلاح. اتفاق خاص، وهو: (اتفاق المجتهدين)

أي. أهل العقد واحد (من أمة النبي ﷺ بعده)، إذ لا اتفاق هم مع وجوده

(في عصر) واحد، في زمن ما قل أو كثير، [ط ٢٥] فيدخل اتفاق مجتهد في كل عصر، فإنه إجماع، إذ لا يشترط في الإجماع اتفاق هذه الأمة

- ثم اسمه موقوفاً (برقم ٧٦٩٨ وقد ذكره أيضاً في باب لا حق برقم ٧٨٢٦ ٤ / ٢٢١ وأبو داود (٢٤٥٤) ٢ / ٣٢٩، كتاب الصيام، باب فيه في الصيام) وقال: «رواه أبو إسحاق بن حازم أئمة جميعاً عن عبد الله بن أبي بكر مثله ورواه عنه حمزة وميمون والزهدي وسعيد بن يوسف الأبلبي كلهم عن الزهري» وفي مسند الإمام أحمد (مسند حمزة ﷺ ١٠٤٠٥٠ / ٢٨٧) الدارقطني (كتاب الصيام، باب تيسير النية من الليل وعزم ٢ ٣ / ١٧٢) وقال: «رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء» ويظهر فيه ما ذكره في اختلاف أسانيد ورواه باللفظ الثاني عن عائشة ﷺ (طبعة السبب المذكور ٢ / ١٧١)، قال ابن حجر (الدراية في تخريج أحاديث الهدية ١ / ٢٧٥) «وهذا صحيحه ابن حبان بعد الله بن عبادة» واللفظ الثاني أيضاً السبب (٢٣٣١ و٢٣٣٢ ٤ / ١٩٦، كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الدلائل لغير حمزة في ذلك) ورواه أيضاً بسحو اللفظ الأول برقم ٢٣٣٢ وابن ماجه (٧٠ ١ / ٥٤٩، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم)

(١) في (أ) جميعه

(٢) في (ب) و(د). أئمة

في كل الأعصار

(على أمر) ما، ديباً كان أو ديوياً، فبدل فيه الإثبات والعمى،
والقول والمعل، والشرعي والعقلي والعرفي.

في الاتفاق «حسن، والمراد به: الاشتراك في الاعتقاد، أو القول، أو
المعل، أو الكبر،^(١) وما في معنى ذلك من سفير والسكوت عند من
يقول: إن ذلك كاف في^(٢) الإجماع

وشرح بالمجتهدين: اتفاق المقندين، أو بعض المجتهدين

وبقوله «من أمة السلي الخ» اتفاق المجتهدين من الأمم السابقة^(٣)، فإنه
ليس بإجماع على رأي الأكثرين وذهب الأمتد (ت ٤٠٦ هـ) إلى أنه كان
حجة قبل نسخ ملهم، واحار الأمدي (ب ٦٣١ هـ) الوقف^(٤)

(١) راد في (ب)، (أو الفعل)

(٢) في (ب): كان بالإجماع

(٣) في (ح)، السالمة

(٤) الخلاف المنسوب لأبي إسحاق الأسمراني في هذه موضع إنما يتعمق بحججه إجماع
الأمم السابقة على شرائعها (شرح التمع ٧٠٢/٤)؛ قال الأمدي (الإحكام
٤٠٧، ١) «وأما أن الإجماع في الأدیان السالمة كان حجة أم لا؟ فقد اختلف فيه
الأصوليون والحق في ذلك أن إثبات ذلك، أو نفيه - عن الاستعانة عنه - لم يدل
عليه عمل ولا نقل، فالحكم بعبه أو إثباته معدر. وأما اعتباره حجة في هذه
الشرعية، فليس بوارد أصلاً، ولا وجه للاستدلال بإجماع من قبلنا» قال الأمدي
(الإحكام، ٣٩١/١) «اتفق القائلون بكون الإجماع حجة على أنه لا اعتبار بمواضعه
من هو خارج عن المنه ولا بمحاملته»

٢ - مستند الإجماع

[ولا بد له من مستند]

(ولا بد له) أي الإجماع (من مستند) من أصل من الأصول يستند إليه من كتاب، أو سنة أو إجماع آخر أو فاس وإلا لم يكن لقيده الاجتهاد فائدة. لأن القول في الدين بلا مستند حصاً

وحور قوم حصول الإجماع بلا مستند، بأن يوفق الله تعالى المجتهدين، للاتفاق على الصواب بلا مستند.

والخلاف في الحوار لا في الوجود، لأن هؤلاء القوم وافقوا على عدم وقوعه كما نقله الأمدى (ت ٦٣١ هـ) عنهم^(١)

(١) قال الأمدى (الإحكام ٣٧٤/١). «اتفق الكل على أن الأمة لا تجمع على الحكم إلا عن مأخذ ومستند يوجب اجتماعها خلاف طائفة شاذة، وإلهم قانراً بحور اعتقاد الإجماع عن توفيق لا توقف بأن يرضهم الله تعالى لإحبار الصواب من غير مستند». وهو معلوم قد ذكر عنهم أمور ولم يشر إلى الوجود وقد ورد تعريف «الطائفة الشاذة» عند أبي الحسن البصري في المعتمد (٥٧/٢) بقوله: «والخلاف في ذلك يرجع إلى قول موسى بن عمران» من أنه يجوز للعالم أن يقول بغير دلالة، بأن يعلم الله تعالى أنه لا يقول إلا بالصواب» - كذا بالمطروح منه وفي الحنفية الأخيرة سقط أو تحريف - ووردت حكاية هذا القول عن هذا الشخص في باب الاجتهاد من كتاب العمدة (١٧٤/٢) قال العاصمي عند خبر «مسألة - هل يجوز للعالم الذي بلغ درجة الاجتهاد وعرف بإحبار الصواب أن يعني بما شاء من غير رجوع إلى الدليل الشرعي؟ ذهب بعض البصريين، وهو موسى بن عمران، إلى أن العالم قد يبلغ في العلم رتبة يجوز له عنده أن يحكم ويعني بما شاء من غير رجوع إلى شيء من أدلة الشرع، بأن يكون معلوماً من حابه أنه لا يحذر إلا الحق ولا يحكم إلا بالصواب» -

٣. حجة الإجماع وحكمه

[وهو: حجة في الشرع، وخرقه حرام].

(وهو) أي: الإجماع (حجة) على أهل عصره ومن بعدهم (في الشرع) يجب العمل به على كل مكف، خلافاً^(١) للشيعة^(٢)، وبعض

= ومثله في باب الاجتهاد أيضاً من كتاب المحصول (٥٦/٢) فهو شخص واحد، وليس بطائفة! وهو شخص اختص به السج نكبة التي تفرقت في عصره فقد كان قدراً ومرجئاً وفيها من منعه القول بدون دليل! (المية والأمل ص ٩٣ ٩٤) وهو من فرقة النونية - نسبة إلى نوب أو أبي نومان المرحي - ومن أشهر أصحاب هذه الفعالة عيلان الدمشقي وبشر الميمني (الملل والحل ١/١٤٩) قال عن هذه الفرقة في الفرق بين الفرق (ص ١٩٣) «أكثر أصناف المرحية». كمرهم المعزلة، والصعاب، وأهل السنة (مقدمة ص ١٩٢ - ١٩٣) وقوله لا يتعلق بموضوع الإجماع فقط، فإن معه «بحر نعلم أن يقول معنى دلالة» هكذا مطلقاً، فعلمه بالإجماع يأتي تعاملاً وهذا يعني منعت «بصارى بعد سيهم عليه السلام، أجازوه لأحد أصنافهم من جهة الإلهام رهمهم، ثم أجازوه لمجامعهم من باب أولى، فما صنعوا في ابتداء أمرهم إلا من هذه الطريق. ثم تشعب بهم في الصلاة شعابها، يعود بالله من الخذلان

(١) يذكر خلاف من يأتي ذكره هنا في حجة الإجماع عند متأجري الأصريين بإطلاق، قال ابن الحاجب (مختصر انتهى ٢٩/٢) «وحذف النظام وبعض الروايات في ثبوته، قالوا استشارهم بمسح قل لحكم إليهم عادة» والأصوب التفصيل كما يذكر في هامش الموايه

(٢) يذكر هذا كما جاء في هامش سابق بإطلاق، و بصواب التعيين، وليس هالك من تعيين، ولعله من أمراء بعض فرقهم معروضة وقول الإمامية القليل المأثور عنهم في كتب المحققين من أهل السنة (شرح الجمع ٢/٦٦٦)، وفي كتبهم أيضاً أن الإجماع حجة بوصفه كاشعاً عن قول الإمام أو لكون الإمام داخلاً في جملة المجع. ولكن -

الخوارج^(١)، وبعض المعتزلة^(٢).

(وحرره^(٣) حرام). ولا يجوز مخالفته للتوعد عليه في قوله تعالى:
﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُنْزِمِينَ تَوَلَّيْ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾^(٤) وثبوت الوعيد
على المخالفة يدل على وجوب المنفعة وتحريم المخالفة

= المحققين من أصولهم اليوم لا يرون أدلّاه الإجماع من العمية على الكشف عن
دخول المعصوم بشخصه أو قوله (الإجماع محمد صادق الصدر ص ٥١ وليظهر أيضاً
كفاية الأصول للشيخ محمد كاظم حر سبكي ص ٢٩١) وقد قرر السيد محمد
صادق الصدر أن الإمام إنما يقوم ببيان الأحكام إذا لم يحضره مانع؛ وأن المانع الذي أدى
إلى استداره طوائف من أتباع الأعمام هو نفسه بمعه أن يقوم بتبسيط الأحكام (الإجماع ص
٤٨ - ٤٩) وللأصوليين من الإمامية من تأخر عن فصل منصوصه المرفق به نوعاً من
الإجماع الإجماع الحسني أي المعروف بالتواتر، والإجماع الحسني أي المحصل من استمرار
اجتهاد المجتهدين ويعتبر رأي متأخرين تلجئ على الحسن تراجعاً عن القول بكشف
الإجماع عن دخول الإمام شخصه أو قوله (الإجماع للسيد محمد صادق الصدر ص ٥)
(١) فإن من أمير الخوارج شارحاً قول تكفير بن الإمام (التحرير والتحقيق ٣ / ٨٣)
(وهو) أي الإجماع (حججه قطعية) عند الأمة (إلا) عند (من لم يعتد به من بعض
الخوارج والشيعة، لأنهم) أي الخوارج و الشيعة (مع منصفهم -) (وما وجدوا) بعد
الإجماع عن عدد التواتر من الصحابة والتابعين على حجته

(٢) المقصود بذلك النظام كما ذكره عنه أبو الحسن البصري في المقصد (٤ / ٤) وقد
اعتنقه إمام الحرمين (لهما ١ ٦٧٥ و ٦٩٣) وأول من سماه بهذه قال
الزركلشي (البحر المحيط ٤ / ٤٤) وقال ابن دقيق العيد في شرح العنوان: نقل
عن النظام إنكار حجية الإجماع، ورأيت أن الحسين أكره ذلك في نفسه
لكتاب الرندي، وسببه إلى الكتب، إلا أن النقل مشهور عن الظن بذلك

(٣) راد في (ب). أي الإجماع

(٤) النساء ١١٥.

٤ - حجية الإجماع السكوتي:

[وفي حجية السكوتي وكونه إجماعاً حقيقياً تردد].

(وفي حجة^(١) السكوتي)، وهو أن يعني بعض المجتهدين بحكم ويسلع جميعهم، فيسكتون على التصريح بموافقه أو إنكاره، أقوال:

أولها: ليس بحجة ولا إجماع، وعري إلى نشأته أحداً من هؤلاء لا يسبب للسكوت^(٢) إجماع^(٣) •^(٤).

(١) راد في (ب) الإجماع

(٢) في (ب): لسكوت

(٣) وردت في رتب الشافعي ثلاثة مصوص صريحة في هذا موضوع أحده قول له جماع العلم طعة الشيخ أحمد شاكر - ص ٩٠ وضم الأم ٢٨٥ / ٧ - إن مقتهم عن المعارضة قد يكون عن علم بما قال، وقد يكون عن غير علم به، ويكون مولاً له، ويكون عن وقوف عنه، ويكون أكثرهم لم يسمعه. والثاني هو أشهر أقوال الشافعي في هذا الشأن، ونصه (الأم ١٥٢ / ١ واختلاف الحديث ص ٨٧ - ٨٨) - فإن كان فائز فكيف هؤلاء؟ فب لا يمان بشيء من هذا إجماع، ولكن يسبب كل شيء منه إلى فاعله، فيسبب إلى أبي بكر فعله، وإلى عمر فعله، وإلى علي فعله، ولا يقال نعيهم من أحد منهم موافقة لهم ولا مخالفة، ولا يسبب إلى سكت هؤلاء فائز ولا عمل عامل، إنما يسبب إلى كل هؤلاء وعمله. والثالث قوله (اختلاف مالك والشافعي ص ١١٧ / ٢٩٣ / ١١) - والصديق فيه أن لا يقول أحد شيء لم يفعله أحد أنه قاله ولو فب وافقوا بعضهم قال غيرك بن حاله فب لا ليس الصديق أن تقولوا وافقوا ولا حالوا بالصمت فب هذا الصديق ومع ذلك فقد اختلف في مذهب الشافعي في الموضوع اختلافاً كبيراً، وقد وقع عند أقواله في هذا الشأن وفصل الكلام فيها صم أطروحة بعنوان «مفهوم الإجماع عند الإمام الشافعي»

(٤) سقط ما بين العلامتين من (ج)

ثانيها: أنه حجة وإجماع ، لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يشعر
بالموافقة / [و ٢٦] عادة.

ثالثها: أنه حجة لا إجماع، وبه قال الصيرفي (ت ٣٣٠ هـ) ^(١)

رابعها: أنه حجة بشرط الإقرص للعصر ^(٢)، وبه قال السديجي ^(٣)
(ت ٤٢٥ هـ) ^(٤) وأبو علي الحلبي (ت ٤٠٣ هـ) ^(٥).

(١) هو المشهور عن الأكثر قال اباحي (بحكم المصنوع ص ٤٧٤ ف ٥٠٥) «وبه
قال أكثر أصحابنا المالكيين كآبي لم يعيروه، والقاضي أبو الطيب وشيخنا أبو
إسحاق وأكثر أصحاب الشافعي رحمه الله عنهم وقال القاضي أبو بكر لا نحو
إجماع» وبه قال دلود وأحمد بن محمد بن أبي جعفر السبكي، وقال القاضي
عبدلوهاب (البحر المحيط للركشي ٤ / ٤٩٥) «هو الذي يعصيه مذهب
أصحابنا» وقال ابن برهان (م، ص، م) «والله ذهب كافة العلماء منهم
الكرخي ومن ابن السمعاني والديلمي في الترمذي»

(٢) قال الركشي (البحر المحيط ٤ / ٤٩٨) «ر كذا رأيه في كتابه فقال هو حجة لا
يجوز الخروج عنه، ولا يجوز أن يعد أنه حجة مطلقا، لأن الإجماع ما علمنا فيه
موافقة الجماعة قرنا بعد قرن»

(٣) المرجع السابق نفسه

(٤) القاضي أبو علي الحسن بن عبد الله السديجي (ت ٤٢٥ هـ) كان فقيها ورعا صالحا،
له كتاب الجامع، والدرر طبقات السيراني ١٩٩، تهذيب الأسماء والطبقات
٢٦١ / ٢، طبقات الشافعية: ٢ / ٢٠٦، البداية والنهاية: ٣٧ / ١٢

(٥) قال الركشي (البحر المحيط ٤ / ٤٩٩) «نقله الأستاذ أبو طاهر البغدادي عن
الخدق من أصحابنا، واختاره ابن مطهر () واحترقه السديجي أيضا»

(٦) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حنيم المعروف بالحلي (٣٣٨
٤٠٣ هـ)، ن. انبهاج في شعب الإيمان طبقات السبكي: ٢ / ٣٣٣، طبقات -

حامسها: أنه حجة، إن كانت^(١) فتياً لا حكماً، لأن الفتيا يبحث فيها عادة، فالسكوت عنها رضى بها بخلاف الحكم وعري لابس أبي هريرة^(٢) (ت ٣٤٥هـ)^(٣).

سادسها: أنه حجة إن كان حكماً لا فتياً، لصدوره عادة بعد البحث مع العلماء، بخلاف الفتيا، وهو قول أبي إسحاق المروزي^(٤) (ت ٣٤٠هـ)^(٥).

سابعها: أنه حجة، إن وقع في أمر يفتون استندراكه، كإباحة فرج، وإرافة دم، لأن ذلك لخطره لا يسكت عنه، لا رضى به بخلاف غيره.

= ابن هدية الله. ١٤٠. شذرات الذهب: ١٦٧/٣

(١) بي (ب) كان ويريدت الكء بأحرها في الأصل بعد كون الود معددة، وهو أنسب لتأنيث «الفتيا»

(٢) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حنبل معروف بابن أبي هريرة (ت ٣٤٥هـ) أحد كبار الشافعية شرح مختصر المبري وألف كتاب المسائل في الفقه من مصادر ترجمته طبعات الشيرازي ٩٩، وفيب الأعيان ٧٥/٩ طبعات السبكي ٢٥٦/٣ البداية والنهاية ٣٠٤/١١ شذرات الذهب: ٢٧٠/٤ الفتح المبي: ١٩٣/١

(٣) «حكاه عنه الشيخ أبو إسحاق، وداوردي، ورافعي، وابن المصمدي، والآمدني، وابن الحاجب» (عن البحر المحوط ٤/٤٩٩)

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (ت ٣٤٠هـ) تلميذ ابن سريج كان إماماً حليلاً، ألف كتباً كثيرة منها الفصول في معرفة الأصول، وشرح مختصر المبري من مصدر ترجمته تهذيب الأسماء والسما ١٧٥ ٣ طبعات ابن هدية الله ٦٦، الفتح المبي: ١٨٨/١

(٥) «حكاه ابن النطان عن أبي إسحاق المروزي والصوفي» (عن البحر المحيط ٤/٥٠٠).

ثامنها: أنه حجة، إن كان سيكون أقل من الفائلين، بناءً على أن مخالفة الأقل لا تنصر

تاسعها: أنه حجة فيما ينوم ويستمر وقوعه دون غيره وهو قول إمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) ' منه [عنه] (١) البرماوي (ت ٨٣١ هـ) (٢)

والصحيح من هذه الأقوال أنه حجة مطلقاً، وشهره

(١) نعل الذي استند عليه في تقرير مذهب إمام الحرمين هو قوله في البرهان (١/ ٢٠٦) ف (٢٥١) وأن أقول لا ينصور دوم السكوت مع تداكر الواقعة في حكم العادة قطعاً وهذه صورة بحسب العقل ودفعها فإن هؤلاء مبحوضون فيها إما بوقاف أو خلاف ما يدعون حكمه رافضوا أو حاسموه فإذن لم يتصور استمرار السكوت حتى يبي عليه ادعاء القطع ومن عجيب الأمر أن هذا القائل أحال إدانة السكوت من غير قطع ولم يعلم أنهم لو أصغروا للمقطع لأسموه ولم يسكتوا إذا نظاوا الرمان، وقد سبه إليه الرركشي في البحر المحيط (٤/ ٢٠٥) بناءً على قوله المذكور وسببه هذا المذهب للبرمالي أيضاً بناءً على قوله في المحرر (١/ ٣١٩) والمحرر أن السكوت لا يكون حجة إلا في ضروري، وحدهم سكونهم وقد قطع عن أيديهم فاطع لا في مظنه القطع، فالدواعي سوف في رد عليه والثاني ما يسكنون عليه مع استمرار العصر وتكرر الواقعة بحيث لا يبدى في ذلك أحد خلافاً فأما إذا حصرنا محلست فأقضى واحد ومكنت الآخرون فحدث عرض ليكون المسألة مضمونة والأدب يقتضي أن لا يعترض على القصة والمعنى والله أعلم

(٢) في (ج) عن، وهو محال في الأصل هـ، وهو ممكن والمثبت من (ب) وهو الصواب

(٣) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد السلام من موسى العيممي السفلاقي البرماوي

(٧٦٣ - ٨٣١ هـ) فيه أصولي شافعي عموي، له تصانيف متعددة منها، شرح

صحيح البخاري سماه اللامع الصحيح على جامع، ونظم ألفية في أصول الفقه

وشرحها حسن الحاضرة ١/ ٢٠٧. المتح المبين: ٢٩/٣

الرافعي^(١) (ت ٦٢٤ هـ)^(٢) في كتاب القضاء

، وفي إلحاقه بالمطوق (وكونه إجماعاً)، أما محار مسلم، وأما (حقيقة) ففيه (تردد) بين الأصوليين،

٥. التمسك بأقل ما قيل:

[والتمسك بأقل ما قيل حقاً]

(و) أما (التمسك بأقل ما قيل) من أقوال العلماء حيث لا دليل، فهو (حق)، مثال ذلك اختلافهم في دية اندي كسائي، قيل: كدية المسلم، وعين كصعها، وقيل: كشيها^(٣) وبه أخذ الشافعي^(٤) الاتصاف على وجوب الأخذ بأقل ما قيل في الدية المذكورة

(١) إمام الدين أبو القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القرويني الرافعي (٥٥٨ - ٦٢٤ هـ) له كتاب: العرب، كان له أثر في اللغة والتفسير والحديث من مصادر برحمته بهدب الاسماء والمصنفات ٤٦٤/٢، طبقات السيكي ٢٨١/٨ طبقات ابن هداية الله، ٢١٨، شذرات الذهب: ١٠٨/٥

(٢) قال السيوطي (الكوكب الساطع ٣٥٤/٢) زاد الرافعي به المشهور عند الأصحاب

(٣) في (ب): كشيها

(٤) قال الشافعي (الام ١٠٥/٦) و فلم يحرم بحكم عني فاس الكافر إلا بدية، ولا أن يعرض منها إلا بحرم لازم فعصى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في دية اليهودي والنصراني ثلث دية مسلم () ولم يعلم أحداً قال في دياتهم أقل من هذا وقد قيل إن دياتهم أكثر من هذا فأكرموا قتل كل واحد من هؤلاء الأقول بما أجمع عليه فمن قتل يهودياً أو نصرانياً حصاً، وسقطت دمة بأمان إلى مدة، أو دمة بإعطاء جزية، أو أمان ساعة؛ فقتله في وقت أمية من المسلمين فعليه ثلث دية المسلم، وذلك ثلاث وثلاثون من الإبل وثلاث.



الأصل الرابع

القياس

١ - تعريف القياس وتحديد أركانه:

[القياس: إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لجامع بينهما يقتضي ذلك الحكم. فأركانه أربعة: الأصل، والعلة، والفرع، والحكم].

وهو لغة: التقدير والتسوية

واصطلاحاً ([الحاق])، أي^(١) حمل (صورة مجهولة) الحكم، لعدم ورود نص، أو إجماع (بصورة معلومة الحكم)، لورود نص أو إجماع، (لجامع بينهما يقتضي ذلك) الجامع (الحكمه) (فأركانه) أي القياس أربعة، وهي (الأصل، والعلة، والفرع، والحكم).

(١) في (ج) و(د): أو

٢ - الركن الأول.

الأصل، وشروطه

[قالأصل. المحكوم عليه، المشبه به وشروطه.

١ - ثبوت حكمه،

٢ - وأن لا يكون حكمه منسوخاً،

٣ - ولا مخصوصاً، كشهادة خزيمة،

٤ - وكثير معقول المعنى، كالتقديرات،

٥ - وكمعقول المعنى، إلا أنه لا ينظر له في الشرع

٦ - وأن لا يكون الأصل فرعاً عن أصل آخر.

٧ - وأن لا يكون الاتفاق على الحكم مركباً على وصفين، وكل

فريق يدعي أن وصفه هو العنة، وهو القياس المركب]

(والأصل) قال الأكثر إنه (محكوم عليه)، أي محل الحكم (المشبه

به)، ^(١) كالخمر في قياس البيذ عليه.

وقيل: الأصل / [ط ٢٦] هو الحكم وقيل. ديه

(وشروطه) أي الأصل:

(١) رداً في (ب) و (ج) وذلك.

الشرط الأول: ثبوت حكمه

(ثبوت حكمه) لأنه إذا لم يكن ثابتاً، وتوجه المبع عنه من المعترض،
(١) لم يترتب عليه الفرع^(٢)، إذ ثبوته في الفرع، فرع ثبوته في الأصل

الشرط الثاني: أن لا يكون منسوخاً:

(وأن لا يكون حكمه مسوحاً) وإلا لم يُنس الفرع عليه، بروال اعتبار
إجماع في نظر الشارع بالسح^(٣)، فلا يتعدى الحكم به * على^(٤) مساح
القياس^(٥)

الشرط الثالث: أن لا يكون مخصوصاً:

(و) شرطه. أن (لا) ينع من القياس عليه مانع، لوروده على خلاف
القياس بكونه (مخصوصاً) محله بالحكم، ببعض أو إجماع
فيمنع إلحاق غيره به وإلا بطل الإحصاء، (كشهادة حريمه)، فقد
حص بهذا الحكم، وشهر بهذه العصة بين الصحابة لحديث ومن شهد له
خزعة، أو شهد عليه، فحسبه^(٦).

(١) رادها ولو في الأصل، والصواب حذفها كما في (ب)

(٢) سقطت (الفرع) من (ب) و(د)

(٣) سقطت (بالسح) من (ب) و(ج) و(د)

(٤) في (ج) و(د) عن

(٥) سقطت ما بين العلامتين من (ب)

(٦) أخرج اللفظ المذكور هنا بمصه الميثمي في مجمع الزوائد (٩ / ٣٢٠) وقال «رواه

الطبراني ورجاله كلهم ثقات». وهذا جزء من حديثين يروي أحدهما سيب -

الشرط الرابع: أن يكون معقول المعنى:

(وكغير معقول المعنى) فإن الحكم فيه حاص محله^(١)، فيمنع إحقاق غيره به لعقد معنى [مورد] ^(٢) النص، (كالتفديرات) في نصب الركاة، وأعداد الركعات، ومقادير الخلود والكمارات.

الشرط الخامس: أن يكون مما له نطائر:

(وكمعقول المعنى)، أي النصحة التي هي مورد النص، (إلا أنه، لا

- إحصاء حرمته ﷺ بدلت، ومحصره ان الذي ﷺ اشترى من اعرابي فرساً، ثم اعطى الاعرابي بها في الطريق ثماناً عسى، فأنكر ابيعه، وصار يطالب بالشهود وشهد حرمته ﷺ ود سأنه رسول الله ﷺ ثم تشهد^٩ قال صدقت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ «شهادة خزيمة شهادة رجلين» رواه الحاكم في المستدرک عن عماره بن حرمه أن عمه أخبره (١١٨٧ / ٢ / ٢١) وقال «هذا حديث صحيح لإسناد ورجاله بائعان للشيعة ثقات ولم يخرجاه» والبيهقي في سننه (١٣١٨٩ / ٧ / ٦٦)، باب ما أبيح له من الحكم بنفسه (والسائي (٤٦١٧ / ٧ / ٣٠١)، كتاب اليسوع، باب التسخير في سرك (أشهد على البيع) والإمام أحمد في المسند (١٩٣٣ / ٥ / ٢١٥، ٢١٦٣٥، ٢١٦٠٥) والثاني حديث ريد بن ثابت ﷺ في جمع القرآن جاءت فيه شهادته حرمته على أية فقال ريد ﷺ «حرمته الأصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين» رواه البخاري (٢٦٥٢) ١٠٣٣/٣، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ (الآية)﴾ و٤٥٠٦، ١٧٩٥ كتاب التفسير، باب منهم من قصى عنيه ومنهم من ينتظر... الآية))

(١) في (ب) تقديم وتأخير، (حاص فيه)

(٢) في الأصل: تصور، والمثبت من (ب)

يظهر له في الشرع) يقع به التشارك فيجب اختصاص الحكم فيه بمحله،
 ويمتنع الإلحاق مثال ذلك: رخص^(١) السفر. قد عقل معنى إتيانها من
 جهة الشرع، ولكن لم يحد سبباً، يصاهي انسداد الاشتغال على أنواع
 الحاجات أما المريض فهو مساوٍ له في لفطر بحكم الضرر، فلم يقتصر إلى
 القياس. وأما حاجة المريض إلى القصر والجمع، فلا تصاهي حاجة المسافر،
 بل حاجته إلى الصلاة قاعدة أو تفريقها في لأوقات لتخفف عليه؛ فلم يكن
 مساوياً للسفر في وجه الحاجة

الشرط السادس: أن لا يكون فرعاً عن أصل آخر.

(وأن لا يكون الأصل)، أي حكمه (فرعاً عن) حكم (أصل آخر،
 لأن العلة، إن أحدث فذكر الوسط انشائي ضائع، وإن لم تتحد، فلا مساواة
 ولا إلحاق

وقال ابن السكيت: «ما ذكره الأصوليون من أن شرط حكم الأصل
 أن يكون غير فرع» مخصوص بعدي عما إذا لم يظهر للوسط فائدة النية^(٢)؛
 أما إذا ظهرت له فائدة، فلا / [و ٢٧] يمتنع عدي، أن يقاس فرع على
 فرع^(٣)

(١) في (ب) رخصة

(٢) حذف الشارح من كلام ابن السكيت ما ذكره من أنشأ، وبص المقدار المختلف من
 كلامه. «كما مثل في فوس السفر عن نسيح والتمساح على السر، أما إذا
 ظهرت له فائدة الخ كما ذكرها منعه»

(٣) رفع الحاجب عن ابن الحاجب، مخطوطة حراة جامع العرويين ٢٢٢/٢

ونقل عن الخاتبة^(١) والبصري^(٢) (ت ٣١٣هـ) (٣) الحوار مطلقاً.

(١) قال ابن خلدون في روضة البصر (بره خطه ٤ ٦ ٣) وقال بعض أصحابنا يجوز القياس على ما ثبت بالقياس، لأنه ما ثبت أصلاً في نفسه، فحار القياس عليه كالمصوص، قال شارحه الشيخ عبد القادر النومي الدمشقي (م من ص من الخامس رقم ٩) «قال المردوي في التحرير المنقوب» قال القاضي - يعني أبو يعلى - يجوز أن يستط من المزع المتوسط عند ثبت في الأصل ويقتضى عليه وقال أيضاً يجوز كون الشيء أصلاً لغيره في حكم وقرعاً غيره في حكم آخر وجوزوه الفخر من أصحابنا وأبو الخطاب، ومعه أيضاً وقال هو رأس عمل والبصري وبعض السامعية يقتل عليه بغير العلة التي ثبت بها، وحكى عن أصحابنا ومعه الموقر، والطوسي، وأبو عبد الله وغيرهم مطلقاً إلا بعدد الخصم وسبب - يعني بقي الدين ابن تيمية - في قياس العلة فقط انتهى، ومعه تعلم البعض الذي لم يصرح به المصنف»

(٢) محمد بن عبد بن حرب أبو عبد الله البصري (ت ٣١٣هـ) من أهل عبادان وفي قضاء مصر واسكنه الله جعفر الطحاوي وأصحابه وكان السهرورد يهاجرونه ويخافونه وكان شيخاً حراً وكان أبو جعفر يفتش بيته ويحمله ويكرى عليه في كل شهر ثلاثة آلاف دينار وكان يظن في القضاء والمنظم والموارث والأحسان والخسب وكان له مجلس في الجمعة يعرضه الفقهاء ويحدث في الحديث عصره يحدثون حدث عن شعيب بن فروخ وإبراهيم بن حجاج ويحيى بن عبد الحميد الحماني وعيسى بن عديسي روى عنه أبو حمزة الريان وعلي بن عمر الحرمي وأقام في القضاء ست سنين وسبعة أشهر إلى أن استتر وبقي مسيراً عشر سنين ذكر ينهاي أنه توفي سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة بعباد رحمه الله تعالى. (طبقات الخسبة: ص ٨٧)

(٣) هو أبو عبد الله البصري القاصي الحماني اتفق في التاريخ المشار إليه أهلناه وقد وقعت علة واضطراب بشأن أبي عبد الله البصري صاحب هذا المذهب فقد أخبره محقق شرح اللمع (١/ ١٠٤٤) هو رفر صاحب أبي حنيفة وأثنى عليه البعض بأبي عبد الله البصري باعتزلي حتى سنة تسعة وستين وثلاثمائة (المدة -

الشرط السابع: أن لا يكون مركباً.

وشرطه أيضاً: (أن لا يكون الاتفاق على الحكم) فيه (مركباً، على وصفين) مختصين، (وكل فريق) من الخصماء (يدعي أن وصفه هو العلة). أو يكون الاتفاق مركباً على وصف، يجمع الخصم وحوده في الأصل، (و) معنى هذين القسمين: (هو القياس مركب)^(١)

فالأول يسمى: «مركب الأصل»

ومثاله. قياس حني البابعة على حني نصبة، في عدم وجوب الركاه فإن عدمه في الأصل متفق عليه بين شافعي والحنفي لكن الشافعي يقول:

= والأصل (ص ٨٨) وسبب من حراء ذلك هذا المذهب للمعتزلة (الحجر المحيط ٨٤ / ٥) وقد نص الشيرازي على أنه «أنواع الله انصاري الخفي» في التنصير (ص ٤٥٠) وفي شرح اللمع (١ / ٨٣٦)، وكذلك الأمدى في الأحكام (٢ / ٢٧٩) وعبرهما

وقد نص المتخصص في أصوله (المصنوع ١ / ١٢٦) على حوار هذا المذهب عنده مطلقاً فقال: «ويجوز لقياس أيضاً على حكم قد ثبت من طريق القياس، وإن كان مختلفاً فيه يعني وإن كان حكم الكتاب لا يفسر الأول غير مجمع عليه وقد نص الشيرازي نفسه هذا المذهب في تنصيره ثم تراجع عنه في اللمع (انظر لبصرة وشرح اللمع في الصفحتين المشار إليهما، وكذلك الهامش رقم ١ ص ٤٥٠ من التبصرة)

(١) هو نصه عن شرح المحيي لجمع الخوامع (مع حاشية سامي ٢ / ٤٢٠) وتعريف ابن الحاجب (مختصر المسألة ١ ٢ ١ ٢) أن يسمى موافقه خصم في الأصل مع سعة علة لأصل أو سعة علة لأصل أو سعة وحوده في الأصل فالأول مركب الأصل، (و) الثاني مركب الوصف، ويظهر الأحكام للأمدى ٣ / ٢٨٤

«حلي مباح» والحفي يقول: «حلي صية»^(١).

والثاني يسمى: «مركب الوصف»^(٢).

مثاله: قياس «إن تروحت فلاة فهي طالق»، على «فلاة النسي
أتروحها طالق» في عدم وقوع بطلاق [بعد التروح]^(٣) فإن عدمه
في الأصل موقوف عليه بين لشافعي والحفي والعدة تعليق الطلاق^(٤)
قل ملكه. والحفي يمنع وجودها في الأصل، ويقول: هو تنحيز

(١) ليس في حلي الصية ركنه اتفاق خمسة واثنا عشره ولكن مأخذ ذلك عند الحفي هو
اشتراطهم النوع بمرصيه لركه قال الشافعي (بدائع الصنائع ١٤ / ٤) «شروط
المرصيه () ومنها البلوغ عندما فلا تحب على الصي»

ومأخذه عند الشافعي، الحفي المتابع أي حتى النساء لا تحب فيه الركاة قال الحفي
(مختصر المرني ص ٨٨) «ركه» قال الشافعي في غير كتاب الركاة: ليس في
الحلي ركاه، فالحكم واحد ولكنه عند الحفي باعتباره حال الصغر وهو معنى قوله
«الحلي صغيره» «د» «حلياً لا يمنع عندهم من وجوب الركاة فيه» قال الشافعي
(المبسوط ١٩٢ / ٤) «د» حتى عند نصاب لركاه سواء كان للرجال أو للنساء
مصنوع صياعه حل أو لا تحل، وعند الشافعي باعتبار كونه حلياً مباحاً وهو معنى
قوله «الحلي مباح»، «د» كونه صاحبه صغيرة لا يمنع عندهم من وجوب الركاة فيه
قال الشافعي (الأم ١٨٩ / ٧) «وهم يقولون ليس في مال الصبي ركاه»، ونحن نقول
بركي

(٢) راد في (ب) ووا

(٣) في (ب) (الترويح)، والصحيح لازم، واتفاق طبعات شرح الحلي على جمع

الخواص مع حاشية شافعي: ٢٢٠ / ٤، ومع حاشية العطار: ٢٦٣ / ٤

(٤) سقط ما بين العلامتين من الأصل والمثبت من (ب)

(١) لا يدرم الطلاق عند الخفي و لشافعي معاً من قول القائل «فلانة التي أزوجها طالق»، لأنه بحر به صاحبه طلاقاً، والطلاق لا يصح قبل الميث بالزواج وبكس بحور لشافعي أن يثبت على ذلك بالقياس على نفس الطلاق بالزواج كما في قول القائل «إن تزوجت فلانة فهي طالق» لا يصح عنده تعليق الطلاق قبل الزواج ولا بحور ذلك بالقياس عند الخفي لأنه يصح عنده تعليق الطلاق قبل الزواج قال البردوي (كشف الأسرار ٢/ ٢٧٨) «يصح تعليق الطلاق قبل الميث»، وقال شارحه البحاري (م ص ٢/ ٢٧٩) «لأن معنى قبل وجود الشرط بحسب، ومحل الالتزام باليمين الدمة فأما الميث في آخره فإنه يشترط لإيجاب «طلاق» والعتاق وهذا الكلام ليس بإيجاب ولكنه يعرض أن يصير إيجاباً فإن يثبت بوجود الميث في المحل حين يصير إيجاباً فمضاه إلى المحل، صحيحاً تتبعاً بعينه وإن لم يثبت بذلك بأن كان الشرط لا أثر له في ثبات الميث في المحل، شرطاً منك في الحال ليصير كلامه إيجاباً عند وجود الشرط باعتبار الظاهر»

٣ - الركن الثاني

العلة

شروطها، ومساالكها

أ - تعريف العلة.

[وأما العلة فهي المعروف، وهو وصف ظاهر لا خفي، منضبط].

(وأما) الركن الثاني من أركان القياس وهو (العلة) للحكم ويعبر عنها: بالوصف الجامع بين الأصل والفرع

(وهي المعروف) للحكم بمعنى أنها إذا وجدت كانت علامة للمجهول، يستدل بها على وجود الحكم ومعروفة به، كالإسكار فيها^(١) علة لتحريم المُسكر^(٢) وعلامة عكسها

(وهو) أي المعروف، (وصف) خفي، أي معلوم في نفسه لا يتوقف تعينه على غيره من عرف أو لغة أو شرع

ودلت الوصف (ظاهر)، أي، متميز عن غيره كالسكر^(٣) (لا خفي) كالرصي والسحط

(منضبط): كالطعم في باب الربا

(١) في (ب): ياء

(٢) في (ب): السكر

ب - شروط العدة

الشرط الأول: الاطراد.

[وفي شرط الاطراد، والانعكس، والتعدية: خلاف].

(وفي شرط الاطراد)، وهو التلازم بين وجود العلة مع وجود

المعلول، وعدم اشتراطه خلاف:

فإن انحرم الاطراد بتخلف الحكم عن علة، وهو^(١) القصص، فهي^(٢)

كونه قاذحاً في وجود العلة أو لا؟ عشرة أمور^(٣)

المصور^(٤) عند الشافعية أنه قاذح مطلقاً

والمفهوم عن أصحاب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد أنه غير قاذح مطلقاً

(١) في (ب) فهو

(٢) في (ب): وفي

(٣) فإن في جمع المصنف (مع شرح لمحي وحسنه بناني ٢ ٢٩٤ - ٢٩٨) في مصحح

ذكر العواذح، خصوص القصص ملخص مختلف مناهج الأصوليين فيه ومنها تخلف

الحكم عن العلة (١) وفاء بثقفي، وسمي القصص، (٢) وحالت الخفية لا يمدح،

وسمى تخصيص العلة (٣) وقيل لا في المستبطة (٤) وقيل عكسه (٥) وقيل

يقدرح إلا أن يكون لما ع أو بعد شرط، وعنه أكثر معانها (٦) وقيل يمدح إلا أن

يرد على جميع المذاهب كالغرابا وعليه الإمام (٧) وقيل يمدح في مخالطة (٨)

وقيل في المصنوعة، لا بظاهر عام (٩) والمستبطة إلا لمع أو فقد شرط (١٠)

وقيل الأمدي إن كان التخلف مدح أو بعد شرط أو في معرض الاستثناء أو كانت

مخصوصة عما لا يعمل بالتأويل لم يقدح، وقد اكنمى اشارحها يذكر الأول والثاني

(٤) في (ب) المصور

وإن المحرم الاطراد، بأن وحد الحكم مع إلغاء وصف من العلة؛ سواء أبدله لغيره، كما يقال في باب / [ط ٢٧] صلاة [الخوف]^(١)، هي صلاة يجب قضاؤها على من لم يعينها، فيجب أدائها كصلاة الأمر، وإن الصلاة فيها كما يجب قضاؤها مع الترك، يجب أدائها.

فيقول المعارض: خصوص صلاة معي، ويسمى بأن الخج كذلك واجب الأداء كالقضاء فدر خصوص الصلاة بالعبادة دفعاً للاعتراض ويقول: هي عادة يجب قضاؤها، فيجب أدائها كالأمر ثم ينقص وصف العادة^(٢) المعلن به بصوم الحائض، فربما عادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها بل يحرم أو لم يبدله بغيره، كزلعائه في المثال المذكور خصوص الصلاة، فلا يبقى من العلة إلا [قوله]^(٣) يجب قضاؤها

فيقال عليه: لس كل ما يجب قضاؤه، يجب أدائه، بدليل الحائض، إذ يجب عليها قضاء الصوم خوفاً لدائه

واحرام الاطراد بإلغاء وصف مهما يسمى «الكسر»، وقد يسمى «النقص المكسور» قال ابن اسمكي (ت ٧٧١هـ): «إنه قاذح على الصحيح»^(٤).

(١) سقط ما بين المعرفتين من الأصل والمثبت من (ب)

(٢) سقطت (العبادة) من (ب).

(٣) سقطت من الأصل ومن (د)، والمثبت من (ب)

(٤) في جمع الخوامع (مع شرح المحيى وحاشية سامي ٢/ ٣٠٣) ولتمام عبارته: «لأنه نقص المعنى وهو إسقاط وصف من العلة»

الشرط الثاني: الانعكاس:

هو في شرط (الانعكاس) وهو [انتلازم] ^(١) بين عدم العلة وعدم المعلول، وعدم اشتراطه خلاف مبي عنى حوار التعليل بعلةتين وصحة: فالدافع بشرطه، ويجعل تحلفه بأن وحد ^(٢) الحكم بدون العلة قادحاً فيها

والمحور لا يشترطه، ويجعل التحلف غير قادح ^(٣)

الشرط الثالث: التعدية:

وفي شرط ^(٤) (التعدية) وهي: ^(٥) كون العلة تعدى الأصل، فهو حد في غيره، وعدم اشتراطها (خلاف) بين الأصوليين.

(١) في الاصل: التزم، والثبت من (س)

(٢) في (ج): واحد

(٣) قال ابن الحاجب حوار العكس وهو انشاء الحكم لانفاء لعل، واشترطه مبي على تعليل الحكم بعلةتين، لانفاء الحكم عند سماء دليبه وفل شرحه العصد بشرط قوم في علة حكم الاصل، والانعكاس وهو انه كلما عدم الوصف عدم الحكم ولم بشرطه آخرون واخفق انه مبي عنى حوار تعيين الحكم الواحد بعلةتين مختلفتين، لأنه اذا جار ذلك صح أن ينص الوصف ولا يسمى حكم لوجود الوصف الآخر وفيه مقدمه وأما إذا لم يجر ضرب الحكم دون الوصف بدل عنى أنه ليس عليه وأما عليه وإلا لانتمى الحكم بانفائه، لو حوب بقاء الحكم عند انشاء دليبه (شرح العصد على مختصر المنتهى: ٢/٢٢٣)

(٤) سمعت (وفي شرط) من (ج)

(٥) في (ج). وهو.

مهم من اشترط التعدية، ومع التعليل بالقاصرة مطلقاً.

ومع الحمية لتعليل [بالقاصرة]^(١) إن م تكن بص، أو إجماع^(٢)

والصحيح عدم الاشراف، وصحة التعليل بالقاصرة مطلقاً، وهو
مذهب الشافعي (ت ٤٠٤ هـ)^(٣)، ومالك (ت ١٧٩ هـ)^(٤)، وأحمد

(١) سقط ما بين المعوتين من الأصل وكتب من (ب)، وفي (ج) (في القاصرة)

(٢) قال أبو بكر الخصاص (المصور ٤: ١٣٨ - ١٣٩) وغير جابر بن يكون

حكم على الشرع مقصوراً على موضع النص، والاتفاق غير متعد إلى فرع مختلف
فيه، لأنها إذا كانت بهذا الوصف م تكن عللاً وعند أصحاب الشافعي أنه قد

يكون من علل الشرع ما لا يعتد به فرع ولا يعرف المقصود أو الاتفاق، وكان

الحارثي في كشف الأسرار (٣/ ٤٩٥) : ألا يرى أن الأوصاف معارضة بعضي

يعنني كل وصف من أوصاف النص غير ما يقصده الآخر () والتعليل بالكل أي

بجمع أوصاف النص بأن يجعل لكل واحد غير ممكن لأن ذلك لا يوجد في غير

المقصود عليه () فاعلم أن بوحه استدراك الفلاس لا يقتضيه قصد الحكم على

النص، أو التعليل بكل واحد من الأوصاف بأن يجعل كل وصف علة غير ممكن

لاقتضائه إلى الساقص () والتعدية راعدها أمران مفصّلان فيكون التعليل المؤدي

إليه باطلاً () ولأن حكم ظهر عقيب كل الأوصاف التي اشتمل عليها النص،

فالتعليل ببعض تخصيص فلا يشتد ولا بدليل وحاصل هذا القول أن التعليل لا يجوز

إلا فيما يشتد علة بص أو إجماع

(٣) قال العراقي (شفاء العليل ص ٥٣٧) : أحلفوا في صحة العلة القاصرة مذهب الشافعي

عليه السلام إلى صحتها، لأن جواز تعديه أمانة بسبي على معرفة صحتها بطريقه وليس بالتعدي

مدخل في التصحيح، وهو نتيجة التصحيح وقال أبو حنيفة عليه السلام : إنها باطلة، فإنه لا

حكم لها إذا حكم في محل النص ثابت نص، ولم يشتد بها حكم في غيره

(٤) وقال القاضي عبد الوهاب وهو قول جميع أصحاب وأصحاب الشافعي (البحر -

(ت ٢١٤ هـ) ^(١) واحتاره الإمام الراري (ب ٦٠٦ هـ) ^(٢) والآمدي
(ت ٦٣١ هـ) ^(٣) وأتاعهما ^(٤).

الشرط الرابع: تعليل الوجودي بالوجودي:

«ولا خلاف في تعليل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي،

- المخط ١٥٧/٥) وتسمى العلة انفصرة أيضاً بالعلة الواقعة كما في اصطلاح
أبي الويد الباسي وعمه قال (إحكام المصنوع ص ٦٣٣، ف ٦٦٧) والعلة
الواقعة عنه صحيحة وبها يقول أصحاب مائت رحمه الله وأكثر أصحاب الشافعي
وقال أصحاب أبي حنيفة: العلة الواقعة باطنه وبديل على ما يقوله أن القياس أماره
شرعية صغار أن تكون حاصه وعامه ولا يجرهه عدم التعدي عن الصفة
كالمص... الخ

(١) حكمة الآمدي (الإحكام ٣/ ٣١١) عن الإمام أحمد، وعن ذلك هو أصل ما نسب
إليه ها وفي مذهب الحنابلة اختلاف ونعصير والغالب عليهم اشتراط التعدية قال
في المسودة (ص ٣٦٧)، «لا يصح التعليل بعلة فصره على من المص عند أكثر
أصحاب والحنفية، خلافاً للشافعي وأبي الخطاب وديكية، ووافقا لبعض السماعية.
وعندي أنها علة صحيحة. وقد ثبت ذلك مذهب لأحمد حيث علس في التلخيص في
رواية عنه بالتحصية الخ» وقال ابن قدامة (روضة الناظر مع برهة الخفاطر ٢/
٣١٥) «قال أصحابنا من شرط صحة العلة أن تكون متعدية» وقال الدمشقي في
شرحه (م من ص من إمامش ٩) «خلافاً للشافعي وأبي الخطاب وأكثر المتكلمين»
(٢) قال (المحصل ٥/ ٤٤٣) «مذهب الشافعي في أن يجوز التعليل بالعلة انفصرة
وهو قول أكثر المتكلمين وقال ابن حنيفة وأصحابه لا يجوز ووافقوا في العلة
المصوصة»

(٣) قال (الإحكام: ٣/ ٣١٢): «... والمختار صحتها».

(٤) سقط ما بين العلامتين من (د).

والعدمي بالعدمي].

(و لا خلاف) بينهم في تعيين الحكم الوجودي بالوصف الوجودي^(١)
مثله: * كتعليقهم التحريم بالإسكار، لأيهما وجوديان معاً.

الشرط الخامس: تعليل العدمي بالعدمي:

(و) لا خلاف أيضاً في تعيين الحكم (العدمي بالعدمي) مثله^(٢)
كتعليقهم عدم نفاذ التصرف بعدم العقل

الشرط السادس: تعليل الوجودي بالعدمي.

[وفي تعليل الوجودي بالعدمي خلاف].

(وفي تعليل) الحكم (الوجودي بالعدمي) أي: الحكم العدمي
(خلاف) بين الأصوليين نحو قس المرشد لعدم إسلامه، والأكثر / [و
٢٨] على حواره قال العاصد (ص ٦٤٦ هـ). والمختار معاه^(١) ^(٢)

الشرط السابع: تعليل العدمي بالوجودي

[وأما تعليل العدمي بالوجودي: فهو التعليل بالمانع].

(١) سقط ما بين العلامتين من (ج)

(٢) في (ج): المانع

(٣) قال عاصد الدين الإنجي (شرح مختصر انتهى لاس احاجب ٢ / ٢٣٢) وإذا عُلِّل
حكم عدمي بوجود مانع أو انقضاء شرط - كما يقال عدم شرط صحة البيع وهو
الرؤية - أو وجود المانع - وهو الخلل بالسبب فلا يصح - فهل يجب وجود المقتضى
مثل بيع من أهله في محله أو لا يجب؟ المختار أنه لا يجب.

(وأما العكس): وهو (تعليل) الحكم (العدمي بـ) الوصف (الوجودي)، كعدم تعداد التصرف بالإسراف، (فهو) [المسمى]^(١) عندهم (التعيل بالمانع)، أي: بالوصف المانع

الشرط الثامن: وجود المقتضي

[وهل من شرط التعيل به، وجود المقتضي؟ لأن انتفاء الحكم إذا لم توجد العلة فيه، لاستحالتها، لا لوجود المانع أولاً. لأن المانع إذا أثر مع المقتضي فدونه أولى]

(وهل من شرط صحه (التعيل به) أي: بمانع (وجود المقتضي) للحكم وهو قول الجمهور - (لأن انتفاء الحكم) المعلن (إذا لم توجد العلة) به، أي في المحل، إما هو لأجل استحالتها، أي العلة، لا لوجود المانع^(٢)؟

(أو لا) بشرط في التعيل بالمانع وجود المقتضي - وهو اختيار الإمام الرازي (ت ٦٠٦ هـ)^(٣)،

(١) سقط ما بين المقوم من الأصل والمنتهى من (ب)

(٢) تقدم ما يأتي بين علامتين إلى هذا الموضع في (ب)

(٣) قال الرازي (المحصول ٥ / ٤٣٨ - ٤٣٩) «عين الحكم العلمي بالوصف الوجودي لا يتوقف على بيان ثبوت المقتضي لذلك الحكم وهذه المسألة من تفاريع جواز تخصيص العلة فإن إذا أنكره اسم الجمع بين مقتضي والمانع، أما إذا جزمه جاء هذا البحث والحق أنه غير معتبر لثبوت الأول أن الوصف الوجودي إذا كان مناسباً للحكم العدمي، أو كان دائراً معه وجوداً وعدماً، حصل ظن أن ذلك الوصف علة لذلك العدم، والظن حجة انشائي أن بين انقصي والمانع معاندة -

وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(١)، وابن السكيت (ب ٧٧١هـ)^(٢) - (لأن) الوصف (المانع) من الحكم، (إذا أثر) في نفي الحكم (مع) وجود الوصف (المقتضي) [للحكم]^(٣)، (فهو نه أولى)؟

قال ابن السكيت: «لكن سته إلى عدم المقتضي أولى من سته إلى وجود المانع، وأقل مقدمات»^(٤).

وأحيب^(٥)، بأن عدم المقتضي، ووجود المانع، وكذا انتهاء الشرط، أدلة متعددة، ولا يمنع اجتماعها.

قال ابن السكيت: «ولك أن تقول، فالاستناد إليها جيد جميعاً»^(٦)،^(٧)

- ومصادرة الشيء لا يتقوى بمصده، بل بصحفه به. وإذا حار السليل بالمانع حال صحفه، فلأن محور ذلك حال هوته، وهو حال عدم المقتضي، كان أولى»

(١) قال ابن الحاجب، (شرح عنصر مهي: ٢ / ٢٣٢) «إذا كانت وجود مانع أو انتهاء شرط لم يلزم وجود المقتضي»

(٢) قال في جمع الخوامع (مع شرح هسي وحاشية ساني ٢ / ٢٦٦) «وأما العدة إذا كانت وجود مانع أو انتهاء شرط، فلا يلزم وجود المقتضي؛ وعاف للإمام وخلافه للجمهور»

(٣) سقطت من الأصل و(ح) و(د)، والمثبت من (ب)

(٤) في (ح). مقدماته.

(٥) أسد الخواب للمجهول بميراثه من كلام ابن السكيت لأن الخواب لابن الحاجب كما يأتي مفصلاً

(٦) سقط ما بين العلامتين من (ب).

(٧) المقول هنا مقتطف من كلام ابن السكيت بلفظه وسأورد فيما يلي كلامه بتمامه، وسأجعل ما يتخلله من كلام المصنف أي ابن الحاجب بين قوسين ليتمكن التعبير -

[وللعلة طرق]

(وللعلة) المعرفة للحكم (طرق) أي، أدله، يستدل بها على
علتها^(١)، وتسمى المسالك.

المسالك الأول: النص:

[الأول: النص، صريحاً، وإيماء]

المسلك^(٢) (الأول النص) والمعنى به هـ، ما دل من الكتاب والسنة

— فيه وفي كلام ابن السكيت في شرحه، معتمد على طعة محضر المصنف مع شرح
المصنف وحاشيته (٢/ ٢٣٩) «(وإد كات) يدل لانتفاء الحكم (وجود مع)،
كعدم وجود، الفصاح عني لأب مع الأبره؛ (أو انتفاء شرط)، كعدم الإحصاء
الذي هو شرط وجوب الرحم، (لم يترجم وجود مقتضي) وهو اختيار الإمام في
المحصول وأنبأه خلافاً للأمدني ويعين حكم بعدم ما يوصف بالوجودي يسمى
«علية بالمانع» وأصبح المصنف لما أحياه فقال (ب) «إد تنفي الحكم مع» وجود
(المقتضي كان) انتفاءه (مع عدمه أحسن، وثبت أن يقول ويكس سببه إلى عدم
المقتضي أولى من سببه إلى وجود المانع وأقبل مقدمات) (قالوا إن لم يكس) وجود
المقتضي قائماً، (فانتفاء الحكم لانتفائه) لا بوجود المانع أو انتفاء الشرط (هـ) «
عدم مقتضي، ووجود المانع، وانتفاء الشرط (أدبه معدده)؛ ولا يمنع اجتماعها
ولت أن تقول: فالاستناد إليها حينئذ جميعاً وقع بحيث عن ابن الحاجب، مخطوط

حرارة جامع القرويين برقم ٦١٤ ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٣

(١) سقط ما بين العلامتين من غير لأصل، وحاء فيه ملحق وعليه علامة التصحيح

(٢) سقط (المسالك) من (ج)

على العلية، وهو تارة يدل (صريحاً) لدلالة اللفظ على العلية وصعاً، (و) تارة يدل (إعفاء) لافتقار الوصف بحكم، لو لم يكس الوصف، أو بطوره للتعيل كان بعيداً، تراه بلاعة الشارع عنه

(١) النص الصريح:

[والصريح: الإتيان بصيغة العلة].

(والصريح) مراتب أقواها.

- (الإتيان بصيغة) لفظ (علة)، نحو لعله كذا، أو ما يدل عليها نحو.
 ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾^(١)، ﴿كَيْ تَقْرَ عَلَيْهَا﴾^(٢)، إذن يعبر الله لك ديبك
 - وقد يستعاد العليل بحرف طهر فيه نحو لكذا، أو إن كان كذا،
 أو بكذا.

وقد يستعاد بتعليق الحكم على الوصف من إدخال العاء على العلة
 نحو «لا تغسلوهم، فإن كل جرح يموج مسكاً يوم القيامة»^(٣)

(١) الثالثة الآية (٣٢)

(٢) جزء من آتيني طه (٤٠)، والقصص (١٣)

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (سرم ١٤٢٢٥ ٣ / ٢٩٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في فتى أحد ولا يغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يموج مسكاً يوم القيامة ولم يصر عليهم والأحاديث في موضوعه كثيرة وإنما اقتصرنا على ما في المسند مراعاة لطيفة اللفظ وقد أحمل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى العبارة عن أحاديث الباب بقرنه (الأم ١ / ٢٦٧)، وفي المصوغة اضطراب في اللفظ بصحيحه من فتح الباري ٣ / ٢١٠) فقد جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة بأن النبي ﷺ لم يغسل عبيدهم ودل رموهم بكلومهم

(٢) الإجماع وموافقه

[والإجماع مراتب]

- أن يذكر مع الحكم وصف يعد أن يؤتي به لغير التعليل.

- والاستنطاق بوصف معلوم ليرتب عليه الجواب، فلولا التعليل لكان استنطاقه عارياً عن الفائدة.

- وذكر الحكم عقب العلم بحادثة.

- ونقل الراوي فعلاً صدر من الشارع، أو من غيره، فيرتب عليه حكماً من الشارع].

(والإجماع مراتب) أيضاً:

أحدها:

(أن يذكر مع الحكم، وصف) مناسب، (يعد أن يؤتي به) - أي بالوصف (لغير التعليل) لعروه حيثد عن مائدة كقوله^(١) عليه السلام. «لا يحكم / [ط ٢٨] أحد بين اثنين، وهو عصيان»^(٢) فتقييده المنع من

(١) في (ب): لقوله

(٢) متفق عليه من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، والنسخة من مسلم البحاري (برقم ٦٧٣٩ / ٦ / ٩٦١٦، كتاب القضاء، باب هل يقضي بمضي أو يمضي وهو عصيان) ومسلم، (برقم ١٧١٧ / ٣ / ١٣٤٤، كتاب القضاء، باب كراهية قضاء الفاسي وهو عصيان) وهو في سائر الكتب الستة الرمدي (برقم ١٣٣٤ / ٣ / ٦٢٠) وأبو داود (برقم ٣٥٨٩ / ٣ / ٣٠٤) وابن ماجه (برقم ٥٤٤١ / ٨ / ٢٤٧) وابن ماجه (برقم ٢٣١٦ / ٢ / ٧٧٦) وهو أيضاً في مسند أحمد (٣٦ / ٥)

الحكم بحالة انعصب المشوش لمفكر يدل على أنه عنة له، وإلا حلاً ذكره
عن المائدة، ودلت بعيد لراحة بلاعة الشارع عنه.

(و) ثانيها: (الاستنطاق).

وهو أن يطق (يوصف معنوم) بالسامع (لم نبت عليه)، أي: على ذلك
الوصف (الحوادث هيولا العليل) موحود فيه، (لكان استنطاقه) بذلك
(عارياً عن المائدة)، لساني لأجلها كقولہ عنه، حين سئل عن بيع
الرطب بالنمر «أبيع الرطب بد جف؟ قالوا نعم قال: فلا إدأ»^(١)

وكقوله عليه الصلاة والسلام حين سأله الخثعمية: إن أبي أدركه
الوفاة وعنه مريضة جع، فإن حجت عنه أبيعك ذلك؟ فقال^(٢): «أرأيت
لو كان على أبك دين فقصيته عنه، أكان يؤدي ذلك عنه»^(٣) قالت نعم

(١) يرويه من حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ مالك (الموطأ) برقم ١٢٩٣
٦٤٤/٢ كتاب البيوع، باب ما يكره من بيع النمر، والشافعي (المسند)
١٤٧/١ وأحمد (المسند) برقم ١٥١٥، ١٧٥، وأصحاب السنن الرمزي
(برقم ١٢٢٥ ٥٢٨/٣، كتاب البيوع، باب ما جاء من النبي عن مخالفة
والمرأة) والسناني (المختار) رقم ٤٥٤٥ ٣٦٨/٧، كتاب البيوع، باب اشتراء
النمر بالرطب) ودموداود (برقم ٣٣٥٩ ٣، ٣٥١ باب في النمر بالنمر) وابن
ماجة (برقم ٢٢٦٤ ٢ ٧٦١، باب بيع الرطب بالنمر) وأخرجه كذلك ابن
حرمة وابن حبان والدارقطني وإسحاق والبيهقي والبراء كنهم من حديث زيد أبي
عياش أنه سأل سعداً بن أبي وقاص الحديث (تلخيص الخيزر ٩/٣)

(٢) في (ب): قال

(٣) في (ب) أكان يبعه ذلك؟

قال: فدين الله أحق أن يقصى؟^(١). فإن الخشمية سأنته عن دين الله، وذكر

(١) يتعلق النظر في تخريج هذا الحديث بأمرين أحدهما تحديث في معناه والآخر بالزيادة التي جاءت في بعض طرقه، وهي موضع الشاهد. روى الحديث - باستثناء الزيادة التي في آخره - الستة إلا أبا داود عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه عنه الفصل في البخاري في أربعة مواضع كتاب الحج، باب وحوب الحج وفصله (برقم ١٤٤٢ / ٩ / ٥٥٦) وباب الحج عن لا يستطيع الثوب عسى الراحلة (برقم ١٧٥٥ / ٩ / ٦٥٧) كتاب البخاري، باب حجه الوداع، (برقم ٤١٣٨ / ٤ / ١٥٩٨) كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، (برقم ٥٨٧٤ / ٥ / ٢٣٠٠) ومسلم. كتاب الحج، باب الحج عن الحاجر لرمامة أو هرم ونحوهما، أو للصوت، (برقم ١٣٣٤ / ٩ / ٩٧٣) الرمدي (برقم ٨٨٥ / ٣ / ٢٣٢). كتاب الحج، باب ما جاء أن عرفات كلها موقف) السائي (الحجى برقم ٤٦٣٥ / ٥ / ١١٧). كتاب الحج، باب الحج عن الحي الذي لا يستملك على الرجل). ابن أبي شيبة (برقم: ٩٩٠٦ / ٩ / ٩٧٠). كتاب الحج، باب الحج عن الحي إذا لم يستطيع) وجاءت الزيادة في مسند الشافعي (١ / ١٠٨) ولعله «قال سفيان هكذا حفظته من الزهري، وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن أبي إسحق عن منه، ورأيت فيه فقايت يا رسول الله» فهل يمعنه ذلك؟ قال نعم، كما لو كان عليه دين فقصته بعه. وفي سنن البيهقي (برقم ٨٤١٢ / ٤ / ٣٩٨) ولعله «قال سفيان وكان عمرو بن دينار حدثنا أولاً عن الزهري عن سليمان بن يسار عن أبي عباس عن من فيه أو يمعنه ذلك يا رسول الله؟ قال نعم، كما لو كان على أحدكم دين فقصه» فمما جاء عن الزهري حديثه فمما يقبل هذا الكلام الذي رواه عنه عمرو. وهذه من زيادة الثقة قال الخطيب البغدادي (الكفاية ص ٤٩٤). «قال الجمهور من العلماء وأصحاب الحديث زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها» بن إنه ذكر تعدد ما في الرواية الأولى، إذا أعاد روايته على القصص حيث قال (م من م من) والاعتماد على روايته الأولى والعمل بما تقتضيه المزم وأولى. وقد جاءت هذه الزيادة عن عمرو بن دينار وهو أحد الأئمة الأعلام. قال ابن عيينة (تذكرة الحفاظ: ١ / ١١٣) «ثقة ثقة ثقة»

نظيره، وهو دين الادمي، فيه عني التعليل به، أي: كونه علة للنفع، ولا لرم العبث، فمهم منه أن نظيره في اسؤول عنه، وهو دين الله كذلك عنة لئلا^(١) هذا الحكم وهو النفع

(و) ثالثها:

(ذكر الحكم عقب)، أي: إثر (اعلم محادثة) وقعت للمحكوم عليه، كحكمه ﷺ، بعد قول الإعرابي: «هلك وأهلك»^(٢) *^(٣)، وقعت أهلي في بهار رمضان فقال ﷺ: «أعتق رقبة»^(٤)

(١) في (ب): لعي

(٢) زيادة قوله «وأهلك» قال بن حجر (الدرية في تجميع أحاديث الهداية ٢٨٠/١) وذكرها الخطابي ورودها، وأوردها شارح في موصولة، لكن من الیهمی حظاها

(٣) سقط ما بين العلامتين (ج) و(د)

(٤) الحديث مشهور رواه جميع الأئمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأكفيها هذا ذكر تحريمه من الكتب الستة، وكنها في كتب الصوم فلا مدعاء لكراره البخاري (برقم ١٨٣٤ ٢/٦٨٤، باب إذا جامع في رمضان ولم يكس له شيء فصدق عليه فليكفر)، ومسلم (سرقم ١١١ ٢/٧٨١، باب تعليق تحريم الجماع في بهار رمضان على الصائم وروى الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها يجب على الموسر والمعسر وتب في دمه المعسر حتى يستطيع)، والترمذي (برقم ٧٢٤ ٣/١٠٢، باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان)، وأبو داود (برقم: ٢٣٩٠ ٢/٣١٣، باب كفارة من أتى أهله في رمضان)، والسندي (السنن الكبرى: برقم ٣١١٤ وما بعده: ٢/٢١١، ذكر اختلاف ألفاظ النبي خير أبي هريرة فيه، ودلت بعد أن ذكر «ما يقص الصوم ما يجب على من جامع امرأته في شهر رمضان وذكر اختلاف السافلين خير عائشة فيه ٢/٢١٠)، وسنن مائة (برقم ١٦٧١ ١/٥٣٤، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان).

فأمره بالإعتاق عند ذكر الوقاع، يدل على أنه علة له، وإلا خلا السؤال عن الجواب، وهو بعيد لرايته عنه عليه السلام، فيقدر السؤال في الجواب، فكأنه قال: إذا^(١) واقعت^(٢) فأعتق.

(و) رابعها:

(نقل الراوي فعلاً) أي كان مطلقاً، سواء كان الراوي فقيهاً، أو غير فقيه، لأن الظاهر أنه لو لم يفهمه، لم يفقه

وسواء (صدر) الفعل المفعول (من الشارع، أو) من (غيره، غيرت) الراوي (عليه) أي. على الفعل المفعول (حكماً) صدر (من الشارع)، نحو ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، ونحو: سجد سجد^(٤)، وربما ما عجز ترجم^(٥) / [و ٢٩]

(١) سقطت (إذا) من (ب)

(٢) سقطت (واقعت) من (د)

(٣) راد من ذكر الآية (أيديهما) في (ب)

(٤) المائدة: الآية (٣٨)

(٥) هذا اللفظ مشهور في كتب اللغة والأصول بتثنية كما هو هنا وقد جاءت أحاديث متعددة بمعناه، وهذا اللفظ اختصاراً نظراً لشهرتها ومنها حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (صحيح مسلم رقم ٥٦٩ / ١ / ٤٠٢) «صلى رسول الله ﷺ فراد أو نقص قال إبراهيم والوهم مني فقرب يا رسول الله أريد في الصلاة شيء؟ فقال: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس ثم تحول رسول الله ﷺ - فسجد سجدتين» فإن الحديث باحترال ما بين العارضتين نحو ما في عباراتهم

(٦) يقال في هذا اللفظ مثل ما قيل في سابقه ومن لأحاديث الواردة بمعناه حديث -

قال ابن السكيت (ت ٢٧١هـ) : « ولا يحكى أن الوارد في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ أقوى مما ورد في كلام الراوي، والراوي العقيبه أولى بحس ليس بعقيبه »^(١).

المسلك الثاني: الإجماع

[الثاني: الإجماع].

(الثاني) من مسائل العدة (إجماع) قال ابن السكيت: «إجماعاً»^(٢) أجمعوا على [عليه]^(٣) وصف إجماعاً قطعياً أو طياً، ثبت عليه. ومثاله: قوله عليه الصلاة والسلام (لا يعصي الفاسي وهو عصيان)^(٤) قال

- حابر بن سمره رضي الله عنه (صحيح مسلم رقم ١٦٩٩، ٣ / ١٣١٩) وأبى معاوية مائل حين حياءه به إلى النبي ﷺ، رجع قصير أعصر بين عليه رداء، فتشهد على نفسه أربع مررات أنه ربي فقال رسول الله ﷺ: فعلت ما من لا والله إنه قد ربي الأحرار قال عروجه: فإن الحديث هنا يثبت بحال ما من العارفين بحس ما في عباراتهم. وقد قال ابن السكيت (رفع المحاب - المحطوط المذكور ٣٣٠ / ٢) حديث ربا معاوية وروحه متفق عليه ولكن هذا سقط - وهو مطلوب لا أعرفه وبأمن نص الرواية المذكورة برول ما استشكله ريش أصل ما استشهد به الأصوليون به

(١) رفع المحاب - المحطوط المذكور ٣٣٠ / ٢ ومبتدأ كلامه كما يلي وأما في كلام الشارع مثل (والسارق وسارقة لا تقطعوا أيديهما)، أو في كلام الراوي، وإليه أشار بقوله ومثل قول الراوي (سجد) () وسواء العقيبه وغيره في ذلك، لأن الظاهر أنه لو لم يهمه لم يقنه ولا يحكى أن الوارد الخ كما جاء هنا بمصه

(٢) سمعت أداها الشرط (إجماعاً) من (ب)

(٣) في الأصل: (عليه) والثبت من (ب)، ومن نسخة رفع المحاب.

(٤) تقدم تخريجه.

القاضي أبو الطيب (ت. ٤٥٠ هـ)^(١): أجمعوا [على] " أن السهي فيه لأن
العصب يشعل قلبه " (٢).

المسلك الثالث: المناسبة أو الإحالة أو تخريب المناط:

[الثالث: المناسبة، وهو كون محل الحكم فيه وصف يناسب الحكم].

(الثالث) من مسائل العلة: (المناسبة).

وتسمى إحالة، لأنه بالنظر إليه يحال أنه علة

واستحراجها: تخريب المناط^(٣) [أيضاً]^(٤). لأنه^(٥) بدء ما يبط به الحكم

(وهو^(٦) كون محل الحكم فيه وصف يناسب الحكم). كالإسكار في

التحريم.

(١) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر سبطي (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ) صبه
وأصولي شافعي، شاعر وأديب، له شرح مختصر مرسى، وصف في المعنى والاختلاف
والأصول طبقات الشواربي ١٢٧ نهديب لأسماء واللغات ٢٣٧/٢ الفتح
الدين. ٢٣٨/١ تاريخ التراث العربي ١٩٠/٢

(٢) سقطت من الأصل والمثبت من (ب)، ومن نسخة رفع الخاج

(٣) رفع الخاج المخطوط المذكور - ٣٤٨/٢ وقد عدم ذكر مسلك الإجماع على
مسلك النص بخلاف ما جاء هنا

(٤) سقطت من (ج) و(د)

(٥) سقطت من الأصل والمثبت من (ب)

(٦) في (أ) و(ج) بأنه.

(٧) في (ب). وهي

تعريف المناسب وأنواعه

وفي المنهاج: «المناسب ما يحل لإسنان معاً»^(١)، أو يلغعه عنه صرراً، وهو - [حقيقي]^(٢) ديوبي ضروري، كحفظ النفس بالقصاص، والدين بالقتال، والعمل بالرحمة عن المسكرات، والمال بالصمان، والنسب بالحد^(٣) على^(٤) الرنا

- ومصلحي: كصب الولي للصغير.

- وتحسيني: كتحريم القادورات.

- وأحروي: كتركبة الفس.

وإصاعي بطن مناسباً، فنزل بالناسل منه^(٥)

(ثم المناسب) من حيث ~~الهيئة~~ أربعة أقسام: مؤثر، وملائم، وغريب، ومرسل.

١) المناسب المؤثر:

[ثم المناسب إما أن ينص الشرع على اعتبار نوعه في نوع الحكم وهو المؤثر].

(١) في (ب) دعاً

(٢) في الأصل حق، وفي (أ) و(ج) و(د) حمي، ولتب من طبعات المنهاج وشروحه

(٣) في (ب) و(د): بالحد

(٤) في (ج) ع. وفي (د) م.

(٥) الإيهام: ٣/ ١٥٤ ونهاية السؤل: ٤/ ٧٥.

لأنه (إما) أن يعتبره الشرع، أو لا:

فالمعتبر: (بأن ينص الشرع) بلفظ صريح، أو يشت الإجماع (على اعتبار نوعه) أي: المناسب (في نوع الحكم هو) ذلك^(١) (هو المؤثر) سمي بذلك لظهور تأثيره.

مثال المعتبر بالنص، تعليل نقص الوضوء عن الذكر، المستند من حديث: «من مس ذكره فليتوضأ»^(٢).

ومثال المعتبر بالإجماع، تعليل ولاية الماء على الصغير بالصغر، فإنه مجمع عليه.

(٢) المناسب الملائم:

[أو نوعه في جنس الحكم، أو جنسه في نوع الحكم، أو جنسه في

(١) سقطت ما بين العلامتين من (ب) إلى (ج).

(٢) هذا لفظ رواية أبي داود، وقد ورد الحديث بمعني متدرجين ومقارنين للفظ المذكور أحدهم من رويته الموطأ وغيره وهو «إذا مس أحدكم ذكره فليوضأ»، والآخر من رواية الترمذي وغيره وهو «من مس ذكره فلا يصح حتى يوضأ» والحديث عن سيرة بنت صفوان رضي الله عنها عن النبي ﷺ أخرجه حديث في الموطأ (برقم ٨٩ / ١ / ٤٢)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر) ونسبته (مسند الشافعي ١ / ١٢)، وأحمد (المسند برقم ٤٧٣٣٤ / ٦ / ٤٠٦) وصحاح السنن في كتاب الطهارة الترمذي (برقم ٨٢ / ١ / ١٢٦، باب الوضوء من مس الذكر)، والسياني (المحبي برقم ١٦٣ / ١ / ١٠٠، باب الوضوء من مس الذكر)، وأبو داود (برقم ١٨١ / ١ / ٤٦، باب الوضوء من مس الذكر)، وابن ماجة (برقم ٤٧٩ / ١ / ١٦٦، باب الوضوء من مس الذكر) ومسألة الوضوء من مس الذكر من مختلف الحديث، واختلاف بين المعهاء فيها قديم

حس الحكم، وهو الملائم]

(أو) يصح لا يلفظ^(١) صريح، بل يرتب الحكم على وفقه، أو
ثبوت إجماع على:

اعتبار (نوعه) أي أساس (في حس الحكم) كالتعليل بالصعر في
حمل الكاح على المال في الولاية لجامع الصعر فإن الوصف الذي هو
الصعر معتبر في حس الولاية شاملة لنوعي ولاية الكاح، [ط. ٩٩]
والمال بالإجماع

(أو) اعتبار (حسه) أي أساس (في نوع الحكم) كالتعليل
بصدر^(٢) المخرج في حمل الحصر على السمر في الجمع بين الصلاتين للمطر
لجامع المخرج فإن الوصف الذي هو مخرج، حس شامل لنوعي المخرج^(٣)
الحاصل في السمر^(٤) والمطر وهو معتبر إجماعاً في نوع الحكم الذي هو
رخصة الجمع

(أو) اعتبار (حسه) أي أساس (في حس الحكم) كالتعليل
بحماية القتل العمد العُدوان في حس المنقل على المحدد في القصاص، فإن
الوصف الذي هو حماية العمد العُدوان، حس يشمل الحماية في النفس
والأطراف، معتبر في حس الحكم، الذي هو القصاص الشامل، لقصاص

(١) في الأصل اضطراب وإخاء فيما بين معقولين وفي (د) بالفتح، والمثبت من (ب)

(٢) في (ب): صدر

(٣) سقطت (المخرج) من (ب) و(ج) و(د)

(٤) في (ب): بالسمر

الفس والطرف.

(وهو) أي. المناسب المعتبر، بترتيب الحكم على وفق الوصف
(الملائم) سمي بذلك للملاءمة بالحكم

(٣) المناسب الغريب:

[أو لم ينص على اعتباره، وإنما ثبت الحكم على وفقه في صورة،
فهو الغريب]

(أو لم ينص) الشرع، ولم يثبت الإجماع (على اعتباره) في الوصف
المناسب، (و) إنما (يشت^(١) الحكم) فقط، (عنى وقع في صورة ما)

كالتفتيا للمنتك عند [الموافقة]^(٢) في رمضان، فإن حاله إنما يناسب
التكفير ابتداء بالصوم، ليرتدع به دون الاعتاق، والإطعام لسهولة لهما عليه.
لكن الشارع ألقى ذلك بإجماعه وأحداً من الثلاث، لا بعينه، من غير تفرقة
بين ملك ولا غيره، فلا يعمل به^(٣) (فهو) النوع الثالث وهو: (الغريب)

(١) في (ب)، ثبت

(٢) في الأصل: الموافقة، والمنبث من (ب)

(٣) ذكر ذلك العراقي في «شعاع العليل» (ص ٢١٩) من غير تسمية ذلك ولا العالم المعنى
وذكر القاصي عياض في «ترتيب المسالك» (٣، ٣٨٨) نقضه مع التعيين ونصه «وقع
الأمير عبدالرحمن على جارية له في يوم من رمضان ثم بدم ويعتق في طلب يحيى
وأصحابه، فسألهم فبادر يحيى فقتل بصوم الأمير - أكرمه الله - شهرين متتابعين
فما زال ذلك يحيى سكت، فقوم ففما حرقوا سائرهم لم حصه بذلك دون غيره مما هو
فيه محرم، من الصيام واعتق فقال لو فحاله هـ السب رضى كل يوم وأعتق،
فحمل عسى الأصعب عليه، فلا يعود» والقصة مشهورة عن يحيى بن يحيى الليثي -

٤ (المناسب المرسل:

[...وإلا فهو المرسل].

وعبر المعبر. هو المشر إليه بقوله ' (وإلا) ' بأن لم يصر الشرع، ولم
يشت إجماع، ولا حكم من الشرع على وقفه في صورة ما، (فهو) النوع
الرابع، وهو: (المرسل) يعبر عنه بمصالح المرسله، والاستصلاح أيضاً

المسلك الرابع: الدوران.

[الرابع: الدوران، وهو وجود الحكم عند وجود الوصف وعلمه
عند عدمه]

المسلك (الرابع) من مسالك الفعلة: (الدوران)

وسماه الأقدمون: الخريبات^{٢٢٣}

- تذكر في ترجمته (مثلاً سم أعلاه ابتداءً ١ / ٥٩١)، وذكر في كتب الأصول
مناسبة الكلام عن المناسب العرب (مثلاً مسلم الشوب ٢ / ٢٦٦، وشرح المحلى على
جمع الجوامع، وحاشية العطار: ٢ / ٣٢٦، وحاشية باني: ٢ / ٢٨٤)
(١) راد في الأصل: أي

(٢) قام إمام الحرمين في البرهان بعد عنه مصطلح 'الخريبات' في مصوص متقدميه من
الأصوليين، وسجل ما لاحظته من تطور المصطلح، وذلك حيث قال (البرهان: ٢ /
٥٩٦ ف ٧٥٩) «فما اعتمد محققون، وارتضاء الأستاذ أبو إسحاق إثبات على
الأصل بتقدير إحالته، وما سببه الحكم، مع سلامة عن العوارض والمبطلات،
ومطامعة الأصول وغير الأستاذ عنه في نصائمه بالاطراد والخريبات ولم يعن الطرد
المردود، فيه من أشد الناس عني الطاردين؛ ولكنه عرض بالإحالة، وفرقه به شروط
الخريبات وعنى بالخريبات السلامة عن مبطلات» ويلاحظ عند تأمل كلام إمام -

والآمدي^(١)، وابن الخياط^(٢): الطرد والعكس.

(وهو وجود الحكم عند وجود الوصف وعدمه) أي الحكم (عند عدمه)، أي الوصف، كعصير العنب، فإنه متاح إجماعاً^(٣) ما لم يصير

= الحرمان في البرهان بأنه ارتواج اصطلاحى يجب بمعمل مصطلحي «الطرد»
و«الحرمان» معاً، كما في قوله (البرهان ٤، ٦٤٨، ف ٩٩٧) «أن ما يصبه
الشرع على صيغة العنة» إن لم يكن معاً في كونه عنه، بل كان ظاهراً في هذا
العرض فإذا ورد عنه ما يجمع «حريان العنة»، فيظهر منه أن الشارع لم يرد التعليل
وإن ظهر ذلك منه في مقتضى بعبه، و«محض بظاهر ليس بدعاً» وإن نص على
التعليل على وجه لا يفسد التأويل، يصدى في ذلك نوع آخر من النظر، وهو أن ما
يصبه عنه، إن عم يصبه على صيغة لا يطرأ بها، يخص بعض الصور التي «تطرد
العله فيها»، فلا مطمح في اعراض ما يذهب «طرد العنة» وقد ثبت «رعد عقد
التأويل في النصرة» (ص ٤٦٠) مسألة بالاستدلال على أن «الطرد والحرمان شرط
في صحة العلة وليس بدليل على صحتها» فاستعمل المصطلحي معاً ومن حمل قوله
في أثناء استدلاله (ص ٤٦٦) «ولأن الطرد هو القائس لأنه يرغم أنه يطرد
ذلك حب واحد ولا يتناقص وقعه لا يدل على أحكام الشرع ولأن الحرمان فرع
العله وموجها فلا يجوز أن يجمع دليلاً على صحتها لأن الدليل يجب أن يتعلم المدلول
عليه». فلاحظ أنه يستعمل المصطلحيين متساوية من غير فرق

(١) سعمل الآمدي هذا المصطلح فعلاً في عموم هذا المسلك، فصار (الإحكام
٤٣٠/٣) «نسلك السابغ إثبات العلة بالانحد والعكس» ولكنه قبل في أثناء
كلامه (٤٣١/٢) «إن الصور التي «درا الحكم فيها مع الوصف وجوداً
وعندما الخ» ثم قال (٤٣٢/٢) «والحق في ذلك أن يقال «الطرد» لا يدل
على التعليل بل الوصف لو جهى الخ» و«خاص أنه يراوح بين مصطلحي «الطرد
والعكس»، و«الطرد»

(٢) وجعله آخر مسائل العلة شرح مختصر انتهى: ٤٤٥/٢

(٣) سقطت (إجماعاً) من (ب)

مسكراً، فإذا صار حلاً، ورأى إسكرار حل، فإن التحريم دار مع الإسكرار
وجوداً وعدمًا

المسلك الخامس: الشبه.

[الخامس: الشبه، وهو تردد المسألة بين أصدين مختلفين وشبهها
بأحدهما أقوى]

المسلك (الخامس) من مسائل العدة: (الشبه) / [و ٣٠] منع
المعجمة والموحدة وهو مرلة بين مرثي المناسب والطرء، لأن الوصف إن
ناسب بالذات فهو المناسب، وإن لم يناسب، وإنما^(١) أن يعتبره الشارع^(٢)
في بعض الأحكام أولاً الأول^(٣) - شبه، و^(٤) الثاني: الطرد

وإنما كان بين مرثيهما، لأنه يشبه الطرد من حيث إنه غير مناسب
بالذات، ويشبه المناسب بالذات^(٥)، من حيث التبعات الشارع إليه في
الحملة

(و) لذلك قال المصنف: (هو) أي: شبه (تردد المسألة^(٦)) بين أصدين
مختلفين وشبهها) أي: المسألة، (بأحدهما) أي: بالواحد من الأصلين

(١) ما بين العلامتين في (ب) (وإلا إما)، وفي (ج) و(د) (وإنما)

(٢) في (ح) الشرع

(٣) في (ب): الأولى

(٤) سقطت الواو من (ب)

(٥) في (ب): باندائي.

(٦) في (ب): المسألتين

المختلفين، (أقوى) شبهاً، فيحكم ما هي أقوى شبهاً به، كالوضوء مثلاً، فهو دائر بين التيمم، وإزالة سحابة، فشبهه بالتيمم من جهة أن المزال بهما* وهو المحدث، حكمي لا حسبي، وشبهه بإزالة السحابة من حيث^(١) إزالته بهما* "حسبي لا حكمي"

فالمالكية، والشافعية يوحون الية في الوضوء حملاً على التيمم لشبهه به فيما ذكر، لأنه أقوى عندهم [والحنفية^(٢) لا يوحون الية في الوضوء حملاً على السحابة، لشبهه بها فيما ذكر أنه أقوى عندهم]^(٣). ولكل ترجيحات تفوي مذهبه^(٤)

(١) في (ب) من جهة

(٢) في (ب). بهما وسقط ما بين العلامتين (ج) كم

(٣) في (ب): الحميمون

(٤) سقط ما بين العلامتين من الأصل والقيحون (ب) كم

(٥) قال ابن رشد في بداية الجهد (١/ ٨ - ٩) «حيث علماء الأصناف هل الية شرط في صحة الوضوء أم لا بعد اتفاقهم على اشتراط الية في العبادات () فذهب فريق منهم إلى أنها شرط، وهو مذهب الشافعي، ومالك، وأحمد، وأبي ثور، وداود، وذهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط، وهو مذهب أبي حنيفة، والثوري وسبب اختلافهم تردد الوضوء بين أ، يكون عبادة محضة، معمولة المعنى، وإنما يقصد بها العزة فقط، كإصلاة وغيرها؛ وبين أن يكون عبادة معمولة المعنى، كغسل السحابة فإنهم لا يختلفون أن العبادة محضة مفتقرة إلى الية؛ والعبادة المهيمنة المعنى غير مفتقرة إلى الية

والوضوء فيه شبه من العبادتين ولذلك وقع الخلاف فيه وذلك أنه يجمع عبادة ونظافة والفقهاء أن ينظر بأيهما هو أقوى شبهاً فيلحق به»

المسلک السادس: الطرد.

[السادس. الطرد، وهو ثبوت الحكم مع الوصف فيما عدا المتنازع فيه. ومن لا يعتبر الدوران لم يعتبر هذا بالأولى].

المسلك (السادس) من مسائل البعة: (الطرد) (وهو)، أي. الطرد، (ثبوت الحكم) مقارناً (مع الوصف) من غير مناسبة، (فيما عدا) الحكم (المتنازع فيه)

كقول بعضهم في الحنـ 'مائع لا تنسى القطرة على حسه، فلا تزال'^(١)
به الحساسة كالدهر

أي. بخلاف الماء، فتساق القطرة على حسه، فتزال به الحساسة
فساء القطرة وعدمه، لا مناسبة فهو للحكم، وهو روال الحساسة،
أصلاً وإن كان الساء، وعدمه مطرد لا بعض عليه

(ومن لا يعتبر) المسلك الرابع في كلام المصنف، وهو (الدوران)؛ مع
أن العلة واحدة فيه وجوداً وعدمًا، (م يعتبر هذا) المسلك (بالأولى)؛ لأن
العلة فيه في طرد الوجود فقط؛ وهو^(٢) أصعب منه

(١) في (ج) و(د) يزال.

(٢) في (ب) مهر

٤ - الركن الثالث .

الفرع، وشروطه:

معنى الفرع:

[وأما الفرع فهو المحكوم به، المشبه].

(وأما) الركن الثالث من أركان القياس، وهو (الفرع). (فهو المحكوم

به، المشبه) بالأصل

الشرط الأول:

[وشروطه: وجود العلة فيه بتمامها]

(وشروطه) أي: الفرع (وجود^(١) العلة)، التي في الأصل (فيه،

بتمامها) / [ظ ٣٠] من غير زيادة كالإسكندر في قياس السيد على الخمر،

أو مع زيادة كالإبناء في قياس الصرب على شافير

فإن لم توجد العلة بتمامها في الفرع، لم يعد حكم الأصل للفرع،

بواسطة علة الأصل.

الشرط الثاني:

[وأن لا يتقدم حكمه على الأصل]

(و) شرطه أبصاً، أي: الفرع. (أ) لا يتقدم حكمه، أي: الفرع

(١) في (أ) و(ج) و(د) و(حوب

(عنى) حكم (الأصل) في الظهور - لأنه لو كان يتقدم عليه، للزم أن يكون حكم الفرع قبل مشروعيه لأصل حاصل من غير دليل، وهو تكيف ما لا يطاق.

اللهم إلا أن يكون إرماً محصم، كما قال الشافعي للجمعية: طهارتان أى^(١) تفرقان؟^(٢) تساوي^(٣) الأصل [و]^(٤) الفرع في المعنى مثال ذلك: قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية، فإن الوضوء يُعَدُّ به قبل الحجرة، والتيمم إنما يُعَدُّ به بعد الحجرة^(٥).

٤. ٤. الشرط الثالث

[وأن لا يبايه في الأحكام، كالبيع مع الكاح]

(و) شرطه^(١) أى: الفرع أصلاً (أن لا يبايه)، أى الأصل في

(١) في (ج)، النى، وفي (ك) طهارة:

(٢) قال المرني (مختصر المرني ص ٨ / ٢) وقال الشافعي ولا يحري طهاره من غسل ولا وضوء ولا تيمم إلا به روي على من أجاز الوضوء بغير نية بقوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات ولا يحور التيمم بغير به، وهم طهارتان، فكيف تفرقان؟^(١) وقد استشهد إمام الحرمين بهذه العبارة على معنى قول الشافعي (البرهان ٥٦٢ / ٢ ف ٨٢٦، ٢ / ٨٠٠ ف ٢٩٤) روي في ذلك العراقي على عذته في المحول (ص ٣٨٣).

(٣) في (د): تساوي

(٤) ردت هذه التواضع لأن الكلام لا يستقيم بدون زيادتها

(٥) شرح اعلي على جمع الخوامع مع حاشية بماني: ٢٢٩ / ٢.

(٦) سقط ما بين العلامتين من (ب)

(الأحكام) الشرعية، (كالبیع) مثلاً (مع السكاح)، فإن حكم كل منهما
مباين لحكم الآخر، فلا يشت قیاس أحدهما على الآخر
الشرط الرابع:

[وأن لا يكون منصوباً بعموم أو خصوص]

(و) شرطه أي: العرع أيضاً (أن لا يكون منصوباً) عليه، (بعموم
أو خصوص)، موافق للقیاس، للاستثناء^(١) حيث^(٢) بالنظر عن القیاس،
أو حكم^(٣) مخالف للقیاس لأن النظر مقدم على القیاس

(١) في (ج) للاستثناء

(٢) سقطت من (ج)

(٣) سقطت (حكم) من (ب) و(ج)

٥ - الركن الرابع:

الحكم، وشرطه

[وأما الحكم: فمـ شرطه: أن يكون شرعياً غير مطلوب فيه القطع. وفي كونه عادياً، أو لقوياً، أو عقبياً، خلاف، مبنى على جواز القياس في هذه الأمور ومنعه فيها].

و(أما) الركن الرابع وهو (الحكم) (فـم شرطه)، أي الحكم: (أن يكون شرعياً) لا عقلياً أو لقوياً

قال العـصـد (ب ٦٤٦ هـ). ولأن المطلوب إثبات حكم شرعي للمساواة في عـهـ، و^(١) لا بتصور إلا بذلك فلو قال: شراب مشد، فيوجب الحد، كما يوجب الإسكـر، أو كما يسمى خـمراً، كان باطلاً من القول، خارجاً عن الاسـطـام^(٢).

(غير مطلوب فيه القطع)، لأن القطعي إنما يقاس عليه، ما يطلب فيه القطع أو البقـ كالعائد مثلاً، وبقياس هـ لا يعيد القطع، ولا البقـ، وإن أفاده، فتبعاً للأصل فمط، وليس هو لارماً^(٣)، ولا مشروطاً^(٤) فيه

(١) في (ب) فلا

(٢) شرح الإيجي على مختصر المنتهى لابن الحاجب ٢ / ٤٠٩

(٣) في (ب): لارم.

(٤) في (ب) مشروط

(ويكونه) أي: حكم الأصل، (عادياً أو تعوياً أو عقلياً خلاف) بين
الأصوليين، (مسي على حوار القياس في هذه الأمور، ومعه فيها) / [ط ٣٠].

٣٦



الأصل الخامس

الاستدلال

[أو ٣١]

١ - تعريف الاستدلال

[الاستدلال: دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس].

وهو آخر الأدلة الشرعية.

- وهو لغة: طلب الدليل

واصطلاحاً: يطلق على إقامه الدليل، مطلقاً من نص، أو إجماع، أو غيرهما وعلى نوع خاص منه، وهو المراد هنا، المعروف بأنه:

(دليل ليس بنص) من كتاب، أو سنة، (ولا إجماع) من أهل العقد والمحل، (ولا قياس) من الأقيسة الشرعية وقد تقدم تعريف كل من النص، والإجماع، والقياس فلا يفتقر إلى تعريف معجول

[فدحل الاقترائني، والاستثنائي، والاستقراء، ونفي الفارق، والتلزم، ووجود السبب، أو المنع، أو فقد الشرط، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وقد تقدمت].

٢ - القياس المنطقي.

(ودخل) فيه القياس المنطقي، وهو: قول مؤلف من قصايا، متى سلمت، لزم عنها لداتها قول آخر

أ - القياس الاقتراضي.

فإن لم يذكر اللزم بالمعل، فهو القياس (لاقتراضي) نحو: «كل سيد مسكر»، و«كل مسكر حرام»^(١) يشع «كن سيد حرام»

ب - القياس الاستثنائي.

(و) إلا فهو (الاستثنائي) نحو «إن كان سيد مسكراً فهو حرام»، «لكنه مسكر» يشع: «هو حرام»

٣ - الاستقراء:

(و) دخل في الحد أيضاً (الاستقراء)، وهو قسمان تام، وباقص

(١) متواتر رواه جمع عمير من الصحابة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ فقد ذكره الإمام أحمد بن حنبل في كتاب الأشربة المصرد عن عشرين صحابياً (فتح الباري ١٠ / ٤٤) وأورده السيوطي في الأذهار المسائر وذكره عن أربعة عشر مصاباً من الصحابة، وعنه الكشاني في نظم المسائر وراود ذكر أربعة من الصحابة (ص ٩٩) وقال السرراني في شرح الموطأ (٤ / ٢٠٩) «وقد ورد نعت هذا الحديث ومناه من طرق عن أكثر من ثلاثين من الصحابة» ومثل ذلك عند الشوكاني في فيض المدير (١ / ١٥٧) وعمره لابن حجر. وقد فصل ابن حجر في فتح الباري (١٠ / ٤٤) تحريجه عن واحد وثلاث صحابياً واستنتج أن «أكثر الأحاديث عنهم حيا»

أ - الاستقراء التام:

فإن كان عن^(١) تتبع جميع جزئيات الكلّي، يثبت حكمها للجزئي،
نحو: كل جسم متحير، فهو تام

ب - الاستقراء الناقص.

وإن كان عن^(٢) تتبع أكثر الجزئيات، لإثبات حكم كلي، فهو ناقص.

٤ - القياس في معنى الأصل، أو بقي الفارق

(و) دخل في الحد^(٣)، «القياس في معنى الأصل»^(٤)، وهو المسمى:

(١) في (ب) و(ج) يتبع

(٢) في (ب) و(ج)، يتبع

(٣) وارد في (ب) أيضاً

(٤) اختلف في هذا النوع من الاستدلال اختلافاً كثيراً بين الأصوليين من بدخله في قياس
العنه، ومنهم من بعده في مسائل نعت، ومنهم من بعده عبارة عن السير والتسميم
ومنهم من يخرجه عن نطاق القياس ويدخله في جملة أنواع الاستدلال كما ذكره
(ينظر في تفصيل مذهبهم البحر عيط ٥٠ / ٥ ثم من ٢٥٥ إلى ٢٥٩) وقد
أُظهِرَ على هذا النوع من الاستدلال أنصاف كثيرة، وبالإضافة إلى الاصطلاحين
المدكورين هنا يسمى أيضاً «تفقيح المسألة»، في الشريعة الخرجاني (في حاشيته على
شرح العبد على مختصر السهي لاس الخاضع ٢ / ٢٨١) و«قياس في معنى
الأصل»، وهو أن يجمع بين الأصل والمعبر به في الفرق، ويسمى «تفقيح المسألة»،
كما في قصة الأعرجي، يلحق به الرعي والهدي، وقد بحث العراقي هذا التقارب بين
عبارة «قياس في معنى الأصل» وعبارة «تفقيح المسألة» وحذر من إدخال تفقيح المسألة
في معنى قياس الشبه على هذا الأساس (شعاع العبد ٤٢٠ - ٤٢٢) وسمى -

(بمعنى العارفين)، وهو أن يبين عدم تأثيره، فيثبت الحكم لأجل ما اشتركا فيه كالحاق الأمة بالعبد في سرية العتق فاعارفين بين الأمة والعبد الأبوثة؛ ولا تأثير لها في مع السراية؛ فثبتت^(١) السراية فيها لأجل ما شاركت فيه العبد.

٥ - التلازم، أو قياس الدلالة

(و) دخل في الحد^(٢) (التلازم)، وهو يسمى 'وقاس الدلالة'^(٣)

٦ - وجود السبب، أو المانع، أو فقد الشرط

(و) دخل في الحد^(٤). (وجود السبب)، أي سبب الحكم، وكلمة وحد، وحد الحكم مفروفاً مع وجوده. (أو) وجود (المانع) للحكم.

— — — — —
- «عربي» معناه قبل ذلك على ثلاثة أقسام أخرى لبعض النوع من الاستدلال حيث قال (م من ص ٤١٤) «وردت في بعض الأصوليين عن هذا الجنس من الاستدلال على موضع الحكم»، ورغم أن ذلك لا يسمى قياساً وسماه أبو زيد الديبوسي «دلالة الخطاب» وسماه فريق «قياس الشبه» وعرض أن بين أنه مقبول به بالاتفاق، وليس داخل في قبيل قياس الشبه الذي اختلف فيه المنعبلون للقياس».

(١) في (ج): ثبت وفي (د) ثبت.

(٢) راد في (ب) أيضاً

(٣) يصح إطلاق المصداق في مثل هذا المقام عن البحث الذي يعتصم به تعريف قياس الدلالة وذلك أن الأصوليين يعرفونه بحسب معان مختلفة وأبسط تعريف لما ذكره المصنف والشارح ها هو تعريف ابن الخاحب وشرح مختصر انتهى ٢/ ٢٨١
لقياس الدلالة بأنه «تلازم بين حكمين من غير تعيين علة».

(٤) راد في (ب) أيضاً

وكما وحد، انتهى الحكم (أو) وجود (فقد الشرط) بحكم، وكما
انتهى، انتهى الحكم^(١).

٧ - الاستصحاب:

(و) دخل في الحد^(٢): (لاستصحاب)، وهو كون الحكم العلاني قد
كان ولم يطرأ عدمه، وكل ما كان كدلت فهو مطلوب النقاء واحتلف فيه:
فيل. حجة في الشرع مصد دفاعاً، ورفعاً، سواء عارضه طاهر، أم لم
يعارضه.

وقيل: / [ط ٣١] ليس بحجة مطلقاً، ولا يثبت حكم شرعي إلا
بدليل، وعليه أكثر الخفية^(٣).

(١) ذكر ابن الحاجب أصل الاختلاف في عدم دلالة نوعاً من الاستدلال، حيث قال
«وأما نحو: (وجد السبب) أو: (ما منع) أو: (فقد الشرط)، فويل: دعوى دليل،
وقيل دليل وعلى أنه دليل من استدلال، وقيل إن ثبت بعمر الثلاثة وما كان
شارحه العصد» وإنما الدليل ما يسلم حكم، وهو وجود النسب الخاص، أو
وجود المانع، أو عدم الشرط المحصور وقيل هو دليل، إذ لا معنى للدليل إلا ما
يلزم من العلم به العلم بالعدم بالعدول، وهو كدلت وباء على أنه دليل، فويل هو
استدلال مطلقاً، لأنه عمر النص والإجماع والقياس وقيل استدلال إن ثبت وجود
السبب أو المانع أو فقد الشرط بعمر ثلاثة، وإلا فهو من قبيل ما ثبت به إن نصاً وإن
إجماعاً وإن قياساً وهذا هو المحذور (شرح مختصر انتهى ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١)

(٢) راد في (ب). أيضاً

(٣) ليس إنكار الخفية لدلالة الاستصحاب على إطلاقه، وبذل فيه تفسير أبي زيد
الدبوسي (تقويم الأدلة ص ٤٠ - ٤١) لاستصحاب الحان إلى أربعة أقسام
مختلفة صحيح منها ما صححه، وبمذوحه الفادح في غيره. والأقسام التي ذكرها -

وقيل: حجة في الدفع به عما ثبت، دور الوقع به [لما ثبت] ^(١). ومثال الدفع ^(٢) استصحاب حياة المفقود، قبل الحكم بموته، فإنه دافع للإرث منه، وليس برافع لعدم إرثه من غيره، لثبت في [حياته] ^(٣)، فلا ^(٤) يثبت استصحابها له ملكاً جديداً، إذ الأصل عدمه.

= فريضة في معانيها من الأقوال المعقدة المذكورة عند الشرح هنا وقد اتبعت السرخسي (أصول السرخسي، ١/ ٤٤٣ - ٤٤٦) واتبعت السرخسي البردوي وشارحه البحاري كشف الأسرار ٣/ ٣٧٧ في تفسيره وقام بتفصيل عبارته ولذلك هزني سأورد هذه الأقسام لبعضها، ونكسي حديث ذكر استدلاله والأمثلة التي تحللت كلامه أحدها استصحاب حكم دخول مع العلم بغيث ما بعد الدليل المعبر وذلك بطريق آخر عن غيره بوجوه، أو بطريق آخر غير معروف به وهذا صحيح والثاني استصحاب حكم دخول بعدم دليل معبر ثبت بطريق النظر والاحتجاج بقدر الرسم وهذا يصلح لإسداء العذر، والدفع، ولا يصلح للاحتجاج به على غيره والثالث استصحاب حكم حان قبل التأمل والاحتجاج في طلب الدليل المعبر وهذا جهل، لأن قبل الطلب لا يحصل له شيء من العلم بانتهاء الدليل المعبر ظاهراً ولا باطناً وبكيفية مجهول ذلك ينصير منه في القلب وجهله لا يكون حجة على غيره، ولا عسراً في حقه أيضاً والنوع الرابع استصحاب الحال لإثبات الحكم ابتداء وهذا خطأ محض، وهو صلال محض مما يتعمده لأن استصحاب الحال كاسمه وهو التمسك بحكم مدي كان ثابتاً إلى أن يقوم الدليل المزيل وفي إثبات الحكم ابتداء لا يوجد هنا معنى؛ ولا عمل لاستصحاب الحال فيه صورة ولا معنى.

- (١) سقط ما بين المعقوفين من الأصل والمثبت من (ب)
- (٢) سقط ما بين العلامتين من (ب) واقتصر على عبارة (كاستصحاب)
- (٣) في الأصل - حياة، والمثبت من (ب).
- (٤) سقط من قوله (لما ثبت) إلى هنا من (ج) و(د)

وقيل: حجة بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقاً، فإن عارضه ظاهر
عمل به.

٨ - شرع من قبلنا:

(و) ودخل في الحد^(١) (شرع من قبلنا) من الأمم السالفة^(٢)، وذلك
إذا ثبت^(٣) بطريق [صحيح]^(٤)، كقوله حل وعلا^(٥): «وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ
فِيهَا . الْآيَةُ»^(٦)، فهو شرع لنا، حيث لم يثبت في شرعنا ناسخ له^(٧)
وهو مختار أس الحاجب (ب ٦٤٦ هـ)^(٨)، وشافعي (ت ٤٠٤ هـ) في

(١) راد في (ب) أيضاً

(٢) في (ب) و(ج) و(د) السابعة

(٣) سقطت من (د)

(٤) سقط ما بين المعروض من الأصل و(د)، وانثب من (ب) و(ج)

(٥) في (ب): عروجل

(٦) المائدة الآية (٤٥) والآية سماعها: «وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسُّنَّ بِالسُّنِّ وَالْجُورُوحُ قَصَاصٌ لِمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ
فَهُوَ كَقَارِئَةٍ نَفْثَةٍ وَمَنْ يَرْجُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»

(٧) نصص كلامه شرطى صحة سماع، وعدم النسخ ويعرف في شرع من قبلنا بين
وجهين ما قبل البعثة وما بعدها ويعرف فيه بين موضوعين أصول الدين وفروعه،
والأصول منقولة عن الأنبياء لأنها حار لا قبل النسخ، وفي الفروع ناسخ ومسحوخ
وليسطر معصلاً عند الرركشي في البحر المحيط ٣٩ / ٦ وما بعدها

(٨) قال ابن الحاجب (شرح المعتمد على نهج الأصولي لأسس الحاجب ٢٨٦/٢)
«مسألة المحار أنه بعد البعثة متعب بما لم يسبح» وهذا للذهب هو قول الإمام مالك
نصه كما به عليه ابن العربي في كتاب النفس في شرح موطن مالك بن أسس، قال
(١٠٣ / ١) «أنه على مقصد قد بان أن مالكاً رحمه الله قصد في هذا الكتاب -

٩ - مذهب الصحابي.

(و) دخل في الحد^(٢). (مذهب الصحابي) المجتهد^(٣) الأصح أنه حجة على غير صحابي مثله^(٤).

= البيهقي لأصول الفقه ومروعه؛ ومن جملتها مسألة ذكرها في مواضع من موطئه، وهي أن شرع من قبل شرع لا خلاف عند مالك فيه وقد نص عليه في كتاب البديات على ما يأتي بيانه إن شاء الله والله أعلم بما فيها في هذا الحديث قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمُوتُ» (وَأَقِمُّوا صَلَاتَهُ لِدُكُوِيٍّ)؛ فهذا خطاب لموسى عليهما السلام أنه موحه إليها كبرجها إن موسى وأمه؛ وما أشار إليه في كتاب الديارات هو الاستدلال على انقضاءه بآية العرة (نفس ٣ / ٩٨٠).

(١) قول الشافعي في هذه المسألة واحد مبرر في كلامه ولا في كلام الناس عن مذهبه فيما عدا ذلك سواء وهو الأحد بشرع من قبله بالشرطين المذكورين في ذكره عنه ابن السمعاني (مواضع الأدلة ١ / ٣١٦) فقد وردت لوماً إليه الشافعي في بعض كتبه وإمام الحرمين (إبراهيم ١ / ٣٣٩ ف ٤١١) وقال: «فصار صائر إلى أن إذا وجدنا حكماً في شرع من قبله، ولم ير في شرعنا سحاً له، لزمنا أن نعلني به وللشافعي من إلى هذا، وسي علمه أصلاً من أصوله في كتاب الأطعمة، وبابها معظم أصحابه» كما نسب إليه غيرها من أعلام مذهب الشافعي (انظر البحر المحيط للبركشي ٦ / ٤٩ - ٤٣) وأما إذا كان المقصود بالشافعي أتباع مذهبه فإن منهم من احتج بعدم الأحد بشرع من قبله ويكفي أن مثل لذلك كما أحده ابن السمعاني نفسه في سياق ما نقضه عنه هنا.

(٢) راد في (ب): أيضاً.

(٣) راد في (ب) (ي).

(٤) في «قول الصحابي» بمصطلحات متعددة وقد أخرج بتصاريهها على «الصحابي» المجتهد أمرين أحدهما ما لا يظهر فيه مدح ولا اجتهد إذ لا يكون إلا من قبل -

وهو مذهب مالك^(١)، وأخذ قولي الشافعي كما نقله

= الرواية والثاني قول الصحابي غير المجتهد وأخرج بقوله «على غير صحابي مثله» أمرين آخرين أحدهما ما اتفق عليه الصحابة، فهذا من أعلى أسواع الإجماع والثاني ما اختلفوا فيه، فيلزم به التراجع فلا يبقى إلا قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف من الصحابة أنه حجة على من بعدهم وإذا اختلفوا على أقوال هل يجوز إحداهن قول بخلاف جميعهم؟

(١) نسب سيدي عبد الله العلوي الشيبيني في بشر البود على سراقي السعدي (٢/ ٢٦٣) ونقله من لفظه الشيخ رشيد في الخواهر النيرة في بيان أدلة عام لديه (ص ٢٢٥) للإمام مالك ثلاثة أمور في الإجماع يقول الصحابي ونحوه. «إن رأي الصحابي المجتهد أي مذهبه في المسألة حجة في غير حق الصحابة كالتابعي فمن بعده من المجتهدين بمعنى أنه يجب عليه إسناده ولا يجوز له مخالفته لقوله عليه السلام «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وهذا هو المشهور عن مالك. وقيل إنه ليس بحجة مطلقاً، وهو مردي عن مالك أيضاً، كما ذكره في بشر البود وقيل بالتعجيل» وبحسب ما تقدم في الخامس قبل هذا متصلاً به، فإنه لا يسعى عن تعجيل السور في موضوع قول الصحابي وإلا اختلفت عليها أقوال الأئمة ونسبها وفيما أورده الشيخان العلوي والمشاط بعقب ما تقدم عنهم ما يدل على صحة العوارب في الموضوع ونحوه. «وعرأه الباغي مالك وهو أنه حجة بشرط أن لا يعلم له مخالف، لأنه حيث وجد إجماع وإن حوّل فليس بحجة، لأن القول الآخر يناقضه» أي إن حوّل من صحابي مثله وتضمن السور عن الباغي وجهين من المعنى أحدهما ما يلزم فيه من وصف الاتفاق، وهو ما يعبر عنه في مسألة قول الصحابي بشرط الانتشار، وقد فسره في بشر البود بقوله (م س ص م) «ذكره حجة إن انتشر ليس عمدة الإجماع السكوني لأن اشتراط الانتشار لا يلزم بل هو الكلي، ومضى مهلة النظر عادة، ونحو السكوني عن أمارة رضى أو سخط» كما هو صورة السكوني» والثاني ما يكون عليه الأمر في حال اختلاف، ويدل عليه بصورة أوضح ما أورده القاضي عبد الوهاب (عن البحر محيط. ٦/ ٥٤) عن الإمام مالك «ليس في اختلاف =

- «الصحابة سعة، إنما هر خطأ أو صواب» وذكر الشيخان العمري (٢٦٤/٢) والمنشط (ص ٢١٥ - ٢١٦) شرطاً آخر، رصه هـ وكذا قول الصحابي غير المجهد ليس بحجة على الصحابي وغيره بالاتفاق، فلا يعمل بما جاء عنه إلا ما كان رواية صريحة، أو كالصريحة، بأن كان لا محال للاجتهاد فيه.

(١) قال الأمدي (الإحكام ٤/ ٢٠١) «اتفق الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين اماماً كان أو حاكماً أو مصلياً واحتلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين فذهب الأشاعرة، والمعتزلة، والشافعي في أحد قولي، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، والكرخي إلى أنه ليس بحجة وذهب مالك بن أنس، والبرقي، والبردعي من أصحاب، أبي حنيفة، والشافعي في قول له، وأحمد بن حنبل في رواية له، إلى أنه حجة مقدمه على القاصرة، ومن المروهي. (شرح الكوكب المنطوق ٤٥٢/٢) وهو الصحيح والعديد من قول الشافعي أنه هو حجة» وما يسرعني الأساء في هذا الموضوع هو أن هذا الذي يمسبب للشافعي في عمدة كتب الأصول من مذهبه الجديد في قول الصحابي خلاف ما يوجد عنه في الأم وهي مدونة مذهبه الجديد باتفاق أئمة الشافعية! حيث قال (الأم ٤، ٢٩) هـ «إنما الحجة في كتاب؛ أو سنة، أو أثر عن بعض أصحاب النبي ﷺ؛ أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه، أو قياس داحل في معنى بعض هذا» وقال (الأم ٨/ ٢٨) هـ «فب هل يكون لك أن تقول إلا على أصل، أو قياس على أصل؟ قل لا قلت والأصل كتاب؛ أو سنة، أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ؛ أو إجماع الناس؛ قل لا يكون أصل أبداً إلا واحداً من هذه الأربعة» وقال (الأم ٤/ ٣٩) هـ «قد رعمت ورعتم أن الأصل لا يكون أبداً إلا من كتب الله تعالى؛ أو سنة رسول الله ﷺ؛ أو قول أصحاب رسول الله ﷺ؛ أو بعضهم؛ أو أمر أحب عباده عوام الفقهاء في الأمصار» وقال (اختلاف مالك وشافعي ضمن الأم ٧/ ٢٦٥) هـ «وإنما العسم اللزوم الكتاب والسنة؛ وعلى كل مسند نعيمه قل فتقول أنت ماذا؟ -

= قلت أقول ما كان الكتاب والسنة موجودين، فالعذر عمن سمعهما معطوع إلا
بإتباعهما ههنا لم يكن ذلك، صرح به أقويين أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحد
منهم، ثم قال «والعلم طبقات شتى الأول الكتاب والسنة، إذا ثبتت السنة؛ ثم
الثاني الإجماع، فيما ليس فيه كتب ولا سنة؛ والثالث أن يقول بعض أصحاب
النبي ﷺ، ولا يصح له مخالفا منهم؛ والرابعة اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك؛
الخامسة الميسر على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما
موجودان، وإلى موحد العلم من أعين» وقد به إمام الحرم إلى مناقضه ما سب
للسامعي من مذهبه الخديدي في قول أصحابي مع مذهبه في جملة من مسائل الفقهية
التي تعتصم بها القول بمذهب الصحابي ونصه (الترغيب ٢ / ٨٩١ ف ١٥٥١)
«وكان الشافعي يرى الإجماع يقول الصحابي فذلكا ثم يقل عنه أنه رجع عن ذلك
والظن أنه رجع عن الإجماع فمرهم فيما يوافق القياس، دون ما يخالف القياس إذا
لم يخلط قوله حديثاً أو حديثاً في تعليقه بدينه بالخرم، والأشهر الحرم ولا مسد فيه
إلا أقوال الصحابة» وهو ما يفهم أنه نقله السيوطي عن السبكي، ونصه
(شرح الكوكب الساطع ٢ / ٤٥٩) ١ واستثنى السبكي من ذلك البعدي، فإن
قوله حجة فيه لظهور أن مسئلة «فيه التوفيق من النبي ﷺ» وقد سب الرركشي من
حلال تبعه ذهب الشافعي في سبب غلط به هذه المناقضة بين مصوص الشافعي
وبين ما يوجب أنه في كتب الأصول بأورد النص الأخير عن السامعي كما أوردته
هنا ثم قال «هذه صفة عروقه وقد رواه البيهقي عن شيوخي عن الأصم عن الربيع
عنه وهذا صريح منه في أن قول أصحابي عنده حجة معدمة على القياس، كما نقله
عنه إمام الحرم فيكون له قولان في الخديدي، وأحدهم موافق للعديم وإن كان قد
عمل عن نفسه أكثر الأصحاب» وقد رُفِّع كل من إمام الحرم والركشي احتجاج
الشافعي بقول الصحابي وعنده به على القياس بتأويل فارماني إمام الحرم أن في
الأمر تفصيلاً، وأنه السبكي في ذلك، وأرسأى الرركشي أن له مذهبين في قوله
الخديدي أيضاً ولكن مجموع المصوص التي ذكرت هنا مع غيرها من عشرات
المصوص الأخرى التي أسند فيها الشافعي إلى أقوال الصحابة لا يساعد على واحد =

وعلى هذا، فهل يخص به عموم كتاب، أو سنة؟ [فيه خلاف]^(٢)
 حكاية الماوردي^(٣)

= من هذين التأويلين، بل إنني لا أعلم من كلام إسماعيل عيوه في الإحجاج بقول
 الصحابي أصرح ولا أوضح من كلامه وأكتفي هنا بهذا القدر مبحثاً تمام التمهيد
 إلى مسألة أخرى يحول الله لأن هذا المبحث قد صار أكثر مما ينبغي

(١) قال السرخسي (أصول السرخسي ١٠٥/٢) «فصل في تقلد الصحابي إذا قال
 قولاً ولا يعرف له مخالف حكى أبو عمرو بن ديك الطبري عن أبي سعيد الخدري
 رحمه الله أنه كان يقول قول الواحد من الصحابة مقدم على العباس بترك القياس
 بعوله، وعلى هذا أدركنا مشايخنا وذكر أبو بكر بن راري عن أبي الحسن الكرخي
 رحمه الله أنه كان يقول أرى أبا يوسف يقول في بعض مسائله والعباس كذا إلا أنني
 تركته للأمر» وذلك لأن قول واحد من الصحابة بهذه دلالة بينة من مذهبه على
 تقديم قول الصحابي على القياس. فإن وأما أن فلا يعجزني هذا المذهب وهذا الذي
 ذكره الكرخي عن أبي يوسف موجود في كثير من أمثلة عن أصحابنا، ولينظر
 أيضاً كشف الأسرار ٢١٢/٣، وقد أحار أبو زيد البوسني (تقويم الأدلة ص
 ٢٥٦ - ٢٥٩) مثل أخبار الكرخي، وأظن في الاستدلال على مذهبه ولا يتوجه
 شيء مما استدلل به على ما يعرف من احتجاج لأنه المروي بقول الصحابي، «ظراً
 لما يشترطونه في موجب الأحكام».

(٢) سقط ما بين المعقوفين من الأصل، والمثبت من (ب).

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري مازدي (ب ٤٥٠هـ)، فقيه شافعي،
 درس بالبصرة وبعداد، له تصنيف عديدة في الفقه والأصول والحديث والتفسير
 والسياسة والأدب، منها الحاوي، والإمام في عمه والأحكام السطانية، وأدب
 الدنيا والدين وفيات الأعيان ٢٨٤/٣، (بديهة وسهية: ١٠/١٩)، شلوات
 الذهب ٢٨٥/٣، الفتح المبين: ٢٤٠/١

(ت. ٤٥٠هـ) (١١)

١٠ - الاستحسان.

(و) دخل في الحد^(١) . (لا سحس) وهو مأخوذ من الحسن، والمراد:
اعتقاد الشيء حساً.

ويفسر بأنه: دليل يقدح في نفس المجتهد، تنصر عنه عبارته، بحيث أن
لا يقدر على الطوق به، وعدم افسره^(٢) على ذلك، إنما تنصر في المناظرة لا
في النظر^(٣).

(١) لم أفت حد، لأن على قول الموردي في موضوع، ولكن قال الموردي عند الكلام عن
قول الصحابي (روضة الطالبين، ١ / ١٤٧) في تخصيص العموم، —
وجهاً، وبحث هذه المسألة عادة في المحصنات وهي التخصيص مذهب الراوي
قال ابن السكيت (الإيجاع ٢ / ١٩٤) ولكن الخلاف في من ليس بصحابي
أصح، فليكن القول في المسألة هكذا إن كان الراوي صحابياً، وإلا فلا قول
الصحابي صحة، حصص على المختار.

(٢) راد في (ب) - أي.

(٣) في (ب) - قدرته.

(٤) قال العراقي (المستصفى ١ / ٢٨١) «التأويل الثاني للاستحسان هوهم» المراد به
دليل يقدح في نفس المجتهد لا ساعده عبارة عنه ولا يصدر على إبرازه وإظهاره
وهذا هو، لأن ما لا يقدر على التعبير عنه لا يدري أنه وهم وحيال أو تحقيق.
ولا بد من ظهوره ليعتبر بأدلة الشريعة لصحته الأدلة أو ترفعه أما الحكم بما لا
يدري ما هو من أين يعلم جواره «ضرورة العمل؟ أو نظره؟، أو بسمع مواتر؟، أو
آحاد؟، ولا رجة لدعوى شيء من ذلك» وقد رد عليه أبو العباس القرطبي في أصوله
(عن البحر المحيط ٦٠ / ٩٣) «بأن ما يحصل في النفس من مجموع قرائن الأحوال [كذا
ولعلها «الأحوال» وفي طبعة البحر المحيط أخطاء من هذا النوع] من علم أو ظن -

ورد هذا التفسير بأن الدليل المقدم في نفس المجتهد إن ثبت عنده فمعتبر اتفاقاً، ولا يصح^(١) قصور^(٢) عبارته؛ وإن لم يتحقق عنده، فمردود اتفاقاً
وفسر أيضاً بعبارة عن قياس إلى قياس أقوى منه وهو بهذا المعنى لا
خلاف فيه، [فإن]^(٣) الأقوى من القياسين المتعارضين مقدم على الآخر
اتفاقاً^(٤).

لا يتأبى عن دليله عبارة مطابقة له ثم لا يلزم من الاحتلال [كد ولعلها
والاحتلال] بالعبرة الإحلال بالمعبر عنه، فإن صحيح المعاني بالعمل اليقيني لا بالنطق
اللفظي قال: ويظهر في أن هذا أشبه ما يصح به الاستحسان وقدل الركشي تعيناً
على ما ذكره من ذلك (م من م من) أرغى هذا يعني أن يتمسك به المجتهد فيما
غف على ظنه، أما المنظر فلا يسمع منه، بل لا بد من بهانه ليظهر خطؤه من صوابه.

(١) في (ب): لا تصح.

(٢) سقطت (مصور) من (ب) و(ج) |

(٣) في السج التي بين يدي (وان) بالوول، ولم أدر كيف أمرها، أما جعلها بالفاء فهو مناسب
(٤) ذكر الركشي (البحر المحيط ٦ / ٩٠) هذه التعرّيد، في طبيعة أنوال الخمية، وقال
و... وعلى هذا يرتفع الخلاف - كما قال الماوردي والرويانى - لأن موافقهم عليه،
لأنه الأحسن - وقد عرف أبو زيد الديوسي (تقويم الأدلة ص ٤٠٤) الاستحسان
بقوله ... فأما عبد الفقهاء الذين قالوا بالاستحسان فاسم لصرب دليل يعارض
القياس الحلي، حتى كان القياس غير الاستحسان عني سبيل التعارض وكأنهم سموه
بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس، أو التوقف عن العمل به بدليل آخر هو في
المعنى المؤثر أو مثله، وإن كان أحسن منه إدراك ولم يروا القياس الظاهر حجة قاطعة
لظهوره، ولا رأوا الظهور رجحان؛ بل نظروا، في قوة الدليل في نفسه من الوجه
الذي يتعلق به صحته ولم يكن عرصهم من هذه التسمية - والله أعلم - إلا لم يروا
بين الحكم الأصلي الذي يدل عليه القياس بظهور وبين الحكم المعال عن ثلث السس
الظاهرة بدليل أو حب الإمانه فسموا الذي يبقى على الأصل قياساً، والذي محال -

١١ - المصالح المرسلة

(و) دخل في الحد^(١) (المصاح) جمع مصلحة -^(٢) المرسلة

وهي مصالح لا يشهد لها أصل بالاعتبار في الشرع، وإن كانت على
مس المصالح، وتلقته العقول بانقون وقد تقدمت في مسالك العلة من
كتاب القياس^(٣)

= استحياء وإحسان ويراد قوله لأمي ألقينه مطعماً لما استخلصه من تباع
استدلال الحجة بالاستحياء ودلت من حلال الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن
خاصة لأنه أكثر من استعماله وقد أشار الديوبسي نفسه إلى أنه صدر في قوله عن
ملاحظة أقوال الإمام محمد

(١) زاد في (ب) أيضاً

(٢) سقطت العبارة المقررة في (ج) (و) (و)

(٣) عدم في آخر المسلك الثالث من مسالك العلة أي مسلك المناسبة أو الإحالة أو تحريم
العلة ودلت أن المناسب قد يعتبره شرع، وقد يفعله، وقد لا يعلم حاله وهذا
الثالث هو المسمى بالمناسب المرسل أو لمصالح المرسلة وإذا اعتبرها بهذا الاعتبار
فإنه لا محذور لها عن ردها كما قال بن الحاجب (مختصر انتهى مع شرح العبد - ٢/
٢٨٩) ولا دليل موجب لردده وحمل الخويسي (البرهان ٢/ ١٦١ ف ١١٢٩)
الإمام مالك على محامل مينة في هذا الباب من غير أن يذكر عليها دليلاً من الروايات
عن مالك ولا عن أصحابه، بل يعزى منه مباشرة عن القاضي الباقلاني المالكي ما يدل
على ردها (م من ص من، ف ١١٢٨) وذكر تمصيل قوله بعقبها (م من ١٦٣/ ٢
ف ١١٣٧) وقد كتب الفقيه المحقق سيدي محمد المساوي في رد ذلك رسالة خاصة
أرجو أن يتيسر لي نشرها قريباً ومن أهم ما ينبغي أن يلتفت إليه بشأن المصالح
للمرسلة أنها قد انتقلت في الاصطلاح من نطاق المناسب المرسل بمعنى المطلق الذي لا
يعلم حاله إلى حيز المناسب المعتبر بدلالة الاستقراء ابتداء هذه النقطة العراقي، ثم يس
على ذلك الشاطبي في الموقوفات بء محكماً في مقاصد الشريعة

ختم الكتاب:

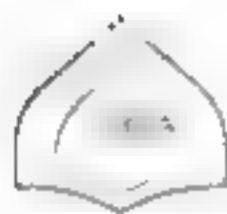
(١) هاهنا تم العرص لدي قسدا، وصلى الله على سيدنا وسينا
ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم [و ٣٢] تسليماً كثيراً طيباً
مباركاً فيه، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين قال مؤلفه:
وكان الفراغ منه، صحوه يوم الخميس سابع وعشرين من شعبان عام
سبعة وثمانين وألف ررقا الله حيره ورقا صيره (٢) هو صير ما بعده (٣)
أمين. والحمد لله رب العالمين، انتهى (٤)

(١) سقطت الرأى من (ب)

(٢) في (ب): شره وفي (ج) ضره

(٣) سقط ما بين علامتين من (ب) وراى (ب) وراى (ب).

(٤) سقطت المحملة من (ب) هـ وراى انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه المحمدين
ومحمد وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ليلة الحام وممك الختام وعلى آله وصحبه
وكل أقاربه وحبه على يد الحد الفعير النصف بدالعجز المعرف بالندب والتمصير
عبدالله بن عبد السلام بن غلال العاسى القى والدار المعورى الأصل والجار كان الله
له وحتم له بكلمة الشهادة وحسنه من مخصوصين بالحمسى وريادة بجاء أشرف
المحقق رحمه الله من نسخة صحيحة سامة من الخط والتهريف حنية عن اللحن
والتمصير فان ناسحها كتب هذه نسخة من أخرى مكتوبة من خط المؤلف
وعنده خطه في مواضع انتهى وفي ١٨ قعدة الحرام عام ١٣٠٨ ررقا الله حيره وحيره
ما بعده أمين انتهى وقد حبت هـ ما حتم به الكتاب في النسخة المسوخ منها
ليعلم الواقف على هذه النسخة أنها صحيحة ولا سيما إن وجد النسخة المسوخ
مها وقابها معها والله الموفق وكتبه عبره العترة بدبه وعجزه محمد بن قاسم
ابن عبد السلام الدسسى كان الله له ونوائمه واسلمين صحيحة ١٠ شوال عام
١٣١٤ هـ انتهى



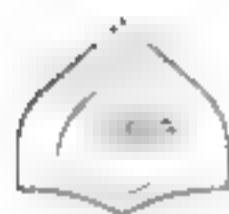
مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث السوية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم في الكتاب.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.



— — — — —



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

فهرس الآيات

رقمها	الآية	الصفحة
	البقرة	
٤٣	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٨٥
٢٨٦	﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	١٤٤
٥٤	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ا قَوْمِ إِنِّي كُنْتُ مِنْكُمْ طَائِفَتًا مُتَكِنَةً﴾	١٤٤
٣٠	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	١٦٥
٢٣١	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾	١٤٩
١٨٧	﴿ثُمَّ أَنْبَأُوا الصَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	١٩٢
٢٣٠	﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكْسِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	١٩٢
٢٨٢	﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٠٩
٢٨٤	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٢٠٩
١١٥	﴿فَأَتَيْنَا ثُلُوثًا فَثَمَّ وَحْتَهُ اللَّهُ﴾	٢٣٢
١٤٤	﴿فَلَوْلَاكَ قِتْلَةٌ تَرْصَاهَا﴾	٢٣٢
٢٣٥		
١٨٤	﴿وَعَنِ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	٢٣٣
٤٨٥	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	٢٣٣
١٨٠	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾	٢٣٤
٢٣٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾	٢٣٤

آل عمران

٢١٦	١٧٣	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾
٢٣٩	١٣٧	﴿قَدْ حُتَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُرٌّ فَمَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾

النساء

١٠٨	٤٣	﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
١٨٧	٢	﴿وَأَنْتُمْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾
١٨٧	١٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾
٢٠٥	٢٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
٢١٧	٥٤	﴿أَنْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمْ مِنْهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
٢٦٠	١١٥	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُوْئِيدِ﴾

٩١ المائدة

٢٢٥	٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
٢٤٥	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
٢٩١		
٣١٤	٤٥	﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ يَتُفَسَّرَ بِنَفْسِهِ﴾
٢٨٦	٣٢	﴿مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ كُتِبَ عَلَى نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ﴾
		الأنعام

٢٨٧	٧٢	﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
٢٩٨		
١٠١		

﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَافِقٌ كُلَّ شَيْءٍ﴾

١٠٦ ٢٢٠

الأعراف

﴿وَفَعَلَ حَافِقُكُمْ تَحْمُومًا﴾

١١ ١٠٤

الأنفال

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ عَلَى الْأَقْبَالِ﴾

٦٥ ١٤٤

التوبة

﴿فَاغْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾

٥ ٢١٠

٢١٢

﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَبِيٌّ مِنْ الْمَشْرِكِينَ﴾

٣ ٢٠٥

يونس

﴿فَاخْشَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾

٧١ ٢٥٥

هود

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ يَرْفَعُهَا﴾

٦ ٢٠٩

يوسف

﴿وَأَسْبَاغُ الْوَسْمَةِ﴾

٨٢ ١٨٣

إبراهيم

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾

٤ ١٦٦

الإسراء

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّجَالَ﴾

٣٢ ١٨٥

٢١٠

﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾

٢٣ ١٨٧،

٢٠٥

الكهف

﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْحَبَالَ﴾

٤٨ ١٠٤

طه

﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾

٤٠ ٢٨٦

الور

﴿فَاخْلُدُوهُمْ ثَمَابِينَ خُدَّةً﴾

٤ ١٩٢

المزقان

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

٦٨ ١٤٨

الأحزاب

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاحًا﴾

٥٠ ٢٤٤

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَرْوَاحِكَ إِن كُنتُمْ﴾

٢٨ ٢٤٤

الصفات

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾

٩٦ ١٠٥

فصلت

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾

٦ ١٤٨

﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾

٦٤ ١٩٦

الأحقاف

﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾

٢٥ ٢٢٠

المجادلة

١٢ ٢٣٣

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاخَّيْتُمْ لِرُسُولٍ﴾

١٣ ٢٣٣

﴿الْأَشْمَقْتُمْ أَنْ تُفَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَى كُمْ صَدَقَ﴾

الطلاق

٦ ١٩٢

﴿وَرِنْ كُنَّ أُولَاتِ حِمْلِ فَأَنْقَرُوا عَنْهُمْ﴾

الحشر

٢٠ ٢١٠

﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ الدَّارِ وَأَصْحَابُ الْحِجَّةِ﴾

الزمل

٢٠ ١٢٦

﴿فَافْرَعُوا مَا تَيْسَّرَ مِنَ الْفَرَادِ﴾

المدثر

٤٠ - ١٤٨

﴿فِي حَبَابٍ يَتَسَاءَلُونَ • عَنْ الْمُحَرِّمِينَ﴾

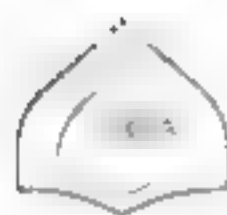
٤١ ١٤٩

١٥٠

الكوثر

٣

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

فهرس الأحادس

الصفحة	الحديث
٧٧	«كل أمر دي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو أقطع»
٨٥	«أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسمه وبلال»
٩٣	«أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: كيف تقصي»
١١٩	«إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»
١١٩	«لا تصلوا في أعطان الإبل، فإنها حمت من الشيطان»
١٢٦	«لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»
١٤٩	«هبت عن قتل المصلين»
١٨٢	«رفع عن أمتي الخطأ والسيان»
١٨٣	«لأنهم نافصات عقل ودين»
١٨٥	«في العم السائمة زكاة»
١٩٢	«إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليعسه سبع مرات»
١٩٣	«إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجساً»
١٩٥	«أحلت لنا ميتتان ودمان»
٢٠٢	«ما أسكر كثيره فقيده حرام»
٢١٠	«ولا تستقلوا ولا تستدبروا»
٢٢٦	«أمسك أربعاً وفارق سائرهن»
٢٥٥	«لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل»

- «من شهد له حريمة أو شهد عليهن فحسبه»
 ٢٦٩
 «لا يغسلوهم فرد كل حرح يعرج مسكاً يوم القيامة»
 ٢٨٦
 «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»
 ٢٨٧
 «أيقص الرطب إذا جف»
 ٢٨٨
 «أرأيت لو كان على أبيك دين»
 ٢٨٨
 «أعتق رقعة»
 ٢٩٠
 «صلى رسول الله ﷺ فراد أو نقص»
 ٢٩١
 «رأيت ماعز بن مالك حين جيء به»
 ٢٩٢
 «لا يقضي القاضي وهو عضا»
 ٢٩٢
 «من مس ذكره فليتوضأ»
 ٢٩٥
 «كل مسكر حرام»
 ٣٠٩



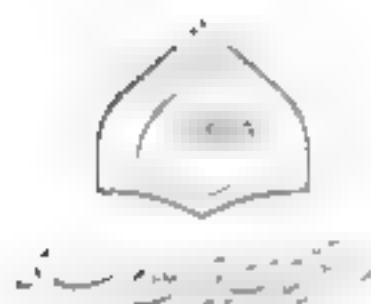
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الأعلام المترجم لهم في الكتاب

الصفحة	الاسم
٢٦٣	إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق
١٦٣	إبراهيم بن علي الشيرازي، أبو إسحاق
١٩٠	أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي
١٨٩	أحمد بن عمرو بن شريح البعادي، سار لأشهب
١٨٨	أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبدالله
٧٩	أحمد بن محمد بن زكري اللساني
٨٣	أبو بكر محمد بن الطيب البافلاني
٢٠١	أبو بكر محمد بن عبدالله العدادي الصيرفي
١٨٩	أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي
٢٦٢	الحسن بن عبدالله البديجي، أبو لهي
١٧٧	الحسن بن قاسم بن علي المصري المروزي
١٢٨	الحسن بن محمد المروزي، أبو علي
٢٦٣	الحسين بن الحسن بن محمد بن سليم، ابن أبو هريرة
٢٦٢	الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، الحلبي
١٢٨	الحسين بن مسعود بن محمد البعوي، ابن الفراء
١٢٦	دروك أحمد بن أحمد البرنسي الماسي، أبو العباس
١٧٧	زكريا بن محمد الأنصاري
١٥٩	سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر

- طاهر بن عبدالله الطبري، أبو الطيب ٢٩٣
- عبدالرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي، عضد الدين ١١٤
- عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين ١١١
- عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الحناني، أبو هاشم ١٥٢
- عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم بن عروسي الراعي، أبو القاسم ٢٦٥
- عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ٤٩
- عبدالله بن عمر بن محمد السصاوي، ناصر الدين ٨٢
- عبدالله بن محمد بن علي الفهري، أبو محمد ١٤٣
- عبدالمثلث بن أبي محمد عبدالله بن يوسف الحوسي، إمام الحرمين ٨٣
- عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السسكي، تاج الدين ١١٧
- علي بن إسماعيل الأشعري، أبو الحسن ١٢٥
- علي بن عبدالكافي السسكي، نقي الدين ١٦٤
- عبي بن علي الطبري (إليكا) الهروسي ١٩٨
- علي بن أبي عبي بن محمد الثعني لامدي، سيف الدين ٨٣
- علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ٣١٩
- عثمان بن عمرو بن أبي بكر، حمد الدين بن الخاحب ٨٢
- القراقي، شهاب الدين أبو العباس أحمد إدريس الصنهاجي ١٤٦
- مالك بن أس بن مالك الأصمحي المدني ٩٠
- مسعود بن عمر بن عبدالله التفتاراني، سعد الدين ١٠٠
- معاد بن حل ٩٣

١٨٦	محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني
٨٠	محمد بن إدريس الشافعي
٢٠٠	محمد بن حسن اللقاني، أبو عبد الله
٢٥٤	محمد بن الطيب المصري، أبو الحسن
٢٧٢	محمد بن عبد بن حرب، أبو عبد الله المصري
١٣٢	محمد بن عمر التميمي الرازي، فخر الدين
٨٣	محمد بن علي بن وهب المصري، ابن دقيق العيد
١٣٦	محمد بن محمد العراقي، أبو حامد
١٩٩	محمد بن محمد بن أبي بكر (ابن أبي شريف)
٢٠١	محمد بن محمد بن جعفر البغدادي (أبو بكر البغدادي)
٩٧	محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي
١٢٨	محمود بن محمود بن العباس بن أرسلان 'خو رومي
١٩١	منصور بن محمد بن عبد الحار المروزي سمعاني، أبو المطهر



مراجع التقديم والتحقيق

اقتصرت في هذه القائمة على اراجع الواردة في هوامش التقديم والتحقيق. وقسمتها إلى سبعة أقسام كما يأتي ورتبت مصامين كل قسم منها بحسب لغاوين أفضاها من غير اعتار لأف واللام في ابداء العوان واكتفيت في تاريخ الطبعات بالتاريخ الهجري

١ - القرآن العظيم وعلومه وتفسيره

٢ - كتب السنة المشرفة وعلومها وشروحها

٣ - أصول الفقه

٤ - الفقه

٥ - العقائد والعرق.

٦ - اللغة والنحو والموسوعات

٧ - السيرة والتاريخ والتراجم والعهرسات

١ - القرآن العظيم وعلومه وتفسيره

١ المصحف الشريف تنزيل من رب لعالمين. بروايه الإمام أبي عمر حفص بن سلمان الأسدي الكوفي (٩٠ - ١٨٠ هـ) عن الإمام أبي بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت ١٢٧ هـ).

٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين أبو الففضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، مصورة دار الفكر بيروت، عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
٣. تفسير الفيضاوي (ت ٧٩١ هـ)، بح. عبد القادر حسونة، ١٤١٦ هـ، دار الفكر، بيروت.
٤. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، تح. أحمد عبد العليم البردوسي، ط ٢، ١٣٧٢ هـ، دار الشعب، القاهرة.
٥. جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن حريز الطبري (ت ٣١٠ هـ)، ط ٤، ١٤٠٠ هـ، مصورة دار المعرفة بيروت عن الطبعة الأولى سبلاق سنة ١٣٢٣ هـ.
٦. مشابه القرآن، أبو الحسن عبد الحبار بن أحمد بن الخليل الهمداني الأسد أبادي (ت ٤١٥ هـ)، بح. د. عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.
٧. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨. النسخ والمسخ في كتاب الله تعالى، فزادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٧ هـ)، تح. د. حاتم صالح الصامس، ط ١، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٢ - كتب السيرة المشرفة وعلومها وشروحها

٩. الابتهاج بتخريج أحاديث المهاج، أبو محمد عبد الله بن محمد بن

لصديق العماري الحسي، نج. سيرة صه بحروب، ط. ١، ١٤٠٥ هـ، عالم الكتب، بيروت

١٠. اختلاف الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (مطلي
(١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، نج محمد أحمد عبد العزيز، ١٤٠٦ هـ، دار
الكتب العلمية، بيروت. وهي نسخة وقعت الإحالة على أرقام
صفحاتها في فهرس ولكي قذبت النصوص المذكورة عنه
بطبعين إحداهم ضمن الأم في نسخة التي تذكر. من ٨، ٤٧٦
إلى آخر الكتب (ص ٥٦٨). ولأخرى تحقيق عامر أحمد
حيدر، ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت

١١. إكمال إكمال المعلم، أبو عبد الله محمد بن حلفه الوشائي الأبي
(ت ٨٢٧ أو ٨٢٨ هـ)، مصورة دار الكتب العلمية بيروت عن
طبعة بولاق.

١٢. التحقيق في أحاديث الخلاف، أبو مرزوق عبد الرحمن بن علي بن
محمد بن الحوري (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ)، نج. مسعد عبد الحميد
محمد السعدي، ط. ١، ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣. الترغيب والترهيب، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المدرى
(٥٨١ - ٦٥٦ هـ)، نج. إبراهيم شمس الدين، ط. ١، ١٤١٧ هـ،
دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤. تلخيص الخبر، أبو العاصم أحمد بن علي بن ححر العسقلاني
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، نج سبب عبد الله هاشم اليماني المدني،
١٣٨٤ هـ، المدينة المنورة.

١٥. الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج
القشيري البساموري (٢٠٦-٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد
الباقي، ١٤٠٣ هـ، دار الفكر، بيروت.

١٦. الجامع الصحيح المختصر، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
الخميمي (١٩٤-٢٥٦ هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا،
ط٣: ١٤٠٧ هـ، دار ابن كثير، البصرة، بيروت.

١٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن
ححر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، نج السيد عبد الله هاشم
اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

١٨. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأردني
(٢٠٢-٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار الفكر،
بيروت.

١٩. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القرويني
(٢٠٧-٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٢٠. (سنن الترمذي) الجامع لصحيح، أبو عيسى محمد بن عيسى
الترمذي (٢٠٩-٢٦٩ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار
إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١ منن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي
(٣٠٦-٣٨٥هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني،
١٣٨٦-١٩٦٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٢ السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥
٣٠٣ هـ)، نج د. عبد العمار سبيح السدري، وسيد كسروي
حسن، ط. ١، ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن حسين بن علي بن موسى
السيهفي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، نج محمد عبد القادر عطا، ١٤١٤
هـ، مكتبة دار النور، مكة المكرمة

٢٤ شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٣١ -
٦٧٦ هـ)، ط ٢، ١٣٩٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٢٥ شرح الموطأ، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الرافعي
(ت ١١٢٢ هـ)، ط ١، ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت

٢٦ شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن حسين بن علي بن موسى البيهقي
(٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، نج محمد سعيد بسيوني رعلول، ط ١،
١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت

٢٧ صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي
البستي (٣٥٤ هـ)، تحقيق شعيب الأرياءوطي، ط ٢، ١٤١٤ هـ،
مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٨. علل ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن
مهران الراري (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ)، نجح بحمد الدين الخطيب،
١٤٠٥ هـ، دار المعرفة، بيروت

٢٩. علل الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي
(٣٠٦-٣٨٥ هـ)، نجح دمحفوظ الرحمن بن الله السلفي، ط ١،
١٤٠٥ هـ، دار طيبة، الرياض

٣٠. العلل المشاهية، أبو الفرح عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الحوري
(٥٠٨ - ٥٩٧ هـ)، نجح خليل الميس، ط ١، ١٤٠٣ هـ، دار
الكتب العلمية، بيروت

٣١. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣
٨٥٢ هـ)، نجح محمد فؤاد عبد الباقي وحب الدين الخطيب،
مصورة دار الفكر بيروت عن مطبعة السبعة

٣٢. القيس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر محمد بن عبد الله
ابن لعربي الأندلسي الإشبيلي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ)، نجح د. محمدا
عبد الله ولد كريم، ص ١، ١٤١٢ هـ، دار العرب الإسلامي،
بيروت والإحالة في الأهمش على هذه الطبعة، والمعتمد هو التحقيق
الذي قام به د. حسن الربيع شيلالي في إطار رسالة ليل الماجستير
بكلية الآداب جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس عام ١٤١٠ هـ.

٣٣. الكفاية في علم الرواية، خطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي

بن ثابت (٣٩٣ - ٤٦٣ هـ)، تح أبو عبد الله السورقي وإبراهيم
حمدي اليمني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٣٤. المجتبى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب السائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ)،
تح. عبد الفتاح أبو عدة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، مكتب
المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

٣٥. مجمع الزوائد، أبو الحسن عيسى بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)،
١٤٠٧ هـ، دار الريان للتراث - دار لكتاب العربي، القاهرة -
بيروت.

٣٦. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم
اليسابوري (٣٢١ - ٤٠٥ هـ)، تح مصطفى عبد القادر عطا،
ط ١، ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧. مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشافعي
(١٦٤-٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٣٨. مسند البرار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحاق البرار (٢١٥ -
٢٩٢ هـ)، تح د. محمود الرحمن ريس الله، ط ١، ١٤٠٩ هـ،
مؤسسة علوم القرآن - مكتبة علوم والحكم، المدينة المنورة -
بيروت

٣٩. مسند الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٨١ -
٢٥٥ هـ)، تح هوار أحمد رمزي وحالد السبع العلمي، ط ١،
١٤٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٠. مسند الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المصطفي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ)، ط. ١، ١٤٠٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥ هـ)، نج. كمال يوسف الحوت، ط. ١، ١٤٠٩ هـ، مكتبة الرشيد، الرياض.
٤٢. معجم أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المشي الموصلي (٢١٠ هـ - ٣٠٧ هـ)، نج. إرشاد حق الأثري، ط. ١، ١٤٠٧ هـ، إدارة العلوم الأثرية، فصل آباد.
٤٣. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، نج. طارق بن عوض الله بن محمد الحسيني، ١٤١٥ هـ، دار الحرمين، القاهرة.
٤٤. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، نج. حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط. ٢، ١٤٠٤ هـ، مكتبة العلوم والحكم، الموصل.
٤٥. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ - ١٧٩ هـ)، نج. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
٤٦. نصب الراية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبد الله بن يوسف الحمفي الريلي (ت. ٧٦٢ هـ)، نج. المجلس العلمي بإهدى على يد السيد محمد يوسف بن محمد زكريا بن مرمل شاه البوري، ط. ٢،

٤٧. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي
القيص جعفر السبي الإدريسي الكتاني، مصورة دار الكتب العلمية
بيروت سنة ١٤٠٠ هـ وبشر در السار بمكة المكرمة عن طعة
المطبعة المولوية بعاس سنة ١٣٢٨ هـ.

٣ - أصول الفقه:

٤٨. آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويم، د. عبي بن سعد بن صالح
الصويحي، ط ١، ١٤١٧ هـ، مكتبة لرشد، الرياض
٤٩. الإتهاج في شرح المهاج، أبو الحسن عبي بن عبد الكافي السكي
(ت ٧٥٦ هـ) وأمه ولده نوح الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١ هـ)،
ط. ١، ١٤٠٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت
٥٠. الإجماع، السيد محمد صادق الصدر، ط. ١، ١٣٨٨ هـ،
مشورات عويدات، بيروت.
٥١. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي سليمان بن
حلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، تح. عبد المجيد تركي، ط. ١،
١٤٠٧ هـ، دار العرب الإسلامي، بيروت.
٥٢. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن
حرم (ت. ٤٥٦ هـ)، تحقيق أحمد شاكر، ط. ١ - ١٩٨٠ بتقديم

إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت

٥٣. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد الأمدي (٥٥١ - ٦٣١ هـ)، ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤. أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، تح أبي سؤد الأفعاسي، صورة مكتبة المعارف، بالرياض، عن طبعة دار إحياء المعارف العمومية

٥٥. إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الحواري (ت ٧٥١ هـ)، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، ١٣٩٢ هـ، دار الجليل، بيروت

٥٦. إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد السمي المازري (٤٥٣ - ٥٣٦ هـ)، تحقيق الدكتور عمار الطالبي، ط ١، ٢٠٠١ م، دار العرب الإسلامي، بيروت

٥٧. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر ابن ركشي الشافعي (٧٤٧-٧٩٤ هـ)، تحقيق د. عمر سليمان الأشقر، طبعة سعودية عارية عن اسم ناشر، وطبعة أخرى صبغت بصورتها الدكتور محمد محمد تامر، بدار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ، بيروت

٥٨. البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الحويبي (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الديب، ط ٢، ١٤٠٠ هـ، دار الأنوار، القاهرة.

٥٩. التبصرة، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي،
الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، تج. د محمد حسن هيتو، ط ٢،
١٤٠٣ هـ، دار الفكر، دمشق.

٦٠. تحقيق المراد في أل الهي يقتضي الفساد، أبو سعيد صلاح الدين
حبيب بن كيكلي العلاني الدمشقي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ)، نج د.
إبراهيم محمد السقيسي، ط ١. ١٣٩٥ هـ، مطبوعات مجمع البعة
العربية بدمشق.

٦١. تشنيف المسامع بجمع الخوامع، بدر الدين محمد بن بهادر
البركشي الشافعي (٧٤٧-٧٩٤ هـ)، نج أبي عمرو الحسيني بن
عمر بن عبد الرحيم، ط ١. ١٤٢٠ هـ، دار الكتب العلمية،
بيروت.

٦٢. التقرير والتحيز وهو شرح عمى تحرير الكمال بن الهمام (ت.
٨٦١ هـ)، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن حسن المشهور
بأبي أمير الحاج (ت ٨٧٩ هـ)، مصوره دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٩٨٣، عن طبعة بولاق، ١٣١٦، القاهرة

٦٣. تفويم الأدلة في أصول الفقه، أبو ريد عبيد الله بن عمر بن عيسى
الدبوسي الحمصي (ت ٤٣٠ هـ)، نج خليل محيي الدين الميس، ط
١، ١٤٢١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٤. التلخيص في أصول الفقه، إمام الحرميين أبو المعالي عبد الملك بن
عبد الله الحويصي (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله جولم السالي

وشير أحمد العمري، ط. ١، ١٤١٧ هـ، دار البشائر الإسلامية
بيروت ودار النار مكة المكرمة

٦٥. التلويح على التوضيح (لتوينج في شرح حقائق السفيح) شرح فيه
سفيح الأصول لصدر السريعة عبد الله بن مسعود المحوي البحاري
(ب ٧٤٧ هـ)، سعد الدين بن مسعود بن عمر القماراني (ت .
٧٩٢ هـ)، مصورة در مكتب لعمية، بيروت، عن طبعة
بولاقي، ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م، القاهرة

٦٦. التمهيد في تحريج الفروع على الأصول، جمال الدين عبد الرحيم
بن الحسن الإسوي (ت ٧٧٢ هـ)، تح د محمد حسن هيتو،
ط. ٢، ١٤٠١ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت

٦٧. جماع العلم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المظلي (١٥٠ -
٨٠٤ هـ)، تح أحمد شاكر، ص ١، ١٣٥٨ هـ، مكتبة المعارف،
القاهرة

٦٨. جمع الجوامع، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)،
مع (مجموع منون). دار الفكر، بيروت ومع شرح المحلي
بحاشية باني وبحشية العطر والإحالات على الطبعة التي معها
حاشية باني

٦٩. الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، أبو علي الحسن بن محمد
المشاط (١٣١٧ - ١٣٩٩ هـ)، تح د. عبد الوهاب بن إبراهيم أبو
سليمان، ط. ٢، ١٤١١ هـ، دار العرب الإسلامي، بيروت

٧٠. حاشية بساي على شرح المحلى لجمع الجوامع، عبد الرحمن بن حاد الله الساني المغربي (١١٩٨ هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢، عن طبعة بولاق، القاهرة.
٧١. حاشية العطار على شرح المحلى لجمع الجوامع، أبو عبي حس العطار، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة بولاق، القاهرة.
٧٢. حاشية على شرح القاصي عصف الدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) على مختصر المنتهى الأصولي لجمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الخاحب المالكي (ت ٦٤٦ هـ) مع حاشيتي السيد الشريف علي بن محمد الجرحاني وحسن الهروي، سعد الدين بن مسعود بن عمر انتقارابي (ت ٧٩٢ هـ)، مرجعة وتصحيح د. شعان محمد اسماعيل، طبعة فبراير ١٤٠٣ هـ، مكتبة لكتبات الأهرية، القاهرة.
٧٣. رفع الخاحب عن ابن الخاحب، روح الدين عبد الوهاب بن علي السسكي (ت ٧٧١ هـ)، مخطوط حرة جامع القرويين برقم. ٦١٢.
٧٤. روضة الناظر وجنة المناظر، شيخ الإسلام موقو الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة الحسني (ت ٦٢٠ هـ)، أحلت في الهوامش على الطبعة مدينة بشرح الشيخ عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي ثم الدمشقي المسمى بزهة الخاطر العاظم، مكتبة انكليات الأهرية، القاهرة.
٧٥. شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن النصهاحي المراني (ت ٦٨٤ هـ)، ط. ١، ١٣٠٦ هـ،

المطبعة الخيرية، القاهرة.

٧٦. شرح جمع الجوامع، أبو زرعة محمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (١٦٢ - ٨٢٦ هـ)، مخطوطة حراة جامع القرويين برقم: ١٣٦٣

٧٧. شرح جمع الجوامع، حلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ)، أخلت عنه في نسخة مصممة لخاشية ساي، مصورة در الفكر، بيروت، ١٩٨٢، عن طعة بولاق، القاهرة.

٧٨. شرح العهد، أبو الحسن عبد الحار بن أحمد بن الخليل الهمداني الأسد أبادي (ب ٤١٥ هـ)، نوح محمد جمال، رسالة ليل الماحستير مرفوعة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله تلمسان، بوقشب سنة ١٤٠٩ هـ

٧٩. شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، حلال الدين أبو الفصل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تج. محمد الحبيب بن محمد، ص ٢، ١٤٢١ هـ، مكتبة برار مصطفى البار، مكة المكرمة - الرياض كما اعتمدت نسخة حراة جامع القرويين برقم: ١٣٦٩

٨٠. شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن يوسف الميرورابادي الشيرازي (ب ٤٧٦ هـ)، تحقيق د. عبد المجيد تركي، ط ١، ١٤٠٨ هـ، دار العرب الإسلامي، بيروت.

٨١. شرح مختصر المنتهى الأصولي لجمال الدين أبو عمرو عثمان ابن

الحاجب المالكي (ت. ٦٤٦هـ). عصف الدين عبد الرحمن بن أحمد
بن عبد العفار بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، مراجعة وتصحيح:
د. شعبان محمد إسماعيل، طعة تاريج ١٤٠٣هـ، مكتبة انكيات
الأهرية، القاهرة .

٨٢ شرح الورقات (مع حاشية أحمد بن محمد الدمياطي)، جلال الدين
محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ)، تح لجنة من العلماء برئاسة
الشيخ أحمد سعد علي، ١٣٧٤ هـ، مكتبة مصطفى الباني، القاهرة.
٨٣ شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد
محمد بن محمد العراقي (ت ٥٠٥ هـ)، ط. ١، ١٣٩٠ هـ، مطبعة
الإرشاد، بغداد.

٨٤ عاية الوصول شرح لب الأصول، أبو يحيى زكريا بن محمد
الأبصارى الشافعي المصري (٨٦٦ - ٩٢٥ هـ)، طعة شركة
مكتبة أحمد بن سعد بن بهار، سرو، اندونيسيا.

٨٥ الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الراري الحصاص
(ت ٣٧٠ هـ)، تح د. محمد عجيل حاسم الشمي، ط. ٢،
١٤١٤ هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

٨٦ الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن
ثابت (٣٩٣ - ٤٦٣ هـ)، تح إسماعيل الأبصارى، ط. ٢،
١٤٠٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٧. قواطع الأدلة في الأصول، أبو مطهر مصور بن محمد بن عبد
 اخبار السمعاني (ت ٤٨٩ هـ)، نج. محمد حسن محمد حسن
 إسماعيل الشافعي، ط ١، ١٤١٧ هـ، دار الكتب العنفة، بيروت
٨٨. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية،
 أبو الحسن علي بن محمد بن عبي بن عباس لعلي ثم لدمشقي
 الحسني و يعرف باب الملحام (٧٥٦ - ٨٠٣ هـ)، نج محمد حامد
 الفقي، ط ١، ١٣٧٥ هـ، مطبعة اسنة المحمدية، القاهرة
٨٩. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البردوي، علاء الدين
 عبد العزيز البحاري (ت ١٣٠١ هـ)، مصورة عن بولاق، ٤٠٤ هـ،
 دار الكتاب العربي، بيروت
٩٠. كفاية الأصول، محمد كاسم خراساني (ت ١٣٢٩ هـ)، ط ٢،
 ١٤١١ هـ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
٩١. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
 الميرورابادي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، ومعه مخريخ أحاديث اللمع
 لعبد الله بن محمد بن الصديق لعماري الحسني، تحقيق د. يوسف
 عبد الرحمن المرعشلي، ط ١، ١٤٠٤ هـ، عالم الكتب، بيروت
٩٢. المحصول في علم الأصول، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
 الراري (ت ٦٠٦ هـ)، نج. د طه حابر فياض العلواني، ط.
 ١، ١٣٩٩ هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٩٣ مختصر المنتهى الأصولي (مع شرح بعضه وحواشه التي تذكر)،
جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الخطاب المالكي (ت ٦٤٦هـ)،
تح. د. شعاع محمد سماعيل، طبعة تاريخ ١٤٠٣هـ، مكتبة
الكتبات الأزهرية، القاهرة

٩٤. المستقصى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد العراقي (ت.
٥٠٥ هـ)، مصورة عن نولاق ١٣٢٤ هـ، دار الكتب العلمية،
١٤٠٣ هـ، بيروت

٩٥ مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت لعبد العلي محمد بن نظام
الدين الأنصاري، بحب الله بن عبد الشكور (ت ١١١٩ هـ)،
مطوع بهامش المستقصى للعراقي، ط ١، ١٤٠٣ هـ، دار الكتب
والعلمية، لبنان مصورة عن طبعه المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ
نولاق القاهرة

٩٦ المسودة في أصول الفقه، أبو العباس نفي الدين أحمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن عبد الله ابن تيميه (ت ٧٢٨ هـ) ووالده أحمد وحمده
عبد السلام، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المدني، القاهرة

٩٧. المعتمد، أبو الحسين محمد بن علي بصري (ت ٤٣٦ هـ)، ط
١، ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت

٩٨. المغني في أبواب التوحيد والعدل (الجزء السابع عشر في
الشرعيات)، أبو الحسن عبد بخار بن أحمد بن الخليل الهمداني
الأسد آبادي (ت ٤١٥ هـ)، تح أمين الخولي، المؤسسة المصرية

العامّة للتأليف والترجمة و لطباعة والنشر، القاهرة.

٩٩. مفهوم الإجماع عند الإمام الشافعي دراسة مصطلحية، إدريس

بن محمد السعيد العاسي نفهري، أطروحة ليل دكتوراه الدولة،

مرقوبة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله نفاس، ١٤٢٢هـ.

١٠٠. مناهج العقول في شرح مهاج الأصول، محمد بن الحسن

الدحشي، وبهامشه نهاية سور، ط ١، ١٤٠٤هـ، دار الكتب

العلمية، بيروت.

١٠١. المنحول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمد بن محمد العراقي

(ت. ٥٠٥هـ)، نج. د محمد حسن هيتو، ط ٢، ١٤٠٠هـ،

دار الفكر، دمشق.

١٠٢. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم النحوي

العرباطي الشاطبي (ت. ٧٩٠هـ)، تحقيق عبد الله درار، ط. ٢،

١٣٩٥هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٠٣. نزهة الخاطر العاطر على روضة الناظر وجة المآظر، عبد القادر

بن أحمد بن إدراة الدومي ثم الدمشقي، مكتبة الكليات لأهرية،

القاهرة

١٠٤. نشر البود على مراقبي السعود، أبو محمد عبد الله بن إبراهيم

العلوي الشميطي (١٢٣٣هـ)، مطبعة فضالة بالدار البيضاء تحت

إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة

المعربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١٠٥. نهاية السؤل في شرح مهارج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسوي (ت ٧٧٢ هـ)، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخت مصيعي، مصوره عالم الكتب من طبعة القاهرة ١٣٦١ هـ، بيروت.

١٠٦. الورقات، إمام الحرم أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الحويبي (ت ٤٧٨ هـ)، مع شرح المحي وحاشية أحمد بن محمد الدمياطي، تح. لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد عني، ١٣٧٤ هـ، مكتبة مصطفى الباني، القاهرة.

٤ - الفقه:

١٠٧. اختلاف مالك والشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المظلي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، صغ صغس اخرء السابع من الأم من ص. ١٩١ إلى ص. ٢٧٢.

١٠٨. الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المظلي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، أشرف عني طبعه محمد رهري البحار، ط. ١، ١٣٨٠ هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٠٩. بدائع الصنائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت ٥٨٧ هـ)، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي (ت. ٥٩٥ هـ)، ط. ٦، ١٤٠٢ هـ، دار

المعرفة، بيروت.

١١١. الجامع الكبير، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني

(ت. ١٨٩هـ)، نج أبو يوفى الأفعاسي، ط ٢، ١٣٩٩ هـ، دار

إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٢. شرح فقهية الشيخ عبد القادر القاسمي، أبو عبد الله محمد بن

قاسم حسوس، طبعة حجرية بقاس

١١٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين، محي الدين يحيى بن شرف النووي

(٦٣١-٦٧٦هـ)، ط ٢، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت

١١٤. شرح الوعليسية، أبو نعباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى

البرسي القاسمي الشهير بـرُزرق (٨٤٦ - ٨٩٩ هـ)، مخطوط

حزاة جامع القرويين رقم ١٩٤٨

١١٥. كشف النقاب الخائب من مصطفى ابن الخاحب، أبو انوفاء

إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون

اليعمرى المدني (ت ٧٩٩ هـ)، نج حمزه أبي فارس وعبد السلام

الشريف، ط ١، ١٤١٠هـ، دار العرب الإسلامي، بيروت

١١٦. المبسوط، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرحسي

(ت. ٤٩٠هـ)، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة بيروت.

١١٧. مختصر المرعي، طبع في نهاية كتاب الأم للشافعي

١١٨. المشور في القواعد، بدر لدين محمد بن بهادر الرركشي الشافعي

(٧٤٧ ٧٩٤ هـ)، نج د. بيسير وثق أحمد محمود مراوحة الدكتور
عد الستار أبو عده، ط. ٢، ١٤٠٥ هـ، وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية، الكويت

١١٩ مهاج الطالبين وعمدة المفتين، محي الدين يحيى بن شرف النووي
(٦٣١-٦٧٦ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٢٠ الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، ١٣٩٩ أبو حامد محمد
بن محمد العراقي (ت ٥٠٥ هـ)، دار المعرفة بيروت

١٢١ الوسيط، أبو حامد محمد بن محمد لعربي (ت ٥٠٥ هـ)، نج.
أحمد محمد إبراهيم ومحمد محمد تدمر، ط. ١، ١٤١٧ هـ، دار
السلام، القاهرة

٥ - العقائد والفرق

١٢٢ الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق
بن سالم بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري (ت ٣٢٤ هـ)، مطبع جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، ١٤٠٠ هـ

١٢٣. شرح الأصول الخمسة، أبو الحسن عبد الحار بن أحمد بن الحليل
أحمداني الأسد أبادي (ت ٤١٥ هـ)، تعليق أحمد بن الحسين بن
أبي هاشم، نج د عبد الكريم عثمان، ط ١، ١٣٨٤ هـ، مكتبة
وهبة، القاهرة

١٢٤ الفرق بين الفرق وبين الفرقة الساحية مهم، أبو منصور عبد
القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله السيمي البغدادي (ت ٤٢٩
هـ)، ط. ٤، ١٤٠٠هـ، دار لافاق الجديدة، بيروت.

١٢٥. التلمع، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن عبد
الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت
٣٢٤ هـ)، نج. د. حمودة غراب، مطبعة مصر، ١٣٧٤ هـ.

١٢٦. مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، أبو
العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المحور (ت ٥٩٩٥ هـ)، وهو
شرح لنظم في لفائف باسم "محصل المقاصد"، لأحمد بن محمد
السوي أس ركزي شمسي، مسحتان بحمد جامع القرويين
بملاس، إحداهما تامة برقم ٧٢٥، والأخرى. بقصها الورقة الأولى
وهي برقم: ٧١٧. وهو الذي ضمن مجموع

١٢٧ الملل والنحل، لأبي صبح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
الشافعي (٤٧٩-٥٤٨ هـ). ط. ٢، ١٣٩٥ هـ، دار المعرفة، بيروت

٦ - اللغة والنحو والأدبيات وعلومها

١٢٨ إتمام الدراية لقراء الفقيه، حلال الدين عبد الرحمن السيوطي
الشافعي (٨٤٩ - ٩١١ هـ، ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م)، طعة بهامش
مفتاح العلوم لسككي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن
طبعة بولاق.

١٢٩ الأقنوم في مبادئ العلوم، سدي عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي بن يوسف العاسي، نسخة خطية خاصة.

١٣٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ط ١، ١٤٠٥ هـ، مطبعة الميمنية

١٣١. الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، محمد الأحصر، ط ١، ١٣٩٧ هـ، دار برشاد الحديثة، الدار البيضاء

١٣٢ دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، ١٣٥١ هـ، منشورات جهات، طهران.

١٣٣ رسائل أبي علي الحسن اليوسي، تح فاطمة القسي، ط ١، ١٤٠١ هـ، دار الثقافة، الدار البيضاء

١٣٤ معجم الصحاح (ناح المنة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد القادر عطر، ١٣٧٧ هـ، دار الكتاب العربي، القاهرة.

١٣٥. النكت الحسنان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي العربي، (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، تح د عبد الحسين الفتلي، ط ١، ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت

٧ - السيرة والتاريخ والتراجم والفهرسات

١٣٦ ابتهاج القلوب بأخبار الشيخ أبي المحاسن وشيخه المنجدوب، أبو ريد عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي بن يوسف العاسي، مخطوط

الخزائن العامة برقم ٢٣٠٤ ك وقد اعتنت بتحقيقه الدخلة حميدة
الداري صم رسالة جامعة تحت إشراف الدكتور محمد حجي
نوقشت بكلية الآداب بجمعه محمد الخامس بالرباط خلال السنة
الجامعية ١٩٩١ - ٩٩٢ م ولكني لم أستطع الرجوع إلى تحقيقها
في هذا البحث واكتفيت بنسخة الخطية المشار إليها.

١٣٧ إحازة سيدي عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، مخطوط.
الخزائن العامة برقم: ٢٨٤٣ د.

١٣٨ أذهار البستان في أخبار الشيخ أبي محمد عبد الرحمن، سيدي
عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، مخطوط
الخزائن العامة بالرباط رقم: ٢٠٧٤ د

١٣٩ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن
محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، بح عبي محمد المحاوي، ط
١، ١٤١٢ هـ، دار الخيل، بيروت

١٤٠ أسهل المقاصد، لحنية المشايخ ورفع الأسائد، الواقعة في مرويّات
شيخنا الإمام الوالد، مخطوطة الخزائن العامة بالرباط من رقم.
٢٨٤٣ د، صم مجموع ابتداء من الصفحة رقم ٦٧.

١٤١. الإعلام بمن عبر من أهل لقرن الحادي عشر، عبد الله بن محمد.
بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، بح فاطمة دافع، وهو رسالة
ليل ديبلوم الدراسات العليا مرفوعة بجامعة محمد الخامس بالرباط
نوقشت سنة ١٤١٢ هـ

١٤٢ الأعلام، خير الدين الزركلي، ط. ٢، ١٣٧٨ هـ، مطبعة
كوستاس توماس وشركاه، القاهرة

١٤٣ التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبير من أحبار وأعيان المائة
الحادية والثانية عشر، سيدي محمد بن الطيب القادري، نج د
مولاي هاشم بن المهدي يعقوبي قدسي، ط ١، ١٤٠٣ هـ، دار
الآفاق الجديدة، بيروت

١٤٤. البداية والنهاية، أبو الفداء، سمع بن عمر بن كثير من صوء من
كثير القرشي لدمشقي الشافعي (٧٠١ - ٧٧٤ هـ)، ١٣٩٣ هـ،
دار الفكر، بيروت.

١٤٥ الدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي
السوكاكي (ت. ١٢٥٠ هـ)، ط ١، ١٣٤٨ هـ، مطبعة السعادة،
القاهرة.

١٤٦ بعية الوعاة في طبقات اللعويين والوحدة، جلال الدين أبو الفصل
عبد الرحمن بن أبي بكر السبوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، نج محمد
أبو الفصل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، عن طبعه عيسى الثاني
الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ.

١٤٧. تاريخ ابن معين (رواية عثمان بن عيسى)، أبو زكريا يحيى بن معين
(١٥٨ - ٢٣٣ هـ)، نج د. أحمد محمد نور سيف، ١٤٠٠ هـ،
دار المأمون للتراث، دمشق

- ١٤٨ تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤) ٣١٠ هـ، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت
- ١٤٩ تاريخ تطوان، محمد دود، مطبعة الهدية، تطوان.
- ١٥٠ تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سركيس، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي ود. فهمي أبو لفصل، ١٣٧٨ هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- ١٥١ التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجمعي (١٩٤-١٩٥٦ هـ)، نج. سيد هاشم لدوي، دار الفكر، بيروت
- ١٥٢ تحفة الأكارم عماد الشيخ سيدي عبد القادر، سيدي عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي بن يوسف القاسي، نج. د. الحسن الويتشي، رسالة لنسب الدكتوراه مرقونة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بنعاس، ١٩٩٢ هـ.
١٥٣. تحفة أهل الصديقية بأسانيد الطريقة الخلوية والروقية، سيدي محمد المهدي بن أحمد بن يوسف القاسي (ت ١١٠٩ هـ)، نسخة الحرانة العامة بالرباط تحت رقم: ٧٦ ج
- ١٥٤ تذكرة الحفاظ، محمد بن صاهر القيسراني (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ)، ط. ١، ١٤١٥ هـ، دار الصميعي، الرياض
١٥٥. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاسي عياض بن موسى بن عياض النستي (ت ٥٤٤ هـ)،

مشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب

١٥٦. الترجمان المغرب عن أشهر فروع الشاذلية بالمغرب، سيدي عبد

الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد كير نفاسي (ت ١٣٨٣هـ)،

نسخة المؤلف محفوظات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ٤٤٠٠ د.

١٥٧. التصوف الإسلامي في المغرب، سيدي علال بن عبد الواحد

النفاسي، مشورات مؤسسه علال نفاسي من إعداد عبد الرحمن بن

العربي الخريشي، ط ١، ١٤١٨ هـ، مؤسسة لرسالة، الرباط.

١٥٨. التعريف بسيدي محمد بن عبد الله هعي، سيدي عبد الرحمن بن

عبد القادر النفاسي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط تحت رقم:

٢٠٧٤ د

١٥٩. تقريب التهذيب، أبو العصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، نج محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا

١٦٠. تهذيب الأسماء واللغات، أبو ركري يحيى بن شرف النووي

(٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦١. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي

(٣٥٤هـ)، نج السيد شرف الدين أحمد، ط ١، ١٣٩٥ هـ، دار

د

العكر، بيروت.

١٦٢. الجواهر الصفية من الخناس اليوسفية، أبو عيسى المهدي بن أحمد

بن علي بن يوسف النفاسي (ت ١١٠٩ هـ)، نسخة خطية خاصة

١٦٣. حسن المحاصرة في أحبار مصر والقاهرة، حلال الدين أبو بكر بن عبد الرحمن السوطي، ١٢٩١ هـ، مطبعة موسوعات، القاهرة
١٦٤. خلاصة الأثر في أعيان أهل القرن الحادي عشر، محمد الأمين بن فضل لله المحبي (ت ١١١١ هـ)، طبع بمصر سنة ١٢٤٨ هـ.
١٦٥. الدرر البهية والخواهر السوية، مولاي إدريس الفصيلي، تح السيدين أحمد بن المهدي لعوي ومصطفى بن أحمد العلوي، ط ١، ١٤٢٠ هـ، مطبوعات ورره، الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية.
١٦٦. دليل مؤرخ العرب الأقصى، عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة المري، ط ٢، ١٣٧٩ هـ، دار لكاتب، الدار البيضاء
١٦٧. روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، محمد الصغير بن محمد بن عبد الله يمري (ت ١١٥٠ هـ)، ١٣٨٢ هـ المطبعة الملكية، الرباط.
١٦٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أبيات الررعي المشهور باب قيم الخيرية (٦٩١ - ٧٥١ هـ)، بح شعيب الأرنؤوط وعبد القادر لأرنؤوط، ط ١٤، ١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة ومكتبة امار إسلامية، بيروت - الكويت.
١٦٩. الراوية الدلائلية ودورها، مديني والعلمي والسياسي، د محمد حجي، ط. ١، ١٣٨٤ هـ، المطبعة الوطنية، الرباط

١٧٠. الراوية الشرقاوية: راوية أبي الجعد، إشعاعها الديني والعلمي،
أحمد بوكري، ط ١، ١٤٠٦ هـ، مطبعة السحاح الجديدة، الدار
البيضاء.

١٧١. الراوية الفاسية التطور والأدوار حتى نهاية العهد العوي
الأول، دة نفيسة الذهبي، ط ١، ١٤٢٢ هـ، مطبعة السحاح
الجديدة، الدار البيضاء.

١٧٢. زهر الآس في بونقات فاس، سيدي عبد الكريم بن هاشم الكتاني،
مح د عني بن منصور الكتاني، مطبعة السحاح الجديدة، الدار
البيضاء.

١٧٣. السيرة الحلية، عني بن برهان الدين الحلبي (٩٧٥ - ١٠٤٤ هـ)،
دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٠ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٧٤. السيرة النبوية، أبو محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣ هـ)،
محقق طه عبد الرؤوف سعد، ط ٢، ١٣٩٤ هـ، دار الخيل،
بيروت.

١٧٥. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العمداء والصدحاء
بفاس، سيدي محمد بن جعفر الكتاني، طبعة حجرية بفاس سنة
١٣١٦ هـ.

١٧٦. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
(ت ٧٤٨ هـ)، محقق شعيب الأريؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي،

ط. ٩، ١٤١٣ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت

١٧٧ شجرة النور الركية في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف،

١٣٤٩ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت

١٧٨ شدرات الذهب في أحجار من ذهب، ابن العماد الحلبي (ت)

١٠٨٩ هـ)، دار الافاق الجديدة، بيروت

١٧٩ صهوة من انتشر، محمد صغير بن محمد بن عبد الله انصاري (ت)

١١٥٠ هـ)، المطبعة الحجرية بفاس

١٨٠ طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي موفاء محمد القرشي (٦٩٦

٧٧٥ هـ)، مير محمد كتبخانه، كراتشي

١٨١ طبقات الشافعية، أبو بكر بن هداية الله الحسيني (ب ١١٠٤

هـ)، نج عمار بوهص، ١٣٩٠ هـ، دار الافاق الجديدة، بيروت

١٨٢ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن عني

السكي، نج محمود محمد نصاحي وعبد الفتاح اخو، ط ١،

١٣٨٣ هـ، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة

١٨٣. طبقات الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف

الميرورابادي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، نج الشيخ خليل الميس،

دار انقلم، بيروت، بدون تاريخ

١٨٤ الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن ميع البصري

الرهري (١٦٨ - ٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.

- ١٨٥ العالم الموسوعي أبو زيد عبد الرحمن القاسي مقال مطول للأستاذ محمد بن عبد الواحد القاسي، سر محلة الماهل: العدد ٣٥
١٨٦. عناية أولي المجد بذكر آل القاسي ابن الجلد، السلطان مولاي سليمان العلوي، ط ٦، ١٣٤٧ هـ، المطبعة الحديدية بالطالعة، فاس
- ١٨٧ الفتح المبين في طبقات الأصوليين، مصطفى المراعي، ط. ٢، ١٣٩٣ هـ، مشورات محمد أمين دمج، بيروت.
١٨٨. الفقيه أبو عبيد اليوسي غودح من الفكر المغربي في فخر الدولة العلوية، د عبد الكبر العلوي مدعري، ط. ١، ١٤٠٩ هـ، مطبوعات وزارة الأوقاف وشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية
١٨٩. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٥ هـ)، ١٣٩٨ هـ، دار المعرفة/بيروت
- ١٩٠ فهرسة أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ١٢٣٤ ك.
- ١٩١ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للشيخ السيد عبد الحفي الكتاني، تح د إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت.
- ١٩٢ الكاشف، أبو عبد الله حمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، تح محمد عومة، ط ١، ١٤١٣ هـ، دار القبة

للثقافة الإسلامية، جدة.

١٩٣ كشف الطوب عن أسامي الكتب والفنون، حاحي خليفة،
مشورات مكتبة المنى، بغداد

١٩٤ لسان الميزان، أبو الفصّل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تح دثره المعارف العمالية باحد، ط. ٣،
١٤٠٦ هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت

١٩٥ مؤرخو الشرفاء، ليعي بروفسار، ترجمه إلى العربية عبد القادر
اخلاوي، ط ١، ١٣٧٧ هـ، مصوغات دار المعرف، تريباط

١٩٦ مرآة الخاس من أخبار الشيخ أبي المحاسن، أبو حامد محمد العربي
الماسي المهري (ب ١٠٥٢ هـ)، تح سيدي محمد حمزة بن عدي
الكتاني، ط ١، ١٤٢٤ هـ مطبعة السجاح الجديدة، الدار البيضاء

١٩٧ معجم أعلام الجزائر، عبد بريص، ط ١، ١٣٩٠ هـ، المكتب
التجاري، بيروت

١٩٨ معجم المطبوعات العربية والمعرية، يوسف إلياس سر كيس،
١٣٩٨ هـ، مطبعة سر كيس، القاهرة

١٩٩ ممتع الأسماع في ذكر الخروبي والتباع ومن لهما من الأتباع،
سيدي محمد المهدي بن أحمد بن يوسف الماسي (ت ١١٠٩ هـ)،
تح. السيد عبد الحفي العمروي وعبد الكريم مراد، ط ١، ١٤١٥ هـ،
مطبعة السجاح الجديدة، الدار البيضاء

٢٠٠ هـ مقب الحضيكي، أحمد بن أحمد بن عبد الله الحضيكي اللكوسي
السوسي، المطبعة العربية، الدار البيضاء.

٢٠١ هـ الملح البادية في الأسانيد العلية والمسلسلات الزاهية والطرق
المهادية الكافية، سيدي محمد الصغير بن عبد الرحمن بن عبد القادر
بن علي بن يوسف الماسي (ت ١١٣٤ هـ)، تح د. سيدي محمد
بن عبد الرحمن بن جعفر الصمعي الحسبي، أطروحة لـ دكتوراه
الدولة من جامعة محمد الخامس برباط سنة ١٤١٦ هـ

٢٠٢ هـ المية والأهل، أبو الحسن عبد حيدر بن أحمد بن الخليل الحمداي
الأسدي (ت ٤١٥ هـ)، جمع لسيد المهدي أحمد بن يحيى
المرصعي (٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)، تح د عصام الدين محمد علي، دار
المعرفة الجامعية، الإسكندرية

٢٠٣ هـ، ناطح صخر، سيدي محمد، عبد بن عبد الله الماسي، تح عبد
الله بن محمد، لعابد الماسي، ط ١، ١٤٢٢ هـ، مطبعة دار المرقان،
الدار البيضاء

٢٠٤ هـ البوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كرون، ١٣٨٠ هـ،
دار الكتاب السناني، بيروت

٢٠٥ هـ بشر المثاني لأهل القرون الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب
المادري، أحلت فيه علي، لطبعة حجرية بفاس سنة ١٣٢٧ هـ،
كما أحلت علي بطعة مجمعة بعناية د محمد حجي ود أحمد
التوفيق، ح. ١ عن مصوغات دار المغرب بالرباط سنة ١٣٩٧ هـ،

وح. ٢ عن مشورات مكة الطائفة بالرباط سنة ١٤٠٢ هـ.

٢٠٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أبو العباس أحمد بن

محمد المقرئ التيمساني (٩٨٦ - ١٠٤١ هـ)، تح. د. إحسان

عباس، ١٤٠٨ هـ، دار صادر، بيروت.

٢٠٧. الوفيات، ابن سعد المقسطي، تح. عادل بويهصر، ط ٣،

١٤٠٠ هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٠٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بن حلكان، تح. إحسان

عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات

٥	الإفستاحية
٧	التقديم
٩	التعريف بالمصنف والشارح
٢٧	الشيخ: عبدالقادر بن علي العاسي المهري
٢٨	الشيخ: محمد الطيب بن محمد العاسي
٥٥	التعريف بكتاب مفتاح الوصول
٦٢	ورقة وصفية لعملية التحقيق
٦٨	مسهح التحقيق
٧٢	اصطلاحات التحقيق
٧٣	مفتاح الوصول إلى علم الأصول
٧٧	مقدمة في مبادئ أصول الفقه
٧٨	تحليل حد أصول الفقه
٨٨	أبحاث في حد أصول الفقه
٨٩	تحليل حد الفقه ومناقشته
١٠١	القسم الأول: الحكم الشرعي
١٠٣	الفصل الأول مصطلحات الحكم الشرعي
١٠٣	تعريف الحكم
١٠٥	مناقشة تعريف الحكم

١٠٦	خطاب التكليف
١١٣	خطاب الوضع وأقسامه
١١٨	أقسام خطاب التكليف
١٢٠	تعريف الرخصة
١٢٢	تعريف العزيمة
١٢٣	تعريف الخطاب
١٢٥	عبارات أخرى عن أقسام الحكم التكليفي
١٢٨	تعريف الأداء
١٢٩	تعريف القضاء
١٣١	تعريف الإعادة
١٣٤	تعريف الواجب المصيق
١٣٤	تعريف الواجب الموسع
١٣٥	المطلوب العيني
١٣٥	المطلوب الكفائي
١٣٨	الواجب بالتبع والواجب بالقصد
١٣٨	الواجب المعين والواجب المخير
١٤١	الفصل الثاني: قواعد الحكم الشرعي
١٤١	قاعدة: وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه
١٤٢	قاعدة: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً
١٤٧	قاعدة: لا يشترط في التكليف حصول شرط شرعي
١٥١	قاعدة: لا تكليف إلا بالفعل

١٥٢	قاعدة: يصبح التكيف مع علم التقد، شرط الوقوع
	قاعدة: ويعلم التكيف قبل دخول الوقت، وإن لم يعلم
١٥٤	وجود الشرط فيه
١٥٧	القسم الثاني: الكتاب وطرق دلالاته على الأحكام
١٥٩	تعريف الكتاب (القرآن)
١٦٠	تعريف اللغة
١٦٢	تعريف الوضع
١٦٢	نقسمات النقط
١٧١	علاقة اللفظ بالمعنى
١٧١	التباين
١٧١	الانفراد
١٧٢	الترادف
١٧٢	الاشتراك
١٧٣	الحقيقة والمجاز
١٧٤	النقط المستعمل والنقط المهمل
١٧٦	الكلام وأقسامه
١٧٦	تعريف الكلام
١٧٨	الاستمهام
١٧٨	الأمر والنهي
١٧٩	النسيه والإشياء

١٨٠	الحزم
١٨٠	المنطوق والمفهوم
١٨٠	تقسيمات المنطوق
١٨٤	الفرق بين دلالة الإشارة ودلالة الالتزام
١٨٥	دلالة المفهوم
١٨٧	مفهوم الموافقة
١٨٨	مفهوم المحاكمة
٢٠٣	العموم والخصوص
٢٠٣	تعريف العام
٢٠٤	طرق إعادة العموم
٢٠٦	دلالة العموم
٢١٢	التخصيص
٢١٣	منتهى ما يحور من التخصيص
٢١٤	دلالة العام المخصوص
٢١٥	دلالة العام الذي أريد به المخصوص
٢١٨	المخصص
٢١٩	المخصص المتصل والمفصل
٢٢٠	المطلق والمقيد
٢٢٠	تعريف المطلق
٢٢١	الفرق بين المطلق والكرة في سياق الإثبات
٢٢٢	تعريف المقيد

٢٢٣	مراتب الدلالة
٢٢٣	النص
٢٢٤	الظاهر
٢٢٥	التأويل
٢٢٨	المحمل
٢٢٨	البيان
٢٣١	النسخ (تعريفه)
٢٣٢	أنواع النسخ

القسم الثالث: بقية الأدلة (السنة والإجماع والقياس والاستدلال)

٢٣٩	<u>الأصل الثاني: السنة</u>
٢٣٩	تعريف السنة
٢٣٩	السنة التقريرية
٢٤١	السنة الفعلية
٢٤٢	فعله الجبلي
٢٤٣	الفصل الخاص به ﷺ
٢٤٤	فعله المبين ﷺ
٢٤٥	فعله المتكرر ﷺ
٢٤٥	ما سوى الأنواع المتقدمة
٢٤٧	أنواع العلم بالأخبار
٢٤٧	الخبر المقطوع بكذبه

٢٤٨	الخبر المقطوع بصدقه ومنه المتواتر
٢٥٠	الخبر المظنون الصدق
٢٥٠	الخبر المستفيض
٢٥١	هل يفيد خبر الواحد العلم
٢٥٢	حكم العمل بخبر الواحد
٢٥٥	<u>الأصل الثالث: الإجماع</u>
٢٥٨	مستند الإجماع
٢٥٩	حجية الإجماع وحكمه
٢٦١	حجية الإجماع السكوتي
٢٦٥	التمسك بأقل ما قبل
٢٦٧	<u>الأصل الرابع: القياس</u>
٢٦٧	تعريف القياس وتحديد أركانه
٢٦٨	الركن الأول: الأصل وشروطه
٢٦٩	الشرط الأول: ثبوت حكمه
٢٦٩	الشرط الثاني: أن لا يكون منسوخاً
٢٦٩	الشرط الثالث: أن لا يكون مخصوصاً
٢٧٠	الشرط الرابع: أن يكون معقول المعنى
٢٧٠	الشرط الخامس: أن يكون مما له نظائر
٢٧١	الشرط السادس: أن لا يكون فرعاً عن أصل آخر
٢٧٣	الشرط السابع: أن لا يكون مركباً
٢٧٦	الركن الثاني: العلة (شروطها ومساكنها)

٢٧٦	تعريف العلة .
٢٧٧	شروط العلة
٢٨٥	مسالك العلة
٢٨٥	المسلك الأول: النص
٢٨٦	النص الصريح
٢٨٧	الإجماع ومراتبه
٢٩٢	المسلك الثاني: الإجماع
٢٩٣	المسلك الثالث: المناسبة أو الإخالة أو تخريج المناط
٢٩٤	تعريف المناسب وأنواعه
٢٩٤	المناسب المؤثر
٢٩٥	المناسب الملائم .
٢٩٧	المناسب الغريب
٢٩٨	المناسب المرسل
٢٩٨	المسلك الرابع: الدوران
٣٠٠	المسلك الخامس: الشبه
٣٠٢	المسلك السادس: الطرد
٣٠٣	الركن الثالث: الفرع وشروطه
٣٠٣	معنى الفرع
٣٠٣	شروط الفرع
٣٠٦	الركن الرابع: الحكم وشروطه
٣٠٨	<u>الأصل الخامس: الاستدلال</u>



مركز بحوث الدراسات الإسلامية

٣٠٨	تعريف الاستدلال
٣٠٩	القياس المنطقي
٣٠٩	الاستقراء
٣١٠	القياس في معنى الأصل، أو نفي الفارق
٣١١	التلازم أو قياس الدلالة
٣١١	وجود السبب، أو المانع، أو فقد الشرط
٣١٢	الاستصحاب
٣١٤	شرع من قبلنا
٣١٥	مذهب الصحابي
٣٢٠	الاستحسان
٣٢٢	المصالح المرسلة
٣٢٣	خاتمة الكتاب
٣٢٥	الفهارس
٣٢٧	فهرس الآيات القرآنية
٣٣٣	فهرس الأحاديث النبوية
٣٣٥	فهرس الأعلام المترجم لهم
٣٣٩	فهرس المصادر والمراجع
٣٧٣	فهرس الموضوعات